الجمهورية التونسية

وزارة التنمية الجهوية والتخطيط

الميزان الاقتصادي

لسنة 2012

ديسمبر 2011

تمهيد

يكتسي الميزان الاقتصادي لسنة 2012 أهمية خاصة باعتباره أول ميزان اقتصادي يتم إعداده بعد الانتقال السياسي التاريخي الذي تعرفه تونس بفضل ثورة 14 جانفي والتي بمقتضاها دخلت البلاد في مرحلة جديدة وحاسمة تريد فيها القطع نهائيا مع مخلفات الماضي والتأسيس لنظام ديمقراطي سليم وترسيخ دولة القانون والمؤسسات وتصبو كذلك إلى بناء مشروع مجتمعي جديد قوامه الحرية والعدالة والمواطنة وتطمح إلى مزيد من الرقي الاجتماعي والتطور الاقتصادي والتنمية العادلة بين كافة الفئات والجهات.

كما تبرز أهمية الميزان الاقتصادي لهذه السنة في مضمون التصورات والسياسات العامة المقترحة لمعالجة الظرف الاستثنائي الذي تمر به البلاد بعد الثورة والمتمثل في تردي الأوضاع الاجتماعية بعديد جهات البلاد وانخفاض الإنتاج والانكماش الملحوظ للحركية الاقتصادية على غرار ما مرت به جل الثورات القائمة ضد أنظمة مشابهة فضلا عن توسع حاجيات تمويل الاقتصاد في ضوء تقلص الموارد المالية المتاحة وصعوبة تعبئة الموارد الخارجية التي كانت مبرمجة وعدم استقرار الأسواق الخارجية.

وفي هذا الإطار تم رسم أهداف الفترة القادمة على أساس الاسترجاع التدريجي للنسق العادي للنمو واستعادة ثقة المتعاملين في الاقتصاد الوطني خلال فترة انتقالية تغطي سنتي 2012-2013 ثم تحقيق انطلاقة جديدة للنمو بداية من سنة 2014 تمكن من بلوغ الأهداف المنشودة خاصة في مجالي التشغيل وتنمية المناطق الداخلية للبلاد التي من أجلها قامت الثورة.

ويتضمن منوال التنمية المرسوم لسنة 2012 أهدافا تعد طموحة خاصة على مستوى النمو تحتمها ضرورة تلبية أكبر عدد ممكن من الطلبات الإضافية للشغل وذلك من خلال استحثاث نسق إنجاز الاستثمارات العمومية المبرمجة لتدارك النقص المسجل سنة 2011 وانطلاق تنفيذ مشاريع جديدة خاصة في مجال البنية الأساسية في الجهات الداخلية وتكثيف التدخلات ذات الصبغة الاجتماعية.

ولتحقيق هذه الأهداف سيتركز العمل التنموي خلال الفترة القادمة على إعطاء دفع جديد للمسار الإصلاحي والتقدم في معالجة عدد من الاخلالات الهيكلية التي برزت إبان الثورة من ذلك بالأساس

تنقية المناخ العام للأعمال وفقا لأفضل الممارسات والمقاييس الدولية وكذلك مراجعة سياسة التنمية الجهوية.

ومن هذا المنطلق سيتجه العمل إلى ترسيخ مبادئ الحوكمة والتصرف الرشيد وتكريس الشفافية من خلال تعزيز الإصلاحات المرتبطة بالإدارة والمؤسسات العمومية وأجهزة الرقابة والنفاذ إلى المعلومة وتعزيز دور القضاء وتطهير القطاع المالي مع الحرص على وضع إطار جديد يضبط الأخلاقيات ويحدد المسؤوليات المشتركة والحقوق الجماعية لكل الأطراف الفاعلة.

ويتطلب نجاح هذا المنوال، على الرغم من أهمية مضمونه، خلال هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها البلاد تكاتف جهود مختلف الأطراف والحساسيات الوطنية والتوزيع المحكم للمجهود الإصلاحي بين مختلف الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين وكذلك ضرورة استعادة ثقة الشركاء الأجانب في الاقتصاد الوطني.

وتتضمن وثيقة الميزان الاقتصادي لسنة 2012 وبصفة استثنائية عرضا لأهم أهداف الفترة 2012-2013.

الفهرس

ملخّص 1

الجزء الأول : التوازنات العامة 13

الباب الأول : الوضع الاقتصادي خلال سنة 2011 15
الباب الثاني : منوال التنمية لسنة 2012 37

الجزء الثاني : السياسات الجملية 67

الباب الأول : التشغيل 69
الباب الثاني : التنمية الجهوية 81
الباب الثالث : الاستثمار والتصدير 87
الباب الرابع : المنافسة والتجارة الداخلية 97
الباب الخامس: السياسة المالية 103

الجزء الثالث : السياسات والبرامج القطاعية 115

الباب الأول : قطاعات الإنتاج 117
الباب الثاني : البنية الأساسية 155
الباب الثالث : التنمية المستديمة 171
الباب الرابع : الموارد البشرية 187
الباب الخامس: السياسات الاجتماعية 209

الملحق الإحصائي 249

ملخّص

دخلت تونس مرحلة جديدة وحاسمة من تاريخها مع ثورة 14 جانفي ترنو من خلالها إلى إرساء دعائم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات والقطع مع الممارسات السابقة بهدف تحقيق تطلعات الشعب من أجل حياة كريمة لجميع الفئات وتوزيع أكثر عدلا لثمار التنمية بين مختلف الجهات.

وكشفت الثورة حدّة الاخلالات الهيكليّة للنموذج التنموي لاسيما فيما يتعلق بالمستوى المرتفع للبطالة خاصة للفئات الشابة من حاملي الشهادات العليا وتسجيل تفاوت وفوارق بين الجهات حيث لا تزال الجهات الداخلية تعاني من محدودية القدرات الاقتصادية وضعف البنية الأساسية والمرافق الجماعية من خدمات تربوية وصحية وثقافية.

وقد اتسم الوضع الاقتصادي خلال الأشهر الأولى من السنة الحالية ببروز ضغوط هامة نتيجة تداعيات الأحداث والاضطرابات الأمنية والاجتماعية التي تلت الثورة متمثّلة في تضرر عدد كبير من المؤسسات وانخفاض الإنتاج في عديد القطاعات إضافة إلى تداعيات الأحداث في ليبيا وصعوبة الظرف الاقتصادي العالمي.

وتبعا لذلك اشتدت الضغوط على سوق الشغل بسبب ارتفاع عدد طالبي الشغل زادتها حدّة الطلبات الإضافية المترتبة عن غلق بعض المؤسسات وخاصة منها الأجنبية وعودة العمّال التونسيّين من ليبيا. كما انخفض مستوى الاستثمار نتيجة حالة التردد والانتظار لدى المستثمرين الأجانب والمحليين وإرجاء إنجاز عدد من المشاريع العمومية هذا إلى جانب الضغوط المسلّطة على التوازنات المالية لاسيما ارتفاع نفقات الأجور ونفقات الدعم إضافة إلى تنامي حاجيات التمويل الخارجي.

وعلى هذا الأساس تركّز عمل الحكومة على:

1) اعتماد برنامج لدفع النشاط الاقتصادي ارتكز على أربعة محاور أساسية تهمّ دعم برامج التشغيل والتخفيف من الضغوط المسلطة على سوق الشغل ومساعدة مؤسسات الإنتاج المتضررة بتقديم تعويضات مالية لجبر الأضرار التي لحقت بها وتمديد آجال التصريح بالأداء وتحمل الدولة لأعباء جدولة القروض البنكية وجزء من مساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي إضافة الى تكثيف حوافز الاستثمار بعنوان التنمية الجهوية وإعداد برامج تنموية

ملخّص

عمومية جديدة لفائدة الجهات الداخلية وتقديم المساعدات الاجتماعية وتوفير الإحاطة بالفئات الضعيفة والهشة.

2) إدخال إصلاحات على المدى القصير من خلال إقرار وتنفيذ برنامج " الحوكمة والفرص والتنمية التشاركية " الذي شمل محاور تتعلق بإرساء دعائم الحكم الرشيد وتطوير الإطار المؤسساتي ودعم قواعد تسيير القطاع المالي وتحديث منظومتي التمويل الأصغر والتمويل المخاطر ودفع التشغيل وتقليص الفوارق بين الجهات إضافة إلى تحسين الخدمات الاجتماعية والصحية في إطار تشاركي.
3) تكثيف الجهود لتأمين الظروف الملائمة لتمويل النشاط الاقتصادي وذلك بتعبئة الموارد الخارجيّة اللازمة وهو ما مكن من تعبئة ما يعادل 1850 م د في إطار برنامج الإصلاح سالف الذكر تمّ سحب 1600 م د منها إلى جانب عدد من التمويلات لفائدة المشاريع خاصّة في مجالات البنية الأساسيّة والتي سيتمّ الشروع في إنجازها مع مطلع سنة 2012 وكذلك بالنسبة للمؤسّسات الصغرى والمتوسّطة وفي مجال التمويل الصغير.
4) تنفيذ حملة إعلامية وتسويقيّة وتكثيف الاتصالات من أجل استعادة ثقة المتعاملين الاقتصاديين ومواصلة استقطاب الاستثمار الخارجي المباشر.
5) استعادة استقرار الوضع الاجتماعي بفضل تسوية الوضعيات المهنية في عديد القطاعات والتوصل إلى اتفاق حول الزيادات في الأجور في القطاعين العمومي والخاص وبذل مجهودات هامة لدعم المواد الغذائية والمحروقات ممّا أسهم في تحسّن القدرة الشرائيّة للمواطن بصفة معتبرة.
6) تحسين الأوضاع الأمنية.

وبفضل هذه البرامج والتدخّلات برزت في الأشهر القليلة الماضية بوادر تحسن تجلّت بالخصوص من خلال إرتفاع نسبة نموّ الناتج المحلي الإجمالي من ثلاثي لآخر حيث انحصر انخفاض النمو في حدود 0.5% في الثلاثي الثاني وسجّل النمو زيادة بـ 1.5% خلال الثلاثي الثالث مقابل انخفاض بـ 3.4% خلال الثلاثي الأول وكذلك إرتفاع نوايا الاستثمار في القطاع الصناعي خاصة في الجهات الداخلية.

وسيتسنى على هذا الأساس تحقيق نمو ايجابي بنسبة 0.2% لكامل سنة 2011 (مع إمكانيّة تجاوز هذه النسبة) ممّا سيتيح إحداث مواطن شغل صافية في حدود 16 ألف موطن شغل، مردّه بالأساس المجهود الاستثنائي للانتدابات بالوظيفة العمومية وذلك رغم فقدان العديد من مواطن الشغل في مختلف القطاعات. وسيسجّل الاستثمار من ناحيته انخفاضا بـ 5.5% بالأسعار الجارية نتيجة لإرجاء

ملخّص

انجاز عديد المشاريع العمومية المبرمجة ولتراجع الاستثمار الخاص لاسيما منه الأجنبي جرّاء حالة الانتظار والتردد التي ميزت مناخ الأعمال.

كما ستشهد التوازنات المالية بعض الضغوط حيث سيبلغ العجز الجاري نسبة 5.5% من الناتج في حين يتوقع حصر عجز ميزانية الدولة في حدود 4.2% من الناتج جراء ارتفاع نفقات الدعم والنفقات بعنوان الأجور.

ويندرج العمل التنموي لسنة 2012 في إطار رؤية مستقبلية تم ضبط ملامحها ومحاورها في إطار البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للخماسية القادمة (2012-2016) والّذي يبرز أنّ تونس بإمكانها تحقيق نموّ مرتفع يفوق نسبة 7% على المدى المتوسّط يسمح بإحداث المزيد من مواطن الشغل والاستجابة للطلبات المتنامية للشغل خاصّة بالنسبة لحاملي الشهادات العليا وذلك شريطة إرساء مناخ من الثقة وتوفير الظروف المثلى للاستثمار والعمل والتوظيف الناجع لكل الطاقات والموارد المتاحة لتطوير هيكلة الاقتصاد الوطني.

وترتكز الخطة المقترحة على إدخال جيل جديد من الإصلاحات الاقتصادية ووضع الآليات الضرورية في المجال المالي وتثمين الموارد البشرية وتعصير البنية الأساسية والنهوض بالتنمية الجهوية وتحقيق الرقيّ الاجتماعي وتكافؤ الفرص والاستغلال الأمثل للموارد. وسيمكّن كلّ ذلك من الارتقاء بالنموّ إلى مستويات تتجاوز عتبة الـ 6% بداية من سنة 2014 بما يمكّن من إحداث ما لا يقل عن 500 ألف موطن شغل خلال الخماسية 2012-2016 وبالتالي التخفيض في نسبة البطالة بحوالي أربعة نقاط في أفق سنة 2016.

وستمثّل الفترة 2012-2013 مرحلة انتقالية دقيقة وحاسمة بإعتبار تواصل مسار الإصلاح السياسي وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، وتواصل تأثيرات التطورات المسجلة سنة 2011 في ظلّ محيط عالمي يخيّم عليه الغموض والارتباك بسبب تفاقم أزمة المديونية مع ضرورة الاستجابة إلى الطلبات الملحّة في مجالات التشغيل والتنمية الجهوية وتحسين مستوى العيش. وستّتسم هذه الفترة بعمق الإصلاحات وكثافتها بالإضافة إلى ضرورة العمل على إنجاز المشاريع في البنية الأساسيّة الّتي من شأنها أن توفّر أفضل الظروف لانطلاقة حقيقيّة للإستثمار الخاصّ ما بعد الفترة الإنتقاليّة وهو ما سيترتّب عنه ارتفاع هام للاستثمارات العموميّة، وسيتطوّر النموّ خلال هذه الفترة بصفة تصاعديّة حيث سيبلغ 4.5% سنة 2012 و5.7% سنة 2013.

ملخّص

ويرتكز منوال التنمية سنة 2012 على ضرورة التدرج نحو استرجاع النسق العادي للنمو بما يمكن من إحداث أقصى ما يمكن من مواطن الشغل والشروع في توفير الظروف الملائمة لدفع التنمية في المناطق الداخلية بهدف التقليص من الفجوة التنموية بين الجهات.

وتتمثل أهم أهداف منوال التنمية لسنة 2012 في :

- تحقيق نمو للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.5% بالأسعار القارة بما يمكّن من تغطية الطلبات الإضافية للشغل المقدّرة لسنة 2012 وسيكون هذا النمو أكثر توازنا حيث سيساهم فيه إيجابيا الطلب الداخلي بعنصريه الاستهلاك والاستثمار في حين كانت المساهمة إيجابيّة فقط بالنسبة للاستهلاك خلال سنة 2011 علاوة عن تعزيز مساهمة التصدير في النموّ.
- نموّ صادرات الخيرات والخدمات بنسبة 7% بالأسعار القارّة مقابل انخفاض بـ 2.4% سنة 2011 يعتمد على العودة المرتقبة للنشاط في بعض القطاعات ومواصلة الديناميكية التي يشهدها قطاعي الميكانيك والكهرباء (+15%) والنسيج والجلد (+8%).
- دعم الاستثمارات لترتفع بنسبة 18.4% بعد الانخفاض الهام المسجل سنة 2011 لترتقي نسبة الاستثمار إلى 24% من الناتج مع تكثيف استثمارات القطاع العمومي في مجال البنية الأساسية خاصة بالجهات الداخليّة.
- إحداث ما لا يقل عن 75 ألف موطن شغل تمكن من تغطية كامل الطلبات الإضافية للشغل إلى جانب بذل مجهودات هامّة على مستوى البرامج النشيطة للتشغيل خاصة منها برنامج "أمل" وبرنامج المساعدة على الاندماج في العمل المؤجر والمساعدة على العمل المستقل وبعث المشاريع وكذلك على مستوى التوظيف بالخارج عبر مزيد تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع عدد من الدول في مجال الهجرة المنظمة واستغلال فرص التشغيل المتوفرة بالأسواق الخارجية وذلك بالتوازي مع الفرص المتاحة لدفع التشغيل عبر نقل الخدمات خارج بلد المنشأ (Offshoring). هذا وينتظر أن يمكن انفراج الأزمة الليبية والشروع في إعادة إعمار هذا البلد من فتح آفاق كبيرة في التشغيل أمام التونسيين حيث سيتسنّى توفير قرابة 200 ألف فرصة عمل وهو ما من شأنه أن يقلّص من الضغوط المسلطة على سوق الشغل الوطنية.
- تواصل العجز الجاري في مستوى مرتفع في حدود 5.4% وحصر عجز ميزانية الدولة لسنة 2012 في حدود 6% وهو ما سيترتب عنه ارتفاع في حاجيات التمويل خاصة الخارجي منه، وسيتم التركيز في هذا المجال على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتمويلات ذات الشروط المناسبة. وسيتم تعبئة هذه الموارد بفضل الدعم الذي تحظى به تونس من قبل أهم شركائها خاصة في

ملخّص

إطار مسار دوفيل، وقد شرع بعد في تدارس حاجيات التمويل وإمكانيات تغطيتها مع أبرز الأطراف الممولة للسنتين 2012 و2013. وتم الحرص على أن تبقى المديونية في حدود معقولة حيث ستبلغ نسبة التداين الخارجي 38.8% بعد أن ارتفعت من 36.9% سنة 2010 إلى 38.2% سنة 2011.

ويستند تحقيق هذه الأهداف إلى :

- تعميق مسار الإصلاحات الهيكلية بغرض مزيد تحسين أداء الأعوان الاقتصاديين وتوفير متطلبات حفز المبادرة والعمل الناجع من أجل خلق الثروات وتأمين توظيفها على أساس تحقيق التوازن الفعلي بين الجهات وتوفير مقومات العيش الكريم لمختلف الفئات.
- تطوير مناخ الأعمال وتحسين تنافسية الاقتصاد عبر تكريس قواعد الحكم الرشيد والشفافية والتصرف السليم وتحديث الإطار المؤسساتي وفق أفضل الممارسات المعمول بها في الساحة الدولية إضافة إلى دعم برامج تطوير الإدارة وتحسين جودة خدماتها لاسيما تبسيط الإجراءات ودعم برنامج الإدارة الإلكترونية.
- مراجعة منظومة تشجيع الاستثمار والمبادرة ودعم الإحاطة بالباعثين بغرض تكريس أولويات المرحلة ومزيد تطوير هيكلة النسيج الاقتصادي من خلال النهوض بالأنشطة ذات القيمة المضافة العالية عبر تعزيز مجالات البحث والتجديد وتفعيل دور مؤسسات الإنتاج.
- إدخال الإصلاحات اللازمة لتطهير القطاع المصرفي وتعزيز قدراته وتطوير منظومة تمويل الاستثمار والمبادرة من خلال إرساء الآليّات الناجعة على غرار صندوق الإيداع والأمانات وصندوق الاستثمار للأجيال والرقي بمجالات التمويل المخاطر فضلا عن تنفيذ خطة العمل لتطوير التمويل الأصغر وقد تمّت المصادقة على المراسيم المتعلّقة بهذه المجالات على أن يتمّ الشروع في تطبيقها خلال سنة 2012.
- دعم نشاط التصدير وإعطاء دفع أكبر للاندماج في الدورة العالمية بفضل الانطلاق في وضع البرنامج الثالث لتنمية الصادرات ومواصلة دعم استكشاف الأسواق الجديدة خاصة على ضوء تردي الأوضاع الاقتصادية في منطقة الأورو.

وسيتواصل في هذا الإطار دعم مسار الاندماج في الفضاء العالمي بالشروع في المفاوضات بهدف إرساء فضاء اقتصادي موحد مع الإتحاد الأوروبي يشمل مبادلات السلع والخدمات وتسهيل

ملخّص

تنقل الأشخاص وتطوير اتفاقيات التبادل الحر القائمة وإبرام اتفاقيات جديدة مع البلدان الآسيوية والأمريكية والإفريقية.

- مزيد العناية بقطاعات الإنتاج في إتّجاه :

- العمل على إسترجاع قطاعات الإنتاج المتضرّرة تدريجيّا لسالف نشاطها على غرار السياحة والنقل وقطاع الفسفاط والكيمياء.
- تعزيز دور القطاعات ذات المحتوى التكنولوجي والمعرفي المرتفع خاصّة في الخدمات والصناعة عبر دعم الإبتكار وأنشطة البحث العلمي والعمل على تعزيز نسب التأطير واستعمال التقنيات الحديثة مع إيلاء عناية خاصة لمجالات نقل الخدمات خارج بلد المنشأ والخدمات الموجّهة للمؤسسة والخدمات الموجّهة للأشخاص من خدمات صحية واجتماعية وتربوية وهو ما من شأنه أن يكثّف من إحداثات مواطن الشغل لحاملي الشهادات العليا ويساهم في تعزيز القدرة التنافسيّة للإقتصاد.
- تنفيذ الإستراتجيّات القطاعيّة وملاءمتها مع مقتضيات المرحلة القادمة بإعطاء الأولويّة للجهات الداخليّة خاصّة عبر دعم خصوصيّات كلّ جهة وتعزيز ميزاتها التفاضليّة خاصّة بالنسبة للفلاحة والسياحة والمواد الإنشائية.

هذا وباعتبار الدور الهام الذي تضطلع به البنية الأساسية والتكنولوجية في المرحلة القادمة خاصة لدفع التنمية بالجهات الداخلية فقد أولى الميزان الاقتصادي عناية خاصة بهذه المجالات من خلال كثافة البرامج والمشاريع المزمع إنجازها سنة 2012 حيث ينتظر دعم الشبكة الرئيسية للطرقات السيارة وربطها بأهم المناطق الاقتصادية والعمرانية وذلك عن طريق مواصلة أشغال الطريق السيارة صفاقس–قابس والانطلاق في أشغال الأجزاء الرابطة بين وادي الزرقاء –بوسالم وقابس–مدنين ومدنين–رأس الجدير ومواصلة الدراسة المتعلقة بالجزء الرابط بين النفيضة–القيروان–القصرين–سيدي بوزيد–قفصة.

كما سيقع تعزيز الجهود في مجال تهيئة وتهذيب الطرقات المرقمة بمختلف الولايات وخاصة الداخلية منها ودعم الشبكة المرقمة للطرقات الجهوية والتي ستشمل حوالي 200 كلم هذا مع تدعيم الرصيد الجهوي من المسالك الريفية من خلال تهيئة 1000 كلم وتعبيد حوالي 760 كلم بالإضافة إلى تطوير الشبكة الحديدية من خلال تأهيل الخط الرابط بين تونس والقصرين وإنجاز الدراسات المتعلقة بخط النفيضة–القيروان ومواصلة مشروع الشبكة الحديدية السريعة وإنجاز دراسة خط مترو صفاقس.

ملخّص

ولدفع الاستثمار وتسهيل عملية انتصاب المستثمرين في مجالات الصناعة والخدمات بمختلف الولايات سيقع العمل على إنجاز أشغال تهيئة 24 منطقة صناعية منها 17 منطقة بمناطق التنمية الجهوية وإعادة تهيئة 9 مناطق صناعية أخرى وتوفير رصيد عقاري جديد يقدّر بحوالي 150 هك.

وفي إطار تحسين ظروف العيش وفقا لمتطلبات المرحلة الحالية وضمان العدالة الاجتماعية ستتعزز الجهود في مجال تهذيب الأحياء الشعبية وتوفير الماء الصالح للشرب خاصة بالمناطق الريفية وتأهيل الأنسجة العمرانية وتحسين الإطار الحياتي للمواطن بمختلف الجهات.

وتكريسا لمبادئ التنمية المستدامة في مختلف القطاعات وتفعيلا للبعد البيئي للأنشطة التنموية وقصد مزيد تأمين التلازم بين مقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على استدامة الموارد الطبيعية ولتحسين ظروف العيش بكلّ الأوساط والجهات، ستشهد سنة 2012 بالخصوص دعم الجهود في مجالات المراقبة البيئية وحماية البيئة الصناعية والتصرف في مختلف اشكال النفايات.

ففي مجال التطهير سيتواصل تعميم خدمات التطهير وتحسين ربط المدن وتدعيم برامج تطهير الأحياء الشعبية والمناطق الريفية ذات السكن المجمّع والترفيع في نسب الربط بالشبكة العمومية للتطهير بالولايات ذات النسب المنخفضة (المهدية والقصرين وسيدي بوزيد وصفاقس ومدنين وتطاوين وقفصة وقبلي) ومقاومة التلوث الصناعي السائل عبر إحداث محطات تطهير متخصصة في معالجة المياه الصناعية المستعملة بالإضافة إلى مواصلة إنجاز مراكز خزن وتحويل النفايات الصناعية بكلّ من بنزرت وصفاقس وقابس والنفايات المنزلية بحوض وادي مجردة (باجة ومجاز الباب وجندوبة والكاف) وبولايات سيدي بوزيد وقفصة والقصرين.

كما ينتظر الانتهاء من إعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة بعض المجموعات العمرانية علاوة على الانتهاء من تحيين أطالس جملة من الولايات و إتمام إنجاز دراسة تهيئة وتنمية المناطق الحدودية ودراسة تقييم سياسة التهيئة الترابية في تونس التي يتم إنجازها بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية وإعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المجموعة العمرانية لصفاقس الكبرى والمجموعة العمرانية لمدينة قفصة بالإضافة إلى دراسة وضع خريطة وطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى ودراسة وضع شبكة للرصد الترابي على المستوى الوطني وإعداد الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات سيدي بوزيد والقصرين وجندوبة والكاف.

ملخّص

وبالتوازي ستتواصل الجهود لتعبئة الموارد المائية وصيانة المنشآت المنجزة والتحكم في استعمال المياه السطحية وخاصة ربط المنظومات المائية والتوسع في المناطق السقوية وتحسين استغلالها وإستحثاث نسق التشجير الغابي والرعوي والرفع من نسق أشغال المحافظة على المياه والتربة حيث ينتظر سنة 2012 الانتهاء من أشغال سدود الحركة والقمقوم والزياتين (بنزرت) والزّرقة والكبير والمولى (جندوبة) ومواصلة أشغال سدود التين والمالح والدويميس ببنزرت وسراط بالكاف والكبير بقفصة واستكمال الدراسات التفصيلية والتنفيذية لسدود ملاق العلوي وتاسة بالكاف وخنقة الزازية بالقصرين والمالح العلوي وخلاد وباجة وشافرو بمنوبة والدير بجندوبة والسعيدة بمنوبة والقلعة الكبرى بسوسة.

كما سيتدعم الاهتمام بمجال التحكم في الطاقة وترشيد الاستهلاك واستعمال الطاقات المتجددة حيث ينتظر ان تبلغ الكثافة الطاقية 286 كلغ. م نفط /1000 م د من خلال بالخصوص استحثاث مشاريع النجاعة الطاقية بالقطاع الصناعي والنهوض بالتوليد المؤتلف للطاقة وتعزيز استغلال الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية.

ويمثّل مزيد الارتقاء بالتنمية البشرية وبمستوى العيش أبرز مرتكزات العمل التنموي للسنة القادمة حيث ستتركز الجهود لاعتماد رؤية جديدة للنهوض بالمجالات الاجتماعية بما يضمن تحسين الخدمات وإحكام تصويب التدخلات الاجتماعية لمستحقيها إلى جانب مزيد دعم برامج الإدماج الإجتماعي ومساعدة الفئات محدودة الدخل على الانتقال من طور المساعدة إلى طور الإحاطة بما يجعل منها طاقات منتجة علاوة على توفير المقاربات المناسبة لمقاومة الإقصاء والفقر بالاعتماد على مؤشرات ومعطيات من أرض الواقع.

وتتمثل أهم الإجراءات فيما يلي :

- تحسين أداء منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي لا سيما من خلال :

- إدخال تعديلات على برامج ومناهج التعليم وطرق تقييم مكتسبات التلاميذ في عدد من الأقسام.
- تحسين نسب التأطير البيداغوجي والتقليص من كثافة الأقسام.
- مواصلة تقديم الدعم الدراسي للتلاميذ المهدّدين بالإخفاق المدرسي.
- تفعيل دور مجالس المؤسسات التربوية ومؤسسات التكوين.

ملخّص

- تعزيز طاقة استيعاب جهازي التكوين المهني والتعليم العالي مع توجيه الإحداثات والتوسيعات ومشاريع التحديث نحو القطاعات الواعدة والمطلوبة في سوق الشغل وتركيزها بصفة خاصة في الجهات الداخلية.
- تطوير الإجازات التطبيقية والمحدثة في إطار البناء المشترك مع المهنيين وترفيع عدد شهادات الماجستير وتحسين نسب التأطير بمؤسسات التعليم العالي.
- تكثيف العناية بمختلف مكوّنات المجال الوقائي في قطاع الصحة ودعم البنية الأساسية الصحية والتجهيزات الطبيّة والتقنية وطب الاختصاص خاصة في الجهات الداخلية.
- تأهيل الهياكل المتدخلة في مجال الأدوية والتلاقيح والأمصال والترفيع في إنتاج الأدوية الجنيسة التي تمثّل حاليا 30% من مجموع الأدوية المتداولة في تونس.
- تعزيز آليات وبرامج النهوض الإجتماعي والتنمية الاجتماعية ودعم تدخلاتها من خلال :

- مقاومة مظاهر الفقر والتهميش عبر الترفيع في عدد المنتفعين ببرنامج العائلات المعوزة إلى 185 ألف وفي مقدار المنحة المسندة لهم وتيسير ولوج هذه الفئات السكانية إلى الخدمات الصحية وتقديم مساعدات مباشرة لها.
- تشجيع أبناء العائلات محدودة الدخل والقادرين على العمل على بعث مشاريع عن طريق القروض الصغرى بشروط ميسّرة وبضمانات الإتّحاد التونسي للتضامن.
- الترفيع في الأجور وخاصة الأجور الدنيا مع تحسين الوضعية الماليّة للعاملين والتغطية الاجتماعية عن طريق المناولة في القطاع الخاص بعد أن تمّ إنهاء العمل بالمناولة في القطاع العام.
- مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل مراكز التربية المختصة الخاصة بالمعوقين وإحداث مركزين جديدين بولايتي الكاف والمنستير وذلك بالتوازي مع إحداث ثلاثة فرق متنقلة لرعاية المعوقين بالبيت سنويا.
- دعم شبكة مراكز الدفاع والإدماج الإجتماعي المخصصة للفئات الاجتماعية المهمّشة ببرمجة إحداث ثلاثة مراكز بكل من قبلي وباجة والمنستير وذلك بالتوازي مع إحداث وتجهيز سبعة وحدات عيش للطفولة فاقدة السند.
- تكثيف الإحاطة بالمرأة ذات الحاجيات الخصوصية من خلال بعث مشاريع مندمجة لفائدة المرأة والأسرة ودعم المشاريع النسائية الصغرى وذلك بالتوازي مع مواصلة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لنشر ثقافة حقوق المرأة.

ملخّص

- تعزيز العناية بالمسنين وتقريب الخدمات الصحية منهم من خلال إحداث فرق صحية متنقلة وتوسيع شبكة النوادي النهارية الخاصة بهذه الشريحة السكانية.
- التوجه نحو وضع منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية قصد حماية الفئات الهشة وتأمين الظروف والوسائل الدنيا لعيش لائق لفائدتها.

وستحظى التنمية الجهويّة بعناية فائقة بهدف تسريع نسق التنمية بالجهات الأقل حظا والتقليص في الفوارق بين مختلف الجهات. وتبعا لذلك ستتركز الجهود على تمتين التماسك الجهوي من خلال تطوير البنية الأساسية وتوفير التجهيزات والخدمات الجماعية والعمل على الرقي بنجاعة البرامج التنموية ببعث جهات إشعاع كبرى قادرة على ضبط استراتيجيات تنموية وتحقيق تنمية ذاتية تمكنها من التأثير الإيجابي على مختلف ولايات الجهة. كما سيتمّ تعزيز صلاحيات الجهات وإرساء الديمقراطية المحلية بما يسهم في إنجاح العمل التنموي إضافة إلى دعم تنافسية الجهات الداخلية بما يؤهلها لاستقطاب الاستثمارات والاندماج في الاقتصاد العالمي.

تطور أهم المؤشرات الاقتصادية

(% بالأسعار القارة)	2008	2009	2010	2011	2012
نمو الناتج المحلي الإجمالي	4.5	3.1	3.0	0.2	4.5
تطور الاستهلاك الخاص	4.5	4.0	4.5	4.2	4.5
تطور مؤشر الأسعار	5.2	3.7	4.5	3.6	3.6
صادرات الخيرات والخدمات [1]	20.8	13.9-	16.6	1.5	11.0
واردات الخيرات والخدمات [1]	22.8	13.1-	21.5	3.0	10.4
نسبة تطور الاستثمار [1]	13.1	9.3	9.7	5.5-	18.4
نسبة الاستثمار من الناتج	23.5	24.2	24.6	22.0	24.0
الاستثمار الخارجي المباشر والمساهمات (م د)	3597.2	2365.7	2400.0	2000.0	2900.0
نسبة الادخار [2]	22.2	22.0	21.4	19.0	19.3
العجز الجاري من الناتج	3.8	2.7	4.8	5.5	5.4
نسبة الصادرات من الناتج	55.7	45.0	48.7	46.9	47.8
نسبة الواردات من الناتج	58.7	47.9	54.0	52.7	53.5
حجم الدين الخارجي (م د)	21301.0	22415.8	23476.2	25666.7	28322.9
التداين الخارجي [2]	38.9	38.1	36.9	38.2	38.8
الدخل الفردي (بالدينار)	5304.4	5641.8	6037.8	6290.8	6763.1
الاستهلاك الفردي (بالدينار)	4128.1	4400.9	4742.9	5093.7	5459.1
نسبة عجز الميزانية من الناتج	1.0	3.0	1.3	4.2	6.0
نسبة التداين العمومي من الناتج	43.3	42.9	45.0	43.3	46.2
نسبة تطور الكتلة النقدية (ن3)	14.4	13.0	12.1	10.5	11.0
نسبة تطور المساعدات للاقتصاد	14.0	10.3	19.6	14.0	11.5

[1] بالأسعار الجارية

[2] النسبة من الدخل القومي المتاح

الجزء الأول

التوازنات العامة

الباب الأول

الوضع الاقتصادي خلال سنة 2011

تعيش تونس حدثا تاريخيا فريدا من نوعه يكرس الإرادة الشعبية الراسخة نحو التأسيس لنظام سياسي ديمقراطي سليم يقوم على الحرية والمواطنة وعلى مبادئ دولة القانون والمؤسسات ويفتح مرحلة جديدة للازدهار الاقتصادي الفعلي والعدالة الاجتماعية الحقيقية.

غير أن نجاح هذا المسعى وضمان انتقال سياسي في كنف ديمقراطية سليمة ومستديمة لا يمكن أن يتحقق بدون تغيير جذري يتم من خلال القطع مع منوال التنمية المعتمد سابقا الذي طالما أثقلته عديد التصدعات والاختلالات الهيكلية وشابته عديد الممارسات التعسفية التي جعلته يحيد عن مساره في بعض الأحيان.

وسيمكن المشهد الاقتصادي الجديد للبلاد من إقامة مشروع مجتمعي جديد يكون تشاركيا ومتوازنا يرتكز على مبادئ الحرية والمواطنة والحكم الرشيد والشفافية في المعاملات بما يسهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تمكن من إحداث مواطن الشغل والترفيع في مستويات الدخل وتوزيعه العادل بين مختلف الفئات والجهات بما يضمن تحقيق تطلعات الشعب التونسي وانتظاراته.

ولئن كان للثورة انعكاسات جد هامة على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تونس إلا أن حالة عدم الاستقرار والفوضى التي تلتها أفرزت آثارا سلبية على الاقتصاد الوطني على المدى القصير. ويتأكد ذلك من خلال النتائج المسجلة خلال الأشهر الأولى من سنة 2011 حيث تضرر العديد من القطاعات والمجالات مثل السياحة والصناعات غير المعملية والاستثمار الخارجي. كما تسببت هذه التقلبات والأحداث في إلحاق أضرار جسيمة بعدد هام من المؤسسات الاقتصادية وفقدان العديد من مواطن الشغل وتراجع الثقة في مناخ الأعمال والاستثمار خاصة الأجنبي منه. وما زاد في حدة هذا الوضع ما تطرحه الأزمة في القطر الليبي من ضغوطات إضافية على مستوى الصادرات والنشاط السياحي وسوق الشغل.

كما تميزت الفترة ببروز تقلبات على مستوى المحيط العالمي تمثلت بالأساس في ارتفاع أسعار المحروقات والمواد الأساسية في الأسواق العالمية وتفاقم الصعوبات المالية في منطقة الاورو نتيجة توسع أزمة المديونية العمومية وتدهور مؤشرات المالية العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وأمام هذا الوضع الدقيق ولتجاوز الصعوبات المسجلة والحد من تأثيراتها الاجتماعية أقرت الحكومة الانتقالية خطة عمل لتنشيط الحركة الاقتصادية وتوفير التمويلات الضرورية وكذلك لإعداد الأرضية الملائمة للمرور بالبلاد أشواط متقدمة على درب النماء بعد زوال القيود والعراقيل التي كانت تحول دون بلوغ الأهداف المرجوة.

ولقد بادرت الحكومة الانتقالية بتنفيذ برنامج لدعم النشاط الاقتصادي بهدف دفع التشغيل والنهوض بالتنمية الجهويّة وتنشيط الاستثمار الخاص ومساعدة المؤسسات المتضررة وتعزيز التدخلات ذات الصبغة الاجتماعية لتحسين ظروف العيش في الجهات فضلا عن تحسين الأوضاع الأمنية التي تمثل الضامن الأساسي لإعادة تنشيط الحركة الاقتصادية. كما أقرت الحكومة برنامجا إصلاحيا على المدى القصير يهدف بالأساس إلى تدعيم الإطار المؤسساتي على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال تكريس الحوكمة وتطوير الإطار التشريعي لمناخ الأعمال واستحثاث نسق احداثات الشغل والنهوض بالتنمية الجهوية علاوة على تدعيم الجوانب الاجتماعية.

وقد انطلق العمل فعليا في تنفيذ عدة إجراءات وقرارات ذات طابع ترتيبي ومالي من ذلك بالخصوص برنامج التشغيل لحاملي الشهائد العليا "أمل" وإعداد برنامج للانتداب في الوظيفة العمومية والترفيع في التحويلات لفائدة العائلات المعوزة وفاقدة السند وصرف مساعدات للمواطنين العائدين من ليبيا فضلا عن إقرار برامج خصوصية لتنمية عدد من الجهات بالبلاد والشروع في تقديم التعويض للمؤسسات الاقتصادية المتضررة إلى جانب الشروع في إدخال حيز التنفيذ جل الإجراءات التي تضمنها برنامج الإصلاح.

المحيط العالمي

اتسم المحيط الدولي بتفاقم المديونية العمومية في عدد من البلدان المتقدمة وخاصة بلدان منطقة الاورو بعد تخفيض وكالة "S&P" التصنيف الائتماني للإيطاليا من +A إلى A بسبب ارتفاع نسبة المديونية وتراجع آفاق النمو. ولقد تعددت المساعي والمبادرات الدولية لاحتواء آثار أزمة الديون السيادية في العديد من الدول الاوروبية بهدف تنشيط الحركة الاقتصادية وهو ما يتجلى من خلال ما

تمخضت عنه القمة الأوروبية في 21 جويلية 2011 والتي أقرت رصد مساعدات عاجلة إلى اليونان تقدر بـ 109 مليار اورو بهدف احتواء مخاطر انتقال عدوى أزمة الديون إلى البلدان الأوروبية الاخرى هذا إضافة إلى مزيد العمل على تحسين ظروف التمويل لليونان من خلال التمديد في فترة سداد الديون والتقليص في سعر الفائدة للقروض المبرمجة من جانب الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي.

وشهدت الآونة الأخيرة أيضا ارتفاع مستويات الديون السيادية في الولايات المتحدة الأمريكية مما استوجب تدخل مجلس الشيوخ الأمريكي للترفيع في سقف المديونية العمومية للمرة الثانية خلال السنة الجارية. وعلى هذا الأساس، قامت مؤسسة التصنيف السيادي "S&P" بمراجعة التصنيف الائتماني للديون الأمريكية نحو الانخفاض بدرجة واحدة من AAA إلى +AA في خطوة تعتبر الأولى من نوعها في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.

كما اتسمت الفترة الأولى من سنة 2011 بتواصل تداعيات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في العديد من الدول العربية على اثر اندلاع موجات الاحتجاج والثورات الشعبية خاصة فيما يتعلق بالضبابية وعدم وضوح الرؤيا بشأن مآل هذه الاحتجاجات وصعوبة التكهن بتطورها والبلدان التي قد تطولها. علما وأن هذه التطورات كانت لها انعكاسات مباشرة على تطور أسعار المحروقات والمبادلات التجارية والنشاط السياحي في المنطقة.

وتشير المعطيات المتوفرة حول تطور النشاط الاقتصادي العالمي خلال الأشهر الأولى من السنة الجارية إلى:

- تطور متباين للنشاط الاقتصادي في البلدان المصنعة المسجل بداية من الربع الثاني من السنة الحالية حيث ينتظر أن تبلغ نسبة النمو في الولايات المتحدة الأمريكية 1.6% خلال الثلاثي الثاني من هذه السنة مقابل ارتفاع بـ2.2% في الثلاثي السابق. هذا واتسم الوضع الاقتصادي في منطقة الاورو بتباطؤ النشاط في كل من فرنسا وألمانيا حيث انحصرت نسبة النمو في حدود 1.6% و2.7% على التوالي خلال الثلاثي الثاني وذلك عقب تحقيق نسب نمو متميزة خلال الثلاثي الأول من السنة الجارية؛
- استقرار نسب البطالة في جل البلدان المصنعة على غرار الولايات المتحدة (9.2% في شهر جوان2011 مقابل 9.1% في الشهر السابق) ومنطقة الاورو (9.9% مقابل 9.9%) مع وجود تفاوت نسبي بين بلدان المنطقة حيث تجاوزت نسبة البطالة في اسبانيا عتبة 21% في شهر جوان؛

- استعادة النسق التصاعدي لأسعار النفط لتتجاوز عتبة الـ116 دولار للبرميل بالعلاقة خاصة مع تواصل التوترات السياسية والاقتصادية في ليبيا ومنطقة الشرق الأوسط وانخفاض مستوى مخزونات الخام بالولايات المتحدة الأمريكية بأكثر مما كان متوقع؛
- تراجع طفيف للأسعار عند الاستهلاك في البلدان المصنعة نتيجة انخفاض أسعار المواد الأساسية؛
- تذبذب سعر صرف الدولار إزاء العملات الرئيسية الأخرى لاسيما الاورو واليان؛
- عدم استقرار مؤشرات أهم البورصات العالمية جراء تواصل الضبابية قي الآفاق الاقتصادية ومراجعة كبرى المؤسسات لتوقعات نتائجها نحو الانخفاض.

النتائج المسجلة خلال الأشهر الأولى من سنة 2011

انعكست التطوّرات المسجلة على الساحة الوطنية منذ مطلع سنة 2011 على نتائج الأشهر الأولى التي اتسمت بالخصوص بانكماش النشاط في قطاعي السياحة والنقل وبتعطيل النشاط وتقلص الإنتاج الصناعي في عديد القطاعات نتيجة موجة الاحتجاجات والإضرابات. إلا أنه في المقابل تم تسجيل ظروف مناخية طيبة ساهمت في تحسين الإنتاج الفلاحي بفضل الإنتاج المتميز للحبوب الذي بلغ 23 مليون قنطار فضلا عن تسجيل تحسن تدريجي على مستوى إنتاج وصادرات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية والنسيج والملابس والجلد.

النمو

يبرز من خلال نتائج السداسي الأول من السنة الجارية تراجع حدة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي المسجل خلال الثلاثي الأول حيث انخفض الناتج خلال الثلاثي الثاني بنسبة 0.5% مقابل انخفاض ملحوظ بنسبة 3.4% في الثلاثي الأول وذلك بفضل التطور الهام للقيمة المضافة في قطاع الفلاحة والصيد البحري إضافة إلى التحسن المسجل في إنتاج القطاعات المعملية وخاصة في قطاعي النسيج والملابس (9% مقابل -4.9% في الثلاثي الأول) والصناعات الغذائية (2.6% مقابل -6.3% في الثلاثي الأول). وسجل قطاع الخدمات تحسنا نسبيا مقارنة بالثلاثي الأول مرده تحسن القيمة المضافة في قطاعي التجارة (1.8% مقابل -5.2% في الثلاثي الأول) والخدمات المالية (2.4% مقابل -2.5% في الثلاثي الأول).

كما تسبب تدهور الأوضاع الأمنية في تونس واستمرار التوترات السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في انخفاض النشاط السياحي حيث انخفضت القيمة المضافة لقطاع السياحة والنزل والمقاهي بنسبة 28.6% خلال الثلاثي الثاني من هذه السنة مقابل انخفاض بحوالي 34.7% خلال الثلاثي الأول. ويتأكد هذا الانخفاض من خلال تراجع جل مؤشرات القطاع إلى موفى شهر أوت من هذه السنة حيث انخفضت البيتات الجملية بنسبة 45.3% مقابل تطور طفيف بنسبة 1.0% خلال نفس الفترة من سنة 2010 وتقلصت وفود السياح الأجانب (-38.6% مقابل -2.2%) خاصة نتيجة الانخفاض الملحوظ للسياح الأوروبيين (-47.2% مقابل -0.1%) وتقلص وفود السياح المغاربة (-35.1% مقابل -4.9%). والجدير بالذكر أن النشاط السياحي شهد تطورا طفيفا خلال شهر جويلية تجلى من خلال تحسن نسبي لعدد من مؤشرات القطاع.

وتتأكد الاستعادة التدريجية للنشاط الاقتصادي من خلال التوقعات الأولية لنتائج الثلاثي الثالث حيث ينتظر أن يتطور الناتج بنسبة لا تقل عن 1.5% خلال هذا الثلاثي.

تطور الناتج الثلاثي خلال سنة 2011

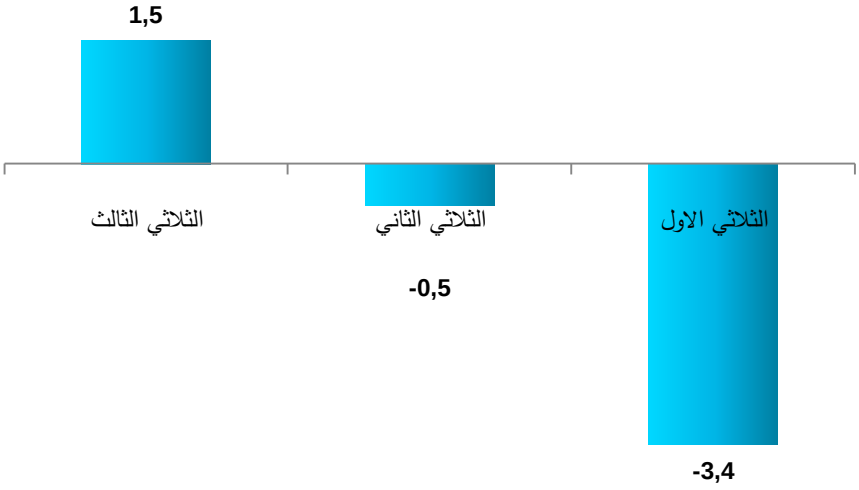

الاستثمار

اتسمت الفترة الأولى من سنة 2011 بتقلص حجم الاستثمار وهو ما يتجلّى من خلال:

- انخفاض واردات مواد التجهيز بنسبة 9.5% خلال التسعة أشهر الأولى من السنة الجارية مع الإشارة إلى أنه تم تسجيل بعض التحسن خلال شهر سبتمبر (ارتفاع بنسبة 3.4% بحساب التغييرات الشهرية)؛

- تباطؤ إنجاز المشاريع الممولة عن طريق الميزانية حيث بلغت نسبة الإنجاز لميزانية التجهيز خلال الخمسة أشهر الأولى 17% من تقديرات الميزانية وكذلك بالنسبة لعدد من مشاريع المؤسسات العمومية وهو ما انعكس على السحوبات بعنوان العديد من القروض الخارجية؛
- تراجع الاستثمارات الخارجية المباشرة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2011 بنسبة 17.6% حيث بلغت 1019.3 م د مقابل 1237.3 م د خلال نفس الفترة من سنة 2010.. علما وأنه تم تسجيل دخول حيّز الإنتاج لـ 98 مؤسسة جديدة ذات مساهمة أجنبية وإنجاز 136 عملية توسعة وإحداث 6720 موطن شغل جديد فيما توقّفت 78 مؤسسة أجنبية عن النشاط ممّا أدّى إلى فقدان 5900 موطن شغل؛

ورغم هذا الوضع تبرز بعض المؤشرات الإيجابية تؤكد اقتناع المستثمرين بآفاق تطور إيجابي لمناخ الاستثمار ويبرز ذلك من خلال :

- التطور الإيجابي لنوايا الاستثمار في الصناعة بنسبة 23.6% خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2011 مقابل انخفاض بنسبة 7.6% خلال نفس الفترة من السنة الماضية وتطورت نوايا الاستثمار في مناطق التنمية الجهوية بنسبة 38.9%؛
- ارتفاع استثمارات التأهيل الصناعي المصادق عليها لتبلغ 412.5 م د خلال السداسي الأول مقابل 276 م د في نفس الفترة من سنة 2010 وبلغ عدد الملفات 203 مقابل 126 ملف؛
- تطور الطلبات الواردة على مصالح الإدارة سواء لمواصلة الإعداد لبعض المشاريع أو الشروع في إنجاز مشاريع جاهزة وذلك بالنسبة للمشاريع العادية والمشاريع الكبرى.

المبادلات الخارجية

رغم تراجع النشاط الاقتصادي نتيجة لما شهدته البلاد من أحداث خلال الفترة الأولى من سنة 2011 فقد سجلت المبادلات الخارجية خلال التسعة أشهر الأولى من هذه السنة نموّا لصادرات الخيرات بنسبة 9.3% وهي نسبة معتبرة بالنظر إلى الظرف الاستثنائي الذي تعيشه البلاد والذي شهد انخفاض جل المؤشرات الاقتصادية وهو ما يؤكد استمرار الثقة التي تحظى بها تونس لدى شركائها الاقتصاديين. وفي المقابل تطورت الواردات بنسبة لم تتجاوز 4.9% بالأسعار الجارية نتيجة تراجع الحركية الاقتصادية وانخفاض نسق الاستثمارات. وتحسنت بذلك نسبة التغطية بـ3.1 من النقاط لتبلغ 76.1% خلال التسعة أشهر الأولى من السنة الجارية. كما تقلص العجز التجاري بحوالي 6.9% ليبلغ 5907.3 م د مقابل 6347.6 م د خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

تطور أهمّ مؤشرات التجارة الخارجية

(التسعة أشهر الأولى)	2010		2011	
	القيمة (م د)	التطور (%)	القيمة (م د)	التطور (%)
صادرات الخيرات	17174.7	20.4	18777.7	9.3
واردات الخيرات	23522.3	29.4	24685.0	4.9
العجز التجاري	6347.6		5907.3	
نسبة التغطية (%)	73.0		76.1	

ويتجلى من خلال تحليل نتائج التجارة الخارجية ما يلي:

- تطوّر جد إيجابي لصادرات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2011 وإن كان بنسق أقلّ من النسق المسجل في نفس الفترة من سنة 2010. ويعود هذا التراجع في النسق إلى انخفاض صادرات الصناعات الميكانيكية بـ4.6% نتيجة لنقص مبيعات السيارات في السوق الأوروبية خلال الثلاثي الثاني من سنة 2011؛
- ارتفاع صادرات قطاع النسيج والجلود والأحذية بنسبة 9.0% خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2011 مقابل 7.5% خلال نفس الفترة من السنة السابقة وهو ما يؤكد القدرة التي اكتسبها هذا القطاع على مجابهة المنافسة الخارجية؛
- نموّ صادرات قطاع الطاقة خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2011 بنسق ضعيف مقارنة بنفس الفترة من سنة 2010 (5.0% مقابل 36.1%). هذا وتم تسجيل تحسن نسبي منذ شهر أوت بالعلاقة مع عودة مصفاة بنزرت للنشاط؛
- انخفاض هام في صادرات قطاع المناجم والفسفاط ومشتقاته بنسبة 27.3% يعزى بالأساس إلى الإضرابات والاعتصامات المتكررة التي تسببت في توقف النشاط في الحوض المنجمي؛
- زيادة ملحوظة في صادرات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية بنسبة 40.8% مقابل انخفاض بنسبة 6.7% خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2010 نتيجة ارتفاع الأسعار وتزايد المبيعات الموجهة إلى القطر الليبي.

تطور المبادلات التجارية (م د)

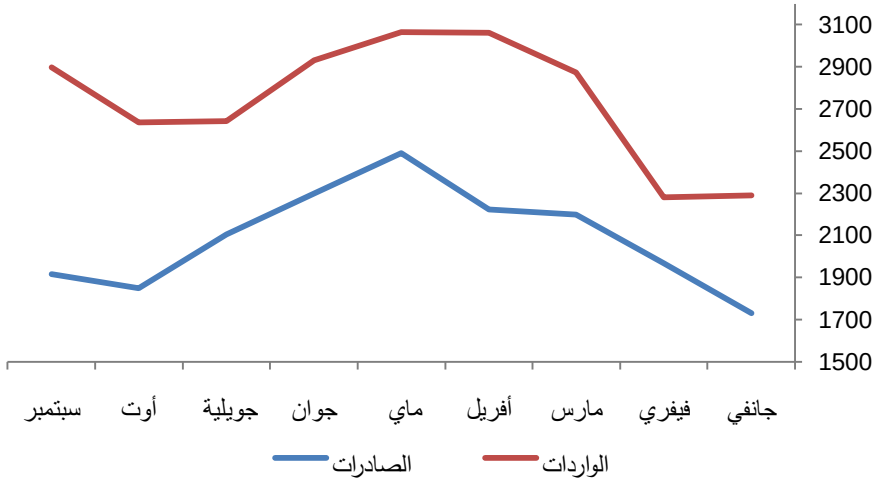

تطور الصادرات حسب القطاعات

(التسعة أشهر الأولى)	2010		2011	
	القيمة (م د)	التطور (%)	القيمة (م د)	التطور (%)
النسيج والملابس والجلد	4409.8	7.5	4808.1	9.0
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	5795.2	36.6	6920.0	19.4
الطاقة وزيوت التشحيم	2606.1	36.1	2736.4	5.0
المناجم والفسفاط ومشتقاته	1851.7	16.8	1346.6	27.3-
الفلاحة والصناعات الغذائية	1355.2	6.7-	1908.0	40.8
الصناعات المختلفة	1156.7	19.8	1058.6	8.5-

أما على مستوى الواردات فتبرز المعطيات المتوفرة :

- تواصل نموّ واردات مواد الطاقة خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2011 بنسبة 26.1% مقابل 49.6% خلال نفس الفترة من سنة 2010؛
- انخفاض واردات مواد التجهيز بنسبة 9.5% خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2011 مقابل ارتفاع بنسبة 31.1% خلال نفس الفترة من سنة 2010 وذلك بالعلاقة مع تراجع نسق إنجاز المشاريع وتوقف بعضها؛
- تراجع نسق نموّ واردات المواد الأوّلية ونصف المصنعة من 29.8% خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2010 إلى 5.6% خلال نفس الفترة من سنة 2011 ويعود ذلك بالأساس إلى انخفاض الإنتاج في عديد القطاعات خلال الأشهر الأولى من السنة الحالية؛

- نمو مطرد لواردات المواد الغذائية بنسبة 36.0% خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2011 مقابل 34.3% خلال نفس الفترة من سنة 2010 نظرا لتزايد توريد الشعير والزيوت النباتية والسكر بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية.

تطور الواردات حسب مجموعات المواد

(التسعة أشهر الأولى)	2010		2011	
	القيمة (م د)	التطور (%)	القيمة (م د)	التطور (%)
المواد الغذائية	1498.7	34.3	2038.4	36.0
مواد الطاقة	2871.8	49.6	3620.4	26.1
المواد الأولية ونصف المصنعة	7543.8	29.8	7963.7	5.6
مواد التجهيز	5891.7	31.1	5332.5	9.5-
المواد الاستهلاكية	5716.4	18.2	5730.1	0.2

المدفوعات الخارجية

أفرز ميزان العمليات الجارية خلال الثمانية أشهر الأولى من هذه السنة عجزا بنحو 2883 م د أي ما يمثّل 4.3% من الناتج المحلّي الإجمالي مقابل 2229 م د و3.5% من الناتج خلال نفس الفترة من سنة 2010 وذلك نتيجة تواصل تقلص فائض ميزان الخدمات وعجز ميزان مداخيل العوامل والتحويلات الجارية.

وسجل فائض ميزان الخدمات تراجعا ملحوظا مردّه تقلص العائدات السياحية خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2011 بنسبة 42.7% لتبلغ 1301 م د مقابل 2270 م د قبل سنة وسجّلت حسابات رأس المال فائضا بمبلغ 68 م د خلال الثمانية أشهر الأولى مقابل عجز بـ 571 م د خلال النصف الأوّل من هذه السّنة نتيجة تسجيل حاصل ايجابي بـ808 م د على مستوى ميزان القروض والاقتراضات والالتزامات الأخرى أواخر شهر أوت بعد تعبئة قرض بمبلغ 500 مليون دولار (حوالي 680 م د) من البنك الإفريقي للتنمية وسحب قرض بـ85 مليون اورو (حوالي 168 م د) من الوكالة الفرنسية للتنمية لفائدة الإدارة إضافة إلى تعبئة قرض من البنك الدولي بحوالي 670 م د في بداية شهر أوت. والجدير بالذكر أن المدخرات من العملة الأجنبية انخفضت بأكثر من 2.5 مليار دينار منذ أواخر ديسمبر 2010 وبلغت الموجودات من العملة الأجنبيّة إلى موفى 6 أكتوبر 10857.9 م د أي ما يمثل 119 يوم توريد بعد أن انخفضت إلى 110 يوما في جوان.

وتميّزت عمليات رأس المال بالأساس بتراجع ملحوظ للاستثمارات الخارجية والمساهمات بنسبة 24.8% لتبلغ حوالي 1077 م د خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2011 مقابل 1433 م د خلال نفس الفترة من السنة الفارطة وذلك بالعلاقة مع تقلّص استثمارات المحفظة بنحو 70.5% وتراجع الاستثمارات المباشرة بنسبة 17.6% جراء الظروف السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد منذ بداية السنة والتي أثرت سلبا خاصة على الاستثمارات في قطاع السياحة وعلى مستوى الاستثمارات المنجزة في قطاع الطاّقة وقطاع الصناعات المعمليّة فيما ارتفعت استثمارات قطاع الخدمات ارتفاعا هاما بنحو 24.6% بفضل الاستثمارات المنجزة في مجال الاتصالات.

تطور الاستثمارات الخاجية (م د)

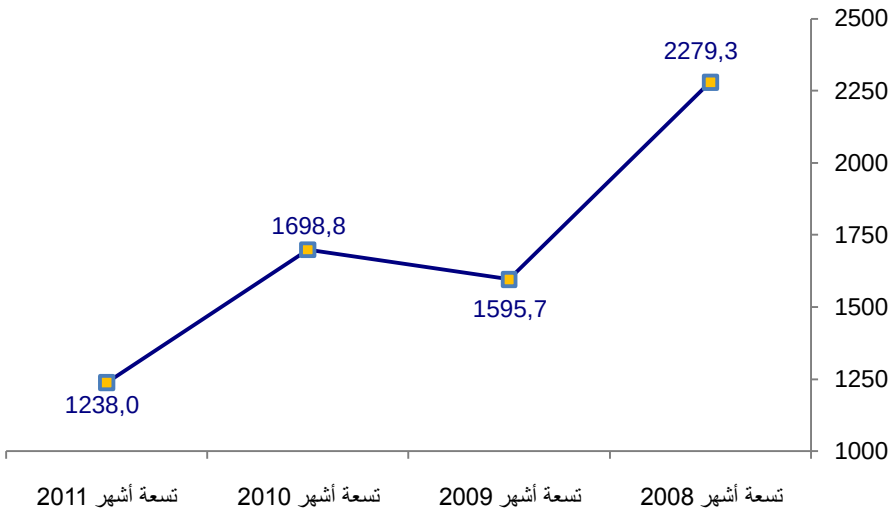

الأسعار

تطور مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي بنسبة 3.2% خلال التسعة أشهر الأولى مقابل 4.6% خلال نفس الفترة من السنة الماضية مع الإشارة إلى بروز بعض الارتباك في الآونة الأخيرة على مستوى العرض لعدد من المواد الغذائية على غرار السكر والمياه المعدنية والخضر وذلك بسبب الكميات الهامة المصدّرة نحو ليبيا من هذه المواد ممّا أدى إلى ارتفاع ملحوظ لأسعار هذه المواد.

النتائج المنتظرة لكامل سنة 2011

انطلاقا من النتائج المسجلة خلال الأشهر الأولى من سنة 2011 وما برز من بوادر تحسن في الأشهر الأخيرة على مستوى القطاعات المصدرة وخاصة الصناعات الميكانيكية والكهربائية وبفضل التطور

الإيجابي للموسم الفلاحي من جهة والشروع في تنفيذ عدد من البرامج الاقتصادية والاجتماعية لتنشيط الحركة الاقتصادية ومعالجة العوامل المتسببة في تدهور الوضع من جهة أخرى تم تحيين التقديرات المتعلقة بكامل السنة على أساس تحقيق شبه استقرار لنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي مع التحكم في تطور الأسعار والمحافظة على سلامة التوازنات المالية عموما بالرغم من الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد في هذه الفترة الحساسة في حين يسجل الاستثمار انخفاضا ملحوظا مرده انخفاض حجم الاستثمار العمومي بسبب تباطؤ انجاز عدد من المشاريع المبرمجة وتراجع نسق الاستثمار الخاص نتيجة عدم وضوح الرؤيا والضبابية التي تميز المحيط العام للاستثمار.

النمو

يتجلى من خلال تحليل نتائج الأشهر الأولى لسنة 2011 توفر عدد من العوامل من شأنها أن تسهم في الحد من أثر التطورات الظرفية الداخلية والخارجية غير الملائمة على أداء الاقتصاد الوطني المتوقع لكامل السنة الجارية. ومن بين هذه العوامل نخص بالذكر أهمية الإنتاج الفلاحي المنتظر لهذه السنة إضافة إلى تحسن أداء القطاعات الموجهة للتصدير بفضل تحسن الطلب الخارجي الموجه لتونس واسترجاع النشاط في قطاعات النفط والفسفاط والاسمنت بعد توقف إنتاج هذه القطاعات لعديد الأشهر خلال النصف الأول من سنة 2011 فضلا عن مواصلة تنفيذ الإجراءات الظرفية لمساندة المؤسسات المتضررة جراء الأحداث التي لحقت الثورة.

وعلى هذا الأساس، يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 0.2% بالأسعار القارة سنة 2011 مقابل 3.0% سنة 2010 متأتية أساسا من المساهمة المعتبرة للتصدير. ويرتكز هذا النمو على تطور القيمة المضافة لقطاعي الفلاحة والصيد البحري والصناعات الميكانيكية والكهربائية وهو ما من شأنه أن يمكن نسبيا من تدارك النقص المنتظر للقيمة المضافة لقطاع الصناعات غير المعملية وقطاع الخدمات.

وتتضمن التقديرات في هذا المجال:

- ارتفاع هام للقيمة المضافة في قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 9.5% بالأسعار القارة على أساس إنتاج متميز للحبوب بحوالي 23 مليون قنطار مقابل 10 مليون قنطار مسجلة في سنة 2010؛
- ارتفاع القيمة المضافة لقطاع الصناعات المعملية بنسبة 3.2% بفضل التطور الهام للقيمة المضافة لقطاع تكرير النفط بنسبة 150% بالعلاقة مع استعادة الشركة التونسية لصناعة التكرير لنشاطها

العادي. هذا بالإضافة إلى الانتعاشة الملحوظة على مستوى قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية (5%) ؛

- تراجع في القيمة المضافة لقطاع الصناعات غير المعملية بنسبة 5.7% بسبب الانخفاض الهام للقيمة المضافة لقطاع المناجم (-40% مقابل 13%) وقطاع المحروقات (-6.6% مقابل 3.5%) فيما ينتظر أن ينخفض نسق تطور قطاع الكهرباء (2.5% مقابل 5.1%) والبناء والأشغال العامة (0.5% مقابل 4.3%) ؛
- انخفاض القيمة المضافة لقطاع الخدمات بنسبة 1.6% سنة 2011 مقابل ارتفاع بنسبة 5.2% سنة 2010 وذلك نتيجة انخفاض القيمة المضافة لقطاع النقل والسياحة فيما تواصل الأداء الايجابي لقطاع تكنولوجيات الاتصال.

الاستثمار

استنادا إلى تطور المؤشرات الظرفية للاستثمار خلال الأشهر الأولى من السنة الجارية في ظل تسارع التطورات غير الملائمة وتقلص الاستثمارات العمومية بسبب إرجاء انجاز العديد من المشاريع المبرمجة بعنوان السنة الجارية إضافة إلى تحويل بعض المؤسسات لجزء من نشاطها بصفة وقتية إلى مناطق أخرى ينتظر بالنسبة لكامل سنة 2011 أن يتراجع الاستثمار الجملي بنسبة 5.5% بالأسعار الجارية ليبلغ 14725.9 م د ما يعادل 22% من الناتج المحلي الإجمالي.

ويبرز التوزيع القطاعي للاستثمارات تطور الاستثمار في قطاع الفلاحة والصيد والبحري بنسبة 3.4% سنة 2011 مقابل 5.9% تم تسجيلها خلال السنتين الأخيرتين.

وفي نفس السياق، ينتظر أن يرتفع حجم الاستثمارات في قطاع الصناعات المعملية بنسبة 5% بالأسعار الجارية بفضل تطور نسق الاستثمارات في جل القطاعات ماعدا قطاع تكرير النفط والذي سيسجل انخفاضا هاما بنسبة 46.2%.

كما ينتظر أن تشهد سنة 2011 تراجعا في استثمارات قطاع الكهرباء (751 م د سنة 2011 مقابل 1051 م د سنة 2010) ويتضمن حجم الاستثمارات المنتظر انطلاق انجاز العديد من المشاريع في قطاع الغاز إضافة إلى أهمية الاستثمارات المتعلقة بنقل التيار الكهربائي والتي ستبلغ 232 م د في موفى السنة الحالية. فيما ينتظر أن تنخفض الاستثمارات في قطاع المحروقات بنسبة 17.5% بسبب تقلص الاستثمارات الخاصة (-20.5%) وبدرجة أقل الاستثمارات العمومية (-12.5%). وعلى هذا

الأساس ستنخفض الاستثمارات في قطاع الصناعات غير المعملية بنسبة 17.9% سنة 2011 مقابل ارتفاع بنسبة 0.7% سنة 2010.

هذا وسيؤدي الانخفاض الهام في استثمارات العديد من القطاعات على غرار قطاع النقل (-5.7%) والسياحة (-14.9%) والاتصالات (-33.3%) إلى تراجع الاستثمارات في قطاع الخدمات بنسبة 4.9% سنة 2011 مقابل ارتفاع بنسبة 17.1% سنة 2010.

أما على مستوى الاستثمارات الخارجية المباشرة فينتظر أن تنحصر الاستثمارات الخارجيّة في حدود 2000 م د مقابل 2400 م د سنة 2010. وتبقى هذه الأهداف رهين استقرار الوضع الأمني والإسراع في معالجة ملفّات الباعثين من قبل المصالح المعنيّة.

المبادلات الخارجية

على ضوء النتائج المسجلة خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2011 واستنادا للمعطيات المتوفرة لتطور أهمّ مجالات النشاط الاقتصادي للأشهر القادمة يتوقع بالنسبة لكامل سنة 2011 أن تسجل صادرات وواردات الخيرات ارتفاعا بنسبة 9.2% و3.7% تباعا. وسيمكّن ذلك من تحسين نسبة التغطية بـ3.9 من النقاط لتبلغ 77.8% وتراجع العجز التجاري ليبلغ 7317.7 م د مقابل 8298 م د سنة 2010.

فعلى مستوى الصادرات ينتظر أن تتطور الصادرات الصناعية بنسق مرتفع حيث ستتطور صادرات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسق مرتفع يناهز 17.1% سنة 2011 مقابل 34.5% سنة 2010 وسترتفع صادرات قطاع النسيج والجلد بنسبة 9.0% مقابل 8.6% نتيجة لاستئناف جلّ المصانع لسالف النشاط. كما ستتسم سنة 2011 بتطور هام لصادرات قطاع الطاقة للسنة الثانية على التوالي بنسبة 7.1% مقابل 25.6% سنة 2010. وفي المقابل ينتظر أن تسجل صادرات قطاع الفسفاط والكيمياء انخفاضا بنسبة 20% سنة 2011 بسبب اضطراب النشاط في الحوض المنجمي.

أمّا بالنسبة للواردات، فينتظر أن يؤدي ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية إلى زيادة في واردات المواد الغذائية بنسبة 27.5% وواردات مواد الطاقة بنسبة 17% سنة 2011 فيما ستنخفض واردات مواد التجهيز بنسبة 9.1% نتيجة انخفاض الاستثمار وتراجع نسق إحداث المشاريع.

تطوّر المبادلات الخارجية

	2010	2011
تطور صادرات الخيرات (%)	20.8	9.2
تطور واردات الخيرات (%)	23.0	3.7
العجز التجاري (م د)	8298.0	7317.7
تطور العجز التجاري (%)	29.5	11.8-
نسبته من الناتج (%)	13.1	10.9
نسبة التغطية (%)	73.9	77.8

وفي المقابل ينتظر أن تشهد صادرات الخدمات انخفاضا بنسبة 22.6% مقابل تطور بنسبة 5.2% سنة 2010 وذلك خاصة بالعلاقة مع انخفاض النشاط السياحي وانخفاض عائدات النقل في ظل تدهور الأوضاع الأمنية السائدة في البلاد.

وسيتسنى على هذا الأساس وباعتبار تطوّر مداخيل العوامل والتحويلات الجارية حصر العجز الجاري للمدفوعات الخارجية في حدود 3685 م د أي ما يمثل 5.5% من الناتج سنة 2011 مقابل 3043.1 م د و4.8% سنة 2010.

القدرة التنافسية

تكثفت الجهود خلال سنة 2011 بهدف تذليل الصعوبات التي واجهها الاقتصاد الوطني جراء الظروف الغير الملائمة مع المحافظة على قدرته التنافسية من خلال مواصلة تنفيذ الإجراءات الظرفية لمساندة المؤسسات المتضررة جراء الأحداث التي لحقت الثورة إضافة إلى الإسراع في إدخال الإصلاحات الهيكلية.

وبالرغم من الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد فقد تم تسجيل تحسن نسبي لنسق المبادلات التجارية فيما تقلص حجم الاستثمارات المباشرة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته في السنوات الماضية في ظل الضبابية وعدم وضوح الرؤية التي تميز الفترة الحالية.

ويعتبر تصنيف تونس من قبل المنتدى الاقتصادي بدافوس حول تقييم القدرة التنافسية ايجابيا بالرغم من تراجع ترتيبها حيث لازالت تحتل المرتبة الأولى على صعيد القارة الإفريقية رغم تردي الأوضاع الاقتصادية واحتلت بذلك المرتبة 40 من حيث المؤشر العام للقدرة التنافسية من جملة 142 بلدا.

وتراجعت تونس في هذا التصنيف ثماني مراتب مقارنة بتقرير 2010-2011 حيث كانت تحتل المرتبة 32 عالميا من جملة 139 بلدا. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة تراجع ترتيب تونس في مجالات تخص نجاعة المؤسسة وسوق الشغل إضافة إلى المجال المالي باعتبارها مجالات تأثرت بالوضع السياسي والاقتصادي الراهن.

ويستوجب هذا الوضع ايلاء مزيد من العناية للعناصر التي تحصلت فيها تونس على ترتيب متأخر على غرار نجاعة المؤسسات (المرتبة 41 سنة 2011 مقابل المرتبة 23 سنة 2010). ويفسر هذا التراجع أساسا بعدم التوصل نسبيا إلى مزيد التحكم في تطور مختلف المؤشرات وخاصة منها المتعلقة بحماية الملكية الفكرية (56) واستقلال القضاء (58) وشفافية السياسات الحكومية (39) وحماية المستثمرين (60) مقارنة بعدد من الدول الأخرى التي شملها التقرير.

أما بخصوص نجاعة سوق الشغل فقد تراجع الترتيب المتحصل عليه بالعلاقة مع التطور السلبي لجل العناصر المكونة لهذا المؤشر. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ضرورة العمل في اتجاه تعميق الإصلاحات لدعم مرونة سوق الشغل في ظل تواصل الضغوطات الاجتماعية على غرار مستوى جمود التوظيف (104) ومشاركة المرأة في سوق الشغل (132) ومرونة الأجور (119).

وقد أبرز التقرير تراجع ترتيب تونس في مؤشر تطور السوق المالية (76) بسبب تأخر ترتيب العديد من العناصر من أهمها توفر الخدمات المالية (70) ووضعية البنوك (84).

وبالنسبة للنتائج المستقاة من المسح الخصوصي حول تنافسية المؤسسات الوطنية الذي تم انجازه هذه السنة من قبل المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية فانه تم تسجيل تراجع للنشاط خاصة على مستوى الإنتاج والتصدير ورقم المعاملات بالنسبة لـ50% من المؤسسات المستجوبة ولاسيما الصغرى منها وذلك نتيجة الإضرابات والانقطاع وعدم انتظام عمليات التزويد بالمواد الأولية. علما وأن هذه العوامل كانت أكثر حدّة بالنسبة للمؤسسات المصدرة.

ولتطويق هذه الصعوبات اعتمدت المؤسسات استراتيجيات خصوصية تتمثل بالأساس في اتخاذ إجراءات وقائية تتمثل في توسيع تأمين المخاطر الجديدة بالنسبة لـ 71% من المؤسسات المستجوبة، إضافة إلى تجميع بعض المؤسسات المنتصبة في نفس المناطق الصناعية لمجابهة المخاطر ولتقاسم التكلفة.

وتتلخص أهم النتائج في :

- تأجيل أو إلغاء المشاريع من قبل 70% من المؤسسات التي كانت قبل الثورة تنوي القيام بالاستثمار جراء تدهور مناخ الاستثمار وصعوبة استشراف واستقراء الأحداث علاوة على انكماش الطلب العالمي.
- عدم استعداد 90% من المؤسسات التي كانت لها رغبة في الاستثمار قبل الثورة للإنتقال والانتصاب في جهات أخرى مما يبرز حدة إشكالية التنمية الجهوية، هذا وتعتبر بعض المؤسسات أن منح الامتيازات الجبائية لا يكفي بالرغم من أهميته لحفزها على الانتصاب في المناطق الداخلية .
- حفاظ 53% من المؤسسات على تنافسيتها في السوق الداخلية والخارجية وذلك من خلال التوجه نحو تحسين النوعية في السوق الداخلية والتحكم في التكلفة واحترام آجال تسليم السلع.
- اعتبار 75% من المؤسسات المستجوبة أن أفضل السبل لمجابهة زيادة الأجور خلال هذه السنة هي الزيادة في الإنتاجية وذلك باعتبار انكماش الطلب العالمي واحتدام المزاحمة.
- تصريح نسبة هامة من المؤسسات أنها مازالت تعاني من عدة عوائق تحول دون تطور قدرتها التنافسية على غرار الانفلات الأمني وحالة عدم الاستقرار والمنافسة غير الشريفة بالإضافة إلى التهرب من الضرائب والمساهمة في الصناديق الاجتماعية علاوة على تفشي ظاهرة تقليد الماركات الأجنبية والإشهار المغالط وتوسع شبكات التوزيع الغير قانونية.
- اعتبار 33% من المؤسسات أن ظاهرة الرشوة لازالت متفشية وتمثل عبئا إضافيا على مردودية المؤسسات.
- إشارة 20% من المؤسسات المستجوبة أن مخطط الإنقاذ الذي اقترحته الحكومة المؤقتة لا يسمح على المدى القريب بتخفيف حدة عدم التوازن بين الجهات والتقليص من نسبة البطالة.

هذا وتفيد نتائج الاستبيان أن ضعف ملاءمة برامج التعليم والتكوين مع حاجيات المؤسسة يعتبر العامل الرئيسي لتفاقم البطالة ويحد من آفاق التشغيل لسنة 2012 بالنسبة لـ 47% من المؤسسات بخصوص حاملي الشهادات و56% للشرائح الأخرى من العاطلين. وفي هذا الصدد يقترح أصحاب المؤسسات التركيز على التكوين بالتناوب لتدعيم الملائمة مع حاجيات المؤسسة.

تمويل الاقتصاد

تولد عن تردي الأوضاع الاقتصادية سنة 2011 بروز حاجيات تمويل إضافية واستثنائية خاصة بعنوان التمويل الخارجي باعتبار:

- الضّغوط المسلّطة على ميزانيّة الدولة بسبب النفقات المسجلة بعنوان الزيادات في الأجور وجبر الأضرار التي لحقت بعض المنشآت العمومية وتنامي النفقات بعنوان التعويض في ظلّ ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية وسعر النفط في الأسواق العالمية؛
- تراجع حصة الادخار الوطني من مجموع موارد التمويل باعتبار الصعوبات الظرفية التي يمر بها كل المتعاملين الاقتصاديين؛
- ارتفاع العجز الجاري للمدفوعات الخارجية نتيجة تقلص الصادرات وانخفاض عائدات السياحة وتحويلات التونسيين بالخارج؛
- صعوبة تعبئة موارد تمويل كانت مبرمجة وأصبح من الصعب الحصول عليها ومنها بالأساس موارد مرتبطة ببرامج على المدى المتوسط لدعم الإصلاحات الهيكلية تقدر بـ900 م د وتقلص حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعدم وضوح الرؤيا بخصوص إمكانية تعبئة قرض رقاعي من السوق المالية العالمية بقيمة 700 م د كان مبرمجا لهذه السنة في ظل تراجع الترقيم السيادي لتونس وما انجر عنه من اشتداد لشروط التمويل؛
- صعوبة تعبئة عدد من موارد التمويل المبرمجة والمرتبطة بمشاريع بسبب تباطؤ انجاز هذه المشاريع.

وعلى هذا الأساس، يتوقع ارتفاع مجموع حاجيات تمويل الاقتصاد الوطني لتبلغ حوالي 19093.3 م د سنة 2011 مقابل 18876.5 م د مسجلة سنة 2010. وينتظر أن تتراجع حصة الادخار الوطني لتستقر في حدود 67% مقابل مساهمة تعادل 72% سنة 2010.

واستوجبت هذه الوضعية بذل جهود استثنائية على مستوى التعاون الدولي الثنائي ومتعدد الأطراف لتشخيص برامج تمويل ملائمة ولقيت تونس في هذا الإطار دعما هاما من قبل أبرز شركائها سواء كان ذلك على مستوى التعاون متعدد الأطراف أو التعاون الثنائي.

التمويل الخارجي

يستند تمويل منوال التنمية لسنة 2011 على تطور ملحوظ لموارد التمويل الخارجي حيث يتوقع تعبئة ما يعادل 6321.2 م د مقابل 5215 م د سنة 2010 لترتفع مساهمتها إلى نحو 33% من جملة حاجيات التمويل لسنة 2011 مقابل 28% سنة 2010.

وسيتسم التمويل الخارجي للاقتصاد بعنوان سنة 2011 بتقلص مساهمة الاستثمارات الخارجية المباشرة التي ستنحصر في حدود 2000 م د مقابل 2400 م د سنة 2010 لتبلغ حصتها حوالي 31.6% مقابل 46% قبل سنة. وإذ يعكس هذا المستوى الصعوبات التي واجهتها عديد المؤسسات الأجنبية وعزوف بعض المستثمرين عن تجسيم مشاريعهم في ظل التوترات الاجتماعية والأمنية المسجلة فهو يعتبر نتيجة للجهود المبذولة من أجل تذليل الصعوبات الحالية ويؤكد الرغبة التي يبديها عدد من المستثمرين الأجانب في استغلال الفرص الجديدة والواعدة للاقتصاد الوطني بعد الثورة.

كما سيتم تمويل هذه الحاجيات بفضل تعبئة موارد تمويل في شكل هبات بمبلغ 175 م د مقابل 165 م د تمّ تعبئتها سنة 2010 متأتية أساسا من الإتحاد الأوروبي في إطار مساندة برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. هذا وينتظر أن ترتفع سحوبات القروض من مصادر عمومية إلى 3200 م د مقابل 1600 م د تم تعبئتها سنة 2010 وهو ما يعكس عمق علاقات تونس مع أهم شركائها سواء في إطار التعاون الثنائي أو متعدد الأطراف. ويعتبر برنامج الإصلاحات على المدى القصير الذي تم إعداده بالتعاون مع كل من البنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية والاتحاد الأوروبي من أبرز البرامج التي تم انجازها إذ مكن من توفير تمويلات في حدود 1850 م د تم سحب ما يعادل 1600 م د منها إلى جانب تعبئة تمويلات جديدة مرتبطة بمشاريع تتعلق بالطرقات السيارة ومشاريع في مجالات الفلاحة والتنمية المندمجة.

وستنحصر بذلك السحوبات بعنوان القروض التجارية والمالية في حدود 946.2 م د مقابل 1050 م د تمّت تعبئتها في سنة 2010 وذلك باعتبار العدول عن اللجوء إلى السوق المالية العالمية بسبب اشتداد شروط التمويل نتيجة انخفاض الترقيم السيادي لتونس وتفاقم أزمة الدين العمومي لبعض الدول الأوروبية.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجوء إلى هذا الحجم الهام من التمويلات الخارجية لن يخل بوضع المديونية الخارجية حيث سيتم حصر الزيادة في نسبة التداين في حدود 1.3 من النقاط المئوية لتبلغ 38.8% من

الدخل المتاح في أواخر سنة 2011 مقابل 36.9% سنة 2010 وستبلغ نسبة خدمة الدين من المقابيض الجارية حوالي 9.3% سنة 2011 مقابل 8.1% سنة 2010.

تطور مؤشرات المدفوعات الخارجية

	2010	2011
العجز الجاري (م د)	3043.1	3685
نسبته من الناتج (%)	4.8	5.5
حجم الدين (م د)	23476.2	25666.7
نسبته من الدخل القومي (%)	36.9	38.2
خدمة الدين (م د)	3090.0	3660.0
نسبته من المقابيض الجارية (%)	8.1	9.3

المالية العمومية

اتسم تنفيذ ميزانية الدولة بعنوان سنة 2011 بتأثر تطور موارد ونفقات الميزانية بالوضع الاقتصادي والاجتماعي العام الذي تطلب مجهودا استثنائيا للدولة بغرض معالجة الإشكاليات الحادة المسجلة بعديد الجهات جراء المستوى المرتفع للبطالة والفوارق الجلية بين الفئات والجهات. ولقد تم في الغرض إقرار جملة من الإجراءات العاجلة والترفيع في الاعتمادات الموجهة لفائدة الفئات الاجتماعية الضعيفة وكذلك المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين والتخفيف من مستويات البطالة عبر إقرار عدّة برامج خصوصية. كما تمّ اتخاذ جملة من الإجراءات لمساندة المؤسسات الاقتصادية ووضع حيز التنفيذ برامج إصلاحية لاستعادة الثقة في مناخ الأعمال ودفع الحركية التنموية في الجهات الداخلية بالخصوص.

وتبعا لذلك تمّ اعتماد قانون مالية تكميلي لسنة 2011 قصد تعديل الاعتمادات الأولية لميزانية الدولة بإدراج الانعكاس المالي للإجراءات الاقتصادية والمالية الجديدة التي تم إقرارها إثر ثورة 14 جانفي لمجابهة متطلبات الظرف الاقتصادي على المستوين الوطني والدولي مع دعم تدخلات الدولة في الشأن التنموي خاصة على مستوى الجهات الداخلية.

وتتضمن النتائج المرتقبة لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2011 بالخصوص ارتفاع الحجم الجملي لموارد الميزانية لتبلغ 21107 م د مقابل 21679 م د مقدرة بقانون المالية التكميلي لسنة 2011 وذلك على أساس ارتفاع حاجيات الإنفاق العمومي لاسيما منها نفقات الدعم التي ستزداد بنحو 1369 م د وقيمة

جملية قدرها 2869 م د مقابل 1500 م د مقدرة بقانون المالية الأولي وزيادة نفقات الأجور والمرتبات لتبلغ 7643 م د باعتبار الانتدابات الإضافية إلى جانب الترفيع في نفقات التنمية لتبلغ 5171.9 م د باعتبار القروض المحالة للمؤسسات العمومية بقيمة 125 م د على أساس تغطية المشاريع المتواصلة والاستثمارات الجديدة بالجهات الداخلية.

وعلى مستوى موارد الميزانية شملت التعديلات زيادة الموارد الذاتية للميزانية لترتفع إلى 16473 م د مقابل 16415 م د مقدرة بقانون المالي التكميلي لسنة 2011 على أساس تعبئة موارد غير جبائية بقيمة 3751 م د وتعبئة موارد جبائية بقيمة 12722 م د فيما قدّرت موارد الاقتراض العمومي وموارد الخزينة الصافية بـ 4634 م د مقابل 5664 م د مقدرة ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011.

وعلى هذا الأساس يتوقع أن يرتفع عجز الميزانية إلى 4.2% من الناتج مقابل 5.1% مضمنة بقانون المالية التكميلي فيما ستبلغ نسبة الدين العمومي 43.3% من الناتج في موفى سنة 2011 مقابل 40.5% منتظرة لسنة 2010.

الجهاز المالي

ينتظر أن تعرف موارد الجهاز المالي ومقابلاتها بعنوان كامل سنة 2011 تطورا يعكس المتغيرات الحالية للوضع الاقتصادي لاسيما التباطؤ المتوقع للنموّ والاستثمار والمبادلات الخارجية نتيجة الصعوبات التي عرفتها عديد الأنشطة الاقتصادية جراء الاضطرابات على المستويين الداخلي والعالمي. واستوجب هذا الوضع إتباع سياسة نقدية فعّالة تضمنت بالخصوص تقليص نسبة الخصم الإجباري للبنوك إلى حدود 2.0% وتخفيض نسبة الفائدة المرجعية مرتين قصد مساندة البرامج والإجراءات المعتمدة لتنشيط الحركة الاقتصادية وتوفير التغطية اللازمة لحاجيات تمويل مختلف الأعوان الاقتصاديين إضافة إلى الحرص على المحافظة على استقرار الأسعار.

وعلى هذا الأساس يتوقع أن تتطور الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (ن3) بنسبة 10.5% في حين ستتطور المساعدات للاقتصاد بنسبة 14.0% وارتفاع المستحقات الصافية على الدولة بما يعكس اللجوء لموارد الاقتراض العمومي الداخل فيما ستتراجع المستحقات الصافية على الخارج بالعلاقة مع الحاصل الجملي السلبي لميزان المدفوعات.

الأسعار

ينتظر أن ينحصر تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك في حدود 3.6% بعنوان كامل سنة 2011 مقابل 4.5% سنة 2010. والجدير بالذكر أن هذا المعدل يأخذ في الاعتبار عدم اللجوء إلى تعديل أسعار المواد المدعمة أو الخدمات ذات أسعار مؤطرة حفاظا على القدرة الشرائية للمواطن في ظل هذه الظروف الحساسة التي تمر بها البلاد.

التشغيل

شهدت سوق الشغل سنة 2011 ضغوطات عدّة ناجمة بالأساس عن تدنّي نسبة النمو المسجلة وفقدان العديد من مواطن الشغل نتيجة الاضطرابات التي تلت الثورة والتي أدّت إلى إتلاف وحرق عديد المؤسسات الاقتصادية إضافة إلى رجوع ما لا يقل عن 76 ألف تونسي كانوا يشتغلون بليبيا.

وقد أمكن التخفيف من هذه الضغوطات بفضل البرنامج الاستثنائي للانتدابات بالقطاع العمومي سواء في الوظيفة العمومية أو صلب المؤسسات العمومية. وقد تمّ في هذا الإطار الإعلان عن انتداب حوالي 24.300 في الوظيفة العمومية و10.000 في المؤسسات العمومية. كما تمّ في إطار الحدّ من ضغوطات طلبات الشغل إقرار برنامج "أمل" الذي يهدف إلى تنمية القدرات الشخصية في مجال البحث النشيط عن شغل والتواصل والتأقلم الاجتماعي والمهني واكتساب مهارات إضافية تيسّر الاندماج في الحياة المهنية. وقد بلغ عدد المنتفعين بهذا البرنامج 147 ألف في موفى أوت 2011. كما تمّ حثّ القطاع الخاص على انتداب أكثر عدد ممكن من طالبي الشغل.

واعتبارا لهذه المعطيات فإنّه من المنتظر أن تكون الإحداثات الصافية في حدود 16.000 خلال سنة 2011 مما يرفع عدد العاطلين عن العمل إلى 650 ألف ونسبة البطالة إلى أعلى من 16%.

الباب الثاني

منوال التنمية لسنة 2012

رغم الوقع الايجابي لثورة 14 جانفي على المشهد السياسي في تونس والوضع العام في البلاد وما تحمله من آفاق واعدة على جميع المستويات فإن التقلبات والأحداث التي صاحبتها أدت إلى حالة من الركود الاقتصادي تكثفت الجهود على إثرها لوضع وتنفيذ البرامج والآليات الكفيلة بمعالجة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الظرفية.

وقد أفرزت ثورة 14 جانفي نقائص هيكلية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي تتمثل بالأساس في بروز فوارق جهوية اقتصادية واجتماعية واستفحال ظاهرة البطالة خاصة لدى حاملي الشهادات العليا.

وإنّ تجاوز هذه التحديات ليس بالأمر الهين ويتطلب حيزا زمنيا وجهدا يتجاوز المدى القصير إذ أثبتت التجارب المماثلة أن جل الثورات القائمة ضد أنظمة مشابهة تمر بالمراحل التالية:

- في البداية تطورات ظرفية غير ملائمة جرّاء الفوضى وعدم الاستقرار ممّا ينعكس سلبا على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ومظاهر الحياة الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى تزامنها مع مخاض سياسي وحراك مجتمعي لافت للنّظر وهو ما شهدته تونس في بداية 2011؛
- وفي مرحلة ثانية، تختفي هذه الصعوبات تدريجيا لتفسح المجال لفترة انتقالية يتمكن خلالها الاقتصاد من استرجاع سالف نشاطه بفضل عودة الاستقرار وتحسّن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛
- وتتوّج هذه المرحلة الانتقالية بانتعاشة اقتصادية فعلية تتجلّى من خلال انطلاقة متميزة للنشاط الاقتصادي وتحقيق نسب نموّ مرتفعة وهو ما ينعكس إيجابا على مستويات الاستثمار والتشغيل.

ويفترض أن يمر الاقتصاد التونسي بنفس المراحل بالنظر إلى ما شهده من تقلبات وأحداث خلال الفترة الأولى بعد اندلاع الثورة. وعلى هذا الأساس، ضبطت الحكومة خطّة عمل على المدى المتوسّط للفترة 2012-2016 تتمحور حول عدد من الأولويات تتمثل في وضع حيز التنفيذ لجيل جديد من الإصلاحات الاقتصادية ووضع الآليات الضرورية خاصة في المجال المالي وتعصير البنية الأساسية

والنهوض بالتنمية الجهوية وتحقيق الازدهار الاجتماعي وتكافؤ الفرص والاستغلال الأمثل للموارد والمحافظة على البيئة وذلك بهدف الارتقاء بالنمو إلى مستويات تتجوز عتبة الـ6% بما يمكن من إحداث مالا يقل عن 500 ألف موطن شغل خلال الخماسية ويسمح من التخفيض في نسبة البطالة بحوالي أربعة نقاط في أفق سنة 2016.

ويبقى بلوغ هذه الأهداف رهين انجازات المرحلة الانتقالية 2012-2013 وتخطي الصعوبات التي برزت على المدى القصير وخاصة تدارك النّقص الّذي شهده مستوى النموّ سنة 2011 بما يهيؤ الظروف لمعالجة معضلة البطالة خاصّة بالنسبة لحاملي الشهائد العليا. كما سيتمّ العمل على تدارك النقص المسجّل على مستوى الاستثمار في مشاريع البنية الأساسيّة خاصّة بالجهات الداخليّة بالإضافة إلى مواصلة معالجة الأوضاع الاجتماعية هذا بالتوازي مع تعميق الإصلاحات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ويندرج العمل التنموي لسنة 2012 في إطار تنفيذ هذه الخطة إذ تعتبر هذه السنة سنة الشروع الفعلي في تجسيم الطموحات والتطلعات التي أفرزتها ثورة 14 جانفي. وعلى هذا الأساس، يرتكز منوال التنمية لسنة 2012 على ضرورة التدرج نحو استرجاع النسق العادي للنمو بما يمكن من إحداث أقصى ما يمكن من مواطن الشغل خاصة لفائدة حاملي الشهادات العليا والشروع في توفير الظروف الملائمة لدفع التنمية خاصة في المناطق الداخلية بهدف التقليص من الفجوة التنموية بين الجهات. ويستوجب ذلك تضافر جهود كل الأطراف لتجاوز هذه الظرفية الاستثنائية وتوعية الأعوان الاقتصاديين بحساسية الفترة التي تعيشها البلاد بالإضافة إلى مواصلة العمل لاستحثاث نسق الإصلاحات الهيكلية وتوخي الحذر واليقظة إزاء التطورات غير الملائمة التي يشهدها المحيط العالمي.

المحيط العالمي

سيتسم الوضع الاقتصادي العالمي خلال الفترة القادمة بتذبذبات حادة نتيجة تفاقم أزمة المديونية العمومية في عديد البلدان الصناعيّة وما يحتّمه معالجتها من مخطّطات تقشفيّة قد تحدّ من انتعاشة النشاط الاقتصادي العالمي خلال السنوات القادمة خاصّة في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الأورو. هذا بالإضافة إلى اشتداد شروط التمويل في السوق الماليّة العالميّة وبروز منافسة شديدة على مستوى استقطاب الاستثمار الخارجي فضلا عن تنامي ظاهرة الحمائية خاصّة وأنّ الستة أشهر الأولى من 2011 شهدت اعتماد إجراءات حمائية تفوق تلك التي تمّ اعتمادها خلال الأزمة الاقتصادية

العالمية سنة 2009. كما ستتسم الفترة القادمة بأهمية التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للتحوّلات السياسية والأحداث التي جدت في عديد البلدان العربية واحتمال توسّعها لتشمل بلدانا أخرى.

ولقد شهد الثلاثي الثاني من سنة 2011 تباطؤا ملحوظا للنشاط الاقتصادي العالمي مرده بالأساس تفاقم الصعوبات المالية في منطقة الاورو بسبب توسع أزمة المديونية العمومية وتدهور مؤشرات المالية العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن تأثر الاقتصاد العالمي بعدد من التطورات الظرفية الهامة التي تتسم بطابعها المؤقت على غرار الأوضاع السياسية والاجتماعية غير ملائمة التي تمر بها بعض البلدان العربية على اثر اندلاع الثورات الشعبية في بداية السنة الجارية. ويمر الاقتصاد العالمي حاليا بمرحلة حرجة واستثنائية يصعب الجزم في الوقت الراهن بمدى تطورها وانتشارها مما خلف عديد المخاوف مع ازدياد مخاطر التأثيرات السلبية وإمكانية تدهور النمو في العالم.

وأمام هذه التطورات قامت المصالح المختصة لصندوق النقد الدولي في سبتمبر الماضي بمراجعة نسب النمو لسنتي 2011 و2012 نحو التخفيض لتبلغ 4% مقابل على التوالي 4.3% و4.5% بعنوان تقديرات أولية تم رسمها خلال شهر جوان 2011.

ويعزى هذا التطور أساسا إلى نمو الاقتصاديات الصناعية بحوالي 1.9% سنة 2012 مقابل ارتفاع بـ1.6% سنة 2011 على أساس نمو ايجابي لكل الاقتصاديات. فعلى مستوى الولايات المتحدة الأمريكية وفي ظل تزايد المخاوف تجاه مدى ملاءمة وفاعلية الإجراءات والتدابير المتخذة على المدى المتوسط والبعيد بهدف تطويق أزمة الديون العمومية ستنحصر نسبة النمو في حدود 1.8% سنة 2012 مقابل 1.5% سنة 2011. ويرجع هذا النمو بالأساس إلى تطور الطلب الداخلي (1% مقابل 1.3%) وخاصة الاستثمار (4.7% مقابل 2.7%) مع المحافظة على النمو الايجابي للاستهلاك الخاص (1% مقابل 1.8%). في المقابل ينتظر أن يتباطأ النشاط الاقتصادي في كل من ألمانيا (1.3% مقابل 2.7%) وفرنسا (1.4% مقابل 1.7%) لتسجّل بذلك منطقة الاورو نموا طفيفا بحوالي 1.1% سنة 2012 مقابل ارتفاع بنحو 1.6% سنة 2011. أما في اليابان وفي ظل التحرك السريع والحازم للحكومة والبنك المركزي الياباني للحد من تأثير الزلزال الذي عصف باليابان على مردود الاقتصاد يتوقع أن يتعافى النشاط الاقتصادي اعتبارا من النصف الثاني من سنة 2011 بفضل الاستهلاك الخاص والاستثمار على حد السواء وبالتالي تطور الناتج بحوالي 2.3% سنة 2012 مقابل انخفاض بنسبة 0.5% سنة 2011.

وبخصوص البلدان الصاعدة والنامية ينتظر أن تبلغ نسبة النمو 6.1% سنة 2012 مقابل 6.4% سنة 2011 بدفع خاصة من الصين (9% سنة 2012 مقابل 9.5% سنة 2011) والهند (7.5% مقابل 7.8%). وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أهمية تطور الطلب الداخلي في الصين سنة 2012 الذي سيساهم في تدارك النقص المسجل على مستوى الصادرات وهو ما يبرهن على مدى صلابة الاقتصاد الصيني أمام الصدمات والأزمات الخارجية. أما بالنسبة لباقي البلدان الآسيوية ولئن ينتظر أن تبلغ نسبة النمو 8% سنة 2012 مقابل 8.2% سنة 2011 إلا أنه على اثر تقلص النشاط الاقتصادي العالمي تم تسجيل بعض الهشاشات باعتبار الارتباط الوثيق لهذه الاقتصاديات بتطور الطلب العالمي.

تطور النمو العالمي

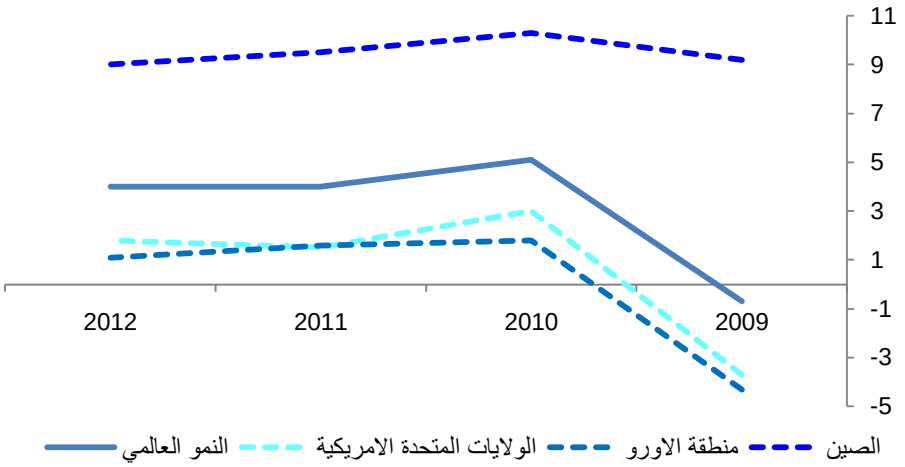

هذا وسيؤدي تراجع النشاط الاقتصادي العالمي إلى تباطؤ نسق نمو حجم المبادلات العالمية من السلع والخدمات ليبلغ نسبة 5.8% سنة 2012 مقابل تطور بنسبة 7.5% سنة 2011 وارتفاع هام بلغ نسبة 12.8% سنة 2010. ويعزى هذا التباطؤ بالأساس إلى تأثر صادرات الاقتصاديات الصاعدة بتراجع الطلب العالمي علاوة على تطور صادرات وواردات البلدان المصنعة بنسق أقل مما هو مسجل في السنوات السابقة (5.2% و4% مقابل على التوالي 6.2% و5.9%) ؛ والجدير بالذكر إلى أن الصين احتلت المرتبة الأولى عالميا وكانت أول مصدر في العالم سنة 2010 فيما لا زالت البلدان المصنعة تستأثر بثلثي الصادرات العالمية من السلع والخدمات.

كما ينتظر أن تشهد سنة 2012 تواصل الارتفاع القياسي لنسب البطالة في جل الاقتصاديات خاصة الصناعية بالعلاقة مع تراجع القدرة التشغيلية للشركات في ظل تواصل تطبيق السياسات التقشفية للعديد من الدول الأوروبية بسبب تداعيات أزمة الديون السيادية في المنطقة حيث سيؤدي المستوى

المرتفع للبطالة الوقتية في تفاقم البطالة الهيكلية. علما وأن منظمة العمل الدولية تتوقع تسجيل مستوى قياسي لنسب البطالة العالمية خلال سنة 2011.

وبخصوص الأسواق العالمية للنفط، وبعد الارتفاع المسجل لأسعار المحروقات خلال بداية سنة 2011 مقارنة مع المستويات العادية المسجلة خلال سنة 2010 جراء الأزمة الليبية بالأساس، ينتظر أن تشهد سنة 2012 انخفاضا نسبيا للأسعار مرده أساسا التوقعات بعودة النفط الليبي إلى الأسواق العالمية مع المحافظة على مستويات الطلب خاصة في البلدان الصاعدة بدفع من الصين إضافة إلى استقرار طاقات الإنتاج الأخرى.

تطور سعر النفط (دولار للبرميل)

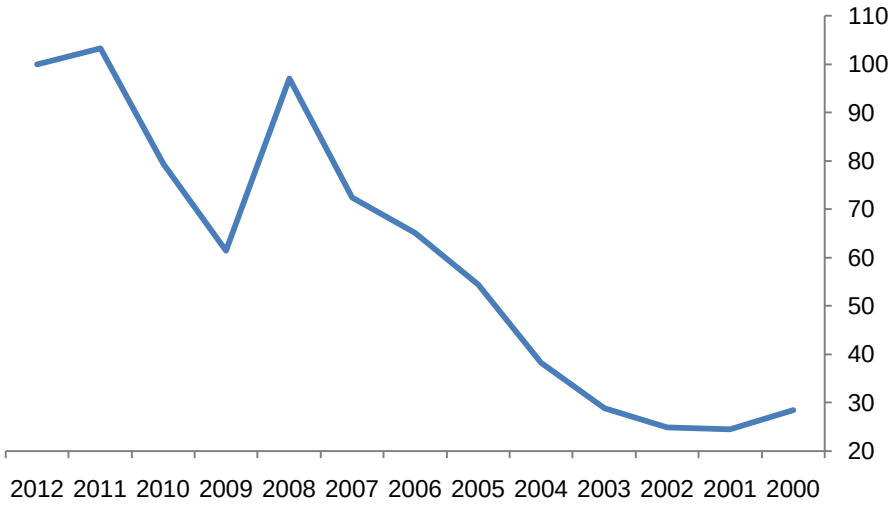

آفاق النمو للفترة 2012-2013

تمثل السنتين المقبلتين فترة دقيقة باعتبارها مرحلة انتقالية تؤسس لتحقيق الانطلاقة الفعلية للاقتصاد الوطني حيث ستتكثف الجهود خلالها لتوفير الأرضية السانحة لإنجاح المسار الديمقراطي في تونس والسعي لتدارك النقص المسجل سنة 2011 واستحثاث نسق الاستثمارات العمومية التي شهدت بعض الركود خلال السنة الحالية بما يمكن من الاستجابة للحاجيات الملحة خاصة في مجالات التشغيل وتحسين ظروف العيش في المناطق الداخلية.

وسيمر الاقتصاد التونسي خلال الفترة القادمة بمرحلة جد حساسة باعتبار جسامة التحديات التي سيجابهها على عديد الأصعدة والمتمثلة أساسا في:

- تحقيق الانتقال الديمقراطي خلال سنة 2012 بإجراء انتخابات حرّة وشفّافة بعد المصادقة على الدستور الجديد؛
- تواصل تأثيرات تطوّر الوضع الاقتصادي والاجتماعي المسجّل سنة 2011 من حيث:

- تقلّص النموّ وإحداثات مواطن الشغل حيث سيبلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي 650 ألف شخص في أواخر سنة 2011 مقابل 490 ألف سنة 2010.
- تراجع نسق الاستثمار بسبب تأخّر إنجاز العديد من المشاريع في القطاع العامّ وبسبب حالة الانتظار لدى المستثمرين الأجانب منهم والمحليّين وهو ما سيؤثر على نسق النمو سنة 2012 ويتطلب مجهودات هامة للتدارك على مستوى انجاز مشاريع البنية الأساسية.
- الضغوط الناجمة عن التعويض واختلال توازنات العديد من المؤسّسات العمومية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأساسيّة المورّدة وارتفاع كلفة الإنتاج بصفة عامّة مقابل عدم إجراء أيّ تعديل على الأسعار المحليّة للمواد المدعّمة والخدمات ذات الأسعار المؤطّرة ممّا تسبب في ارتفاع هام لنفقات التعويض التي بلغت 3000 م د خلال سنة 2011.
- التغيرات الملحوظة على سلوكيات الأعوان الاقتصاديين بعد الثورة والمتمثلة في تنامي الطلبات والإضرابات وتفاقم ظاهرة التجارة الموازية والبناء الفوضوي وتعمد عدد من الأعوان الإخلال بواجباتهم بعدم خلاص بعض الخدمات المسداة لهم.

- مخلّفات الأوضاع القائمة بليبيا وتأثيراتها على النشاط الاقتصادي للمدن والقرى الحدوديّة المجاورة وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامّة خصوصا وأنّ ليبيا تمثّل الشريك التجاري الثاني لتونس.

وعلى هذا الأساس، سينصرف الجهد خلال السنتين المقبلتين لتوفير الشروط الملائمة لاستعادة النسق العادي للحركة الاقتصادية ثم تسريعه في فترة لاحقة والوصول به إلى مستويات عالية تضمن تحقيق الأهداف والطموحات الوطنية وهو ما يتطلب بالضرورة تعميق مسار الإصلاحات الهيكلية لتوفير مناخ حافز لتحقيق استدامة النمو ودفع التشغيل وتحسين ظروف العيش وإشعاع التنمية في كل الجهات.

ولتجسيم هذه الأولويات سيتكثف الجهد خلال سنتي 2012 و2013 لبلورة جيل جديد من الإصلاحات تقطع مع ممارسات الماضي وذلك في إطار تشاركي يضمن مساهمة كل الأطراف وبخاصة المواطن في نحت التصورات والحرص على تنفيذ الإصلاحات وترسيخ ممارسات جديدة للمتابعة والتقييم بهدف التثبت من نجاعتها والتأكد من بلوغها للأهداف المرجوة. وستتجه هذه الإصلاحات نحو المجالات الهادفة لتطوير الاقتصاد وإعادة هيكلته بالتوجه نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والتصرف المحكم والعصري في دواليبه وتطوير مناخ الأعمال وإعادة هيكلة القطاع المالي وإصلاح مجالات التعليم والتكوين والتشغيل والبحث والتجديد واستنباط رؤية جديدة للنهوض بالمجالات الاجتماعية بما يضمن التوزيع العادل لثمار التنمية على كل الأفراد وجهات البلاد.

كما سيتسنى تحقيق الأهداف التنموية للسنتين المقبلتين من خلال تعزيز الاستثمار العمومي ودفع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ المشاريع الهامة المزمع انجازها خاصة في البنية الأساسية من طرقات وطرقات سيارة ومسالك فلاحية ومناطق صناعية ودعم البنية الأساسية الاتصالية وتطوير المرافق العموميّة في المناطق الداخلية.

وتتمثل أهم أهداف منوال التنمية للفترة 2012-2013 في:

- تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.1% بفضل الاسترجاع التدريجي للنمو (4.5% سنة 2012 و5.7% سنة 2013) ؛
- دعم الاستثمارات لتبلغ نسبة الاستثمار 24.9% بالتركيز على الاستثمارات العمومية في هذه المرحلة الانتقالية التي تتميز بدعم الاستثمارات خاصة في البنية الأساسية والعمل على استرجاع ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني؛
- تكثيف احداثات الشغل بخلق ما بين 75 و80 ألف موطن شغل سنويا وهو ما يعادل الطلبات الإضافية لهذه الفترة. ويستوجب تحقيق هذا الهدف تكثيف البرامج النشيطة للتشغيل وبرامج المساعدة على الاندماج كما يحتم الحد من الظغوط على سوق الشغل خلال السنتين القادمتين مزيد تفعيل آليات التوظيف بالخارج؛
- الحرص على التوفيق بين الحاجيات الملحة للاقتصاد للفترة القادمة والمحافظة على سلامة التوازنات المالية وحصر عجز ميزانية الدولة في حدود مقبولة باعتبار الضغوط المسلطة بسبب ازدياد نفقات التأجير وارتفاع نفقات الدعم واستحثاث نسق الاستثمارات العمومية.

- وفي مجال المدفوعات الخارجية ينتظر أن يستقر العجز في حدود معدل 5.2% وهو مستوى وإن يعد مقبولا باعتبار الارتفاع المنتظر لنسق التوريد استجابة لمتطلبات النمو والاستثمار فهو يتطلب تكثيف الجهود لتعبئة موارد تمويل خارجية بمبلغ 15538 م د.
- دعم التنمية الجهوية من خلال مواصلة دعم صلاحيات الجهات واعتماد سياسة ارادية للرقي بالبنية الأساسية والمرافق الجماعية وتنفيذ البرامج التنموية الخصوصية بالمناطق الداخلية وتعزيز قدراتها التنافسية بما يؤهلها لاستقطاب الاستثمار خاصة في الأنشطة ذات القدرة التشغيلية المرتفعة واحكام استغلال القدرات الكامنة والميزات التفاضلية المتاحة.

منوال التنمية لسنة 2012

لئن تكثّفت الجهود خلال سنة 2011 لتنشيط الحركة الاقتصادية والتقليص من حدّة تداعيات التطورات غير الملائمة التي طبعت فترة ما بعد الثورة فإنّ المخاوف تحوم حول مدى قدرة الاقتصاد على استرجاع نسق النمو خلال السنة القادمة.

واعتبارا لجسامة التحديات المطروحة على الصعيدين الداخلي والخارجي والتي تستوجب المعالجة الآنية والناجعة استجابة للمطالب الملحّة التي برزت إبان ثورة 14 جانفي 2011 خاصة على مستوى إحداث مواطن الشغل والتقليص من الفوارق بين الفئات والجهات، فقد تم رسم أهداف طموحة خاصة بالنسبة للنمو وهو ما تحتمه ضرورة تلبية أكثر ما يمكن من هذه المطالب.

النموّ

ويعتمد منوال التنمية لسنة 2012 على تطور الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.5% بالأسعار القارة مقابل تطور طفيف بنسبة 0.2% سنة 2011.

ويرتكز بالأساس على استعادة النشاط في القطاعات التي سجلت تقلصا في أدائها خلال فترة ما بعد الثورة وخاصة قطاع النزل والمقاهي والمطاعم حيث سترتفع القيمة المضافة بنسبة 7% سنة 2012 مقابل انخفاض حاد بحوالي 31% سنة 2011 وذلك باعتبار التحسن المسجل خلال الأشهر الأخيرة الماضية والجهود المبذولة للنهوض بالسياحة التونسية وأيضا قطاع النقل (ارتفاع بنسبة 4.5% بالأسعار القارة سنة 2012 مقابل انخفاض بنسبة 3.5% سنة 2011) بالعلاقة مع استعادة النشاط الاقتصادي لسالف حيويته. كما ستتميز سنة 2012 أيضا بارتفاع القيمة المضافة لقطاع المحروقات

بنسبة 4.5% مقابل انخفاض بنسبة 6.6% سنة 2011 نتيجة ارتفاع الإنتاج الوطني من النفط الخام والغاز الطبيعي بفضل الشروع في استغلال حقول جديدة مثل حقل صدربعل إلى جانب استعادة النشاط في قطاع الفسفاط بعد الانخفاض الهام المسجل سنة 2011 اثر توقف النشاط في هذا القطاع.

هذا وسيتواصل النمو المطرد لقطاع تكنولوجيات الاتصال حيث سترتفع القيمة المضافة بنسبة 12% سنة 2012 وهو ما يعكس الديناميكية التي اكتسبها القطاع على امتداد الفترة السابقة.

أما على مستوى القطاع الفلاحي فينتظر أن ترتفع القيمة المضافة بنسبة 4.4% بالأسعار القارة سنة 2012 مقابل ارتفاع هام بلغ 9.5% سنة 2011 وذلك على أساس إنتاج 19 مليون قنطار من الحبوب و200 ألف طن من زيتون الزيت مقابل على التوالي 23 مليون قنطار و120 ألف طن سنة 2011. وسترتكز الجهود على تعزيز الأمن الغذائي والتقدم في تنفيذ الإستراتجيات القطاعية المتعلقة بالخصوص بالحبوب وتربية الماشية والإنتاج السمكي وغيرها والهادفة إلى مزيد النهوض بالإنتاج وتحسين الإنتاجية وتدعيم تنافسية المنتوجات مع العمل على مزيد التكامل بين البحث العلمي الفلاحي وقطاع الإنتاج. كما سيتواصل العمل على الرفع من مساهمة القطاع السقوي في الإنتاج الجملي عبر توسيع مساحة المناطق السقوية وإعادة تهيئة المساحات السقوية القديمة.

وستشهد السنة المقبلة أيضا انتعاشة النشاط في قطاع الصناعات المعملية من خلال التطور الايجابي لمختلف مكونات القطاع بعد التباطؤ الظرفي المسجل خلال سنة 2011 حيث سترتفع القيمة المضافة بنسبة 4.3% سنة 2012 مقابل 3.2% سنة 2011. وستتطور القيمة المضافة لقطاع النسيج والملابس والجلد بنسبة 0.5% سنة 2012 مقابل انخفاض بحوالي 0.5% سنة 2011 وسترتفع القيمة المضافة في قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 6% بالأسعار القارة سنة 2012 مقابل تطور بنسبة 5% سنة 2011 بفضل تعزيز مجالات الشراكة ودخول عدد من المؤسسات الأجنبية الناشطة في هذا المجال طور الإنتاج. هذا بالإضافة إلى التطور الايجابي لقطاع الصناعات الكيميائية بنسبة 4% في سنة 2012 مقابل انخفاض بنسبة 8% سنة 2011 بالعلاقة مع استرجاع نشاط قطاع الفسفاط لسالف حيويته وتواصل انتعاشة الطلب العالمي لمشتقات الفسفاط والأسمدة.

تطور الناتج المحلي الإجمالي

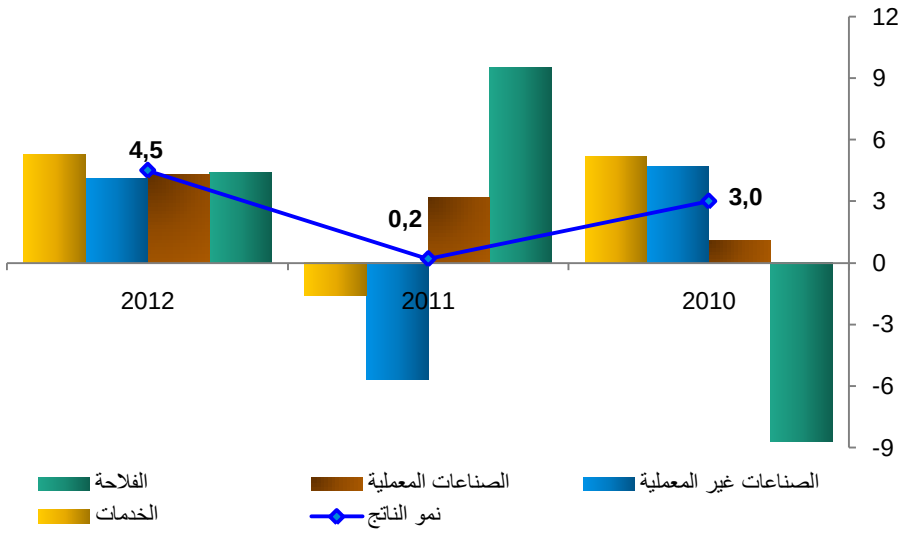

مصادر النموّ

يرتكز منوال التنمية لسنة 2012 بالأساس على تحقيق نمو أكثر توازن من السنة الماضية حيث إلى جانب استرجاع المساهمة الإيجابية للطلب الداخلي بعنصريه الاستهلاك والاستثمار في النمو ستتعزز مساهمة الصادرات في النمو المرتقب.

وستبلغ على هذا الأساس مساهمة الطلب الداخلي في النموّ حوالي 3.9 من النقاط مقابل مساهمة سلبية بنحو 0.8 من النقاط سنة 2011. وستتأتى هذه المساهمة خاصة من تطور مساهمة الاستهلاك إلى 3.9 من النقاط سنة 2012 مقابل 0.8 من النقاط سنة 2011 وتسجيل مساهمة ايجابية للاستثمار من خلال استحثاث نسق الاستثمار العمومي بهدف تدارك النقص المسجل على مستوى انجاز المشاريع العمومية التي تمت برمجتها خلال سنة 2011 لتنشيط الحركة الاقتصادية والتقدم في تنفيذ عدد من المشاريع الكبرى المهيكلة.

كما سيتسنى خلال السنة القادمة المحافظة على المساهمة الايجابية للصادرات في النمو بحوالي 0.7 من النقاط سنة 2012 مقابل مساهمة بنقطة واحدة سنة 2011.

الاستهلاك والادخار

يعتمد منوال التنمية لسنة 2012 على تطور الاستهلاك الجملي بنسبة 4.6% بالأسعار القارة مقابل 4.5% سنة 2011. ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى نمو الاستهلاك العمومي بنسبة 5.2% سنة

2012 مقابل 5.8% سنة 2011 باعتبار أهمية الانتدابات المسجلة سنة 2011 والمنتظرة لسنة 2012 في القطاع العمومي استجابة للطلبات الملحة للشغل والتي برزت بحدة على اثر ثورة 14 جانفي وارتفاع الاستهلاك الخاص بنسبة 4.5% سنة 2012 مقابل 4.2% سنة 2011 بالعلاقة مع تواصل تحسن مستويات الدخل الفردي والزيادة في حجم الأجور.

واعتبارا للتطور المرتقب للدخل القومي المتاح ينتظر أن ترتفع موارد الادخار الوطني بنسبة 10.1% بالأسعار الجارية سنة 2012 لتبلغ 14066.4 م د أي ما يعادل نسبة 19.3% من الدخل القومي المتاح مقابل على التوالي 12772.1 م د ونسبة 19% سنة 2011. وسيمكن هذا المستوى من تغطية نحو 65% من الحاجيات الجملية لتمويل الاقتصاد الوطني مقابل 67% سنة 2011. ويستدعي الرقيّ بموارد الادخار الوطني وفق متطلبات التمويل السليم والناجع للاقتصاد بذل مزيد من الجهد بغرض حفز ادخار العموم لاسيما توفير نواتج الادخار البنكي والبريدي وتحسين الخدمات المالية المسداة للمودعين إضافة إلى تعزيز الادخار المؤسساتي بالحدّ من الضغوط على التوازنات المالية لاسيما تقليص عجز ميزانية الدولة وتحسين الأسس المالية للمؤسسات البنكية ومؤسسات التأمين والمحافظة على توازن الصناديق الاجتماعية.

الاستثمار

ستشهد السنة القادمة استحثاث نسق انجاز الاستثمارات العمومية حيث إلى جانب تدارك النقص المسجل سنة 2011 على مستوى إنجاز أهم المشاريع العمومية المبرمجة سيتم إدراج استثمارات جديدة في البنية الأساسية وفي الجهات هذا بالتوازي مع العمل على استرجاع ثقة المستثمرين ووضع حد لحالة الانتظار التي برزت بعد الثورة خاصة من خلال مزيد تحسين مناخ الأعمال وبلورة إستراتيجية قطاعية متكاملة في عديد القطاعات وخاصة في الأنشطة الواعدة.

وعلى هذا الأساس، سيتطور الاستثمار الجملي خلال سنة 2012 بنسبة 18.4% بالأسعار الجارية ليرتفع إلى حوالي 17439.6 م د سنة 2012 بعد الانخفاض الهام المنتظر لسنة 2011. وسيساهم هذا المستوى في تحسين نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي بنقطتين لترتفع إلى 24% من الناتج في سنة 2012 مقابل 22% منتظرة في سنة 2011.

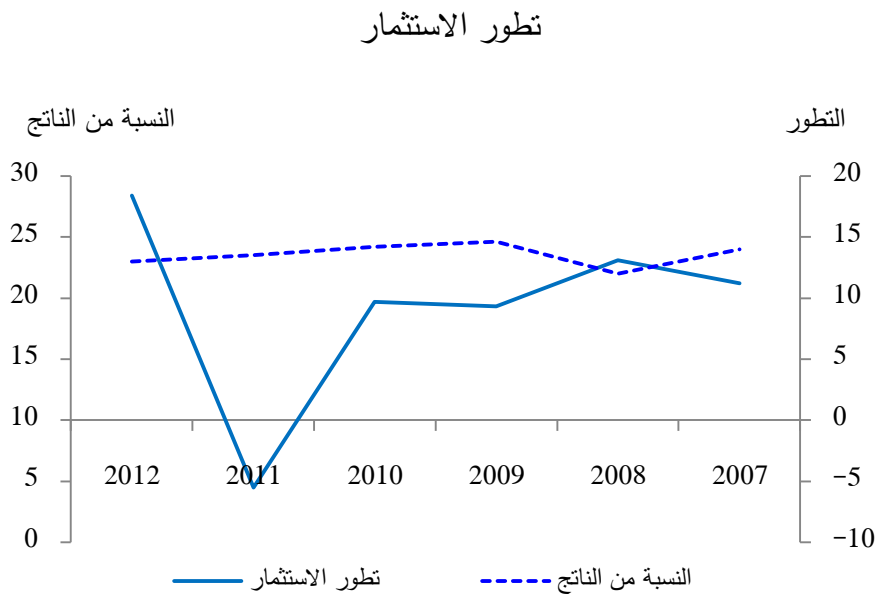

ويبرز التوزيع القطاعي للاستثمارات تطوّر الاستثمارات في قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 9.3% بالأسعار الجارية سنة 2012 ليبلغ ما يناهز 1170 م د. وستوجه هذه الاستثمارات بالخصوص إلى مواصلة تنفيذ مختلف الإستراتجيات المتعلقة بتعبئة الموارد المائية وحسن استغلالها والترفيع في نسبة الغطاء الغابي والمحافظة على المياه والتربة مع مزيد الرفع في نسق إنجاز البرامج والمشاريع وتحيينها لملاءمتها مع الحاجيات ذات الطابع الاجتماعي والجهوي التي برزت بعد ثورة 14 جانفي.

وسترتفع الاستثمارات في قطاع الصناعات المعملية بنسبة 8.5% سنة 2012 بالأسعار الجارية مقابل 5% سنة 2011. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع الاستثمارات في قطاع صناعات مواد البناء والخزف والبلور بنسبة 7.9% سنة 2012 بالعلاقة مع التطور الهام لقطاع السكن ونموّ الاستثمارات في قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 10.5% مقابل 18.2% منتظرة سنة 2011 تأخذ بالاعتبار الانتعاشة المنتظرة للطلب الخارجي الموجّه لتونس بالنسبة لمكونات هذا القطاع وانتصاب عدد من الشركات العالمية بتونس. هذا وستشهد سنة 2012 ارتفاعا ملحوظا للاستثمارات في قطاع النسيج والملابس والجلد بنسبة 17.3% سنة 2012 مقابل استقرار سنة 2011 وانخفاض متواصل خلال الفترة 2010-2008 بالعلاقة مع انتعاشة الطلب الخارجي الموجه لهذا القطاع. أما فيما يتعلق بقطاع الصناعات الكيميائية فينتظر أن يبلغ حجم الاستثمار ما يناهز 400 م د سيخصص جزء هام منه لاستكمال انجاز مشروع الشركة التونسية الهندية للأسمدة تيفرت والشروع في انجاز مشروع المضيلة 2 للحامض الفسفوري. كما سيسهم تركيز وحدة تكرير بالصخيرة بطاقة 6 مليون طن في تدعيم الاستثمارات في قطاع تكرير النفط لترتفع بنسبة 14.3% خلال سنة 2012.

وستشهد الفترة القادمة أيضا تطور الاستثمارات في قطاع الصناعات غير المعملية بنسبة 37.1% نتيجة ارتفاع الاستثمارات في قطاع المحروقات بنسبة 27.3% والزيادة الهامة للاستثمارات في قطاع الكهرباء بنسبة 50.3% بفضل الشروع في انجاز عدد من المشاريع الهامة على غرار محطة لإنتاج الكهرباء ومحطة الدورة المزدوجة ببنزرت.

كما ينتظر أن ترتفع الاستثمارات في قطاع الخدمات بنسبة 15.1% بالأسعار الجارية سنة 2012 لتبلغ 8844.6 م د مقابل انخفاض بنسبة 4.9% سنة 2011 بسبب تراجع الاستثمارات في قطاعات النقل والسياحة وتكنولوجيات الاتصال. وينتظر بالنسبة لسنة 2012 أن ترتفع استثمارات قطاع النقل بنسبة 15% لتبلغ 2300 م د بالعلاقة مع انطلاق أشغال الجزء ذي أولوية بالنسبة للشبكة الحديدية السريعة لتونس الكبرى وتعزيز أسطول الشركة التونسية للملاحة بباخرة جديدة لنقل المسافرين بقيمة 380 م د. هذا وستتضاعف الاستثمارات في قطاع تكنولوجيات الاتصال بمرة ونصف خلال سنة 2012. وبصفة موازية سترتفع الاستثمارات في قطاع الخدمات المالية بنسبة 10% سنة 2012 مقابل 6.6% سنة 2011 وذلك في إطار السعي إلى تطوير أداء هذا القطاع وتحسين جودة الخدمات لا سيما تعصير منظومات المعلومات وتجهيزات النقديات وتوسيع شبكة الفروع خاصة بالمناطق الداخلية.

أما على مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر فينتظر أن يبلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المتوقع استقطابها خلال سنة 2012 ما قيمته 3200 م د مقابل 2000 م د سنة 2011.

المبادلات التجارية

يعتمد منوال التنمية لسنة 2012 على استرجاع الاقتصاد الوطني سالف حيويته خاصة بعد العودة المرتقبة للنشاط في بعض القطاعات المصدرة التي شهدت تراجعا خلال سنة 2011 على غرار قطاع الفسفاط والكيمياء وتواصل ديناميكية قطاعي الصناعات الميكانيكية والكهربائية والنسيج والجلد إضافة إلى ما سيفرزه انفراج الأوضاع في ليبيا من فرص وإمكانات إضافية للتصدير نحو هذه السوق والاستعادة التدريجية للنشاط في القطاع السياحي وإن كانت دون المستويات العادية المسجلة خلال السنوات ما قبل 2011.

وتفترض التقديرات نموّ صادرات الخيرات والخدمات بنسبة 11% بالأسعار الجارية و7% بالأسعار القارة مقابل على التوالي 1.5% و-2.4% سنة 2011. ويتضمن هذا التطور نموّ صادرات السلع بنسبة 10.9% بالأسعار الجارية مقابل 9.2% منتظرة سنة 2011 على أساس:

- تطور صادرات المواد الميكانيكية والكهربائية بنسبة 15% مقابل 17.1% سنة 2011 ؛
- ارتفاع صادرات قطاع النسيج والجلد بنسبة 8% سنة 2012 مقابل 9% سنة 2011 بالعلاقة مع تطور الطلب العالمي؛
- تطوّر صادرات قطاع الطاقة بنسبة 8.5% مقابل 7.1% سنة 2011 باعتبار استقرار الأسعار العالمية للنفط في مستوى مرتفع حيث ينتظر أن يبلغ سعر برميل النفط 105.25 دولار سنة 2012 مقابل 106.3 دولار سنة 2011 حسب تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي الصادر في جوان الماضي؛
- نمو صادرات الفسفاط والكيمياء بنسبة 10.0% مقابل انخفاض حاد بـ20% سنة 2011 باعتبار استعادة نشاط القطاع بعد عودة الإنتاج في الحوض المنجمي؛
- تطوّر صادرات الفلاحة والصناعات الغذائية بنسبة 8.0% مقابل 34.1% سنة 2011 تأخذ بالاعتبار بالأساس التحسن المرتقب لإنتاج زيتون الزيت (200 ألف طنّ مقابل 120 ألف طنّ سنة 2010)؛

أما بالنسبة للواردات، فقد انبنت التقديرات على فرضية تطور بنسبة 10.4% بالأسعار الجارية و6.7% بالأسعار القارة سنة 2012 مقابل على التوالي 3% و-2.8% سنة 2011. وتعتمد التقديرات على ارتفاع نسق تطور واردات جل القطاعات بالعلاقة مع استرجاع النشاط الاقتصادي لسالف حيويته واستحثاث نسق الاستثمار حيث سيتسنى خلال سنة 2012 تسجيل:

- زيادة في واردات مواد التجهيز بنسبة 15.9% مقابل انخفاض بنسبة 9.1% سنة 2011 باعتبار التطور المرتقب لنسق الاستثمارات؛
- نموّ واردات المواد الأولية ونصف المصنعة بنسبة 8.5% مقابل 6.4% سنة 2011 مواكبة للعودة المرتقبة للنشاط لجلّ القطاعات؛
- زيادة في واردات المواد الطاقية بنسبة 10.3% مقابل 17.0% منتظرة سنة 2011 نتيجة عودة مصفاة بنزرت للنشاط؛
- تطور واردات المواد الغذائية بنسبة 9.7% مقابل 27.5% منتظرة سنة 2011 تأخذ في الاعتبار تقديرات الإنتاج الفلاحي وخاصة الحبوب؛

وسيمكن التطور المتوقّع لمبادلات الخيرات من حصر العجز التجاري في حدود 11.1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012 وتسجيل تحسن طفيف في مستوى نسبة التغطية لترتفع إلى 77.9% سنة 2012 مقابل 77.8% منتظرة سنة 2011.

وستشهد صادرات الخدمات من ناحيتها تطوّرا بنسبة 11.7% مقابل انخفاض بنسبة 22.6% سنة 2011. وتتبني هذه التقديرات بالأساس على عودة القطاع السياحي للنشاط إذ ينتظر أن ترتفع العائدات السياحية إلى ما يعادل 2119.0 م د أي بزيادة بنسبة 16% مقابل انخفاض بنسبة 48.0% منتظرة سنة 2011.

وعلى أساس التطوّر المنتظر للمبادلات التجارية وباعتبار تطور مداخيل العوامل وتحسن حصيلة التحويلات الجارية خاصة نتيجة الارتفاع المنتظر لتحويلات التونسيين العاملين بالخارج سنة 2012 بعد أن سجلت تراجعا ملحوظا خلال السنة الحالية ينتظر أن ينحصر العجز الجاري للمدفوعات الخارجية لسنة 2012 في حدود 5.4% من الناتج مقابل 5.5% سنة 2011.

تمويل الاقتصاد

باعتبار تنامي الحاجيات الجملية لتمويل الاقتصاد الوطني وتوفير المساندة اللازمة لخلق حركية تنموية تستجيب لأولويات المرحلة من جهة وتواصل الضغوط لتعبئة الموارد المالية اللازمة على المستوين الداخلي والخارجي من جهة أخرى، سيتمّ بذل كل الجهود من أجل المحافظة على سلامة هيكلة التمويل بالتوجه نحو تحسين مساهمة موارد الادخار الوطني بما يمكن من توفير الموارد الذاتية لتنفيذ المشاريع الاستثمارية هذا إلى جانب تنويع مصادر التمويل الخارجي وتحسين شروطه.

وقدرت الحاجيات الجملية للتمويل بعنوان سنة 2012 بنحو 21480 م د مقابل 19093.3 م د منتظرة سنة 2011 وذلك بالنظر إلى التحسن المرتقب للنشاط الاقتصادي بما يتماشى والأهداف المرسومة. ويتوقع أن تسهم موارد الادخار الوطني في تغطية نحو 65% من مجموع حاجيات التمويل بالعلاقة مع الاستعادة التدريجية للحركة الاقتصادية بما في ذلك تحسن التوازنات المالية الجملية.

ويفترض منوال التمويل لسنة 2012 تعبئة موارد التمويل الخارجي اللازمة للأعوان الاقتصاديين من خلال استعادة الثقة في مقومات الاقتصاد ومزيد تحسين مناخ الأعمال بما يمكن من مزيد استقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة وكذلك العمل على تعبئة موارد الاقتراض الضرورية عبر الاستغلال المحكم للفرص المتاحة في إطار التعاون المالي الثنائي ومتعدّد الأطراف والحرص على توظيفها في دفع مختلف مجالات التنمية.

كما سيتم تعزيز مساهمة ميزانية الدولة في دفع حركية النشاط التنموي من خلال دعم الاعتمادات المرصودة للبرامج ومشاريع الاستثمار العمومي خاصة منها المبرمجة بالجهات الداخلية إلى جانب

المحافظة على تدخلات الميزانية في المجالات ذات الصبغة الاجتماعية قصد مزيد تحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية وتعزيز مقومات التنمية الشاملة والمتوازنة.

وستضطلع تدخلات الجهاز المالي لسنة 2012 بدور بارز في حفز النشاط الاقتصادي وتأمين التمويل الملائم والسليم للاقتصاد حيث يتوقع بالخصوص تواصل التطور المدعم للمساعدات للاقتصاد بغرض مواكبة حركية المبادرة والاستثمار الخاص وتطور نشاط وحدات الإنتاج إلى جانب تمويل النسق الإيجابي للمبادلات التجارية مع الخارج.

حاجيات التمويل الجملية

(م د)	2010	الحصة	2011	الحصة	2012	الحصة
حاجيات التمويل	**18876.5**	**100**	**19093.3**	**100**	**21480.9**	**100**
الاستثمار الجملي	15581,0	82,5	14725,9	77,1	17439,6	81,2
تغيير المخزون	1123,6	6,0	1731,2	9,1	564,8	2,6
تسديد أصل الدين ونفقات أخرى	2540,7	13,5	3686,2	19,3	2776,5	12,9
الترفيع في احتياطي العملة	-368,8	-2,0	-1050,0	-5,5	700,0	3,3
موارد التمويل	**18876.5**	**100**	**19093.3**	**100**	**21480.9**	**100**
الادخار الوطني	13661.5	72.0	12772.1	67	14066.4	65
التمويل الخارجي	5215.0	28.0	6321.2	33	7414.5	35

التمويل الخارجي

تم رسم التقديرات في مجال المدفوعات الخارجية بالنسبة لسنة 2012 على أساس توقع بلوغ العجز الجاري نسبة 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5.5% منتظرة سنة 2011 وذلك باعتبار التطور المرتقب لنسق المبادلات مع الخارج لاسيما تسارع نسق التوريد بالمقارنة مع السنة الحالية استجابة لمتطلبات استرجاع نسق النمو ودفع الاستثمار فضلا عن تطور التحويلات بعنوان مداخيل العوامل وتحسن حصيلة التحويلات الجارية نتيجة الارتفاع المنتظر لتحويلات التونسيين العاملين بالخارج سنة 2012 والتي سجلت تراجعا ملحوظا خلال السنة الحالية.

تطور العجز التجاري والعجز الجاري

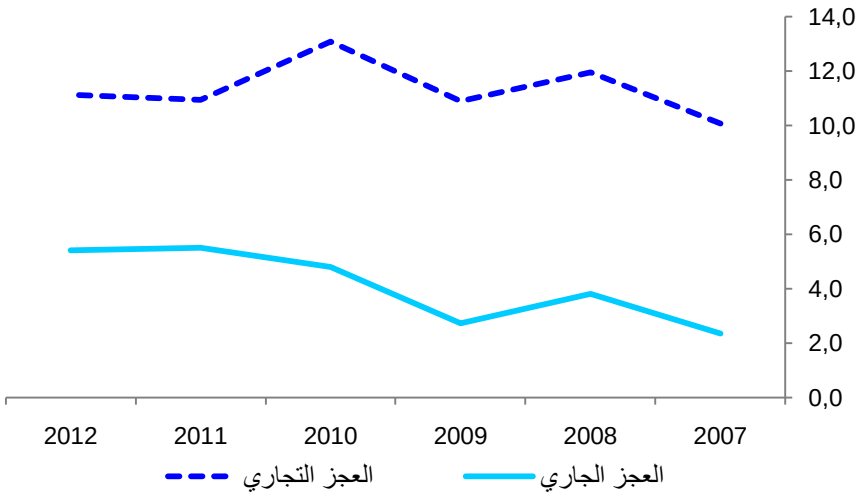

وعلى هذا الأساس قدرت حاجيات التمويل الخارجي لسنة 2012 بما يعادل 7414.5 م د لتمثل حوالي 35% من جملة حاجيات التمويل للاقتصاد مقابل 33% سنة 2011. وستسمح موارد التمويل الخارجي المتوقع توظيفها خلال السنة القادمة بدعم حركية النشاط التنموي ودفع الاستثمار بالجهات الداخلية وتجسيم الإصلاحات الهيكلية والقطاعية المطلوبة لتطوير هيكلة الاقتصاد وتهيئة الظروف السانحة لتحقيق النقلة المرجوة للاقتصاد التونسي.

وفي هذا الإطار تستند هيكلة التمويل الخارجي لسنة 2012 إلى تعبئة هبات خارجية بقيمة 150 م د مقابل 175 م د منتظرة سنة 2011 سيتمّ توظيفها في إطار التعاون الدولي لاسيما الدعم الذي تقدمه المفوضية الأوروبية وبعض الدول الصديقة والشقيقة من أجل تجسيم جملة من البرامج الإصلاحية والمشاريع التنموية. كما يتوقع تعبئة موارد قروض عمومية تعادل 3000 م د سنة 2012 بعد التدفقات الهامة المنتظرة للسنة الحالية والتي ستبلغ نحو 3200 م د بما يستوجب الإسراع باستكمال مراحل إعداد عدد من البرامج والمشاريع التنموية والسعي الدؤوب لتدارك التأخير في انجاز عديد المشاريع التي كانت مبرمجة لسنة 2011. وستوجه هذه القروض أساسا إلى تمويل مشاريع البنية الأساسية وخاصة الطرقات السيارة وتمويل استثمارات بعض المؤسسات العمومية مثل الشركة التونسية للكهرباء والغاز وخطوط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وبرامج التنمية الفلاحية المندمجة وتزويد الوسط الريفي بالماء الصالح للشراب إلى جانب القرض بعنوان سندات الدولة المزمع إسناده من دولة قطر.

ويتوقع بالتوازي تغطية باقي الحاجيات بالقروض التجارية والمالية التي يتوقع أن تبلغ في موفى سنة 2012 ما يعادل 1364.5 م د مقابل 946.2 م د منتظرة سنة 2011 بما يرفع بصفة جلية في حصة التمويلات من مصادر خاصة ويساهم في تنويع مصادر التمويل ويفتح المجال للمتعاملين الاقتصاديين لاستغلال الفرص الملائمة للتوجه نحو الأسواق المالية العالمية وبالتالي تخفيف الأعباء على ميزانية الدولة.

وسيتسم التمويل الخارجي بعنوان سنة 2012 بالتحسن المرتقب في تدفقات الاستثمارات الخارجية لتبلغ 2900 م د مقابل 2000 م د منتظرة سنة 2011. وتستند استعادة نسق الاستثمار الخارجي بالخصوص على الصورة المتميزة التي أصبحت تحظى بها بلادنا بعد الثورة والدعم المرتقب لمقومات التنافسية لاسيما التحسين المتواصل للبنية الأساسية والاتصالية من خلال توفير مناطق صناعية جديدة ومركبات صناعية وتكنولوجية تستجيب للمواصفات العالمية خاصة في الجهات الداخلية والتي تم الشروع في انجاز البعض منها إضافة إلى الجهود المكثفة للتعريف بالميزات التفاضلية والآفاق الإيجابية التي يوفّرها الاستثمار في تونس. هذا وسيكون للاستقرار الأمني والاجتماعي دورا كبيرا في استقطاب الاستثمار الخارجي.

ويبرز التوزيع القطاعي لهذه التدفقات تطورا ملحوظا للاستثمارات في قطاع الطاقة والتي من المنتظر أن تبلغ 1600 م د سنة 2012 مقابل 1150 م د منتظرة سنة 2011 لتمثل أكثر من 50% من جملة الاستثمارات الخارجية باعتبار المشاريع الهامة المرتقبة في هذا القطاع خاصة في مجال الطاقة البديلة الذي أصبح محل اهتمام كبير من قبل الشركات العالمية الناشطة في القطاع كما ينتظر أن تتطور الاستثمارات في قطاع الصناعات المعملية لتبلغ سنة 2012 حوالي 630 م د مقابل 450 م د منتظرة سنة 2011. أما بخصوص الاستثمارات السياحية فينتظر أن تبلغ 250 م د سنة 2012 مقابل 50 م د منتظرة سنة 2011 بالعلاقة مع المشاريع الكبرى المزمع انجازها خلال الفترة القادمة على غرار مواصلة انجاز مشروع المدينة الرياضية Tunis Sport City للمجموعة الاستثمارية أبو خاطر ومشروع مرفأ تونس المالي إضافة إلى الشروع في انجاز المنتجع السياحي بتوزر من طرف مجموعة الديار القطرية ومشروع مدينة السياحة الإستشفائية الخبايات في حامة قابس.

واستنادا إلى هذه الهيكلة من التمويل الخارجي يتوقع أن تتحسن مؤشرات المديونية الخارجية من خلال انخفاض نسبة التداين الخارجي سنة 2012 إلى ما يعادل 38.8% من الدخل القومي المتاح مقابل

38.2% منتظرة سنة 2011 وحصر نسبة خدمة الدين في حدود 7.9% من المقابيض الجارية سنة 2012 مقابل 9.3% منتظرة سنة 2011.

التمويل الخارجي

(م د)	2010	2011	2012
تمويل العجز	3043,1	3685,0	3938,0
تسديد أصل الدين ونفقات أخرى	2540,7	3686,2	2776,5
الزيادة في احتياطي العملة	-368,8	-1050,0	700,0
مجموع الحاجيات	**5215,0**	**6321,2**	**7414,5**
الهبات	165,0	175,0	150,0
الاستثمار الخارجي والمساهمات	2400,0	2000,0	2900,0
القروض العمومية	1600,0	3200,0	3000,0
القروض التجارية والمالية	1050,0	946,2	1364,5
مجموع الموارد	**5215,0**	**6321,2**	**7414,5**

التمويل الداخلي للاقتصاد

ضبطت تقديرات التمويل الداخلي للاقتصاد بعنوان سنة 2012 على أساس التحسن المرتقب للعمل التنموي وانتعاشة الحركة الاقتصادية وما تتطلبه من حاجيات تمويل لمساندة مؤسسات الإنتاج واستحثاث نسق الاستثمار العمومي والخاص ومزيد تحسين مناخ الأعمال.

وفي هذا الاطار تكتسي سياسة المالية العمومية طابعا خاصا باعتبار دورها الريادي في تهيئة الأرضية المناسبة لتجسيم الاستراتيجيات والإصلاحات المرسومة والتوجه الإرادي لاستحثاث نسق الاستثمار العمومي خاصة في الجهات الداخلية لا سيما تنفيذ البرامج والمشاريع العمومية في مجال البنية الأساسية والمرافق الجماعية إلى جانب تعزيز تدخلات الميزانية في المجال الاجتماعي عبر تحمل أعباء دعم المواد الأساسية والمحروقات والنقل العمومي ورصد المساعدات لفائدة الفئات المعوزة والإحاطة بطالبي الشغل ومواصلة الرقي بمؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية.

وبالتوازي يرتكز التمويل الداخلي للاقتصاد على تعزيز الدور الريادي للجهاز المالي وتحسين أدائه لاسيما تكثيف الجهود لتعبئة موارد التمويل وتوظيفها الناجع لدفع الحركة الاقتصادية واستحثاث نسق الاستثمار. وينتظر بالخصوص مزيد تنويع آليات التمويل عبر دخول حيز العمل صندوق الودائع

والأمانات وتكوين الصندوق الاستراتيجي للتوظيف المشترك وتطوير منظومة التمويل الصغير وتعزيز تدخلات شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية ومزيد تنشيط السوق المالية.

كما سيتم العمل على تدعيم القطاع المصرفي والرقي بجودة خدماته من خلال السعي إلى تعزيز الأسس المالية للمؤسسات المصرفية بمعالجة محفظة الديون المصنفة واعتماد أفضل معايير الحوكمة والتصرف الحذر وكذلك تحسين صيرفة الاقتصاد الوطني ومزيد النهوض بخدمات النقديات والخدمات البنكية عن بعد.

المالية العمومية

تندرج تقديرات المالية العمومية لسنة 2012 ضمن التوجه الرامي إلى مواصلة اضطلاع الميزانية بدور محوري في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال رصد الاعتمادات اللازمة لتنفيذ الإصلاحات المرسومة وإنجاز البرامج والمشاريع المبرمجة وفقا لأهداف منوال التنمية والأولويات الوطنية للمرحلة مع الحرص على المحافظة على سلامة توازنات المالية الجملية.

وتتميز ميزانية سنة 2012 السنة القادمة بالخصوص بدعم الاعتمادات المرصودة للبرامج والمشاريع التنموية بالجهات الداخلية والتي ستمكن من خلق حركيّة تنموية جديدة وتطوير النسيج الاقتصادي بما يؤمن الترفيع في إحداثات مواطن الشغل إلى جانب المحافظة على التدخلات ذات الطابع الاجتماعي بما يسهم في تحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية وتعزيز مقومات التنمية الشاملة والمستدامة.

هذا وتبرز النتائج المنتظرة لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2011 مواكبة تدخلات الميزانية لمتطلبات تطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي المسجل بعد ثورة 14 جانفي وما استوجبته من إجراءات جديدة ومجهود استثنائي للدولة في إطار معالجة الإشكاليات الحادة المسجلة على مستوى عديد الجهات لاسيما استيعاب الضغوط التي أفرزها المستوى المرتفع للبطالة والفوارق الاجتماعية إضافة إلى جبر أضرار المؤسسات الاقتصادية مساعدتها بغرض استعادة حركية النشاط الاقتصادي.

وتضمّن تحيين ميزانية الدولة لسنة 2011 بالخصوص ارتفاع الموارد والنفقات الجملية إلى ما يعادل 21107 م د مقابل 21679 م د مقدّرة بقانون المالية التكميلي لهذه السنة. ويتوقّع في هذا السياق زيادة الموارد الذاتية بنحو 58 م د بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية التكميلي لتبلغ 16473 م وذلك على أساس تطور المداخيل غير الجبائية لتبلغ نحو 3751 م د مقابل 3602 م د مقدرة ضمن قانون المالية التكميلي فيما ينتظر أن تتقلص الموارد الجبائية بنحو 91 م د لتبلغ بما يعادل 12722 م د وبذلك

ستستقرّ نسبة الضغط الجبائي في حدود 19.2% من الناتج مقابل 19.4% مقدّرة بقانون المالية التكميلي لسنة 2011.

ويتوقّع باعتبار الضغوط المسجلة على مستوى الموارد الذاتية وتنامي حاجيات الإنفاق بالعلاقة مع تطورات الظرف الاقتصادي والاجتماعي يتوقع تعبئة موارد الاقتراض العمومي وصافي الخزينة في حدود 4634 م د مقابل 5264 م د مقدرة بقانون المالية التكميلي لسنة 2011. وسيتسنى في هذا السياق تعبئة موارد اقتراض خارجي بقيمة 2784 م د مقابل 3759 م د مقدرة بقانون المالية التكميلي ومبلغ 1224.5 م د سنة 2010 وذلك نتيجة عدم اللجوء إلى السوق المالية العالمية بعد اشتداد شروط التمويل وستشمل موارد الاقتراض العمومي الداخلي إلى نحو 1850 م د مقابل 1505 م د مقدرة بقانون المالية التكميلي لسنة 2011 و2032 م د سنة 2010.

وينتظر تبعا لنسق تنفيذ ميزانية الدولة بعنوان الأشهر الأولى لسنة 2011 تحقيق اقتصاد في نفقات التصرف والتنمية بقيمة 100 م د بالمقارنة مع الحجم المرسوم بقانون المالية التكميلي لسنة 2011. ويستند هذا التحيين بالخصوص على صرف 2869 م د بعنوان نفقات الدعم ونحو 7643 م د بعنوان نفقات الأجور والتي تأخذ في الاعتبار الانتدابات الإضافية المبرمجة وأثر الزيادة في الأجور فيما ستبلغ نفقات التنمية 5172 م د مقابل 5375 م د مقدرة بقانون المالية التكميلي لسنة 2011. وفي المقابل يتوقع ارتفاع خدمة الدين العمومي لتبلغ 3579 م د مقابل 3414 م د مقدرة بقانون المالية التكميلي لسنة 2011 وذلك بالعلاقة خاصة مع تفعيل ضمان الدولة لفائدة بعض المؤسسات العمومية.

وعلى هذا الأساس يتوقع استقرار عجز الميزانية في حدود نسبة 4.2% من الناتج مقابل نسبة 5.1% مقدّرة بقانون المالية التكميلي لسنة 2011 ونسبة 1.3% مسجلة سنة 2010. وبالتوازي ينتظر أن تبلغ نسبة التداين العمومي 43.3% من الناتج مقابل 44.4% مقدرة بقانون المالية التكميلي لسنة 2011 ونسبة 40.5% مسجلة في سنة 2010.

ولقد تمّ ضبط تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2012 على أساس إتباع سياسة مالية عمومية نشيطة تسهم في تحقيق النقلة النوعية للبلاد التونسية وفقا لأهداف ثورة التونسية لاسيما استحثاث نسق التنمية الشاملة والمتوازنة والرقي بظروف العيش عبر تقليص الفوارق بين الجهات والفئات واستحثاث نسق إحداثات مواطن الشغل إلى جانب دفع حركية الاقتصاد الوطني ومزيد تحسين مناخ الأعمال وتنافسية مؤسسات الانتاج.

وعلى هذا الأساس تتسم تدخلات الميزانية بعنوان السنة القادمة برصد الاعتمادات اللازمة لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية المرسومة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ودفع الاستثمار العمومي في مشاريع البنية الأساسية والتكنولوجية والتجهيزات الجماعية خاصة في الجهات الداخلية للبلاد وفقا لمتطلبات تطوير هيكلة الاقتصاد وشمولية التنمية.

وفي هذا الإطار تتبني سياسة المالية العمومية للسنة القادمة على تحسن مردود الجباية وإحكام تعبئة موارد الاقتراض العمومي المناسبة لإنجاز البرامج والمشاريع العمومية المرسومة واعتماد سياسة نشيطة للتصرف في الدين العمومي قصد المحافظة على سلامة التوازنات المالية للميزانية على المدى المتوسط والطويل. كما سيتواصل الإرساء التدريجي لمنهجية التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف طبقا لخطة العمل المرسومة للغرض والمتضمنة بالخصوص تعميق التجارب النموذجية وتوسيعها لوزارات جديدة ومواصلة أشغال اللجان المختصة والمكلفة بالنظر في مختلف جوانب الإصلاح المطلوبة بما يدعم قواعد التصرف المحكم في الموارد العمومية ويمكن من تحسين ترتيب بلادنا لدى الهيئات الدولية.

وتبعا لذلك تمّ رسم تقديرات المالية العمومية لسنة 2012 على أساس ضرورة الاستجابة لارتفاع متطلبات هذه المرحلة الاستثنائية والتي تتسم بتواصل الضغوط على الموارد المالية المتاحة إلى جانب حاجيات الإنفاق العمومي لمجابهة متطلبات تامين الاستقرار الاجتماعي والتوازن الجهوي مع تهيئة الظروف لدفع حركية النشاط الاقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار من ناحية مجمل التطورات المرتبطة بالأسواق العالمية لاسيما توقع ارتفاع معدل سعر برميل النفط ومن ناحية أخرى ضرورة المحافظة على سلامة التوازنات الجملية وهو ما يستوجب ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى التحكم في نفقات الدعم وتصويبها نحو مستحقيها مع السعي في إلى مزيد التحكم في استهلاك المنتجات الأساسية المدعمة وترشيد استهلاك مواد الطاقة.

وتتضمّن التقديرات المرسومة لسنة 2012 ارتفاع الحجم الجملي لموارد ونفقات ميزانية الدولة بنسبة 8.7% لتبلغ 22935 م د مقابل 21107 م د منتظرة بعنوان سنة 2011. وتفترض ميزانية الدولة لسنة 2012 بالأساس تعبئة الموارد الذاتية والهبات بقيمة 16144 م د لتبلغ حصتها نحو 70.4% من مجموع الموارد مقابل حصّة 78% منتظرة لسنة 2011. وقدرت المداخيل الجبائية بنحو 13814 م د أي بزيادة بنسبة 8.6% بالمقارنة مع النتائج المنتظرة لسنة 2011 ممّا يفضي إلى نسبة ضغط جبائي جملي في حدود 19.3% من الناتج وذلك مقابل 19.2% منتظرة في 2011.

وتعتمد هذه التقديرات على تطوّر الأداءات المباشرة بنسبة 8.7% مقابل تطور منتظر بنسبة 7.4% في سنة 2011 وذلك بالعلاقة مع التحسن المرسوم لمستوى الضريبة على الدخل فيما ستزداد الأداءات غير المباشرة بنسبة 8.5% مقابل انخفاض بنسبة 5.1% في سنة 2011. وبالتوازي ضبطت تقديرات الموارد غير الجبائية في حدود 2230 م د مقابل مبلغ 3751 م د تسنى تعبئتها في سنة 2011 وذلك نتيجة التراجع المرتقب بالخصوص في مستوى عائدات المساهمات الراجعة للدولة.

الموارد الذاتية للميزانية

	نتائج 2010		تحيين 2011		تقديرات 2012	
	م د	الزيادة (%)	م د	الزيادة (%)	م د	الزيادة (%)
موارد جبائية	12738.8	9.0	12722.0	0.1-	13814.0	8.6
موارد غير جبائية	2116.1	1.9	3751.0	77.3	2330.0	37.9-
الموارد الذاتية والهبات	14854.9	7.9	16473.0	10.9	16144.0	2.0-

ويتضمن توازن ميزانية الدولة لسنة 2012 تعبئة موارد اقتراض عمومي بقيمة 6791 م د مقابل 4634 م د ستتمّ تعبئتها بعنوان سنة 2011. ويتوقع في الغرض تعبئة موارد اقتراض داخلي بنحو 2832 م د فيما سترتفع موارد الاقتراض الخارجي إلى 3959 م د وذلك على أساس تغطية حاجيات مشاريع الدولة في مجالات البنية الأساسية والمرافق الجماعية وبرامج الإصلاحات الهيكلية علاوة عن برمجة اللجوء إلى السوق المالية العالمية.

وتفترض تقديرات نفقات ميزانية الدولة لسنة 2012 تجسيم الأوليات المرسومة بمنوال التنمية لاسيما تنفيذ المشاريع والبرامج العمومية في مختلف المجالات ورصد الاعتمادات اللازمة لتأمين السير العادي للمصالح الإدارية وتغطية الانعكاس المالي لبرنامج الانتدابات والمحافظة على حصة التحويلات الاجتماعية فضلا عن رصد الاعتمادات المطلوبة بعنوان خدمة الدين العمومي.

وتتضمن تقديرات لسنة 2012 ارتفاع حجم النفقات دون أصل الدين العمومي لتبلغ 20195 م د مقابل 18753 م د وذلك على أساس مواكبة حاجيات المرحلة بتعزيز تدخلات الميزانية في المجال التنموي لاسيما تهيئة مقومات دفع الحركة الاقتصادية وتطوير هيكلة النسيج الاقتصادي بالجهات الداخلية إلى جانب مواصلة دعم المرافق الجماعية وتعزيز مسار التنمية الاجتماعية والبشرية.

وفي هذا السياق قدرت نفقات التصرف لسنة 2012 بنحو 13540 م د مقابل 12647 م د منتظرة لسنة 2011 لتتضمن بالخصوص ارتفاع نفقات التأجير بنسبة 12.1% ومبلغ 8564.7 م د وذلك نتيجة تواصل

مجهود الدولة في مجال الانتدابات في الوظيفة العمومية فيما سترتفع نفقات الوسائل والتدخلات بنسق يعكس ارتفاع حاجيات الهياكل العمومية ومواصلة تعزيز الإحاطة بالفئات محدودة الدخل. كما يتوقع صرف نفقات الدعم بقيمة 2837.5 م د مقابل 2869 م د منتظرة لسنة 2011 وذلك باعتبار اعتماد فرضية معدل سعر برميل النفط في الأسواق العالمية بقيمة 100 دولار وسعر صرف دولار واحد بقيمة 1.42 دينار.

نفقات التصرف

(م د)	2010	2011 محيّن	تقديرات 2012
نفقات التصرف	10001.2	12647.0	13540.0
منها: نفقات الأجور	6785.2	7643.0	8564.7
نفقات التدخل والوسائل	1716.0	1801	2020.4
نفقات الدعم	1500.0	2869.0	2837.5
نفقات طارئة	-	334.0	117.4

ويتضمّن مشروع الميزانية لسنة 2012 رصد مبلغ 5200 م د بعنوان نفقات التنمية مقابل 5171.9 م د منتظرة لسنة 2011 لتبلغ حصتها 25.7% من مجموع النفقات دون خدمة الدين. وترتكز تقديرات نفقات التنمية للسنة القادمة بالخصوص على ارتفاع الاستثمارات المباشرة إلى نحو 2342.9 م د وصرف 1829 م د بعنوان نفقات التمويل العمومي منها مبلغ 822 م د بعنوان تدخلات الحسابات الخاصة للخزينة علاوة عن الإبقاء على مبلغ 202 م د كنفقات طارئة ومبلغ 125 م د بعنوان القروض المحالة للمؤسسات العمومية.

وضبطت تقديرات نفقات التنمية على أساس مواصلة انجاز البرامج والمشاريع الاستثمارية المتعهد بها وبرمجة جملة من البرامج والمشاريع الاستثمارية الجديدة في مجالات توسيع شبكة الطرقات السيارة وتعصير شبكة الطرقات الداخلية وفي المناطق الحضرية وتحديث تجهيزات النقل العمومي إضافة إلى تنفيذ مشاريع تعبئة الموارد المائية والتطهير ورصد الموارد اللازمة لتشجيع الاستثمار الخاص ودفع التصدير. كما سيتواصل دعم التدخلات ذات الصبغة الاجتماعية لتشمل أساسا مواصلة تدعيم التجهيزات الجماعية اللازمة للرقي بالموارد البشرية لاسيما تحسين مردود منظومة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي وقطاع البحث العلمي والتطوير وتعزيز مجالات الصحة والثقافة والشباب والرياضة والخدمات الاجتماعية وفقا للخيارات المرسومة فضلا عن تجسيم البرامج والمشاريع العمومية الموجهة لتحسين ظروف العيش وخلق موارد الرزق بالمناطق ذات الأولوية.

وبالتوازي يتوقع أن ترتفع نفقات خدمة الدين العمومي بعنوان سنة 2012 لتبلغ 4070 م د مقابل 3579 م د وذلك على أساس ارتفاع فوائد الدين العمومي لتبلغ نحو 1330 م د مقابل 1225 م د منتظرة في سنة 2011 فيما سترتقي أعباء أصل الدين العمومي إلى نحو 2740 م د مقابل 2354 م د منتظرة في سنة 2011.

وعلى هذا الأساس تفترض التقديرات ميزانية الدولة لسنة 2012 ارتفاع عجز الميزانية ليبلغ نسبة لا تتجاوز 6% من الناتج فيما سترتفع نسبة الدين العمومي إلى ما يعادل 46.2% من الناتج مقابل على التوالي 4.2% و43.3% منتظرة لسنة 2011.

الجهاز المالي

تتسم الفترة الحالية بوضعية استثنائية حرجة شهدت ضغوطا على الموارد تتطلب المزيد من الجهود لتعبئة الموارد الداخلية والخارجية ونجاعة توظيف الموارد المتاحة بإدراج إصلاحات مالية وإحكام قيادة السياسة النقدية. وفي هذا الإطار ضبطت تقديرات توازن الجهاز المالي لسنة 2012 على أساس مزيد تفعيل السياسة النقدية في حفز النشاط الاقتصادي وتأمين التمويل الملائم للاقتصاد بغرض مواكبة الحركية المتوقعة لنشاط الاستثمار وتطور نشاط وحدات الإنتاج إلى جانب مواكبة النسق الإيجابي للمبادلات التجارية مع الخارج والحرص على تأمين استقرار الأسعار.

وتبعا للتطوّرات المسجلة بعنوان الأشهر الأولى من السنة الحالية وكذلك التحيين المعتمد لمنوال التنمية بعنوان كامل السنة ينتظر أن تتطوّر الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (ن3) بنسبة 10.5% سنة 2011 مقابل 12.1% مسجلة سنة 2010. وبالتوازي يتوقع أن تتسم استعمالات الجهاز المالي بعنوان كامل سنة 2011 بتطور قائم المساعدات للاقتصاد بنسبة 14% وذلك نتيجة تنامي حاجيات تمويل المؤسسات والأفراد. كما ينتظر تبعا للنتائج المرتقبة على مستوى ميزان المدفوعات انخفاض المستحقات الصافية على الخارج فيما ستتطور المستحقات الصافية على الدولة بنسق يعكس ارتفاع قائم موارد الاقتراض الداخلي لفائدة الميزانية.

وتفترض تقديرات توازن الجهاز المالي لسنة 2012 مواكبة أهداف منوال التنمية لاسيّما استعادة النسق الاعتيادي للنموّ وانتعاشة الاستثمار الخاص وتطور المبادلات التجارية بنسق إيجابي وهو ما يتطلب رصد التمويلات المناسبة من قبل الجهاز المالي للاستجابة لحاجيات الأعوان الاقتصاديين. كما

يفترض تطوّر موارد واستعمالات الجهاز المالي إتباع سياسة نقدية مرنة تعمل على التعديل الدقيق للسيولة بما يسهم في التحكم في مستوى مؤشر الأسعار وحصر التضخم في مستويات معقولة.

كما ينتظر أن تعرف موارد الجهاز المالي ومقابلاتها بعنوان كامل سنة 2011 تطورا يعكس المتغيرات الحالية للوضع الاقتصادي لاسيما التباطؤ المتوقع للنموّ والاستثمار والمبادلات الخارجية نتيجة الصعوبات التي عرفتها عديد الأنشطة الاقتصادية جراء الاضطرابات الاجتماعية والأمنية. واستوجب هذا الوضع اتباع سياسة نقدية فعّالة تضمنت بالخصوص تقليص نسبة الخصم الإجباري للبنوك إلى حدود 2.0% وتخفيض نسبة الفائدة المرجعية مرتين لتنشيط الحركة الاقتصادية وتوفير التغطية اللازمة لحاجيات تمويل مختلف الأعوان الاقتصاديين إضافة إلى الحرص على المحافظة على استقرار الأسعار.

وتفترض تقديرات موارد الجهاز المالي بعنوان سنة 2012 تطوّر الكتلة النقدية (ن3) بنسبة تناهز 11% مقابل 10.5% منتظرة لسنة 2011 بما يتماشى والأهداف المرسومة للمحافظة على سلامة التوازنات المالية وضمان التمويل الناجع للاقتصاد.

وتتضمن تقديرات الكتلة النقدية بمفهومها الواسع زيادة في الموارد شبه النقدية بنسبة 9.9% سنة 2012 وزيادة موارد النقد بنسبة 11.4% مقابل على التوالي 10.3% و12.6% منتظرة لسنة 2011. وقد ضبطت هذه التقديرات على أساس تحسن نسق تطوّر الإيداعات وموارد الادخار لدى الجهاز المالي وذلك بالعلاقة مع ضوء التحسن المرتقب في الخدمات البنكية لاسيما الاهتمام المتزايد بتنويع الحسابات ونواتج الادخار المتاحة وكذلك تحسن نسب الفائدة بعنوان الادخار.

كما ينتظر تحسن موارد المكونة (ن3–ن2) خاصة تدعم الادخار السكني والإصدارات الرقاعية لمؤسسات القرض وستتطور المكوّنة (ن4–ن3) من ناحيتها بنسق معتدل يأخذ في الاعتبار حجم قائم أوراق الخزينة وذلك بالنظر للتحسّن المتوقّع في الحركة الاقتصادية.

تطور الكتلة النقدية

	2010		2011		تقديرات 2012	
	م د	نسبة التطور (%)	م د	نسبة التطور (%)	م د	نسبة التطور (%)
مجموع النقد بمفهومه الواسع (ن3)	43268	12.2	47811	10.5	53070	11.0
مجموع النقد بمفهومه الضيق (ن2)	40854	11.9	45439	11.2	50209	10.5
النقد (ن1)	15862	11.2	17867	12.6	19904	11.4
شبه النقد	24992	12.4	27572	10.3	30305	9.9

وبالتوازي تفترض تقديرات موارد الجهاز المالي تدعيم الموارد الذاتية لمؤسسات القرض في إطار السعي المتواصل لتعزيز أسسها المالية وتطهير محفظة القروض المصنفة وفقا لمعايير التصرف الحذر. كما يتوقع تدعيم الموارد الخاصة خلال السنة القادمة وذلك بالعلاقة مع السعي إلى تعبئة موارد التمويل الملائم للاقتصاد والمرصودة في إطار تدخلات صناديق الخزينة بعنوان دفع الاستثمار وتأهيل وتحديث القطاعات الاقتصادية وكذلك إحكام توظيف خطوط الاقتراض الخارجي المتاحة للقطاع المصرفي.

تطور الكتلة النقدية والمساعدات للاقتصاد

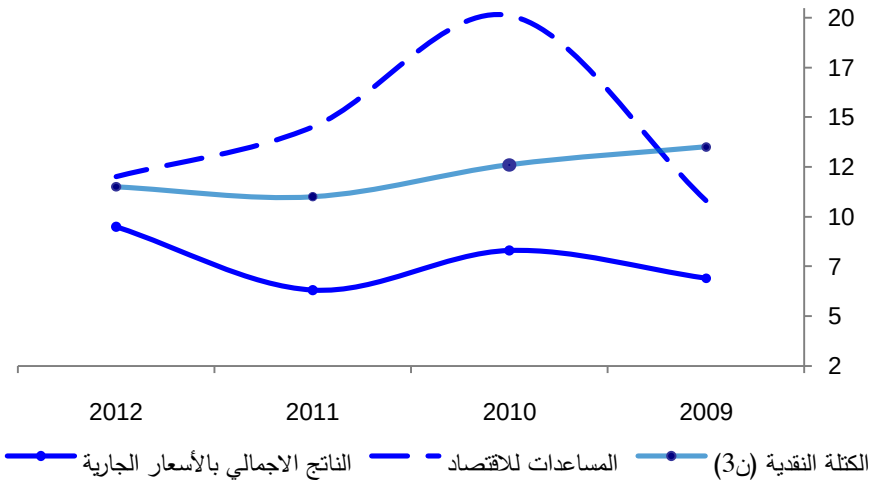

ولقد ضبطت تقديرات استعمالات الجهاز المالي على أساس ملاءمة سياسة القرض مع حاجيات التمويل لمختلف الأعوان الاقتصاديين لاسيما أهمية مساندة انتعاشة الحركة الاقتصادية وتوفير التمويلات اللازمة لاستحثاث الاستثمار الخاص وكذلك تطور قائم رقاع الخزينة لدى مؤسسات القرض وتطوّر المستحقات الصافية على الخارج وفقا للحاصل العام لميزان المدفوعات.

توزيع تدخلات الجهاز المالي (%)

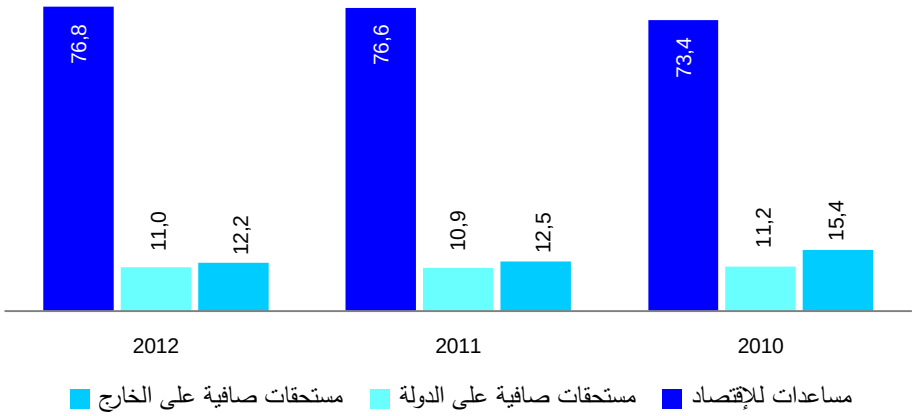

وفي هذا السياق ينتظر أن تشهد المستحقات الصافية على الخارج زيادة بقيمة 700 م د تبعا للحاصل النهائي لميزان المدفوعات المقدر لسنة 2012، فيما ستتطور المستحقات الصافية على الدولة من ناحيتها لتبلغ قيمتها 7904 م د وذلك على أساس تعبئة موارد الاقتراض العمومي الداخلي لفائدة الميزانية. كما يتوقع تطور المساعدات للاقتصاد بنسبة 11.5% بما يمكّن من مواكبة تزايد حاجيات تمويل النشاط الاقتصادي والدفع المرتقب للاستثمار في مختلف المجالات.

الأسعار

تعتمد التقديرات في مجال تطور الأسعار على التحكم في مستوى التضخم في نفس المستوى المنتظر لسنة 2011 أي 3.6%. واعتبارا لحدّة الضغوط المسلطة على ميزانية الدولة تستوجب الفترة القادمة إدخال بعض التعديلات على أسعار عدد من المواد المؤطرة خاصة الموردة.

التشغيل

يهدف منوال التنمية المعتمد لسنة 2012 والمتميز باسترجاع نسق النمو وإعطاء دفع جديد للاستثمار في القطاعات ذات الكثافة التشغيلية وفي الجهات ذات نسب البطالة المرتفعة إلى إحداث عدد من مواطن الشغل يغطّي أكبر قدر من طلبات الشغل.

وتوازيا مع رفع نسق النمو ستتكثف خلال سنة 2012 تدخلات برامج السياسات النشيطة للتشغيل وخاصة منها برنامج "أمل" وبرامج المساعدة على الاندماج في العمل المؤجر وتلك المساعدة على العمل المستقل وبعث المشاريع.

كما سيتم العمل على مزيد تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع عدد من الدول في مجال الهجرة المنظمة واستغلال فرص التشغيل المتوفرة بالأسواق الخارجية وذلك بالتوازي مع دفع التشغيل من خلال خلال نقل الخدمات خارج بلد المنشأ (Offshoring).

كما ينتظر أن يفتح انتهاء الأزمة الليبية والشروع في إعادة الإعمار بهذا البلد آفاقا كبيرة في التشغيل أمام التونسيين حيث يمكن توفير قرابة 200 ألف فرصة عمل وهو ما من شأنه أن يقلّص من الضغوط المسلطة على سوق الشغل الوطنية.

واعتبارا لمختلف السياسات القطاعية وبرامج المساعدة على التشغيل ينتظر أن يتم إحداث 75 ألف موطن شغل مقابل 16 ألف سنة 2011.

الجزء الثاني

السياسات الجملية

الباب الأول

التشغيل

كشفت ثورة جانفي 2011 مدى عمق موضوع التشغيل وحدّة أزمة بطالة الشباب وحالة اليأس التي يعاني منها أكثر من 150 ألف صاحب شهادة عليا بسبب عدم حصولهم على موطن شغل. وقد زاد في تأزّم هذا الوضع فقدان الآلاف من مواطن الشغل جرّاء عمليات إتلاف وحرق لمؤسسات اقتصادية ورجوع ما لا يقلّ عن 76 ألف تونسي كانوا يشتغلون في ليبيا.

كما تبيّن المعطيات الإحصائيّة لقاعدة بيانات الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل أن عدد طالبي الشغل إرتفع من 123120 طالب شغل خلال شهر سبتمبر2010، منهم 70035 حامل لشهادة عليا، إلى 289588 طالب شغل خلال شهر سبتمبر 2011، منهم 207857 حامل لشهادة عليا، مما يمثل نسبة نمو تقدر بـ 138% بالنّسبة للمجموع العام، ونسبة نمو بـ 220% بالنسبة لحاملي الشهادات العليا.

وتبرز معطيات المعهد الوطني للإحصاء أنّ نسبة البطالة تتفاوت بين المستويات التعليمية والجهات والإختصاصات :

- المستوى التعليمي: نسب بطالة أرفع لدى حاملي شهادات التعليم العالي ناهزت 24%،
- الجهات : تسجيل نسب بطالة مرتفعة تصل إلى 40% في الولايات التي تفتقد إلى نسيج إقتصادي كقبلي وقفصة وسيدي بوزيد وتطاوين وجندوبة،
- الإختصاص: نسبة البطالة في الموارد البشرية غير المختصة تفوق 3 مرات معدل يد العاملة المختصة.

كما تميّز الوضع الإجتماعي بإحداث نقابات عمّالية جديدة بعد أن كان العمل النقابي تنفرد به منظمة نقابية واحدة وهو ما يتطلب إرساء طرق جديدة للتحاور مع الأطراف الإجتماعيين.

وانطلاقا من هذا الوضع سعت حكومات ما بعد الثورة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير قصد التخفيف من الضغط المسلط على سوق الشغل وتوفير موارد رزق ولو بصفة غير دائمة لطالبي الشغل والحدّ من حالات الاحتقان التي تعيشها البلاد.

وفي هذا السياق أقرت الحكومة المؤقتة برنامجا عاجلا للتشغيل، دخل حيّز التنفيذ بداية من شهر مارس 2011 ويرتكز أساسا على أربعة محاور رئيسية وهي :

- إحداث مواطن شغل جديدة في كل من القطاعين العام والخاص وضمن هياكل المجتمع المدني، مع العمل على إستكشاف فرص للتوظيف بالخارج،
- تطوير آليات المرافقة النشيطة لطالبي الشغل للرفع من التشغيلية،
- المحافظة على مواطن الشغل من خلال الإحاطة بالمؤسسات المتضرّرة،
- الإحاطة بأصحاب الأفكار والمشاريع الصغرى.

ففيما يتعلق بالمحور الأول أعلنت الحكومة عن برنامج استثنائي للانتداب يخص 24.284 طالب شغل في الوظيفة العمومية منذ شهر مارس 2011، وهو مايمثل زيادة بحوالي الثلثين مقارنة بحجم الإنتدابات في الوظيفة العمومية لسنة 2010 علما وأن قانون المالية الأوّلي تضمن برنامجا يخص 11 ألف إنتداب فقط.

وقد عملت الحكومة على تسريع نسق الانتداب في القطاع العمومي وذلك باختصار آجال المناظرات وتبسيط إجراءاتها. وصدر في هذا الصدد المرسوم عدد 32 لسنة 2011 المؤرخ في 27 أفريل 2011 ثم الأمر التطبيقي عدد 544 لسنة 2011 المؤرخ في 14 ماي 2011، القاضيين بالخصوص بالترخيص في إجراء المناظرات بالملفات كقاعدة عامة وجعل الاختبارات الشفاهية والتطبيقية استثناء تقره لجنة المناظرات عند الاقتضاء. كما نص المرسوم والأمر على مقاييس الانتداب التي تمّ اعتمادها لترتيب المترشحين للمناظرات. وقد ضبطت هذه المقاييس كما يلي : سنة التخرج وسن المترشح والوضعية العائلية وملاحظة الشهادة العلمية والتربصات التكوينية.

وتولت وزارة التكوين المهني والتشغيل تنسيق عمليات الإعلان عن المناظرات وأعدت للغرض موقع واب (www.concours.gov.tn) يمكن طالب الشغل من التعرف على العروض ومن تسجيل ترشحه عن بعد والحصول على استمارة ترشح، ثم وفي مرحلة ثانية معرفة نتائج المناظرات في إطار الشفافية التي طالب بها العاطلون عن العمل.

على صعيد آخر بادرت وزارة التكوين المهني والتشغيل بالقيام بمسح ميداني لتحديد حاجيات المؤسسات الإقتصادية من الموارد البشرية خلال سنتي 2011-2012 وأمضت إتفاقيات شراكة مع مؤسسات إقتصادية كبرى ومكاتب تكوين خاصة لتلبية عروض الشغل والتربص التي تمّ الإعلان عنها.

كما تمّ إبرام إتفاقية إطارية مع الشركات العاملة في مجال نقل الخدمات خارج بلد المنشأ (Offshoring) بهدف تحديد حاجياتها من الموارد البشرية ومسالك إعادة تأهيل طالبي الشغل من حاملي الشهادات العليا عن طريق تنظيم دورات تكوينية وتربصات عملية بالتعاون مع مؤسسات مختصة في المجال تتعهد على إثرها هذه المؤسسات بإنتداب المنتفعين بهذه الدورات التكوينية.

وفي إطار الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص تم تحديد جملة من المشاريع الوطنية حول استعمال واستغلال تكنولوجيات الإتصال والمعلومات في مختلف القطاعات تتسم بقدرتها على تشغيل عدد هام من حاملي الشهادات العليا من الإختصاصات صعبة الإدماج في سوق الشغل.

كما تواصل العمل على تسريع تطبيق إتفاقيات التعاون في مجال الهجرة المنظمة الموقعة بين تونس وبلدان الإستقبال قصد توظيف أكبر عدد ممكن من طالبي الشغل بالخارج عبر القنوات الرسمية من ناحية وتشخيص العوائق التي تحول دون تحقيق الأهداف المرسومة صلب هذه الإتفاقيات من ناحية أخرى.

ولدعم التوظيفات بالخارج تمّ إرساء إطار تشريعي للمكاتب الخاصة للتوظيف بالخارج بمقتضى القانون عدد 49 لسنة 2010 المؤرخ في 1 نوفمبر 2010 وضبط تنظيم سيرها.

أما فيما يتعلق بالمحور الثاني والمتمثل في المرافقة النشيطة لطالبي الشغل للرفع من تشغيليتهم تمّ الشروع في تنفيذ برنامج البحث النشيط عن الشغل "أمل" يهدف إلى تمكين طالبي الشغل من خريجي التعليم العالي من تنمية قدراتهم الشخصية في مجال التواصل والتأقلم الاجتماعي والمهني من جهة، ومن جهة أخرى السعي إلى تدعيم مكتسباتهم المعرفية والعلمية الأساسية بالمؤهلات والسلوكيات اللازمة لغاية تيسير اندماجهم في الحياة النشيطة في عمل مؤجر أو عمل مستقل.

ويستهدف هذا البرنامج طالبي الشغل لأول مرّة من حاملي شهادات التعليم العالي وحاملي مؤهل التقني السامي من خريجي منظومة التكوين المهني المسجلين بمكاتب التشغيل والعمل المستقل والذين تجاوزت فترة بطالتهم 6 أشهر منذ تاريخ الحصول على شهادة.

كما يمكن لطالبي الشغل لأول مرّة من حاملي شهادات التعليم العالي، الذين سبق أن إنتفعوا بأحد برامج الإعداد والتأهيل المهني (التي تتصرف فيها الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل أو الصندوق الوطني للتشغيل)، أن يندرجوا بهذا البرنامج.

ويعتبر طالب شغل لأول مرّة كل من لم تتجاوز فترة قيامه بنشاط إقتصادي بعد حصوله على الشهادة سنة بصفة مسترسلة.

ويتمتع المنتفعون بهذا الإجراء بمنحة شهرية قدرها 200 دينار لمدة أقصاها 12 شهرا والتغطية الصحية والمشاركة في تربص بمؤسسة أو حلقات تكوين والإحاطة من قبل مختصين في البحث عن شغل أو إحداث المؤسسات.

ويتمثل الهدف من هذا الإجراء إلى تمكين المنتفعين من المنحة خلال فترة معينة على أن يتعهدوا بالإندراج في حلقات تكوين ومرافقة بهدف تدعيم مكتسباتهم المعرفية والعلمية بالمؤهلات والسلوكيات تيسير اندماجهم في الحياة النشيطة في عمل مؤجر أو عمل مستقل.

أما فيما يخصّ المحور الثالث من البرنامج العاجل للتشغيل والمتعلق بالمحافظة على مواطن العمل بالمؤسسات المتضررة من جراء الأحداث التي رافقت الثورة فقد تمّ إتخاذ جملة من الإجراءات تتمثل في:

إجراءات اجتماعية:

- تكفل الدولة بنسبة 50% من مساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي للعمال الذين يشملهم إجراء التخفيض في ساعات العمل لثمانية ساعات على الأقل في الأسبوع،
- تكفل الدولة بنسبة 100% من مساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي للعمال الذين تم إحالتهم على البطالة الفنية.

إجراءات مالية:

- تكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض القروض ومعدل نسبة السوق النقدية في حدود نقطتين. ويشمل هذا الإجراء :
- قروض إعادة الجدولة التي لا تتجاوز مدتها خمس سنوات،

- قروض متعلقة بتمويل استثمارات إصلاح الأضرار.

إجراءات جبائية:

- تأجيل دفع الأداء المستوجب على الشركات بعنوان سنة 2010 إلى 25 سبتمبر 2011، ويمدد هذا الأجل إلى غاية 25 مارس 2012 بالنسبة للمؤسسات المتوقفة كليا عن النشاط والتي لم يتسنى لها استئناف نشاطها قبل غرة جويلية 2011.

إجراءات جبر الأضرار:

- تغطية كلية لقيمة الأضرار في حدود 10000 دينار لفائدة المؤسسات الصغرى،
- تغطية بنسبة 40% من قيمة الأضرار في حدود سقف 500000 دينار لفائدة المؤسسات المتوسطة والكبرى، بالنسبة للمؤسسات غير المكتتبة لعقود التأمين،
- تغطية بنسبة 50% من قيمة الأضرار في حدود سقف 500000 دينار لفائدة المؤسسات المتوسطة والكبرى، بالنسبة للمؤسسات المكتتبة لعقود التأمين.

وقد بلغ مجموع المؤسسات المتضررة من أحداث الثورة إلى موفى جوان 2011، 2053 مؤسسة تشغل 199521 عاملا:

- 581 مؤسسة تضررت بصفة مباشرة نتيجة الحرق والنهب والتكسير وأسفرت عن فقدان 14976 موطن شغل.
- 1472 مؤسسة تضررت بصفة غير مباشرة جراء تراجع حجم النشاط وتشغل 184545 عاملا.

وإضافة إلى هذه الإجراءات الظرفية التي تم إتخاذها لمساندة المؤسسات الاقتصادية المتضررة من الأحداث الأخيرة لمساعدتها على مواصلة نشاطها تم العمل في هذا الإطار على توظيف فترة البطالة الفنية أو التنقيص في ساعات العمل بوضع العمال المعنيين في حلقات للتكوين المستمر قصد المحافظة على مواطن الشغل المهددة. وقد استفاد من هذه الإجراءات 2248 مشاركا ينتمون لـ 242 مؤسسة اقتصادية تنشط بقطاعي السياحة وتجارة التوزيع.

كما مكّن الأمر عدد 2030 لسنة 2011 المؤرخ في 12 سبتمبر 2011 المتمم للأمر عدد 292 لسنة 2009 المؤرخ في 2 فيفري 2009 والمتعلق بمجالات تطبيق التسبقة على أداء التكوين المهني ونسبتها

وطرق وشروط الانتفاع بها وكذلك مجال تطبيق حقوق السحب وطرق وشروط الانتفاع بها، من إعفاء المؤسسات الاقتصادية الخاصة المعنية بالتدخلات المندرجة ضمن حقوق السحب والراغبة في الانتفاع بتمويل مطالب التكوين الفردي لعمالها من شرطي استهلاك التسبقة على الأداء على التكوين المهني والمساهمة مسبقا في التكوين الأساسي، كما يخوّل الأمر المذكور وبصفة استثنائية تمديد آجال الكشوف المالية والبيداغوجية لسنتي 2010-2011 المقدّمة من قبل المؤسسات المعنية بالتسبقة على الأداء على التكوين المهني إلى غاية 31 ديسمبر 2011.

أمّا فيما يتعلق بالمحور الرابع المتعلق بالإحاطة بأصحاب أفكار المشاريع ومرافقة الباعثين الجدد فقد تمّ بهدف مساعدة الراغبين في بعث مشاريع على إنجازها وضمان ديمومتها إقرار الإجراءات التالية:

- إلغاء إجراء البحث الأمني والإجتماعي،
- تمكين المنتفعين ببرنامج البحث النشيط عن عمل "أمل" من مقدار التمويل الذاتي الضروري لإنجاز مشاريعهم وذلك بصرف كامل المنحة المخولة للمنتفع دفعة واحة والمقدرة بـ 2400 دينار،
- تمكين الباعث من مدّة إمهال قبل الشروع في تسديد القرض،
- إلغاء التعامل بمنظومة الضامن عند إسناد القروض المتعلقة بإنجاز مشاريع غير تجارية،
- إضفاء مزيد من المرونة على عمليات تمويل إقتناء وسائل النقل.

وفي نفس السياق تمّ تشخيص عدد من المشاريع الخصوصية بالجهات بالتنسيق مع عدد من الجمعيات الناشطة في مجال النهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

كما تمّ تنظيم تظاهرة "شهر التشغيل والتنمية الجهوية" تحت شعار "التشغيل مسؤوليتنا "الكل" من 12 إلى 30 سبتمبر بمختلف جهات البلاد وذلك بالتعاون بين الوزارات المعنية بالتشغيل والمؤسسات العمومية والخاصة والجمعيات والبنوك، وقد مثلت هذه التظاهرة تتويجا لمختلف البرامج المعلن عنها في ميدان التشغيل ومنطلقا لتعبئة الطاقات من أجل إيجاد حوار وطني حول مشكلة البطالة لا سيما بالنسبة لحاملي شهادات التعليم العالي ودفع التنمية الجهوية.

واعتمادا على مجمل هذه التطوّرات والضغوطات التي شهدتها سوق الشغل سنة 2011 ونسبة النمو المرتقبة لهذه السنة والمجهود الإستثنائي للدولة فإن إحداثات الشغل الصافية لن تتعدّى 16000 مما يرفع عدد العاطلين عن العمل إلى 645000 ونسبة البطالة إلى أكثر من 16% مقابل 419.800 و13.0% سنة 2010.

ولمجابهة هذه الوضعية واسترداد نسق إحداث مواطن الشغل والتخفيض من البطالة سيتم العمل بالأساس خلال سنة 2012 على مزيد دفع الاستثمار خاصة في الجهات الداخلية والقطاعات ذات الكثافة التشغيلية واستقطاب المستثمرين الأجانب والنهوض بالعمل المستقل ودفع التنمية الجهوية وذلك بالتوازي مع استرجاع نسق النمو وتكثيف تدخلات السياسات النشيطة للتشغيل وتعزيز مشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. وتهدف مجمل السياسات الجملية والقطاعية والبرامج المزمع تنفيذها سنة 2012 إلى إحداث ما لا يقلّ عن 75 ألف موطن شغل وإلى توسيع قاعدة برامج النهوض بالتشغيل المموّلة من الصندوق الوطني للتشغيل لتشمل حوالي 100 ألف طالب شغل فيما يقدّر عدد الطلبات الإضافية 79.000 طالب شغل إضافي دون اعتبار العائدين من ليبيا وقرابة 30 ألف فقدوا مواطن شغلهم.

ففيما يتعلّق بالنمو، تضمّن منوال التنمية لسنة 2012 نسبة نمو تقدّر بـ4.5% مقابل 0.2% منتظرة سنة 2011 و3.0% مسجلة سنة 2010. كما تضمّن منوال التنمية نسبة تطوّر للاستثمار بـ19.4% مقابل نسبة تطوّر سلبية بـ33% سنة 2011 و9.7% سنة 2010.

أمّا على مستوى البرامج النشيطة للتشغيل فسيتم خلال سنة 2012 دعم برامج الصندوق الوطني للتشغيل والتي تهدف بالخصوص إلى جعل الإدماج بالمؤسسات الهدف الأساسي من التربصات والتأهيل وإلى إعطاء الجهات صلاحيات أكبر في تصوّر البرامج التي تتلاءم وخصوصياتها. وتستهدف برامج الصندوق الوطني للتشغيل طالبي الشغل من مختلف المستويات التعليمية وفاقدي الشغل والراغبين في بعث المؤسسات الصغرى. كما تستهدف آليات الصندوق الوطني للتشغيل العمل المؤجّر والعمل المستقل.

ففيما يتعلّق بالبرامج المساعدة على الإندماج في العمل المؤجّر، يقدّر عدد المنتفعين بهذه الآليات حوالي 96.5 ألف منتفع مقابل 94.5 ألف سنة 2011 موزعين كما يلي :

	2011	2012
برنامج تربصات الإعداد للحياة المهنية	45000	50000
برنامج عقود إدماج حاملي الشهادات العليا	3000	1500
برنامج عقود التأهيل والإدماج لمن هم دون مستوى التعليم العالي	40000	37000
برنامج عقود إعادة الإدماج في الحياة النشيطة	1000	1000
برنامج الخدمة الوطنية التطوّعية	5000	6000
برنامج تكفل الدولة بنسبة 50% من الأجور المدفوعة للإطارات	500	1000

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أنّه في إطار برنامج "الحوكمة والفرص والتنمية التشاركية" المزمع انجازه لمساندة برنامج الحكومة لدعم النشاط الاقتصادي سيتم القيام بتدقيق حسابات الصندوق الوطني للتشغيل ومراقبة التصرّف بهدف تحسين أداء هذه الآلية وتصويب تدخلاتها في الفترات القادمة.

وبالتوازي سيتواصل العمل سنة 2012 ببرنامج البحث النشيط عن شغل المعروف ببرنامج "أمل" ليشمل حوالي 100 ألف منتفع مع إدخال التعديلات اللازمة على كيفية تنفيذه حتّى يستجيب أكثر ما يمكن للأهداف التي أحدث من أجلها. وقد كانت الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل قد قامت لبلورة التصرف في البرنامج وتحديد المنتفعين بكلّ شفافية بإعداد المناشير والمذكّرات للإستئناس بها وتطبيقها بكل دقة وشفافية وفتح قنوات إيصال مباشرة أو عبر التراسل الإلكتروني أو المراسلات الإدارية مع الإدارة العامة للوكالة والخلية المركزية المحدثة للغرض للاستفسار عن كيفية التعامل البنّاء مع الحالات لبيان المسالك التي يجب إتباعها.

أمّا على مستوى برامج الصندوق الوطني للتشغيل الهادفة إلى المساعدة على بعث المشاريع والعمل المستقل فمن المنتظر أن يبلغ عدد المنتفعين بمختلف الآليات المدرجة في هذا الإطار حوالي 17 ألف منتفع موزّعين كما يلي :

	2011	2012
برنامج المساعدة على بلورة فكرة المشروع وإعداد الدراسة ومخطط الأعمال	3300	3300
برنامج دورات التأهيل	7990	7995
برنامج التربصات التطبيقية بالوسط المهني	1000	1000
منحة المرافقة	2150	2190
برنامج دورات التكوين التكميلي في التصرف وفي المجال التقني	2560	2455
آلية 12 يوم خبير	-	60

واعتبارا للعلاقة المتينة بين التكوين والتشغيل ولمزيد ملاءمة المنظومة التكوينية لحاجيات سوق الشغل ومتطلبات الاقتصاد سيتواصل العمل خلال السنة المقبلة على إقامة نظام تكوين مهني على أسس متينة ترتكز أساسا على تطوير نوعية التكوين وربط توفير المهارات بحاجيات قطاع الإنتاج حيث سيتواصل تركيز نظام الجودة وتفعيل مجلس مؤسسات التكوين المهني وتعميم التكوين بالتداول والتدريب المهني المقيس لما لهذه الأنماط التكوينية من أثر إيجابي في الرفع من تشغيلية المتكون وتلبية الحاجة الحقيقية للمؤسسة من المهارات. كما ينتظر مواصلة الرفع من طاقة إستيعاب الجهاز

الوطني للتكوين المهني ودعم التكوين المستمر بإعتبار دوره في تحسين الإنتاج وفي تمكين العمال من مواكبة التطورات التكنولوجية وأساليب الإنتاج الحديثة.

ولمزيد دعم تشغيلية خريجي أنظمة التربية والتكوين والتعليم العالي سيتم تنفيذ برنامج يتم انجازه بالتعاون مع الإتّحاد الأوروبي ويتمحور بالأساس حول ثلاثة عناصر وهي الجودة والحوكمة ومنظومة الإعلام والتوجيه والتشغيلية والشراكة.

ودائما في إطار التعاون مع الإتّحاد الأوروبي يتم الآن إعداد برنامج لدعم التشغيل على المدى المتوسط ويتمحور حول مختلف مكوّنات سياسة التشغيل والترفيع من نجاعتها.

كما ينتظر أن يتم الشروع في إعداد الجزء الثاني من القرض المبرم مع البنك الدولي في أكتوبر 2010 والمتعلق بتمويل برنامج دعم سياسة التشغيل.

واعتبارا لما توفره السوق العالمية من فرص تشغيل وللتخفيف من الضغط على سوق الشغل الوطنية خاصة من قبل حاملي الشهادات العليا، سيتواصل العمل على تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع عدد من الدول في مجال الهجرة المنظمة وعلى وضع خطة أكثر فاعلية للتوظيف الأمثل لفرص التشغيل المتوفرة بالأسواق الخارجية من خلال تفعيل دور القنصليات والتمثيليات التونسية وربط علاقات مع المنظمات المهنية ببلدان القبول إلى جانب توثيق التعاون مع المكاتب العالمية المختصة ودعم الحضور في التظاهرات والندوات الدولية بالخارج للتعريف بالكفاءات التونسية مما سيمكن من توظيف أكبر عدد ممكن من اليد العاملة وخاصة منها المختصة والإطارات التونسية بالخارج.

وفي هذا الإطار ينتظر أن يتم خلال سنة 2012 انتداب 2500 من الكفاءات التونسية في مجالات التعليم والصحة وبعض مجالات الإنتاج والخدمات. كما ستسعى الوكالة التونسية للتعاون الفني بالاشتراك مع الجهات المختصة لإيفاد مجموعة من المتطوعين الشبان من خريجي الجامعات للقيام بمهمات معونة فنية في المجالات ذات الأولوية بالبلدان الإفريقية بهدف منح الشبان التونسيين فرصة لاكتساب خبرة مهنية دولية تسجل في رصيدهم المهني.

على صعيد آخر وفي إطار التوجهات الوطنية الرامية إلى خلف مواطن شغل خاصة لحاملي الشهادات العليا والترويج لتونس كوجهة مميّزة لبعض الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية على غرار أنشطة نقل الخدمات خارج بلد المنشأ يتم الآن إعداد مشروع مرسوم يهدف إلى وضع إطار متكامل للشروط والإمكانيات المرتبطة بالعروض التي سيقدمها المستثمرون المرغوب في استقطابهم خاصة

في مجالات النقل والبحوث والتنمية والأعمال (ITO، R&D، BPO Données، BPO Voix) وكذلك الإجراءات والإمتيازات التفاضلية التي ستوفرها مختلف الإدارات والوزارات والمؤسسات الراجعة لها بالنظر.

ويتضمن المرسوم مختلف الجوانب المتعلقة بإلتزامات المستثمر بخصوص إحداث مواطن الشغل وتطوير الموارد البشرية عبر التكوين المستمر والتأهيل ومطابقة الشهادات واستعمال البناءات والفضاءات اللازمة مع العمل على توسعة نشاط المشروع لاحقا على مساحات أخرى إلى جانب التعهد بالترويج لتونس كقاعدة إقليمية لبعث مثل هذه المشاريع وكذلك إلتزامات الجانب التونسي بخصوص مختلف التسهيلات والإمتيازات التي سيتم إسنادها للمشاريع حتى يتم تطويرها في أفضل الظروف والآجال وتشمل الأراضي والشبكات الخارجية وتشغيل الكفاءات الأجنبية والإمتيازات الجبائية والمساعدات والإجراءات والتراخيص الضرورية لتوريد التجهيزات الإعلامية.

كما ينتظر أن يفتح انتهاء الأزمة الليبية والشروع في إعادة الإعمار بهذا البلد آفاقا كبيرة في التشغيل أمام التونسيين حيث يمكن توفير قرابة 200 ألف فرصة عمل وهو ما من شأنه أن يقلّص من الضغوط المسلطة على سوق الشغل الوطنية.

وبهدف تقريب مصالح التشغيل من طالبي الشغل ومن المؤسسات ومن الذين يلاقون صعوبات للاندماج في سوق الشغل أو المحافظة على مواطن عملهم، ستتكثف الجهود خلال سنة 2012 لانجاز وإتمام المشاريع المتواصلة ذات الصلة على غرار مركبات التشغيل والعمل المستقل بكلّ من صفاقس ونابل وتطاوين وسيدي بوزيد وتهيئة وتجهيز مكاتب التشغيل والعمل المستقل بكل من سيدي البشير بتونس وطبرقة وبنزرت وباجة والمهدية ومدنين وتوزر والدهماني ودقاش ودوز ومكثر ونفطة وإحداث فضاءات مبادرة بكلّ من الكاف وأريانة وقبلي والقصرين. كما سيتم خلال سنة 2012 دعم المنظومات والتطبيقات الإعلامية والتجهيزات اللازمة لمتابعة أفضل لسوق الشغل وتقديم الخدمات بصفة أحسن وأسرع لطالبي الشغل.

وتتوزع إحداثات الشغل الجديدة حسب القطاعات كما يلي :

القطاع	2011	2012
الفلاحة والصيد البحري	9900	5700
الصناعات المعملية	2800	10600
البناء	1100	11400
المناجم والطاقة	-	700
التجارة	3600	5200
السياحة	-30000	7000
النقل والمواصلات	2000	7400
الخدمات الأخرى	11700	14000
الإدارة	14900	13000
المجموع	**16000**	**75000**

الباب الثاني

التنمية الجهوية

أبرزت الثورة وجود فوارق جهوية اقتصادية واجتماعية هامة بين الفئات والجهات لاسيما لدى متساكني المناطق الاقل حظّا حيث ان مؤشر مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يتعدى 0.28 بسيدي بوزيد مقابل 0.8 بتونس بينما تصل نسبة الفقر قرابة 12.8% بجهات الوسط الغربي مقابل 3.8% على المستوى الوطني هذا بالاضافة الى التفاوت الهام في نسبة الكثافة الطبية والتي تقدر بـ2204 ساكنا للطبيب الواحد في الوسط الغربي مقابل 800 ساكنا كمعدل وطني.

وقصد التقليص من حدة هذه الفوارق تدعمت بعد الثورة المجهودات في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2011 لتحسين ظروف العيش من خلال تدعيم تدخلات البرنامج الجهوي للتنمية لتبلغ كلفة التدخلات حوالي 355 م د مقابل 82 م د مبرمجة في قانون المالية مع اعطاء الاولوية للجهات الأقل حظّا.

وتم في هذا الإطار اعتماد مقاييس موضوعية لتوزيع الاعتمادات وذلك بالأخذ في عين الاعتبار الدخل الفردي ونسبة البطالة ونسبة الفقر وحضيت الجهات الداخلية بـ80% من الاعتمادات الإضافية مقابل 20% للجهات الأخرى. وترمي هذه التدخلات إلى تدعيم التشغيل عبر فتح الحضائر الظرفية التي وفرت ما يزيد عن 10 مليون يوم عمل وتحسين ظروف العيش بإيصال النور الكهربائي لفائدة 4500 عائلة وتزويد 6300 عائلة بالماء الصالح للشرب وتهيئة وتعبيد 250 كلم من المسالك الريفية بالإضافة إلى تحسين المسكن لفائدة 10.5 ألاف منتفع وتدعيم مواطن الشغل لفائدة 37 ألف عائلة.

كما تمت مراجعة الأولويات القطاعية عبر برمجة مشاريع جديدة وارجاء بعض المشاريع الاخرى بهدف تعزيز جهود التنمية لفائدة المناطق الداخلية تمثلت بالخصوص في إقرار برنامج إضافي لتهيئة وتعبيد 1500 كلم من المسالك الريفية وانجاز خط حديدي جديد يربط تونس بولاية القصرين وتدعيم الشبكة المرقمة على طول 139 كلم بولايتي سيدي بوزيد والقصرين بالإضافة الى إنجاز بعض

المناطق السقوية الجديدة وتزويد عدد من التجمعات الريفية بالماء الصالح للشرب وتهيئة المسالك الريفية بالمناطق السقوية.

ورغم هذه المجهودات فإن الفوارق بين الجهات الداخلية تبقى هامة على مستوى البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية كما يبرزه الجدول التالي لمؤشرات البنية الأساسية والتنمية البشرية والاجتماعية خلال سنة 2011 :

	الوطني	الجهات الداخلية
نسبة كثافة الهاتف القار	12.0	7.2
نسبة كثافة الهاتف الجوال	108.0	72.1
نسبة الأسر المرتبطة بشبكة الأنترنات	21.0	9.2
عدد المشتركين ADSL (بالألف)	750.0	77.0
نسبة ربط الأسر بشبكة التطهير	85.3	84.0
نسبة البطالة	16.3	20.3
نسبة الأميّة	18.0	22.7
نسبة التمدرس 12-18 سنة	80.2	76.4
عدد السكان لطبيب الواحد	822	1600

وقصد مزيد تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الجهات الداخلية، تميزت سنة 2011 باعتماد إجراءات جديدة لتخفيض كلفة الاستثمار بهذه الجهات والضغط على كلفة الأعباء الجبائية الموظفة على المشاريع المنتصبة بها، حيث تمّ الترفيع في سقف المنح المخولة للمشاريع المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية من 320 أ د إلى 500 أ د بالمجموعة الأولى، ومن 600 أ د إلى واحد مليون دينار بالمجموعة الثانية ومن واحد مليون دينار إلى 1.5 م د بمناطق التنمية الجهوية ذات الأولوية إلى جانب الترفيع في مساهمة الدولة في مصاريف البنية الأساسية من 50% إلى 75% بالنسبة للمشاريع المنتصبة بالمجموعة الثانية ومن 75% إلى 85% بمناطق تشجيع التنمية الجهوية ذات الأولوية.

كما تم إعفاء المؤسسات المنتصبة بهذه المناطق من الأداءات الموظفة على الأجور والتكوين المهني وصندوق دعم السكن للأجراء والترفيع في مدة التكفل الكلي للدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي إلى 10 سنوات بالنسبة للمناطق ذات الأولوية إلى جانب عدم إخضاع المستثمرين من الأشخاص الطبيعيين في مناطق التنمية للضريبة على مبدأ نموّ الثروة بالنسبة إلى المبالغ المحرّرة أو المستعملة خلال سنة 2011.

وبالتوازي، تمّ التركيز على حسن استغلال الميزات التفاضلية للجهات الداخلية ومزيد حفز الاستثمار الخاص ذي القدرة التشغيلية العالية في هذه الجهات من خلال تمكين عدد من المشاريع الهامة في أنشطة الصناعات الغذائية والصناعات الكهربائية والصناعات المختلفة من الامتيازات الاستثنائية المنصوص عليها بمجلة تشجيع الاستثمارات والمخولة للمشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، على غرار الأرض بالدينار الرمزي ومنح الاستثمار ومساهمة الدولة في مصاريف البنية الأساسية الخارجية.

وستتكثف خلال سنة 2012 التدخلات في مجالات احداث مواطن الشغل وتحسين ظروف العيش وتحسين المساكن بالإضافة إلى مواصلة تسوية وضعية عملة الحضائر.

كما سيقع العمل على وضع سياسة جديدة تمكن من الحد من الفوارق بين مختلف مناطق البلاد وتعزيز تنمية متناسقة ومتكاملة لفائدة كل الجهات ووضع مفهوم جديد للتنمية قادر على الأخذ بعين الاعتبارمختلف أوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية في إطار إسنراتيجية جديدة للتنمية الجهوية تتمحور حول:

- تكريس التماسك الجهوي من خلال تأهيل الجهات الداخلية عبر تطوير البنية الأساسية وتوفير التجهيزات الجماعية والخدمات،
- تحقيق النجاعة ببعث جهات إشعاع كبرى قادرة على وضع استراتيجياتها التنموية وتحقيق تنمية ذاتية تمكنها من الإشعاع على مختلف ولايات الجهة،
- دعم التنافسية بوضع مخطط للرفع من جاذبية الجهات ذات الأولوية لاستقطاب الاستثمارات والاندماج في الاقتصاد العالمي،
- إرساء الديمقراطية المحلية بالاعتماد على مبدأ الانتخاب على كافة المستويات وهو ما يمكن المواطنين من اختيار مسؤولي الجهات ويساهم في عملية تبني المتساكنين للعمل التنموي بجهاتهم.

وعلى هذا الأساس سيتم اعتماد تقسيم جهوي للبلاد في شكل أقاليم بما يضمن التكامل بين الجهات ويدعم امكاناتها وصلوحياتها في مجالات التنمية.

وستتميّز سنة 2012 بضبط رؤية متجددة للتنمية الجهوية تهدف إلى إدماج مختلف الجهات وتعزيز تكاملها ومواصلة دعم صلوحياتها في مجال دفع التنمية وتثمين فرص الاستثمار الخاص بالإضافة إلى توفير مقوّمات التنمية بالمناطق ذات الأولوية. حيث سيرتكز العمل أساسا على:

- تطوير صلاحيات الجهات في مجال العمل التنموي،
- دفع الاستثمار ودعم التشغيل،
- تعزيز تدخلات برنامج التنمية المندمجة.

فبخصوص تعزيز دور الجهات في مجال تشخيص المشاريع ذات الصبغة الجهوية وإنجازها ستشهد سنة 2012 إنتخاب أعضاء المجالس الجهوية والبلدية وتوسيع تمثيليتها لتشمل المجتمع المدني مع اعتماد المرونة لتوفير الإعتمادات اللازمة للمجالس الجهوية للقيام بالدراسات الخاصة ببعث المشاريع وانجازها ممّا يمكّنها من التحكّم في جميع المراحل انطلاقا من التصوّر والبرمجة إلى الإعداد والتنفيذ على ضوء الحاجيات الخصوصية لكل جهة.

وفي إطار دفع المبادرة الخاصة ستتميّز سنة 2012 بمراجعة المنظومة التحفيزية للتشجيع على الاستثمار تقوم بالأساس على تركيز منظومة حوافز متطورة تشجع على الاستثمار في القطاعات الواعدة ذات المحتوى المعرفي وتدعم الحفز على الاستثمار في مناطق التنمية الجهوية.

وسيتسنى في نفس السياق تدعيم البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية باستحثاث نسق الاستثمار العمومي في مجالات تطوير شبكة الطرقات والطرقات السيارة وإنجاز أربعة جسور هامة بالمناطق الداخلية إلى جانب توسيع شبكة الربط الحديدي وتأهيلها بما يمكن من إحكام الربط بين المناطق الاقتصادية والعمرانية وتيسير حركة المرور إضافة إلى تدعيم المسالك الريفية لضمان التنقل وفتح المناطق الداخلية للإنتاج وربطها بمراكز التسويق. كما سيتم تدعيم المناطق الصناعية بالجهات الداخلية بما يمكنها من استقطاب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي واستحثاث نسق إحداثات مواطن الشغل بالجهات المعنية.

وسيتواصل بهدف مزيد تحسين ظروف العيش والرقي بمؤشرات التنمية البشرية بالجهات، إنجاز عدد من مؤسسات تربوية وجامعية وإحداث مراكز تكوين مهني جديدة لاستيعاب الفئات الشابة وتنمية كفاءاتها علاوة عن دعم المؤسسات الصحية والاستشفائية ومراكز النهوض الاجتماعي وإحداث مراكز وقاعات وملاعب رياضية وتطوير دور الشباب والثقافة. وفي نفس السياق سيتسنى تحسين

شبكة الماء الصالح للشرب لاسيما بتنفيذ مشروع تحسين نوعية المياه بالجنوب وتزويد المناطق الداخلية للجهات الغربية علاوة عن تعزيز شبكة التطهير بإحداث محطات جديدة وتحسين مستوى تغطية المدن والقرى الداخلية بخدمات التطهير وكذلك مواصلة إنجاز برنامج مراكز تحويل النفايات والمصبات المراقبة.

وفي اطار العناية بالمناطق ذات الأولوية باعتبارها عنصرا هاما لضمان التنمية الشاملة لكل الجهات ولدعم التشغيل والنهوض بمختلف الفئات الاجتماعية وضمان انصهارها في الدورة الاقتصادية ستشهد سنة 2012 مواصلة إنجاز القسط الأول من برنامج التنمية المندمجة الذي يشمل 55 مشروعا بكلفة 270 م د والانطلاق في القسط الثاني من البرنامج الذي يهم 35 مشروعا بكلفة 230 م د والذي تم توجيهه كليا لفائدة الولايات ذات الأولوية. وسيساهم الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويل هذا البرنامج الذي ستشمل تدخلاته حوالي 2860 ألف منتفع.

وفي نفس السياق سيتواصل إنجاز عدة مشاريع للتنمية الفلاحية المندمجة تهم ولايات لقيراوان وبنزرت (غزالة–جومين) وسليانة والحوض المنجمي بقفصة وولاية سيدي بوزيد ومشروع التصرف في الموارد الطبيعية (المرحلة الثانية) الذي يهم ولايات جندوبة والقصرين ومدنين والمشروع الثاني للتصرّف المندمج للغابات بولايات زغوان وسليانة وباجة وجندوبة والكاف وتنمية المناطق الجبلية والغابية بالشمال الغربي (المرحلة الرابعة) هذا بالاضافة الى الانطلاق في إنجاز مشاريع مقاومة التصحّر بولاية تطاوين والتنمية الرعوية بالظاهر والواعرة (ولاية مدنين) والتنمية الفلاحية والرعوية والنهوض بالمبادرات المحلية بولايتي تطاوين وقبلي.

الباب الثالث

الاستثمار والتصدير

أدت الأحداث المسجلة سنة 2011 على الصعيدين الوطني والخارجي إلى تراجع نسقي نمو التصدير والاستثمار مما استدعى اعتماد إجراءات ظرفية عاجلة للتخفيف من حدة الانعكاسات السلبية المسجلة في هذا المجال. وستشهد سنة 2012 تنفيذ عدد من البرامج والإجراءات الرامية إلى ترسيخ الثقة في مناخ الأعمال والارتقاء بنسقي الاستثمار والتصدير إلى مستويات تضمن استرجاع نسق النمو والمساهمة في معالجة إشكاليتي البطالة والتنمية بالجهات الداخلية.

ومثلت سنة 2011 سنة استثنائية للاقتصاد التونسي نظرا للتطورات الجذرية التي شهدتها البلاد منذ بداية السنة والتي كانت لها تأثيرات سلبية ومباشرة على أداء مختلف القطاعات الاقتصادية وأثرت بصفة ملحوظة في نسق وحجم استثمارات التوسعة والاستثمارات الجديدة. كما تسببت أحداث الفوضى والنهب التي شهدتها البلاد في بداية السنة، والتي ألحقت أضرارا مادية بعدد من المؤسسات الاقتصادية، في تراجع ثقة المستثمرين وخاصة المستثمرين الأجانب في استقرار مناخ الأعمال.

وفي نفس السياق تأثر قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة الأولى من سنة 2011 بتواتر عدد من الأحداث السلبية التي شهدتها البلاد والتي كان لها الأثر المباشر على مردودية المؤسسات الناشطة على غرار التضرر المادي لعديد المؤسسات جراء أعمال العنف والتخريب واضطراب النشاط اللوجستي وهشاشة الوضع الأمني وكذلك التراجع النسبي لأداء بعض المصالح العمومية.

وفي ضوء ذلك، تركزت خطة العمل خلال سنة 2011 على إعادة تنشيط الحركة الاقتصادية عبر اعتماد إجراءات فورية قصد تجاوز الظروف الاستثنائية التي تشهدها البلاد وذلك بالتوازي مع دراسة الإشكاليات الجوهرية التي مثلت عائقا أمام تحقيق نقلة نوعية في استقطاب الاستثمارات وتطوير القدرة التنافسية للمؤسسات، ومعالجة العوائق التي أدت إلى عزوف المستثمرين على الانتصاب بالجهات الداخلية.

وستشهد بذلك سنة 2012 بداية تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى إعطاء دفع جديد للتصدير وتكريس مناخ استثمار مبني على مبادئ الشفافية والحكم الرشيد والتوزيع العادل للثروة بين مختلف جهات البلاد ويحفز الاستثمارات ذات الطاقة التشغيلية العالية والقائمة على التجديد والابتكار.

إجراءات سنة 2011

إن النتائج السلبية التي سجلها الاستثمار خلال سنة 2011 كادت أن تكون أكثر حدة لو لم يتم اتخاذ إجراءات ظرفية عاجلة ووضع برامج إصلاحية على المدى القصير للتخفيف من تأثير الأحداث الأخيرة على أداء الوحدات الاقتصادية والإحاطة بها لتجاوز الصعوبات ومواصلة نشاطها والمحافظة على مواطن الشغل بها.

وتم في هذا الإطار اتخاذ إجراءات ظرفية عاجلة لفائدة المؤسسات الاقتصادية في قطاعات الصناعة والخدمات والتجارة والسياحة والتي تضررت ممتلكاتها بفعل الحرق أو الإتلاف أو النهب أو التي تراجع نشاطها بصفة ملحوظة أو توقفت جزئيا أو كليا لأسباب متصلة مباشرة بالوضع الاستثنائي. وتتمثل هذه الإجراءات في تعويض نسبة من قيمة هذه الأضرار، وتقديم امتيازات اجتماعية للمحافظة على مواطن الشغل المحدثة وذلك بتكفل الدولة كليا أو جزئيا بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجور المدفوعة للعمال الذين تتم إحالتهم على البطالة الفنية أو الذين يشملهم إجراء التخفيض في ساعات العمل إلى جانب الامتيازات المالية المتعلقة بتكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض القرض ونسبة السوق النقدية في حدود نقطتين بالنسبة لقروض إعادة جدولة الأقساط أو قروض المتعلقة بتمويل استثمارات إصلاح الأضرار.

وبخصوص مساندة المؤسسات الاقتصادية المتضررة، تم التخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة من 12% إلى 6% بالنسبة إلى التجهيزات الموردة قبل موفى سنة 2011 وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بالنسبة إلى التجهيزات المقتناة محليا قبل موفى سنة 2011. كما تم تمكين هذه المؤسسات من طرح الاستهلاكات المتعلقة بالآلات والتجهيزات والمعدات اللازمة للاستغلال المقتناة محليا أو الموردة خلال سنة 2011 على مدى 3 سنوات عوضا عن 7 سنوات.

كما تكثفت جهود مختلف الأطراف وتعددت الإجراءات التي تم اتخاذها لتقديم الدعم المالي للمؤسسات المصدرة المتضررة والتعجيل بفضّ الإشكاليات المهنية القائمة والتقليص من حدة آثار الأزمة بالإضافة إلى تمكين المؤسسات المصدرة كليا التي تراجعت صادراتها من بيع جزء من إنتاجها أو

إسداء جزء من خدماتها بالسوق المحلية خلال سنة 2011 في حدود 50% من رقم معاملاتها للتصدير المحقق خلال سنة 2010 وتسنى بذلك الاسترجاع التدريجي لديناميكية نشاط التصدير.

وبالنسبة إلى المطالبين بالضريبة، تم إقرار الإعفاء من دفع خطايا التأخير المستوجبة لكل الذين يودعون قبل موفى سنة 2011 تصاريح جبائية تصحيحية بصفة تلقائية أو التصاريح غير المودعة التي لم يشملها التقادم والتي حل أجل إيداعها قبل غرة فيفري 2011. كما أنه بهدف تشجيع تمويل الاستثمار عن طريق السوق المالية، تم الترفيع من 20 أ د إلى 50 أ د، بالنسبة للحد القابل للطرح للأشخاص الطبيعيين الذين يودعون أموالا في حسابات الادخار في الأسهم.

وفي إطار معالجة إشكالية التنمية بالجهات، تم إصدار قانون المالية التكميلي بغرض إعادة توزيع الاعتمادات المدرجة بقانون المالية لسنة 2011 وترسيم اعتمادات إضافية لفائدة الجهات الداخلية مع الترفيع في الاعتمادات المخصصة للبرامج الجهوية للتنمية موجهة خاصة لفائدة المناطق الداخلية.

ولمزيد دفع المبادرة الخاصة في الجهات الداخلية، تم الترفيع في سقف المنح المخولة للمشاريع المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية من 320 أ د إلى 500 أ د بالمجموعة الأولى، ومن 600 أ د إلى واحد مليون دينار بالمجموعة الثانية ومن واحد مليون دينار إلى 1.5 م د بمناطق التنمية الجهوية ذات الأولوية إلى جانب الترفيع في مساهمة الدولة في مصاريف البنية الأساسية من 50% إلى 75% بالنسبة للمشاريع المنتصبة بالمجموعة الثانية ومن 75% إلى 85% بمناطق تشجيع التنمية الجهوية ذات الأولوية.

كما تم إعفاء المؤسسات المنتصبة بهذه المناطق من الأداءات الموظفة على الأجور والتكوين المهني وصندوق دعم السكن للأجراء. وبالنسبة إلى المشاريع الجديدة المنتصبة بهذه المناطق، تم الترفيع في مدة التكفل الكلي للدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي إلى 10 سنوات بالنسبة للمناطق ذات الأولوية.

وفي إطار معالجة الاخلالات التي تعترض تطور الاستثمار وإحداث المشاريع، تم الشروع في تنفيذ إصلاحات ترمي أساسا إلى إرساء مناخ أعمال سليم وشفاف من خلال تركيز أسس الحكم الرشيد عبر إضفاء أكثر نجاعة على أداء الإدارة وتحسين التصرف في الأموال العمومية وكذلك تيسير النفاذ إلى المعلومة وإضفاء مزيد من الشفافية على إجراءات الصفقات العمومية وتقليص آجالها. وفي هذا المجال، تم الانطلاق في انجاز مشروع يرمي إلى تبسيط الإجراءات الجبائية والديوانية بمشاركة

القطاع الخاص ومختلف المتعاملين مع الإدارة وذلك بهدف وضع سجل كامل ومركزي للإجراءات والتقليص في الكلفة من خلال حذف وتبسيط عدد هام من الإجراءات غير الضرورية.

كما تم العمل على تعزيز دور الجمعيات في رسم مسيرة التنمية بالبلاد حيث تم إصدار المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات والذي يضمن بمقتضاه حرية تأسيس الجمعيات ويدعم دور منظمات المجتمع المدني.

محاور برنامج عمل سنة 2012

ينتظر أن تشهد سنة 2012 الاسترجاع التدريجي للحركة الاقتصادية حيث ستساهم الإصلاحات، التي تم الانطلاق في تجسيمها سنة 2011 لدعم النشاط الاقتصادي، في خلق مناخ اقتصادي واجتماعي مشجّع وهو ما من شأنه أن يؤسّس إلى أرضية محفّزة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من ناحية وتطمئن المستثمرين المحليين لتوسعة نشاطاتهم وتطوير مؤسساتهم من ناحية أخرى.

وعلى هذا الأساس، ينتظر أن يتم خلال سنة 2012 تجاوز صعوبات الوضع الاستثنائي لسنة 2011 وتدارك النتائج السلبية التي سجلها الاستثمار والذي سيشهد بدوره الانطلاقة الحقيقية لمرحلة جديدة تتميز بنقلة نوعية سواء من حيث هيكلة للاستثمارات تستجيب لمقومات الإنتاجية والمحتوى المعرفي أو من حيث توزيع الاستثمارات بصفة متوازنة وعادلة خاصة بالنسبة للجهات الأقل حظا في النمو.

ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد وتحسين مناخ الأعمال

ففي إطار تركيز أسس الحكم الرشيد، سيتم العمل على تكريس شفافية الإجراءات الإدارية المتعلقة بإسداء الخدمات إلى المؤسسة خاصة بعد إحداث لجنة عليا للإصلاح الإداري والشروع في انجاز عملية نموذجية ترتكز على تمشي تشاركي بهدف مزيد تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص أجالها ووضع معايير موضوعية وواضحة. وشملت هذه التجربة وزارة المالية بالنسبة للإجراءات الجبائية والديوانية وكذلك الإجراءات المتعلقة بقطاع السياحة وسيتم العمل على توسيعها لتشمل مجالات أخرى تتعلق بمناخ الأعمال والتشغيل.

وبالتوازي سيتواصل العمل على تنفيذ الإصلاحات الخاصة بتعصير الإدارة من ذلك بالخصوص البرنامج الوطني لجودة التصرف الإداري وتطوير برنامج الإدارة الالكترونية وتدعيم الموارد البشرية وذلك بهدف الارتقاء بجودة الخدمات الإدارية المسداة إلى مستوى المعايير المعمول بها عالميا.

كما سيتم الحرص على مزيد الارتقاء بمنظومة الصفقات العمومية في اتجاه إضفاء مزيد من الفاعلية والشفافية على الإجراءات المنظمة للشراءات العمومية والتصدي للممارسات المخلة بقواعد المنافسة النزيهة في مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد تم في هذا الجانب خلال هذه السنة تطوير الإطار الترتيبي المنظم للصفقات العمومية بالتقليص في مدة معالجة الملفات والتخفيض في الآجال ومراجعة سقف اختصاص لجان الصفقات مع الحرص على تحديد المسؤوليات وتطبيق الإجراءات دون المساس بالجودة. وسيتم الانطلاق في انجاز مراجعة معمقة وشاملة لمنظومة الصفقات العمومية وفقا لأفضل الممارسات والمعايير الدولية واستئناسا بالتجارب المميزة في هذا المجال على المستوى العالمي.

هذا ويتطلب تكريس مبادئ الحكم الرشيد كذلك تيسير وتنظيم النفاذ إلى المعلومة عبر وضع حيز التنفيذ الأحكام الواردة بالمرسوم الذي وقع إصداره مؤخرا حول النفاذ إلى الوثائق الإدارية والذي يضبط المبادئ والقواعد العامة لحق العموم في الحصول على المعلومة وإزالة كل العراقيل التي تحول دون الإطلاع على جميع المعطيات الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية التي يجب على مختلف المصالح العمومية إنتاجها ونشرها وفقا لأفضل الممارسات والمعايير الدولية.

وسيتكثف الجهد لإحداث نقلة نوعية على مستوى الإطار المؤسساتي والتشريعي العام المنظم للحوكمة والتصرف الرشيد وذلك في اتجاه تعميق الإصلاحات لتعزيز الشفافية والمنافسة النزيهة ومقاومة الفساد والرشوة وإصلاح القضاء بهدف استرجاع الثقة ودعم دولة القانون وإنجاح عملية الانتقال الديمقراطي هذا إلى جانب وضع معايير واضحة ومحددة للتصرف الجيد في المؤسسات العمومية ومساهمات الدولة وكذلك تطوير الإطار الترتيبي المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص واللزمة مع الحرص على إحكام التنسيق واستمرارية المتابعة من قبل مختلف المصالح المتدخلة لإضفاء النجاعة اللازمة على الإجراءات الإصلاحية.

وفي إطار المساهمة في إحداث النقلة النوعية في هيكلة الاقتصاد الوطني، سيتم العمل على إحداث ديناميكة مشجعة على الإنتاجية وإحداث المؤسسات والمبادرة الخاصة من خلال تطوير الإطار التحفيزي وتسهيل النفاذ إلى التمويل وإرساء شراكة فاعلة ومتوازنة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص. وستتوجه الجهود في هذا المجال إلى جرد للنصوص التشريعية والقانونية ذات العلاقة مع الاقتصاد بهدف تشخيص التضاربات وتداركها وتقليص التعقيدات التشريعية لضمان التناسق والتكامل بينها.

هذا بالإضافة إلى مزيد تحسين مناخ الأعمال عبر الترفيع في نجاعة الخدمات الإدارية الموجهة للمؤسسات وتحسين إجراءات بعث وتسجيل المؤسسات على غرار التقليص في الآجال الضرورية لوضع الأراضي الصناعية على ذمة المستثمر إضافة إلى توفير المعلومة للمؤسسة وتحسين آداء سوق الشغل.

دفع التصدير ومزيد استقطاب الاستثمار الخارجي

سيتكثف الجهد خلال سنة 2012 لإعطاء دفع جديد ومميز للمبادلات الخارجية وخاصة التصدير عبر الشروع في اتخاذ الاجراءات الملائمة لتذليل مختلف الصعوبات والمعوقات التي حالت في السابق دون تحقيق الأهداف المنشودة المتعلقة بدعم تنافسية المنتوج الوطني وتعزيز التموقع في الأسواق العالمية وبلورة السبل الكفيلة بتعميق مسار الاندماج في الاقتصاد العالمي للاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة وبالتالي المساهمة في استحثاث نسق النمو وتكثيف إحداث مواطن الشغل.

وسيتواصل العمل لتقديم المساعدة المالية للمؤسسات المصدرة التي تضررت من أعمال التخريب والنهب التي لحقتها وذلك من خلال إسداء التعويضات اللازمة لها ضمانا لاستمرارية نشاطها والمحافظة على مواطن الشغل بها. وسيتواصل السعي إلى التدخل الملائم من قبل المصالح الإدارية ذات النظر لاسترجاع مناخ الثقة وتقريب وجهات النظر بين مختلف العاملين في المؤسسات المتضررة لحل الخلافات والإشكالات القائمة والتي من أبرزها تسوية الوضعيات المهنية والمطالبة بتحسين ظروف العمل وذلك بهدف المحافظة على نشاط المؤسسات الأجنبية العاملة في البلاد وإعطاء إشارة واضحة إلى المستثمرين الأجانب بخصوص سلامة واستقرار مناخ الأعمال في تونس.

وفي هذا الإطار، ستتواصل الإصلاحات الرامية إلى تسهيل إجراءات التصدير ومساعدة المؤسسات المصدرة على اقتحام الأسواق الخارجية حيث سيتم الانطلاق في وضع حيز التنفيذ للبرنامج الثالث لتنمية الصادرات بعد نجاح برامج تنمية الصادرات الأول والثاني وذلك بعد القيام بعدد من الاستشارات منذ سبتمبر 2009 مع البنك العالمي ومختلف الهياكل المعنية لضبط التصورات الملائمة حول جودة تدخل المؤسسات العمومية في عملية التصدير وتدخلات صندوق اقتحام الأسواق الخارجية وكذلك شروط ومعايير إسناد المنح.

ويهدف البرنامج الثالث لتنمية الصادرات أساسا إلى تطوير جودة جهاز دعم التصدير والمساعدة على ضبط استراتيجيات لاقتحام الأسواق الخارجية وإضفاء النجاعة اللازمة على أداء مختلف الصناديق

المتدخلة في مجال التصدير (صندوق اقتحام الأسواق الخارجية وصندوق النهوض بالصادرات وصندوق الضمان المالي (Dhamen finance) الراجع بالنظر للشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية) فضلا عن تدعيم انتصاب المؤسسات المصدّرة بالخارج وكذلك الضغط على التكلفة وإدخال مفهوم وكالة تنفيذ متعاقدة مع الوزارة المكلفة بالتجارة على أساس النتائج المزمع تحقيقها خلال فترة البرنامج.

ويتضمن البرنامج جملة من العناصر تتعلق بدعم هياكل تنمية الصادرات وتسهيل إجراءات التجارة الخارجية خاصة على مستوى المراقبة الفنية وإجراءات الديوانة وتحسين اللوجستية والنقل وتعزيز قدرات الباعثين الشبان في مشاريع التصدير واقتحام الأسواق الخارجية وتمويل الصادرات وضمانها إلى جانب دعم التجديد والابتكار بالتركيز على التكنولوجيات الحديثة في مجال التصدير واسترسال المنتوجات وتطوير الأسواق وتفعيل الملكية الفكرية والصناعية.

هذا ويعد التوجه نحو هيكلة جديدة للتصدير أكثر توازنا وتنوعا على مستوى الأسواق والسلع من الأولويات الجديدة لسياسة النهوض بالتصدير وذلك بهدف تنويع الأسواق الخارجية لتجنب التأثيرات السلبية لتراجع الطلب الخارجي المركز على جهة واحدة على غرار الاتحاد الأوروبي على أداء الصادرات وتطور المبادلات الخارجية للبلاد وكذلك أخذا في الاعتبار لتطور هيكلة الطلب الخارجي في حد ذاته وطبيعة المنتوجات المتداولة في الأسواق وما يستدعيه ذلك من ضرورة مواكبة تطورات الاقتصاد العالمي. ويتطلب هذا التوجه مواصلة الإصلاحات لمزيد التحكم في كلفة المعاملات وتحسين جودة المنتجات والترفيع في الإنتاجية وكذلك الأخذ بأسباب التقدم التقني وحسن استعمال التكنولوجيات الجديدة للاتصال لتطوير آليات التسويق والاندماج في الشبكات العالمية.

وفي إطار الاستغلال الأمثل لما توفره المرحلة الجديدة من مناخ أعمال سليم ومشجع، سيتم الحرص على إحداث نقلة نوعية على مستوى استقطاب الاستثمارات الخارجية من خلال تنفيذ برنامج ترويجي لإعادة وترسيخ الثقة لدى المستثمرين وطمأنتهم والتعريف بالفرص الجديدة المتاحة، إلى جانب مواصلة تشخيص الأنشطة المجددة واستكشاف فرص الاستثمار في القطاعات التي تساهم في جلب التكنولوجيا والمشاريع في الأنشطة المتعلقة بالطاقات المتجددة والتي من شانها أن تساهم في توفير مواطن الشغل لفائدة حاملي الشهادات العليا إضافة إلى وضع آليات تنفيذية لاستقطاب الاستثمار الخارجي في هذا المجال. وفي هذا الإطار يتنزل إعداد اتفاقية نموذجية تتعلق بتحويل الخدمات خارج بلد المنشأ Offshoring وتتضمن حزمة هامة من الحوافز للمستثمرين في هذا المجال مقابل جلبهم للتكنولوجيا الجديدة وتوفير عدد هام من مواطن الشغل لحاملي الشهادات العليا.

تعميق الاندماج الاقتصادي

في إطار دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني والاستفادة من الفرص المتاحة في الاقتصاد المعولم خاصة في مجالات الاستثمار والتمويل والتصدير ونقل التكنولوجيا، سيتجه العمل خلال السنة القادمة لمزيد تعميق مسار الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال استكمال تحرير عمليات التجارة الخارجية وتعزيز علاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذلك توسيع مجال التبادل التجاري مع جهات جديدة في العالم.

وفي هذا السياق، سترتكز الجهود على مواصلة التخفيض في المعاليم الديوانية والتقليص في عددها للتخفيف من كلفة الاستثمار والمعاملات وتكثيف المبادلات الخارجية وكذلك تيسير إجراءات التجارة الخارجية من خلال تطوير الإطار الترتيبي وملاءمته مع أفضل الممارسات المعمول بها عالميا.

كما ستتواصل المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي في مجال الفلاحة والخدمات لتحرير التبادل الكلي في هذين القطاعين وفق تمشي تدريجي ومرحلي يراعي خصوصيات ومقتضيات كل طرف. علما وأنه في إطار الاستعداد للمواعيد المقبلة تم الانطلاق في تنفيذ برنامج لتأهيل قطاع الخدمات حيث تم بداية من سنة 2011 إسناد منح وتشجيعات من قبل صندوق تنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الناشطة في قطاع الخدمات لتحسين مردوديتها وتدعيم تنافسيتها في الأسواق الخارجية.

وفي إطار مزيد تمتين العلاقات مع الجانب الأوروبي سيتم العمل على إرساء فضاء اقتصادي موحد مع الجانب الأوروبي لا يقتصر على حرية تنقل السلع والخدمات فقط بل يشمل كذلك مزيد تسهيل تنقل الأشخاص بين الجانبين بما يضفي مزيد من الديناميكية على التعاون الثنائي على أساس الاحترام المتبادل والتعامل المثمر والشفاف بين الطرفين خاصة في ضوء انتقال تونس إلى الديمقراطية والتوجه نحو إرساء نظام سياسي جديد يقوم على الحرية وعلوية القانون والمؤسسات والذي سيمكن من تجاوز العراقيل التي كانت قائمة في هذا المجال والتي حالت دون التقدم السريع في التفاوض بشأن مرتبة الشريك المتميز.

ونظرا لما تشهده منطقة الاورو من صعوبات من حيث ضعف نسق النمو وتتالي الأزمات المالية، وما يمكن أن ينجر عنها من انعكاسات سلبية على المبادلات التجارية لتونس، سيكثف العمل بهدف تنويع الأسواق الخارجية والتوجه نحو الانفتاح على أسواق خارجية جديدة كبلدان القارة الأمريكية والقارة الآسياوية والقارة الإفريقية والدول الأورومتوسطية.

وفي هذا الإطار، ستتكثف المساعي خلال السنة المقبلة لمزيد تفعيل مسار الاندماج في الفضاء المغاربي وتسهيل المبادلات التجارية بين بلدان اتحاد المغرب العربي وذلك من خلال تحسين سعة الموانئ وتحسين البنية التحتية لتسهيل التبادلات عن طريق البر والحث على مزيد التعاون بين مختلف الهياكل الإدارية بالمصالح الديوانية الراجعة لمختلف بلدان المنطقة وتبادل المعلومات فيما بينها.

كما ستتواصل الجهود لدعم التعاون مع البلدان الإفريقية من خلال وضع برنامج متكامل يهدف إلى استحثاث نسق المفاوضات مع عدد من البلدان الإفريقية لتطوير الاتفاقيات القائمة في اتجاه إحداث مناطق للتبادل الحر معها لمزيد دعم تواجد المنتوج التونسي ببلدان القارة وتشجيع المؤسسات المصدرة على الانتصاب في هذه البلدان لاستغلال الإمكانيات المتاحة للشراكة لا سيما في مجال تصدير الخدمات. هذا وسيتجه العمل كذلك نحو اقتحام الأسواق الكبرى وذلك من خلال تدارس إمكانية إرساء منطقة للتبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية ستمكن بالأساس من إعطاء إشارة قوية للمستثمرين الأجانب وجلب الاستثمارات الخارجية من هذا البلد بصفة خاصة ومنطقة أمريكا الشمالية بصفة عامة.

الباب الرابع

المنافسة والتجارة الداخلية

في ظل الأوضاع الاستثنائية التي تعيشها البلاد بعد ثورة 14 جانفي، عرف قطاع التجارة الداخلية خلال الفترة المنقضية من سنة 2011 بروز عدد من الضغوطات وبعض التجاوزات التي أخلت بالسير العادي للسوق وأثرت سلبا على أداء مختلف مسالك التوزيع المنظمة وتتمثل أساسا في تفاقم ظاهرة التجارة الموازية وتوسع الانتصاب العشوائي وكذلك الارتفاع المشط في بعض أسعار المواد الأساسية جراء الممارسات الاحتكارية في بعض الأنشطة الاقتصادية إلى جانب عمليات الإتلاف والحرق والنهب التي طالت العديد من المساحات التجارية وتراجع تدخلات أجهزة الرقابة العمومية وتوسع المبادلات التجارية غير القانونية عبر الحدود الوطنية.

وقد ساهمت الإجراءات التي تم اتخاذها في الآونة الأخيرة في التقليص من حدة الوضع الراهن وتطويق الظواهر المخلة بقواعد المنافسة الشريفة بصفة تدريجية من ذلك الانطلاق في تعويض عدد من المؤسسات الاقتصادية المتضررة من الأحداث الحاصلة وتكثيف الرقابة على الحدود لمنع تهريب السلع بأنواعها وكذلك تكثيف الحملات الأمنية لردع الفوضى والسيطرة شيئا فشيئا على مصادر التجارة الموازية والقضاء على مسالك التوزيع الهامشية.

ومن هذا المنطلق ستتركز سياسة التجارة الداخلية المرسومة لسنة 2012 على معالجة الواقع التجاري بما يمليه الظرف الحالي وذلك بالعمل على استعادة قطاع التجارة لسالف حيويته والقضاء نهائيا على المسالك الموزاية ومواصلة مسار الإصلاحات الهيكلية المرتبطة بالمنافسة والأسعار والدعم والتوزيع والجودة وحماية المستهلك والهادفة كلها إلى تعصير القطاع وتكريس قواعد السوق وضمان شفافية المعاملات التجارية طبقا لتطور أداء الاقتصاد وتزايد وتنوع حاجيات مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

سياسة المنافسة

يستوجب تعصير القطاع التجاري وتكريس نجاعة السوق في المرحلة القادمة التركيز على الجوانب المتصلة بالحوكمة والشفافية في المعاملات التجارية من خلال مزيد تطوير الإطار المؤسساتي والتشريعي المنظم للقطاع وانتهاج الصرامة في تطبيق التراتيب المعمول بها على جميع المستويات والتقيد بأخلاقيات المهنة للحفاظ على حقوق كل المتعاملين والأطراف المتدخلة.

ومن هذا المنطلق ستتركز التدخلات العمومية خلال الفترة القادمة بالأساس على تشديد الرقابة على مسالك التجارة الموازية سواء على مستوى التوريد أو على مستوى الترويج بالجملة والتفصيل وذلك لتجفيف منابع التزويد غير القانونية بالسلع الاستهلاكية خاصة منها المنتوجات الحساسة المتعلقة بالمواد الغذائية ومواد التجميل ومواد حفظ الصحة وغيرها بالإضافة إلى الحزم في معالجة ظاهرة الانتصاب الفوضوي التي باتت فعلا تعيق نشاط مسالك التجارة المنظمة وتسيء للمشهد التجاري في مختلف جهات البلاد وذلك بتشديد الحملات الأمنية لتطهير الأرصفة والساحات والشوارع من الباعة غير المرخص لهم.

وبالتوازي سيتواصل تعميق وتنفيذ سائر الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تكريس قواعد المنافسة النزيهة وضمان أكثر شفافية في المعاملات وذلك عبر مزيد تيسير عملية النفاذ نحو القطاع المنظم وتحفيز المنافسة وتعزيز قواعد السوق بمزيد فتح القطاعات الإحتكارية وإضفاء أكثر مرونة على شروط ممارسة النشاط التجاري عبر التقليص من التراخيص الإدارية وتعويضها بكراسات الشروط.

هذا وسيتم التوجه نحو منح صلاحيات أكبر لمجلس المنافسة في مجال التصدي للممارسات المخلة بقواعد المنافسة وذلك من خلال تعزيز الاستشارة الوجوبية حول النصوص التشريعية وتطوير بعض الجوانب الإجرائية في قضايا المنافسة.

نظام الأسعار

تهدف سياسة الأسعار المرسومة للسنة القادمة إلى الضغط أكثر على مستوى التضخم من أجل المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن خاصة في ضوء الزيادات المشطة التي عرفتها بعض أسعار المواد الأساسية خلال سنة 2011 وكذلك دعم تنافسية المنتوج الوطني في الأسواق الداخلية والخارجية.

وسيتم في هذا الإطار العمل على تكثيف المراقبة الميدانية للحد من الممارسات الاحتكارية فضلا عن مراعاة الجوانب الاجتماعية وبخاصة ذوي الدخل المحدود عند إقرار أي مراجعة لأسعار المواد الأساسية للحفاظ على القدرة الشرائية لهذه الفئة السكانية التي برزت أهميتها أكثر إبان الثورة.

هذا ويعتبر النفاذ إلى المعلومة من الشروط التقنية والترتيبية الضرورية لتقييم أداء السوق ووضع المنافسة، لذلك سيتم العمل على تطوير نظام المتابعة والرصد وفقا لأفضل الممارسات والمعايير المنتهجة في اتجاه توسيع أعمال المرصد الوطني للتزويد والأسعار لتشمل بعض الممارسات التجارية مثل العمليات الترويجية والعلاقات مع المنتجين.

وبالتوازي ستتواصل الإصلاحات الهيكلية في اتجاه النظر في مراجعة نظام تأطير جزء من هوامش الربح التجاري سواء بالترفيع فيها أو بتحريرها كليا وذلك بغاية تحسين نسب مردودية بعض الأنشطة الاقتصادية ومزيد دعم حرية الأسعار والاقتراب من حقيقتها.

منظومة الدعم

تعد مواصلة العمل بالصندوق العام للتعويض من أهم مميزات سياسة إعادة توزيع المداخيل القادمة في ضوء ما أفرزته الثورة من تردي للأوضاع الاجتماعية في مختلف الجهات الداخلية للبلاد ووجود عديد الفئات تحت عتبة الفقر. وعرفت نفقات الدعم في سنة 2011 ارتفاعا هاما نتيجة استقرار الأسعار الداخلية للمحروقات والمواد الأساسية وتعريفة النقل العمومي لتبلغ أعباء الصندوق العام للتعويض نحو 3000 م د مع تحمل كلفة اضافية تناهز 2000 م د رصدت لتمويل المؤسسات العمومية للخدمات الأساسية.

وستتدعم التدخلات العمومية بعنوان الدعم للمحافظة على القدرة الشرائية للأفراد والأسر محدودي الدخل خلال السنة القادمة مع الحرص في ذات الوقت على تصويب تدخلات الصندوق العام للتعويض نحو مستحقيه لا سيما الاستهلاك الأسري دون غيره وكذلك تنويع العرض وتحسين الجودة إلى جانب تشجيع الإنتاج المحلي لبعض المواد الأساسية فضلا عن مراجعة منظومتي القمح الصلب والزيت النباتي واستثناء بعض المواد من دائرة الدعم.

وبالتوازي سيتواصل الحرص على تبادل المواد المدعمة صلب مسالك التوزيع المنظمة من خلال تعزيز عمليات الرقابة على مختلف المسالك وبخاصة تجارة التوزيع والجملة وكذلك المطاحن ومصانع العجين الغذائي ومؤسّسات تعليب الزيت النباتي المدعم.

وبهدف إيجاد منظومة دعم أكثر نجاعة وتوازنا من حيث الكلفة المالية والتصويب سيتم خلال السنة القادمة انجاز دراسة إستراتيجية حول منظومة الدعم ستأخذ في الاعتبار مختلف الجوانب والعناصر وكذلك العوامل المحددة لطبيعة وحجم الدعم وبخاصة سياسة الدخل والتحويلات ونظام الأسعار وإعادة هيكلة الاحتكارات التجارية العمومية وذلك استئناسا بالتجارب المميزة والناجحة في هذا المجال على المستوى العالمي مع عرض نتائجها على استشارة الأطراف الوطنية المعنية.

مسالك التوزيع

بناء على التجاوزات الحاصلة على مستوى مسالك التوزيع غير المنظمة وتفاقم النشاط التجاري الموازي خلال الفترة الأولى من سنة 2011 سيتم الحرص خلال الفترة القادمة على استعادة الاستقرار للسوق الداخلية وتعزيز المبادلات المنظمة من خلال ضمان تزويد السوق بمختلف المنتجات الحساسة وكثيرة الاستهلاك بالترفيع في العرض لمواجهة ارتفاع الأسعار خاصة خلال مواسم الذروة وحسن التصرف في المخزونات الإستراتيجية والتعديلية مع تعزيز التشاور والتنسيق بين مختلف المتدخلين والأطراف المسؤولة لمواجهة عمليات المضاربة والإخلال بالسير العادي للسوق.

كما سيتكثف الجهد لجبر أضرار المؤسسات ولاستعادة النشاط العادي لقطاع التجارة بمختلف أصنافها وبخاصة التجارة الصغرى وذلك من خلال تقديم الدعم المالي والمساعدة اللازمة للمحافظة على دورها في مجهود التنمية ولتأمين توازنها مع بقية الأنماط التجارية.

وعلى المستوى الهيكلي سيتواصل تنفيذ مسار الإصلاحات المرتبطة بتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري لإيجاد شبكة عصرية من الأسواق إلى جانب العمل على تحقيق نقلة نوعية للتجارة الكبرى عبر الترخيص لوحدات جديدة من المساحات الكبرى للإنتصاب بمختلف جهات البلاد وحفز العمل ضمن الاستغلال تحت التسمية الأصلية في السوق الداخلية.

هذا وسيتواصل تطوير نظام الإعلام والمتابعة والاستشراف حول مسالك التوزيع لرصد مختلف تطورات العرض والطلب والتطور الموسمي للاستهلاك لتفادي مختلف الضغوطات واتخاذ ما يتعين في الوقت المناسب لتجنب الانعكاسات السلبية على مستوى الأسعار وهيكلة السوق.

نظام الجودة وحماية المستهلك

يعتبر نشر ثقافة الجودة والاستهلاك لدى المواطن وحماية المستهلك من الثوابت الجديدة لسياسة التجارة الداخلية من أجل إرساء سلوك حضاري متطور لدى المستهلك وحمايته في إطار منظومة تجارية عصرية ومتوازنة.

وفي هذا الإطار سيتكثف الجهد لدعم البنية التحتية للجودة وحماية المستهلك لملائمة مقاييس السلامة الوطنية مع المواصفات العالمية وذلك من خلال تعزيز دور مختلف الهياكل المعنية بالاستشارة والمراقبة والبحث في الجوانب المتعلقة بالجودة والاستهلاك بمنح صلاحيات أهم للمعهد الوطني للاستهلاك في إنجاز الدراسات والاستبيانات وضبط إجراءات التحاليل وإختبارات المقارنة وكذلك تفعيل دور الوكالة الوطنية للمترولوجيا مع تكثيف عمليات المراقبة وتطوير البرامج الوطنية لترشيد الاستهلاك والتحكم في الطاقة.

وبغاية تكريس الحقوق الأساسية للمستهلك من ضمان وتعويض وجبر للضرر سيتجه العمل نحو مزيد تفعيل دور المجلس الوطني لحماية المستهلك وتعزيز دور منظمة الدفاع عن المستهلك بمنحها حق التقاضي وتبسيط الإجراءات القضائية المتعلقة بالنزاعات في مجال الاستهلاك.

وبالتوازي سيقع العمل على مزيد تطوير وتنمية نظم الرقابة الذاتية والإنذار المبكر صلب المؤسسات الوطنية المنتجة بهدف التحكم في الجودة ودعم مقومات السلامة للمنتجات الصناعية والغذائية وكذلك تعميم هذه النظم في مستوى التوزيع بالإضافة إلى توسيع التغطية لتشمل مختلف الأنشطة الاقتصادية.

ولتطوير الإعلام الموجه للمستهلك ستقع مراجعة الإطار العام المنظم لنشاط الإشهار وتنقيح جملة من النصوص التشريعية ذات العلاقة على غرار القانون المتعلق بحماية المستهلك والقانون المتعلق بطرق البيع والإشهار التجاري وكذلك القانون الخاص بالألعاب الإشهارية وذلك بهدف مواكبة محتواها لتطور القطاع وضمان حماية أكبر للمستهلك.

الباب الخامس

السياسة المالية

شكلت السياسات المالية المتبعة خلال سنة 2011 حلقة أساسية في الجهود المبذولة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية المسجلة والمساهمة في تهيئة الظروف المناسبة لدفع العمل التنموي ومساندة قطاع الإنتاج من خلال جملة الإجراءات المعتمدة لمجابهة الصعوبات الظرفية المترتبة عن التوترات الاجتماعية والأمنية بالعلاقة مع ثورة 14 جانفي وكذلك الضغوط الناجمة عن الأحداث المسجلة على المستويين الإقليمي والدولي.

وتركزت الجهود في إطار قانون المالية التكميلي على تفعيل سياسة المالية العمومية في مجابهة تطورات الوضع الاقتصادي والاجتماعي لاسيما تدعيم الاعتمادات لفائدة الجهات الداخلية وتنفيذ الإجراءات الظرفية المتعلقة بمساندة المؤسسات المتضررة وإحداث موطن الشغل والإحاطة بالفئات الضعيفة، هذا فضلا عن مواصلة تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية والإصلاحات الاقتصادية وإنجاز المشاريع العمومية المبرمجة. كما تواصل العمل في اتجاه تخفيف أعباء الجباية الموظفة على مدخلات قطاعات الإنتاج ودعم منظومة حفز المبادرة وتشجيع للاستثمار الخاص لاسيما بالجهات الداخلية وفي المجالات الواعدة وذات المحتوى التكنولوجي الرفيع.

وبالتوازي وفي ظل تراجع حركية النشاط الاقتصادي تمّ التركيز على تفعيل السياسة النقدية واستغلال الآليات المتاحة لتيسير التمويل المحكم للاقتصاد وتوفير السند المناسب للمؤسسات الاقتصادية المتضررة. كما سجلت الفترة المنقضية دعم السيولة في الاقتصاد من خلال تقليص نسبة الخصم الإجباري للبنوك إلى حدود الدنيا والتخفيض في نسبة الفائدة المرجعية للبنك المركزي التونسي مرتين بنصف نقطة وكذلك التمديد في آجال طلب العروض في إطار السوق النقدية إضافة إلى تواصل تكريس مرونة سياسة الصرف بغرض المحافظة على تنافسية الاقتصاد.

كما تواصلت العناية بالقطاع المصرفي بغرض تعزيز دور البنوك في تمويل النشاط الاقتصادي ومساندة المؤسسات المتضررة جراء الأحداث الأخيرة وحثّها على مزيد الإحاطة بالمبادرة والاستثمار

من جهة وتكثيف الجهود لتأمين سلامة الأسس المالية وتكريس احترام معايير التصرف الحذر فضلا عن اعتماد قواعد حوكمة بهدف تطوير إدارة بنوك الساحة وفقا لأفضل الممارسات الدولية. كما انعكست التطورات المسجلة على نشاط السوق المالية الذي عرفت مؤشراته بعض التراجع بالعلاقة مع حالة التردد لدى المستثمرين وانخفاض نتائج بعض المؤسسات المدرجة بالبورصة. وسجل قطاع التأمين بالخصوص ارتفاعا في قيمة التعويضات بالعلاقة مع مساهمة مؤسسات التأمين في تغطية الأضرار التي لحقت عدد هام من المؤسسات والمحلات التجارية بسبب الاضطرابات والحوادث المسجلة خلال هذه السنة.

كما تسنى خلال السنة المنقضية إعطاء دفع جديد للقطاع المالي في اتجاه تدعيم تدخلاته ومزيد تحسين خدماته طبقا للأولويات الجديدة للمرحلة حيث تمّ بالخصوص إقرار إحداث صندوق الإيداع والأمانات وإدراج إصلاحات جذرية على منظومة التمويل الصغير عبر إقرار إطار تشريعي وتنظيمي جديد لمؤسسات التمويل الصغير بما يمكنها من تطوير نشاطها وتوسيع مجالات تدخلها. وشملت الإصلاحات الجديدة دعم آليات التمويل الموجهة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال مراجعة الإطار التشريعي لشركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية والصناديق المشتركة للتوظيف ذات رأس مال تنمية واعتماد الإطار القانوني الخاص بإحداث الصناديق الإستراتيجية للاستثمار.

وبخصوص سنة 2012 تنصهر السياسات المالية المرسومة في إطار الأولويات الجديدة للمرحلة القادمة وأهداف منوال التنمية الرامية إلى استعادة النسق الاعتيادي للنموّ واستحثاث الاستثمار بما يمكن من تكثيف إحداثات الشغل والتقليص من الفوارق بين الجهات مع الحرص على المحافظة على سلامة التوازنات المالية الجملية.

وسيتواصل في هذا السياق تعزيز نجاعة السياسات المالية وتأمين مواكبتها لمتطلبات تنشيط الحركة الاقتصادية وتدعيم الثقة في مناخ الأعمال والاستثمار. وستتركز الجهود بالخصوص على مواصلة إصلاح منظومة الجباية قصد تحقيق المصالحة مع المطالبين بالأداء والمحافظة على الدور التحفيزي للجباية إلى جانب تبسيط الإجراءات الجبائية. كما سيتم تعزيز فاعلية سياسة المالية العمومية من خلال إحكام توظيف الاعتمادات وفقا لأولويات تحقيق التوازن بين الجهات لاسيما فيما يتعلق بالبنية الأساسية والمرافق الجماعية إلى جانب مواصلة تنفيذ خطة العمل الرامية لاعتماد سياسة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

وبالتوازي ستتركز الجهود على إحكام قيادة السياسة النقدية وتفعيل دورها في تعديل السيولة وضمان التمويل السليم للاقتصاد من خلال تفعيل آليات السياسة النقدية وتنفيذ الإصلاحات المتعلقة باعتماد سياسة استهداف استقرار الأسعار وذلك إلى جانب مواصلة اعتماد سياسة صرف مرنة هدفها المحافظة على القدرة التنافسية للاقتصاد.

وستعنى الإصلاحات المالية بتعزيز الثقة في القطاع المصرفي من خلال العمل على تدعيم قدراته المالية لاسيما معالجة محفظة الديون المصنفة واعتماد صيغ التصرف الحديثة وتكريس احترام معايير التصرف الحذر وتطبيق القواعد الحوكمة والتي تضمنت بالخصوص إدراج شروط لاختيار المديرين التنفيذيين والمتصرفين وممثّلي كبار المساهمين طبقا لأفضل الممارسات الدولية إلى جانب ايلاء عناية أكبر بجودة الخدمات البنكية ودفع الخدمات البنكية ذات القيمة المضافة العالية كخدمات النقديات والبنك عن بعد والاستشارة المالية..

كما ينتظر تفعيل آليات التمويل الجديدة وذلك بانطلاق عمليات صندوق الودائع والأمانات الذي ستتركز جهوده على تمويل الاستثمار في المشاريع الإستراتيجية والمجالات الواعدة وكذلك شروع صندوق استثمار الاستراتيجي في توفير التمويل اللازم لدفع نشاط الصناديق المشتركة للاستثمار بما يمكنها من تنويع تدخلاتها خاصة لفائدة الباعثين الجدد والمجالات الواعدة وذات المحتوى المعرفي المرتفع. هذا إلى جانب تطور أداء شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية بالعلاقة مع الإصلاحات الرامية إلى خلق سوق فعلية للاستثمار المخاطر واستثمار التنمية. وفي نفس السياق ستتركز الجهود على تطوير نشاط التمويل الصغير الموجه للفئات محدودة الدخل والمؤسسات الصغرى بما يساعد على خلق مواطن الشغل وتنشيط الحياة الاقتصادية بالجهات الداخلية.

ومن ناحية أخرى سيتم العمل على دعم مساهمة السوق المالية في تمويل الاقتصاد الوطني بفضل السعي المتواصل لاستقطاب المؤسسات والمستثمرين نحو السوق المالية بما في ذلك تدعيم الاستثمار الخارجي في المحفظة وتشجيعهم على استغلال الآفاق الواعدة للسوق المالية التونسية فضلا عن الجهود الهامة الرامية إلى تحسين أداء المتعاملين في السوق المالية واعتماد أفضل المنظومات والمعايير المعمول بها في البورصات العالمية.

وستشهد الساحة المالية خلال السنة القادمة بالخصوص دخول حيز العمل الفعلي لصندوق الودائع والأمانات الذي سيسهم بفضل طاقته التمويلية المرتفعة في تقديم صيغ تمويل إضافية للرقي بالبنية

الأساسية والقطاعات الإستراتيجية والواعدة إضافة إلى تطوير نشاط صناديق الاستثمار المخاطر عبر إحداث صندوق استراتيجي وتعزيز تدخلات شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية.

كما سيتواصل تطوير سوق التأمين وتحسين التغطية التأمينية ببلادنا بما يتلاءم والتطور المرتقب للنشاط الاقتصادي وتنوع حاجيات المؤسسات والأفراد. وسيتمّ العمل بالخصوص على تطوير أصناف التأمين مع بذل مجهود إضافي للنهوض بأصناف التأمين الادخارية والتأمينات الاختيارية التي تختزل قيمة مضافة عالية فضلا عن تدعيم القدرات المالية والفنية لمؤسسات التأمين.

المالية العمومية

ينتظر أن تضطلع سياسة المالية العمومية المرسومة للسنة القادمة بدور حيوي في دفع مسار التنمية وتجسيم النقلة المطلوبة لتجاوز إشكاليات التنمية بالجهات الداخلية والترفيع في إحداثات مواطن الشغل لفائدة حاملي الشهادات الجامعية إلى جانب تهيئة أفضل الظروف لدعم النموّ وتطوير هيكلة الاقتصاد فضلا عن تعزيز مجهود التنمية الاجتماعية والعناية بالموارد البشرية طبقا للأولويات الوطنية.

وستستند سياسة المالية العمومية على رصد الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع والبرامج العمومية المدرجة بمنوال التنمية والمتعلقة أساس بتطوير البنية الأساسية والمرافق الجماعية في الجهات ذات الأولية بما يمكن من توفير محيط أعمال مناسب يشجع على المبادرة والاستثمار الخاص ويمكن من استغلال الموارد والطاقات المتوفّرة بهذه الجهات. كما ستعنى الميزانية بتحسين تدخلات الهياكل الإدارية وتحسين جودة الخدمات من خلال تعزيز وسائل العمل ومزيد العناية بالموارد البشرية خاصة بالجهات الداخلية.

وسيتمّ في نفس الإطار تعزيز نجاعة التصرف وتحسين أداء الهياكل العمومية في إطار الإرساء التدريجي لمنهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف، حيث ينتظر توسيع التجارب النموذجية لتشمل وزارات جديدة وتعميق أعمال اللجان الفنية لتحديث الإطار التشريعي والتنظيمي والمعلوماتي ومنظومة المراقبة وتنفيذ برامج تكوين لفائدة إطارات وأعوان الدّولة المتدخّلين في كامل مسار الميزانية.

كما سيتواصل الحرص على تامين سلامة التوازنات المالية اعتماد سياسة نشيطة للتصرف في الدين العمومي هدفها تحسين هيكلة الدين العمومي وتخفيف أعبائه وإحكام تغطية مخاطر الصرف والفائدة بعنوان الدين العمومي الخارجي. ويفترض التمشّي المرسوم تمتين التعاون المالي المتعدد والثنائي

الأطراف والحرص على تحسين شروط الاقتراض الخارجي وكذلك تطوير سوق رقاع الخزينة من خلال تنشيط التداول في السوق الثانوية لاسيما بعد إحداث صندوق الودائع والأمانات وكذلك توسيع قاعدة المستثمرين باستقطاب الاستثمار الأجنبي في المحفظة.

السياسة الجبائية

تضمن قانون المالية لسنة 2011 أحكاما تتعلق بتشجيع تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل وتوسيع تدخلات صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية ليشمل تأهيل الصناعات التقليدية وأنشطة الخدمات وتخفيض معاليم التسجيل الموظفة على العقود والكتابات المتعلقة بتكوين شركات الأسهم والترفيع في رأس مالها. كما تمّ إقرار التمديد بسنة إضافية في الطّرح الكلّي للمداخيل والأرباح المتأتية من التصدير المباشر وتمكين المؤسسات التي لم تستوف مدة العشر سنوات من مواصلة الانتفاع بهذا الطرح إلى جانب تعديل بعض شروط النظام التقديري ومواصلة تشجيع الاستثمار في الأسهم المدرجة بالبورصة وتيسير تطبيق الخصم من المورد بعنوان الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات إضافة إلى توضيح آجال إيداع التصاريح السنوية بالضريبة وتوحيد آجال وإجراءات النزاعات المتصلة بالسند التنفيذي وبمحاضر تبليغه.

كما تمّ في إطار معالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي بعد ثورة 14 جانفي دعم التشجيعات الجبائية لفائدة الاستثمار في المناطق الداخلية ومساندة المؤسسات المتضررة من الاضطرابات والأحداث المسجلة بالتمديد آجال التصريح بالأداء وخلاصه وتحمل جزء من الأعباء بعنوان المحافظة على مواطن الشغل.

وستتركز الجهود خلال سنة 2012 بتدعيم نجاعة سياسة الجباية وتفعيل دورها في مساندة مسار التنمية الشاملة وتحقيق عدالة توزيع الدخل بين الفئات والجهات. وينتظر بالخصوص أن تواكب منظومة الحوافز والتشجيع على المبادرة والاستثمار خاصة في الجهات الداخلية الإجراءات المتعلقة بتطوير هيكلة النسيج الاقتصادي عبر الرقي بحصة الأنشطة الواعدة وذات المحتوى المعرفي المرتفع.

كما ستتكثف الجهود من أجل تحسين مناخ الأعمال والاستثمار ببلادنا من خلال مواصلة تبسيط الإجراءات الجبائية والديوانية في إطار تمشي تشاركي بغرض تشخيص العوائق الحقيقية التي تواجهها مؤسسات الانتاج والمتعاملين الاقتصاديين بما في ذلك تذليل الصعوبات أمام المبادلات التجارية مع الخارج.

وسيتّجه العمل نحو جعل الجباية مقوّما فعليا لتنافسية المؤسسات الوطنية من خلال مزيد تطوير الخدمات الجبائية على الخطّ وتوظيف تقنيات الاتصال الحديثة والمنظومات المعلوماتية بما يمكن مع تقليص الآجال وتخفيض الكلفة إضافة إلى تيسير التواصل مع المؤسسات عبر تركيز مواقع واب تفاعلية لتقييم جودة الخدمات والإطلاع على طلبات الأعوان الاقتصاديين.

السياسة النقدية

تضطلع السياسية النقدية بدور نشيط في دفع الحركة الاقتصادية بعد التراجع المسجل في سنة 2011 بالعلاقة مع تداعيات الثورة وضغوط الظرف الدولي. ولقد تركزت الجهود في الغرض على تغطية النقص المسجل في السيولة ومساعدة القطاع المالي على توفير التمويل المناسب للأعوان الاقتصاديين لاسيما مساندة المؤسسات المتضررة على استرجاع نشاطها الاعتيادي. ولقد تمّ في هذا السياق تخفيض نسبة الفائدة المرجعية بالسوق النقدية مرتين بنصف نقطة مع تحديد نسبة دنيا للفائدة الموظفة على الادخار والرجوع بنسبة الخصم من المورد إلى أدنى نسبة إلى جانب تمديد الآجال المعتمدة لطلبات العروض في السوق النقدية مع رصد الاعتمادات اللازمة لإعادة تمويل المؤسسات المصرفية. ولقد مكنت السياسة النقدية المتبعة من مواكبة الارتفاع الهام في المساعدات للاقتصاد مع التعديل المحكم للسيولة بغرض المحافظة على تطور مؤشر الأسعار في حدود مقبولة.

وستتركز الجهود خلال السنة القادمة على مزيد القيادة المحكمة للسياسة النقدية بما يتوافق ومتطلبات المرحلة الانتقالية للاقتصاد الوطني لاسيما مراعاة متطلبات حفز النشاط الاقتصادي وتسريع نسق الاستثمار وفقا للأولويات المرسومة مع مواصلة اليقظة باعتبار دقة الوضع الاقتصادي وضرورة تأمين سلامة التوازنات المالية الداخلية وخاصة المحافظة على استقرار الأسعار.

وتستند هذه التوجهات على مواصلة تطوير آليات قيادة السياسة النقدية من خلال تعزيز مرونة نسبة الفائدة واللجوء المتزايد لآليات السوق المفتوحة وإضفاء التناسق بين السياسة النقدية وسياسة المالية العمومية وسياسة الصرف. كما سيتواصل في إطار اعتماد استهداف التضخم تطوير القدرات التحليلية والفنية وإعداد البحوث والدراسات النقدية والمالية وبلورة التقديرات اللازمة لاعتماد إطار جديد للسياسة النقدية الموجهة لاستهداف استقرار الأسعار وكذلك تأمين سلامة القطاع المصرفي والمالي ككل.

سياسة الصرف والتحرير المالي الخارجي

اتسمت سياسة الصرف المتبعة في سنة 2011 بطابع المرونة بما يتماشى ومتطلبات مساندة الحركة الاقتصادية والمحافظة على تنافسية المنتجات الوطنية خاصة في ظل الضغوط التي عرفها الوضع الاقتصادي خلال هذه السنة. ولقد تركزت الجهود بالخصوص على تكثيف الجهود من أجل تعبئة موارد التمويل الخارجي في إطار التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف التي وفّرت أفضل الشروط باعتبار الضغوط الهامة المسجلة في السوق المالية العالمية وتراجع الاستثمار الخارجي المباشر.

وسيتواصل العمل خلال السنة القادمة من أجل إضفاء مرونة أكبر على سياسة سعر الصرف وتكريس قواعد السوق وذلك عبر السعي إلى تنشيط سوق الصرف فيما بين البنوك وإكسابها مزيدا من العمق والديناميكية مع تمكين المؤسسات لاسيما المؤسسات المصرفية على إحكام إدارة موجوداتها واستعمال الآليات الضرورية لتغطية مخاطر الصرف والفائدة بما يمكنها من التوقي من تقلبات أسواق رؤوس الأموال وأسعار الصرف على المستوى الدولي.

وبالتوازي، ستتكثّف الجهود من أجل تشجيع المؤسسات الوطنية وخاصة منها المؤسسات المصرفية على التوجه نحو تعبئة موارد التمويل الخارجي المناسبة والعمل على تحسين تصنيفها بما يؤهلها للحصول على أفضل الشروط إلى جانب دعوة المتعاملين مع الأسواق الخارجية إلى استغلال الفرص المتاحة لتحسين تموقعها في دورات الانتاج والتسويق العالمية وربط علاقات شراكة مجدية تسمح بتدعيم استقطاب الاستثمار الخارجي وتوجيهه نحو المجالات الواعدة والمجدّدة.

القطاع المصرفي

تنصهر إصلاحات القطاع المصرفي المرسومة للسنة القادمة في إطار مواكبة التطوّر المرتقب لحاجيات التمويل طبقا للأولويات الجديدة لاسيما تعزيز مقومات التنمية بالجهات الداخلية وتسارع تنفيذ المشاريع الاستثمارية وتفعيل الإستراتيجيات القطاعية. كما يشكّل الرقيّ بالخدمات المصرفيّة وإثرائها بنواتج بنكية جديدة من العناصر الأساسية لتحسين مناخ الأعمال ودعم القدرة التنافسية بما يتناسب التطور المنشود للنسيج الاقتصاد الوطني واندماجه المتزايد في الدورة العالمية.

وينتظر في هذا السياق إيلاء مزيد العناية بالقطاع المصرفي وتعميق مسار الإصلاحات الرامية إلى تطوير هيكلة القطاع بما يمكن من تفعيل دوره في تعبئة الموارد المالية المناسبة وإحكام توظيفها لدفع

الحركة الاقتصادية وتقديم أفضل الخدمات البنكية الشاملة لفائدة المؤسسات بمختلف أصنافها وتطوير صيغ التمويل البنكي بما يتناسب مع التطور النوعي للمبادرات الخاصة والمشاريع الاستثمارية لاسيما المساهمة في تنمية الجهات الداخلية ومساعدة الباعثين الجدد طبقا للأولويات الوطنية.

وستتركز الجهود على دعم الثقة في مكانة الساحة المصرفية عبر تعزيز الصلابة المالية للمؤسسات البنكية وفقا لأفضل المعايير الدولية بما يمكنها من الاضطلاع بدور محوري في تمويل الاقتصاد في أفضل الظروف. وينتظر في هذا السياق مواصلة تعزيز الأسس المالية لبنوك الساحة من خلال إلتزامها باحترام معايير التصرف الحذر وتحسين مؤشراتها المالية لاسيما تكوين المدخرات اللازمة لتغطية المخاطر بما يعزز الهامش المتاح التمويل ومسايرة متطلبات المهنة المصرفية واندماجها المتزايد في الساحة الدولية.

وستستدعي تطورات الوضع الاقتصادي التي عرفتها سنة 2011 وكذلك التوجهات المستقبلية للفترة القادمة بذل أقصى الجهد من أجل معالجة الصعوبات المالية لمؤسسات الإنتاج المتضررة من أحداث الثورة وكذلك وضع البرامج والتصورات الكفيلة بمعالجة محفظة الديوان المصنفة قصد الرجوع بها إلى مستويات معقولة طبقا لمعايير التصرف الحذر.

كما ستتدعم العناية بمجالات الرقابة والتدقيق الداخلي وتطوير عمليات تقييم المخاطر بما يتيح اتخاذ الإجراءات المناسبة للمحافظة على متانة القطاع البنكي وتعزيز دوره في تمويل النشاط الاقتصادي ودفع الاستثمار. وسيتمّ في نفس الإطار تنفيذ الإجراءات المتعلقة بقواعد الحوكمة وتطوير التصرف في المؤسسات المصرفية الوطنية من خلال تسريع نسق إرساء المنظومات البنكية الشاملة.

وسيتواصل العمل خلال السنة القادمة من أجل تحسين اعتماد النظم الحديثة للجودة وتنويع الخدمات البنكية لاسيما منها نواتج الادخار البنكي باعتبار أهمية تعبئة موارد الادخار والتقليص من كلفة الموارد المستغلة من قبل البنوك هذا إلى جانب تطوير المهن المصرفية المسداة عن بعد لاسيما الخدمات التفاعلية وخدمات النقديات مع توسيع شبكة الفروع والمكاتب البنكية خاصة بالجهات الداخلية.

السوق المالية

يعدّ تنشيط السوق المالية وتعزيز مساهمتها في تمويل الاقتصاد الوطني من المرتكزات الأساسية لتأمين التمويل الناجع والسليم للاقتصاد الوطني خلال المرحلة القادمة إضافة إلى المساهمة الهامة في تحسين مناخ الأعمال والاستثمار وتيسير اندماج المؤسسات التونسية في الدورة العالمية.

ومن هذا المنطلق ستتركز الجهود على اعتماد إستراتيجية متكاملة لتشجيع المتعاملين الاقتصاديين من مدخرين ومستثمرين جدد ومؤسسات قائمة على الإقبال على السوق المالية واستغلال الأدوات المالية المتاحة لتعبئة موارد الادخار وتوظيفها مباشرة لتمويل الأنشطة الاقتصادية وعمليات الاستثمار.

وينتظر بالخصوص العمل على إعطاء السوق المالية مكانة أكبر في إستراتيجية التنمية للمرحلة القادمة من خلال مزيد التعريف بمكانة السوق المالية وخلق ثقافة مالية لدى رجال الأعمال والعموم لتشجيعهم على الإقبال على أدوات التوظيف والاستثمار في السوق المالية إضافة إلى تكثيف الإعلام خاصة منه المختصّ وتنظيم الندوات للتعريف بنشاط البورصة وبآلياتها.

وسيتواصل في نفس الإطار تعزيز مقومات الشفافية في السوق المالية من خلال تحسين أداء الهياكل المهنية المختصة من وسطاء ومكاتب الاستشارة المالية والتصنيف واعتماد أفضل الممارسات والمعايير المعمول بها في الأسواق المالية المتطورة. وسيتمّ في غضون السنة القادمة تحديث المنظومة المعلوماتية للبورصة قصد تأمين السلامة المعلوماتية واستمرارية عملها وتوفير المعطيات المناسبة للمتعاملين الاقتصاديين والتصرف الإلكتروني في الوثائق إلى جانب إيلاء عناية أكبر بتنمية كفاءة الموارد البشرية العاملة في مجالات السوق المالية.

وبالتوازي ستتكثّف الجهود من أجل تحسين عمق السوق المالية عبر استقطاب مؤسسات جديدة للإدراج بالبورصة وإثراء القيم والسندات المتداولة وتنويع الإصدارات. ويستند هذا التوجه على مزيد الإحاطة بالمؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين الراغبين في التوجه نحو السوق المالية واستغلال برامج تأهيل مؤسسات الإنتاج لاسيما برامج التطهير المالي قصد حثّها على فتح رأس مالها عبر البورصة أو إنجاز اقتراضات رقاعيّة لتمويل استثماراتها إلى جانب تنشيط السوق الثانوية لرقاع الخزينة باعتبارها المكون المرجعي للسوق الرقاعيّة مع التوجه نحو اعتماد مركزية معطيات للمهنيين قصد تمكينهم من تقييم إصداراتهم.

كما ينتظر مزيد تعزيز تفتح السوق المالية التونسية وتفعيل دورها في استقطاب الاستثمار الخارجي في المحفظة بما يعكس أهمية فرص التوظيف في الأوراق المالية التونسية.هذا وسيتواصل تطوير السوق الرقاعيّة من خلال السعي إلى توجيه المؤسسات نحو تمويل برامجها الاستثمارية بإصدار قروض رقاعيّة كلما تتبيّن جدوى العملية مقارنة بآليات التمويل الأخرى مع حثّ المؤسسات المعنية على تنويع شروط الإصدارات الرقاعيّة.

قطاع التأمين

ينتظر أن يسترجع قطاع التأمين نشاطه بصفة اعتيادية بعد الضغوط المسجلة سنة 2011 بالعلاقة مع تداعيات ثورة 14 جانفي حيث عرفت السوق تراجعا في عدد العقود المكتتبة بالتوازي مع ارتفاع قيمة التعويضات المسددة للمؤمن لهم حيث انخرطت مؤسسات التأمين في المجهود الوطني لجبر الأضرار اللاحقة بالمؤسسات والأفراد. ولقد أحدثت مؤسسات التأمين المعنية خلايا أزمة وتكليف مختصين لمساعدتها على تقييم الأضرار وتقديم التعويضات القانونية للمؤسسات المكتتبة لعقود تأمين بعنوان " الاضطرابات والتحركات الشعبية".

ويعدّ تعصير قطاع التأمين وتحسين أدائه أحد المقومات الأساسية لتطوير النسيج الاقتصادي وتأمين استقرار الوضع الاجتماعي من خلال تأمين تغطية مصالح المؤسسات الاقتصادية والأفراد من المخاطر المحتملة والمساهمة في تعبئة موارد الادخار المناسبة لدفع حركة التنمية. وفي هذا السياق يتمتع قطاع التأمين بآفاق واعدة باعتبار أهمية الإصلاحات الموجهة نحو تدعيم القدرات الفنية والمالية للمؤسسات فضلا عن الجهود المبذولة للرقي بجودة خدمات التأمين وتكثيف البرامج التسويقية قصد الترفيع في نسق الاكتتابات في أصناف التأمين لاسيما منها الواعدة بما من تعزيز مساهمته في تنشيط الحركة الاقتصادية وتعزيز الطاقة الإحتفاظية للقطاع.

وسيرتكز تطوير سوق التأمين في المستقبل وإلى جانب تحسين النتائج الفنية للأصناف التأمين الرئيسية خاصة منها تأمين السيارات والتأمين على المرض على الرقي بنسق الاكتتاب في عقود التأمين الاختياري على غرار التأمينات الاختيارية على المرض وتأمين القروض والتأمين الفلاحي وبالأخص التأمين على الحياة حيث يتوفر هامش هام لمزيد تطوير رقم الأعمال وتحسين النتائج الفنية المسجلة. كما يتعين التوجه نحو توسيع التغطية التأمينية للمخاطر قليلة التداول وذات العواقب المالية الهامة على غرار أحداث الشغب والكوارث الطبيعية مع الحرص على تكوين المدخرات الفنية اللازمة ووضع الآليات المناسبة للوقاية ومجابهة المخاطر المحتملة. هذا وتبقى مؤسسات التأمين مطالبة

بتطوير قدراتها على تسويق منتجات التأمين الجديدة والاختيارية والتعريف بمزاياها وتنظيم حملات تحسيسيّة لتحسين الاكتتابات من قبل المعنيين من أفراد ومؤسسات.

كما يتعين دعم تنافسية مؤسسات التأمين وتحسين أدائها عبر تطوير نظم التصرف الداخلي لمؤسسات التأمين من خلال الحرص على تحديث المنظومات المعلوماتية وتدعيم الرقابة والتدقيق بما يتوافق والإطار الترتيبي للقطاع. ويفترض تحسين الطاقة الإحتفاظية لقطاع التأمين وضمان التغطية الناجعة للمخاطر مزيد تعزيز القدرات المالية لمؤسسات التأمين وتكريس احترام معايير التصرف الحذر عبر دعم مواردها الذاتية وتكوين المدخرات الفنية اللازمة إلى جانب اعتماد سياسة سليمة للتوظيف تمكنها من المساهمة في دفع النشاط الاقتصادي وتحقيق مردوديّة إيجابية.

وسيتواصل في نفس السياق تعزيز القدرات التقنية لمؤسسات التأمين الوطنية وتطويرها من خلال الارتقاء بجودة خدمات مؤسسات التأمين إلى مستوى المقاييس العالمية ومزيد تعصير التصرف الداخلي بمؤسسات التأمين لاسيما مجالات التدقيق والرقابة الداخلية والمنظومات المعلوماتية وتكثيف برامج تنمية كفاءة الموارد البشرية إضافة إلى تأهيل مسالك التوزيع وتطوير عقود التأمين.

الجزء الثالث

السياسات والبرامج القطاعية

الباب الأول

قطاعات الإنتاج

كان قطاع الإنتاج من بين القطاعات التي تأثرت بالأوضاع التي شهدتها البلاد خلال سنة 2011 مما استدعى وضع جملة من الإجراءات للحد من التداعيات السلبية على قدرته التنافسية والتشغيلية وهي إجراءات ظرفية لمساندة المؤسسات التي تضررت ممتلكاتها بفعل الحرق أو الإتلاف أو النهب أو تراجع نشاطها بصفة ملحوظة أو توقفت عن النشاط بشكل جزئي أو كلي مما اثر على رقم معاملاتها ومديونيتها وعلاقتها بحرفائها لأسباب متصلة مباشرة بالوضع الاستثنائي وتتمثل هذه الإجراءات في :

- تكفل الدولة بنسبة 50% من مساهمة الأعراف في النظام القانوني الوطني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجور المدفوعة للعمال الذين يشملهم إجراء التخفيض في ساعات العمل بثماني ساعات على الأقل في الأسبوع بسبب تقلص النشاط.
- تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني الوطني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجور المدفوعة للعمال الذين تتم إحالتهم على البطالة الفنية من قبل هذه المؤسسات.
- تكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض القروض ومعدل نسبة السوق النقدية في حدود نقطتين بالنسبة إلى القروض المسندة من قبل مؤسسات القرض لفائدة هذه المؤسسات وهي قروض إعادة جدولة الأقساط التي حل أو يحل أجلها من ديسمبر 2010 إلى موفى سنة 2011 على أن لا تتجاوز مدة إعادة الجدولة خمس سنوات والقروض المتعلقة بتمويل استثمارات إصلاح الأضرار الحاصلة والمسندة من ديسمبر 2010 إلى موفى 2011.

وستشهد سنة 2012 بداية فترة التدارك واسترجاع القطاعات الإنتاجية نسقها العادي حتى تساهم في دفع النمو الاقتصادي، خاصة من خلال تحسين الانتاجية الجملية لعناصر الانتاج وتشجيع الأنشطة ذات القيمة المضافة واستيعاب يد عاملة من ذوي حاملي الشهادات العليا. كما ستتميز السنة المقبلة بتعميق الإصلاحات الهيكلية وإضفاء مزيد النجاعة بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في إطار نظرة استشرافية تأخذ في الاعتبار تمكين الأجيال القادمة من المقومات الأساسية للتنمية. كما تهدف السياسات القطاعية إلى مزيد التركيز على مجالات المعرفة والقطاعات ذات المحتوى

التكنولوجي المرتفع المقتصدة للطاقة والمحافظة على البيئة إلى جانب الرفع من نجاعة منظومة التجديد وتعزيز قدرة المؤسسة على الابتكار والتطوير مع الأخذ بعين الإعتبار المتطلبات الجديدة التي أفرزتها ثورة 14 جانفي والتي يتضمنها برنامج الحكومة لدفع النشاط الاقتصادي خاصة في مجالات دفع التشغيل والتنمية الجهوية والاستثمار.

الفلاحة والصيد البحري

تميزت سنة 2011 بالنسبة لقطاع الفلاحة والصيد البحري خاصة بتظافر الجهود للحد من تأثيرات الإشكاليات التي طرأت على إثر الثورة وإيجاد الحلول الملائمة لها في أسرع الأوقات وإستغلال العوامل المناخية الملائمة التي ميزت الموسم الفلاحي مما مكن من مواصلة القطاع لنموه بالصفة المرضية وتحقيقه لنتائج مرضية إجمالا. وتمحورت الإشكاليات خاصة في بعض الإضطرابات على مستوى تزود الفلاحين بمستلزمات الإنتاج ونهب وإتلاف معدات بعض المستغلات الفلاحية وخاصة منها الأراضي الدولية المسوغة فضلا عن الحرائق التي نشبت في بعض المناطق الغابية. وقد تم في هذا الإطار بالخصوص تضافر جهود الأطراف المتدخلة لضمان السير الطبيعي للموسم الفلاحي وتوفير مستلزمات الإنتاج وإيصالها في أفضل الظروف إلى مناطق الإنتاج وإصدار مرسوم لتعويض الفلاحين المتضررين وإسترجاع بعض الأراضي الدولية التي تم تأجيرها لبعض رموز الفساد وتعيين مؤتمن عدلي على البعض الآخر لمواصلة نشاطها والمحافظة على مواطن الشغل بها فضلا عن التنسيق بين الجهات الأمنية والهياكل الراجعة لها بالنظر لحماية الغابات من الحرائق والإتلاف ولمجابة الحرائق في أسرع الأوقات.

وبالتوازي مع ما سبق، تواصل تنفيذ البرامج والسياسات القطاعية المرسومة بإستراتيجية تنمية القطاع بما يؤمن تعزيز الأمن الغذائي ويحسن القدرة التنافسية للقطاع ويطور صادرات المواد الفلاحية والغذائية وينهض بالموارد الطبيعية هذا إلى جانب دعم التشغيل بالبلاد وخاصة بالجهات الداخلية عبر ما تم إقراره ضمن ميزانية الدولة الإضافية للسنة الجارية من موارد إضافية خاصة في مجال الغابات وأشغال المحافظة على المياه والتربة فضلا عن إقرار برامج ومشاريع إضافية لبعض الولايات الداخلية ضمن إستراتيجية دفع مسيرة التنمية بهذه الجهات.

ولئن سجلت الأيام الأولى للثورة بعض الخروقات على مستوى موانئ الصيد البحري إلا أنه سرعان ما تضافرت جهود كافة المتدخلين في قطاع الصيد البحري لمواصلة عمليات حماية الثروات السمكية وتنميتها وترشيد استغلالها عبر تعزيز الإجراءات الحمائية من مخاطر الصيد الجائر ومزيد إحكام

تنظيم ومتابعة مواسم الصيد البحري لحماية الثروات البحرية الوطنية من مظاهر الاستنزاف بمواصلة العمل بالراحة البيولوجية.

وفي إطار تعزيز الأمن الغذائي، ولضمان الإستغلال الأمثل للنتائج الإيجابية التي ميزت الموسم الفلاحي على مستوى معظم قطاعات الإنتاج لا سيما منها قطاع الزراعات الكبرى، تم الترفيع في منحة التجميع لكل من القمح الصلب والشعير والتريتيكال ومراجعة سلم التعيير للضغط على مخلفات الإشكاليات التي ميزت الموسم مما مكن من تشجيع الفلاحين على تسليم محصولهم وبالتالي بلوغ مستويات هامة لكميات الحبوب المجمعة.

أما على المستوى الكمي، فينتظر :

- تحقيق القطاع نسبة نمو تضاهي 9.5% مقابل تراجع بـ8.7% خلال السنة المنصرمة.
- إنجاز مبلغ من الإستثمارات يناهز 1070 م د مقابل حوالي 1035 م د سنة 2010.

وتعود نسبة نمو القطاع بالأساس إلى المحصول الطيب للزراعات الكبرى (حوالي 23 مليون قنطار مقابل حوالي 11 مليون قنطار خلال الموسم الفارط) نتيجة العوامل المناخية الملائمة وسرعة إتخاذ الإجراءات للحد من تداعيات الإشكاليات المترتبة عن الثورة.

وقد مكن الإنتاج الفلاحي لسنة 2011 من تزويد السوق بمختلف المواد الفلاحية وخاصة منها الخضر والغلال والمنتجات الحيوانية في ظروف طيبة وذلك رغم توافد حوالي مليون شخص من القطر الليبي والصعوبات التي شهدتها عمليات التجميع والنقل والتوزيع لهذه المواد بسبب الظروف الأمنية الصعبة.

أما على مستوى الإستثمار، فتعود الزيادة بالأساس إلى تطور الإستثمارات العمومية من خلال رصد إعتمادات إضافية على ميزانية الدولة بقانون المالية التكميلي للرفع من الإستثمارات الموجهة للمناطق الداخلية وتحسين ظروف العيش ومجابهة التقلص المسجل على مستوى الإستثمارات الخاصة نتيجة الإضطرابات التي شهدتها البلاد خلال الأشهر الأولى من هذه السنة. وتتمثل أهم الانجازات على هذا المستوى خاصة في مواصلة أشغال إنجاز السدود التي هي في طور الإنجاز وتحويل مياه سدود الزرقاء والكبير والمولى وتحويل مياه الزياتين إلى حوض سجنان وفي مشروع ربط سد سيدي سعد بسد الهوارب. كما تعلقت الإنجازات أيضا بمواصلة أشغال تعصير المنطقة السقوية للحوض السفلي لوادي مجردة من ولاية منوبة على مساحة 4300 هكتار ومواصلة انجاز المرحلة الثانية من مشروع تحسين التصرف في مياه واحات الجنوب والذي يهم ولايات توزر وقبلي وقابس على مساحة 7750

هكتار والانطلاق في انجاز المرحلة الرابعة من مشروع تنمية المناطق الغابية بالشمال الغربي وذلك بولايات بنزرت وباجة وجندوبة والكاف وسليانة والانطلاق في انجاز المرحلة الثانية من مشروع تحسين التصرف في الموارد الطبيعية وذلك بولايات جندوبة والقصرين ومدنين مع مواصلة المشروع الثاني للتصرف المندمج في الغابات.

وبالنسبة لسنة 2012، ينتظر دعم المجهودات وتظافرها لتجاوز النقائص الجوهرية المميزة للقطاع والتي تحد من تطوره بالنسق المرضي وتحد من نجاعته وفق متطلبات السوق. وتتمثل هذه النقائص، وإلى جانب إرتباط القطاع بنسبة هامة بالعوامل المناخية، في ضعف الترابط بين حلقات الأنتاج والترويج والتحويل والتصدير والتطور المحدود لمسالك توزيع المنتوجات الفلاحية والطابع المميز للمستغلات الفلاحية وقلة إنضمام الفلاحين بالهياكل المهنية فضلا عن التحديات الخارجية والمرتبطة بتحرير تجارة المنتوجات الفلاحية خاصة على المستوى الثنائي مع الإتحاد الأوروبي أهم شريك لبلادنا.

وبالتالي فإن منوال التنمية للقطاع الفلاحي للسنة القادمة يرتكز على المحاور التالية :

- تعزيز الأمن الغذائي عبر تطوير نموذج الإنتاج الفلاحي وإحكام ترويج المنتوج.
- مزيد تثمين صادرات القطاع عبر إكساب المنتوج قيمة إضافية.
- التصرف المستديم للموارد الطبيعية مع إعطاء الجوانب البيئية الأهمية اللازمة.

وينتظر أن تتدعم هذه المحاور عبر الشروع في النظر في السبل الكفيلة لتناسق أمثل لتدخلات كافة الأطراف المعنية في القطاع عبر إحكام تدخلات الدولة ودفع المساهمة الفعالة لأهل المهنة ودعم المجهودات المبذولة لتنظيم كافة حلقات الإنتاج والتسويق فضلا عن تحسين آليات القرض الفلاحي والتأمين وملاءمة خدمات البحث الفلاحي والإرشاد والتكوين مع الحاجيات الحقيقية للقطاع.

فعلى مستوى تعزيز الأمن الغذائي، شهدت سنة 2011 إنجاز دراسة حول الأمن الغذائي بالتعاون مع المكتب الفرعي الإقليمي لشمال إفريقيا التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وذلك في ظل المستجدات التي تعيشها البلاد. وقد قامت هذه الدراسة بتحليل وضعية الأمن الغذائي بالبلاد واهتمت بالخصوص بقطاعي الحبوب وتربية الماشية وأقترحت عدد من البرامج لتحسين مستوى الأمن الغذائي والتي تستوجب مزيد التدقيق في مرحلة مقبلة لتشخيص مشاريع قابلة للتنفيذ.

كما سيتواصل في هذا المجال خلال السنة القادمة تنفيذ الإستراتيجيات القطاعية المنجزة والرامية بالأساس إلى مزيد تطوير الإنتاج وتحسين الإنتاجية وتدعيم تنافسية المنتوجات عبر خاصة دعم

الإحاطة بالفلاحين وتوفير مستلزمات الإنتاج والعمل على مزيد التكامل بين البحث العلمي الفلاحي وقطاع الإنتاج قصد تثمين نتائجه ومزيد إدماج التقنيات الجديدة في قطاع الإنتاج فضلا عن إحكام إستغلال أمثل للموارد الطبيعية والمحافظة عليها. وسيتم في هذا الإطار مواصلة العمل بالتوجه الرامي إلى إعطاء أولوية خاصة للمواد الأساسية للمساهمة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني على غرار الزراعات الكبرى وتربية الماشية ومنتوجات الصيد البحري وخاصة منها المتأتية من مشاريع تربية الأسماك فضلا عن المنتوجات ذات القيمة المضافة العالية وذات الميزات التفاضلية كالمنتوجات البيولوجية والجيوحرارية والنباتات الغابية المخصصة لصناعة الأدوية.

أما على مستوى تطوير الصادرات وفضلا عن مواصلة العمل على تكثيف الإنتاج وتنويعه، ينتظر أن تشهد السنة القادمة دفعا هاما في مجالات تحسين نوعية المنتوجات وتطوير طرق لفها وتعليبها ومطابقتها للمقاييس العالمية ودفع نسق إنجاز برنامج تأهيل مسالك توزيع منتجات الفلاحة والصيد البحري وإيلاء العنصر الصحي للمنتوجات عناية خاصة لإستغلال كافة فرص التصدير المتاحة وإستغلال ما تتيحه الإتفاقيات المتعددة الأطراف أو الثنائية وخاصة مع الإتحاد الأوروبي من فرص وبالتالي دفع نسق تطور الصادرات وفق النسق المبرمج.

وبالرجوع إلى ضرورة مزيد دعم القدرة التنافسية للمنتوجات الفلاحية، ينتظر خلال السنة القادمة إعطاء عناية خاصة لتحسين مردودية قطاع الإنتاج بالإعتماد على الخارطة الفلاحية عبر دفع نسق تطويرها وفق المتطلبات وخصوصيات كل جهة وتطوير نوعية المنتوجات وإعتماد سياسة سعرية ناجعة للمنتوجات والشروع الفعلي في إنجاز البرنامج النموذجي لتأهيل المستغلات الفلاحية والمبرمج أوليا الشروع فيه بداية من سنة 2010، حتى يتسنى على ضوء النتائج التي سيفرزها رسم برنامج متكامل لتعميمه على كافة المستغلات والشروع في انجازه في أقرب الآجال. كما ينتظر الشروع في النظر في السبل الكفيلة لتناسق أمثل لتدخلات كافة الأطراف المعنية في القطاع عبر إحكام تدخلات الدولة ودفع المساهمة الفعالة لأهل المهنة ودعم المجهودات المبذولة لتنظيم كافة حلقات الإنتاج والتسويق. وفي هذا الإطار ينتظر إعطاء أولوية لتطوير أدوار المجامع المهنية المشتركة في قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية وفق المتغيرات الاقتصادية الوطنية والعالمية وتحسين أدائها بغاية الترفيع من حجم المنتوجات الفلاحية ومن نسق تصديرها وتكريس أنظمة الاسترسال والجودة وذلك عبر تفعيل نتائج الدراسة المنجزة في الغرض.

وبالنظر إلى التقدم الحاصل على مستوى الدراسة المتعلقة بتمويل القطاع الفلاحي والمنجزة من قبل البنك العالمي والوكالة الفرنسية للتنمية والمنظمة العالمية للأغذية، ينتظر خلال السنة القادمة الشروع في تفعيل نتائج هذه الدراسة لتحسين آليات القرض الفلاحي وبالتالي تحقيق قفزة نوعية للإستثمارت الخاصة للقطاع ودفع نسق التشغيل فيه.

وبخصوص الموارد الطبيعية، سيتواصل خلال سنة 2012 تجسيم البرامج والمشاريع المدرجة ضمن إستراتيجيات قطاعية والرامية بالأساس إلى ترشيد الإستغلال الأمثل لهذه الموارد والمحافظة عليها وضمان ديمومتها بما يسمح من بلوغ الأهداف المرسومة في المجال والمتعلقة بالأساس في بلوغ نسبة تعبئة الموارد المائية حدود 95% في غضون 2016 وفي دفع نسق تعبئة الموارد المائية غير التقليدية وفي تطوير نسبة الغطاء الغابي إلى حدود 16% في أفق 2020 فضلا عن مواصلة تدعيم الإجراءات الحمائية لمواردنا البحرية من كل أشكال الإستغلال العشوائي وإستنزافها وخاصة الصيد الجائر ومواصلة العمل بالراحة البيولوجية.

أما على المستوى الكمي، فيتضمن منوال التنمية لقطاع الفلاحة والصيد البحري خلال سنة 2012 التقديرات التالية:

- تطور نسبة النمو بحوالي 4.4% مقابل 9.5% خلال سنة 2011 بالأسعار القارة.
- انجاز مبلغ من الاستثمارات يناهز 1170 مليون دينار مقابل 1070 مليون دينار خلال 2011.

ويرتكز نسق النمو المنتظر بالخصوص على إنتاج حوالي 19 مليون قنطار من الحبوب (مقابل حوالي 23 م.ق خلال الموسم المنقضي) وإنتاج مليون طن من زيتون الزيت (مقابل 600 ألف طن في الموسم الفارط) وتحسن على مستوى إنتاج قطاع الصيد البحري ليبلغ 102 ألف طن (مقابل 98 ألف طن منتظرة خلال السنة الجارية) وتطور قطاع الأشجار المثمرة والخضر بنسب تبلغ على التوالي 2.3% و2.8%.

أما في مجال الإستثمار، فيرتكز المبلغ المرصود خاصة على دعم مجهود الإستثمار بالجهات الداخلية والأقل حظا للحد من الإختلالات الجهوية وفق نظرة متكاملة تأخذ بعين الإعتبار خصوصيات هذه الجهات وتثمن مواردها بما يعزز الحركة الإقصادية ويطور موارد الرزق بها ويحد من الفوارق بين الجهات مع الأخذ بعين الإعتبار متطلبات السوق الداخلية والخارجية من حيث الكم والكيف.

وتتعلق الاستثمارات العمومية خاصة بمواصلة إنجاز الاستراتيجيات الوطنية في مجال تعبئة الموارد المائية وتنمية الغابات وتحسين المراعي والمحافظة على الموارد الطبيعية إلى جانب دعم مجهودات الإستثمار في الجهات الداخلية. ويبرز توزيع الاستثمارات حسب الأنشطة، أن الري الفلاحي يبقى أهم عنصر في الإستثمارات الفلاحية حيث يمثل حوالي 48% من الاستثمارات المرصودة للقطاع بالرجوع إلى مواصلة دعم المجهودات في المجال إثر التوقيع مؤخرا على اتفاقية هبة مع الإتحاد الأوروبي (57 مليون أورو) بعنوان برنامج دعم الإستراتيجية الوطنية للموارد المائية والتي ترمي إلى تحسين التصرف في الموارد المائية الطبيعية وتحسين التصرف في المياه بالضيعات وتطوير مردودية مجامع التنمية فضلا عن مقاومة تلوث المياه.

وستمكن الاستثمارات العمومية في مجال تعبئة الموارد المائية خاصة من الإنتهاء من أشغال سدود الحركة وقمقوم والكبير(جندوبة) والمولى والزياتين ومنشآت تحويل سد الزياتين والحركة وتحويل مياه سدود الزرقة والكبير والمولى إلى سد سيدي البراق ومواصلة إنجاز سدود الدويميس والطين والمالح سراط والكبير (قفصة) ومنشآت تحويل وتثليث قناة سجنان–جومين– مجردة إلى جانب الإنطلاق في إنجاز ربط سد سيدي سعد بسد الهوارب ومواصلة المرحلة الثانية من مشروع الاستثمار في قطاع المياه وانجاز 30 بئرا عميقة استكشافية و38 بئر مراقبة بالإضافة إلى إحداث 23 بئرا عميقة للاستغلال و21 بئرا تعويضية.

وفيما يتعلق بالمناطق السقوية، ستشهد السنة القادمة خاصة مواصلة أشغال تعصير المنطقة السقوية للحوض السفلي لوادي مجردة وانجاز المرحلة الثانية من مشروع تحسين التصرف في مياه واحات الجنوب واحداث 7 مناطق سقوية باستعمال المياه المعالجة ومنطقتين جيوحراريتين بولايتي قبلي وتوزر. كما تتعلق الإستثمارات أيضا في الشروع في إحداث 311 هكتار من المناطق السقوية الجديدة حول الآبار العميقة و455 هكتار من المناطق السقوية ضمن المشاريع الفلاحية المندمجة بكل من سيدي بوزيد والقيروان وقفصة والإنطلاق في تهيئة وتعصير 34213 هك من المناطق السقوية حول الأبار العميقة.

وفي مجال الغابات والمراعي، ينتظر انجاز حوالي 26.2 ألف هكتار من التشجير الغابي والرعوي ضمن البرنامج السنوي ومواصلة إنجاز المرحلة الثانية من مشروع التصرف المندمج في الغابات والذي يهم ولايات زغوان وباجة وجندوبة والكاف وسليانة فضلا عن مراجعة وإعداد أمثلة التهيئة

الغابية لحوالي 20 ألف هكتار من جملة مساحة 523 ألف هكتار تستوجب المراجعة ومواصلة إنجاز المرحلة الرابعة من مشروع تنمية المناطق الجبلية والغابية بالشمال الغربي.

أما في مجال المحافظة على المياه والتربة، سيتم خلال السنة القادمة خاصة تهيئة حوالي 42 ألف هكتار من مصبات المياه وتعهد وصيانة حوالي 36 ألف هكتار فضلا عن مواصلة إنجاز مشروع التصرف في مصبات المياه والمتعلق بعشر ولايات.

أما فيما يتعلق بالعناية بالوسط الريفي والنهوض بالمناطق الريفية والداخلية الأقل حظا، ينتظر خلال السنة القادمة خاصة الانطلاق في مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولايتي الكاف والقصرين ومواصلة مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بولايات كل من سليانة وسيدي بوزيد وقفصة ومشروع التنمية الفلاحية والرعوية بالجنوب بولايتي تطاوين وقبلي ومشروع التنمية الفلاحية والرعوية بالظاهر والوعرة بمدنين فضلا عن مواصلة المرحلة الثانية من مشروع تحسين التصرف في الموارد الطبيعية وذلك بولايات جندوبة والقصرين ومدنين.

وبخصوص الصيد البحري، ستشهد سنة 2012 الانتهاء من أشغال مشاريع حماية مينائي قابس وغار الملح ومشروع توسيع ميناء جرجيس فضلا عن مواصلة تركيز نظام المراقبة بالأقمار الاصطناعية قصد الحد من كل أشكال الإستغلال العشوائي لثرواتنا البحرية.

أما بالنسبة للقطاع الخاص، فمن المنتظر أن يحقق تطورا بـ 9% على مستوى الاستثمارات (حوالي 670 م د مقابل 614 م د خلال 2011) بالاستناد إلى تطور جل الأنشطة وخاصة منها الري الفلاحي والآلات الفلاحية وتربية الماشية وتربية الأحياء المائية وذلك بفضل الإصلاحات المنتظرة خاصة على مستوى الإرشاد والتكوين والتمويل وتعزيز دور المهنة في كافة حلقات المنظومة وتهيئة الظروف الملائمة للإستثمار عامة.

الصناعات المعملية

شهد الظرف الاقتصادي العالمي في بداية سنة 2011، فترة ما بعد الأزمة، فترة انتعاشة تميزت بتطور الطلب وتطور الأسعار إلا أن الوضع الذي شهده النسيج الصناعي الوطني إثر الاحتجاجات الاجتماعية وتوقف آلية الإنتاج في بعض المؤسسات لم يمكنه من الاستجابة الكاملة لطلب الأسواق

العالمية في مختلف النشاطات وخاصة منها قطاع الأسمدة مما أثر سلبا على نسق النمو المتوقع تحقيقه خلال سنة 2011.

وتضافرت الجهود خلال سنة 2011 رغم الوضع الاجتماعي بالمؤسسات والأمني بالبلاد الغير مستقر لإنجاز أهداف المخطط الثاني عشر للتنمية الرامية لتمكين النسيج الصناعي الوطني من التأقلم مع المتغيرات العالمية والمحلية ودفع نسق النمو والتشغيل وذلك بدعم القدرة التنافسية للنسيج الصناعي عبر مواصلة برنامج التأهيل الصناعي الذي شهد إلى موفى أوت 2011 انخراط 4400 مؤسسة تمت المصادقة على 3645 برنامج تأهيل منها بكلفة جملية تقدر بـ 6256 م د منها 684 م د استثمارات غير مادية، بينما بلغت جملة المنح 866 م د. وسجل قطاع الخدمات المتصلة بالصناعة انخراط 290 مؤسسة خدماتية إلى موفى أوت 2011 والمصادقة على 154 ملف بكلفة جملية تقدر بـ 84 م د. وبالتوازي شهدت آلية الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية المصادقة على 5044 ملفا باستثمارات تقدر بـ248 م د خلال نفس الفترة.

وينتظر أن تشهد سنة 2012 مواصلة استحثاث انخراط المؤسسات ودعم جهود التأهيل والتجديد التكنولوجي والابتكار بإدراج 300 مؤسسة إضافية سنويا في البرنامج الوطني للتأهيل وذلك طبقا لأهداف المخطط الثاني عشر للتنمية الذي أقر أيضا الدخول في مرحلة جديدة لبرنامج التأهيل الصناعي تدمج البحوث التطبيقية في القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية.وسيتواصل خلال سنة 2012 دعم الموارد الذاتية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة المنخرطة ببرنامج التأهيل عبر الصندوق المشترك للتوظيف في رأس مال تنمية TAAHIL Invest.

وفي إطار البحث والتجديد بالمؤسسات تواصل خلال سنة 2011 برنامج منح الاستثمار للبحوث التنموية PIRD المتعلقة بإنجاز الدراسات اللازمة لتطوير منتوجات أو نماذج إنتاج جديدة وانجاز النماذج والتجارب التقنية المتعلقة بها وكذلك التجارب الميدانية واقتناء التجهيزات العلمية للمخابر اللازمة لانجاز مشاريع البحوث التنموية. وقد تم خلال سنة 2011 المصادقة على 40 مشروع للانتفاع بمنحة برنامج البحوث التنموية ليبلغ العدد الجملي للإنتفاعات 63 مشروعا قبل نهاية 2011. ودعما لهذا التوجه تم خلال سبتمبر 2011 إصدار النصوص القانونية المتعلقة بالبرنامج الوطني للبحث والتجديد PNRI، وإنشاء لجنة تسيير هذا البرنامج، التي ستتولى النظر في دراسة 20 مشروع. ومن المتوقع أن يتم خلال سنة 2012 المصادقة على 50 مشروع جديد ضمن برنامج منح الاستثمار للبحوث التنموية PIRD.

وفي إطار التعاون الدولي تم خلال سنة 2011 وضع برنامج دعم المنظومة الوطنية للبحث والتجديد بتمويل من الاتحاد الأوروبي بكلفة 12 م أورو وذلك في إطار البرنامج التوجيهي للتعاون مع المفوضية الأوروبية الذي يهدف إلى دعم هياكل البحث والهياكل التابعة لوزارة الصناعة في مجال التجديد والبحث كما يهدف إلى تطوير التجديد والقدرة على التجديد داخل المؤسسات الصناعية ودعم الشراكة مع هياكل البحث. وسيتم الانطلاق الفعلي لهذا البرنامج مع بداية سنة 2012. كما يتضمن برنامج التعاون الألماني في هذا المجال وضع لوحة قيادة (tableau de bord) للتجديد والتطوير التكنولوجي تهتم بمتابعة التجديد والتطوير التكنولوجي بالنسيج الاقتصادي الوطني.

وفي إطار تشجيع تدخل مؤسسات التمويل في مجال التجديد، شهدت سنة 2011 مساهمة الصندوق المشترك للتوظيف في رأس مال تنمية FCPR INTECH في 19 مشروع مجدد من جملة 250 مؤسسة مجددة مستهدفة خلال الفترة 2010-2016 وذلك إلى موفى أوت 2011 بكلفة 99 م د ساهم الصندوق فيها بـ36.8 م د وسيتواصل خلال سنة 2012 مزيد التحسيس والتعريف بآليات تمويل الاستثمارات التكنولوجية علاوة على تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في ميدان التجديد والتطوير التكنولوجي.

ودعما للقدرة التنافسية للنسيج الاقتصادي بالأسواق العالمية والوطنية شهدت سنة 2011 الإعداد لانطلاق برنامج تنمية القدرة التنافسية للمؤسسات وتسهيل اقتحام الأسواق PCAM بتمويل من الاتحاد الأوروبي بميزانية تقدر بـ 23 مليون أورو يمتد على ثلاث سنوات يهدف، من ناحية، إلى مواصلة البرنامج الوطني للنهوض بالجودة والبرنامج الوطني للمواكبة (Programme National de Coaching) عبر التحسيس والتكوين وتقديم المساعدة الفنية لـ 440 مؤسسة صناعية لإرساء نظم التصرف في الجودة وتطبيق المواصفات والتشاريع الفنية الأوروبية (Marquage CE) ومواكبة 300 مؤسسة للتحكم في تقنيات الإنتاج والتسويق والتسيير الاستراتيجي.

كما يهدف هذا البرنامج من ناحية أخرى إلى تأهيل البنية التحتية للجودة بجميع مكوناتها قصد استكمال الإعداد لإبرام اتفاقية اعتراف متبادل مع الاتحاد الأوروبي في مجال تقييم المطابقة سيغطي في مرحلة أولى قطاعي المنتجات الكهربائية والمنتجات المعدة للبناء. وسيتم في هذا الصّدد رصد حوالي 4.3 مليون أورو لتعزيز التجهيزات المخبريّة للهياكل المرشحة لتقييم المطابقة على غرار المركز التقني للصناعات الميكانيكيّة والكهربائيّة، والمركز التقني لمواد البناء والخزف والبلور والمخبر الوطني للتحاليل والتجارب.

وبهذا ستشهد نهاية سنة 2011 الانطلاق الفعلي الميداني لهذا البرنامج عبر الشروع في مواكبة 150 مؤسسة خلال إنجاز استثماراتها من جملة 300 مؤسسة مبرمجة خلال المخطط الثاني عشر للتنمية والشروع في مساندة 300 مؤسسة على إرساء نظم الجودة بها وذلك في إطار البرنامج الوطني للجودة.

وفي إطار دعم البنية التحتية للمخابر والجودة والرفع من عدد المخابر المعتمدة، تواصل خلال سنة 2011 برنامج تطوير المخابر ونشاط التحاليل والتجارب صلب المراكز الفنية والمخبر المركزي للتحاليل والتجارب بهدف الوصول إلى اعتماد ما يقارب 70 مخبرا بموفّى سنة 2014.

كما سيواصل العمل على انجاز المجمع التقني بتونس بكلفة 30 م د والمتكون من المقرات الاجتماعية للمخبر المركزي للتحاليل والتجارب وللمركزين الفنيين للصناعات الغذائية وللكيمياء، بالإضافة لـ37 مخبرا تابع لهذه الهياكل. وسيتم الشروع الفعلي في إنجاز هذا المجمع بداية من سنة 2012 بعد التأخير الحاصل خلال سنة 2011. وسيمكّن هذا المجمع من تطوير منظومة المخابر وتنمية تدخلات المراكز الفنية لاسيما في مجال اليقظة التكنولوجية ورصد المستجدات على المستوى العالمي والعمل على مزيد استغلال المزايا التفاضلية لمختلف الجهات لدعم إنتاجية القطاع الصناعي ودفع نمو القطاع.

وفي إطار إرساء نظم التصرف في الجودة داخل المؤسسات، سجل البرنامج الوطني للنهوض بالجودة إرساء نظم الجودة بـ550 مؤسسة تم حصول 350 منها على شهادات المطابقة وفق المواصفات الدولية. وقد مكنت هذه الإنجازات في ترفيع العدد الجملي على المستوى الوطني إلى 1680 مؤسسة متحصلة على شهادات المطابقة وفق المواصفات الدولية وذلك في موفى سبتمبر2011، على أن يتم الرّفع في عدد هذه المؤسسات إلى 2000 مؤسسة في أفق سنة 2014.

كما يساهم البرنامج الوطني للجودة في تحسين الإنتاجية داخل المؤسسات الصناعيّة من خلال إنجاز برنامج في الغرض بدعم من الوكالة اليابانيّة للتعاون الدّولي، مكّن في مرحلته الأولى (إلى حدود سبتمبر 2011) من الإحاطة بـ60 مؤسّسة تابعة لقطاعات الصناعات الميكانيكية والكهربائية والتعبئة والتغليف، وذلك بوضع طرق وأساليب عمل تصرف مجددة مبنية على التجربة اليابانية قصد تعزيز نجاعة المؤسسات التونسية على مستوى الإنتاج والإنتاجيّة. وسيتم الشروع في إنجاز المرحلة الثانية لهذا البرنامج إبتداءا من سنة 2012 وذلك باستهداف 50 مؤسسة في أفق سنة 2014.

وسعيا إلى الرفع من عدد المواصفات التونسية بلغ عدد هذه المواصفات إلى موفى شهر ماي 2011 قرابة 14280 مواصفة مطابقة للمواصفات العالمية أو الأوروبية بنسبة 95%. وسيتم خلال سنة 2012 اعتماد مجموعة من المواصفات تغطي قطاعات ذات أولوية وطنية كقطاع الصحة والبيئة وقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال والخدمات البريدية.

وسيتواصل خلال سنة 2012 العمل على مضاعفة نسق إصدار المواصفات المطابقة للمواصفات الأوروبية والعالمية وذلك باستهداف 17500 مواصفة معتمدة في آفاق سنة 2014 ومواصلة العمل في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتقييس 2011-2015 ومساندة المؤسسات في تطبيق المواصفات ومواصلة العمل على إبرام اتفاقيات اعتراف متبادل مع البلدان العربية في مجال الإشهاد بالمطابقة بالإضافة إلى مواصلة متابعة المواصفات الأوروبية والعمل على اعتماد نشاط الإشهاد بمطابقة المنتجات. كما سيتواصل دعم اليقظة في ما يخص الملكية الفكرية والصناعية.

وفي إطار العناية بالاستثمار ودفع نسق إحداث المؤسسات تواصل خلال سنة 2011 رغم الأوضاع المضطربة للوضع الاجتماعي التعريف بالآليات والحوافز المشجعة على بعث المؤسسات في القطاع الصناعي وتكثيف الإحاطة بالباعثين والمستثمرين ومساعدتهم على تشخيص المشاريع المجددة والواعدة من خلال المواكبة في مختلف أطوار إنجاز المشروع من الفكرة إلى التمويل ودخوله طور الإنجاز الفعلي بالإضافة إلى مواصلة تعزيز القدرة على استقطاب الأنشطة الصناعية ذات القيمة المضافة العالية والتكنولوجيا المتطورة التي تتأقلم مع خصوصية مناطق الانتصاب حتى تدعم ديناميكية التطور والتنمية بهذه المناطق.

في هذا الإطار ستتواصل خلال سنة 2012 دعم آليات المرافقة للباعثين الجدد خاصة بالمناطق الداخلية والرفع من نسبة نجاح المشاريع المحدثة وتحسين جودة الخدمات المسداة للباعثين في مجال الإحاطة والمرافقة من طرف هياكل المساندة على المستوى الجهوي، وسيتواصل العمل على إرساء منظومة متكاملة للإحاطة بباعثي المشاريع تتكون من خبراء في جميع المجالات وذلك في إطار اتفاقيات خصوصية تحدد مجالات وطرق التدخل لفائدة الباعثين.

وسيتواصل خلال سنة 2012 دعم إحداث المشاريع الصناعية والخدماتية المتصلة بالصناعة والباعثين الجدد وخاصة منهم أصحاب الشهادات العليا عبر تضافر الجهود بين هياكل الدعم والإيواء كمراكز الأعمال ومحاضن المؤسسات وهياكل التمويل قصد بعث جيل جديد من المؤسسات الجديدة ذات المحتوى التكنولوجي والتشغيلي الرفيع .

وحفاظا على النسيج الصناعي وعلى مواطن الشغل به، تم خلال سنة 2011 إقرار إجراءات ظرفية لمساندة المؤسسات الصناعية والخدماتية المتصلة بها والتي تضررت ممتلكاتها بفعل الحرق أو الإتلاف أو النهب أو تراجع نشاطها بصفة ملحوظة أو توقفت عن النشاط بشكل جزئي أو كلي مما اثر على رقم معاملاتها ومديونيتها وعلاقتها بحرفائها لأسباب متصلة مباشرة بالوضع الاستثنائي وتتمثل هذه الإجراءات في :

- تكفل الدولة بنسبة 50% من مساهمة الأعراف في النظام القانوني الوطني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجور المدفوعة للعمال الذين يشملهم إجراء التخفيض في ساعات العمل بثماني ساعات على الأقل في الأسبوع بسبب تقلص النشاط.
- تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني الوطني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجور المدفوعة للعمال الذين تتم إحالتهم على البطالة الفنية من قبل هذه المؤسسات.
- تكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض القروض ومعدل نسبة السوق النقدية في حدود نقطتين بالنسبة إلى القروض المسندة من قبل مؤسسات القرض لفائدة هذه المؤسسات وهي قروض إعادة جدولة الأقساط التي حل أو يحل أجلها من ديسمبر 2010 إلى موفى سنة 2011 على أن لا تتجاوز مدة إعادة الجدولة خمس سنوات والقروض المتعلقة بتمويل استثمارات إصلاح الأضرار الحاصلة والمسندة من ديسمبر 2010 إلى موفى 2011.

وقد تم دراسة 27 ملف تتعلق بالامتيازات ذات الصبغة الاجتماعية من طرف اللجنة الاستشارية المحدثة على مستوى وزارة الصناعة والتكنولوجيا والمكلفة بإسناد هذه الامتيازات تمت المصادقة على 18 ملف منها شملت 8630 عاملا. ويقدر التأثير المالي على ميزانية الدولة لهذه المصادقات بحوالي 480 ألف دينار. كما تم رفض 8 ملفات وتأجيل ملف واحد. و3 ملفات تتعلق بالامتيازات ذات الصبغة الجبائية، حظي ملفين من بينها بالمصادقة، في حين يتواصل درس الملف الثالث.

وفي إطار دعم منظومة الأقطاب التنموية وترسيخ الشراكة بين منظومة البحث العلمي والمؤسسات الصناعية تواصل خلال سنة 2011 إنجاز الأقطاب التنموية بكل من المنستير الفجة وبنزرت وسوسة وقفصة وقابس وباجة وصفاقس وسيدي ثابت وبرج السدرية وإنشاء شركات التصرف بكل من المركب الصناعي والتكنولوجي بالقصرين وبسيدي بوزيد وبالكاف وبمدنين التي ستقوم بتهيئة 160 هك من المناطق الصناعية وتشييد 40 ألف متر مربع من المحلات الصناعية ومن المتوقع أن يشرع خلال

سنة 2012 في التسوية العقارية لهذه المناطق مع تواصل إنجاز مختلف هذه الأقطاب وإقامة مناطق تكنولوجية متعددة المواقع لاستقطاب الاستثمارات في الأنشطة ذات القيمة التكنولوجية العالية.

هذا وسيتم العمل على تدعيم دور المراكز الفنيّة الصناعيّة في منظومة البحث والتجديد من خلال بعث مراكز للموارد التكنولوجيّة في عدّة أقطاب تنمويّة. وفي هذا الإطار ستبلغ الكلفة الجمليّة لمراكز الموارد التكنولوجيّة المختصّة في النسيج والملابس والميكاترونيك والصّناعات الغذائيّة حوالي 15 مليون دينار، وسيتم بعثها تباعا في الأقطاب التنمويّة بكل من المنستير وسوسة وبنزرت، وستتعهد المراكز الفنيّة المعنيّة بالشروع في إنجازها بداية من سنة 2012 ثم تسييرها. وستساهم مراكز الموارد التكنولوجيّة في دعم الابتكار والتجديد التكنولوجي وتثمين نتائج البحث من خلال صنع النماذج لفائدة المؤسسات، بالإضافة إلى التشخيص والاستشارة في مجال التطوير التكنولوجي والمساعدة على إنجاز مشاريع البحث المشتركة والمرافقة في مهمات نقل التكنولوجيا.

أما فيما يخص توفير المناطق الصناعية فقد تواصل خلال سنة 2011 إنجاز برنامج المخطط الثاني عشر لتهيئة ولإعادة تهيئة المناطق الصناعية بإيجاد فضاءات متطورة للانتصاب بمختلف المناطق عبر بعث جيل جديد من المناطق الصناعية وقد تم الشروع في تهيئة 20 منطقة صناعية تمسح 537 هك والإعداد لشروع الأشغال بالجهات الداخلية وذلك بكل من قبلي 10هك وبن قردان 15 هك والقصرين 18 هك وسيدي بوزيد لسودة 10 هك وباجة بوتفاحة 29 هك والزريبة "4" 50 هك وسيتم الشروع خلال سنة 2012 في انجاز كل من منطقة سجنان 20 هك وتطاوين الخبطة 14 هك وبني خلاد سيدي التومي 21 هك وتاكلسة 7 هك وقرمبالية 38 هك وقربة 8 هك وكندار"2" 10 هك وبوفيشة توسعة 15 هك.

أما فيما يتعلق بالأهداف الكمية، فينتظر أن يسجل قطاع الصناعات المعملية خلال سنة 2011 ارتفاعا في نسق النمو راجعا بالأساس لتطور صادرات أغلب المنتوجات الصناعية، ومن المتوقع أن يحافظ هذا القطاع على نسقه المتصاعد في النمو خلال سنة 2012. ومن المنتظر للقطاع تحقيق خلال سنة 2011 :

- نسبة نمو بـ 3,2% (مقابل 4,1% مقدرة) تبعا لتراجع قطاع صناعات النسيج والملابس والجلد (-0,5% مقابل 1,5% مقدرة) وللتراجع غير المتوقع في نمو قطاع الصناعات الكيميائية بنسبة (-8% مقابل 3% مقدرة) ناتج عن توقف الإنتاج بالنسبة لكل من المجمع الكيميائي التونسي وشركة فسفاط قفصة لفترة طويلة بسبب الاحتجاجات.

- ومن المتوقع أن تبلغ نسبة النمو خلال سنة 2012، 4,3% (مقابل 4,9% مقدرة) بفضل التطور الإيجابي لمختلف القطاعات وخاصة قطاع الصناعات الكيميائية الذي من المنتظر أن يسترجع نسقه الإيجابي في النمو بفضل تحسن الأوضاع الداخلية للبلاد الذي من شأنه أن يساهم في دخول شركة TIFERT للأسمدة طور الإنتاج ووحدات جديدة خاصة بقطاعي الصناعات الميكانيكية والكهربائية والنسيج والملابس والجلد في مناطق التنمية الجهوية.
- انجاز استثمارات بقيمة جملية تبلغ 1930 م د (مقابل 2253 م د مبرمج) وهو ما يمثل نسبة انجاز تقدر بـ 85,7% بالنسبة لسنة 2011. وتعتبر هذه النسبة إيجابية بالنظر إلى الحذر الذي اتسم به مناخ الاستثمار تجاه التغيرات التي شهدتها الساحة الوطنية في بداية سنة 2011. وقد استقطب خلال هذه الفترة كل من قطاع الصناعات الغذائية وصناعات مواد البناء والخزف والبلور نسبة 17,6% وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية نسبة 19,7% وقطاع الصناعات الكيميائية نسبة 20,7% من جملة هذه الاستثمارات.
- ومن المتوقع أن تبلغ قيمة الاستثمارات في هذا القطاع 2095 م د خلال سنة 2012 وذلك للاسترجاع المرتقب لثقة المستثمرين الأجانب والمحليين بمناخ الاستثمار الوطني بمختلف الأنشطة والجهات مع ترويج اكبر للمناطق التنمية الجهوية من جهة ولتواصل انجاز مصنع المظيلة2 للحامض الفسفوري بقفصة ومصنع إسمنت قرطاج الذين شهدا تأخيرا خلال سنة 2011 ولاستكمال انجاز بنية تحتية متطورة لاستقطاب نوعية جديدة من الاستثمارات التكنولوجية ذات الطاقة التشغيلية تضمن اندماج النسيج الصناعي بالنسيج العالمي وتحقيق توازن الصناعي الجهوى .

الطاقة والمناجم

الطاقة

تميزت السنة الحالية بتطور أسعار النفط بنسق تصاعدي مقارنة بنسق السنة الفارطة حيث ينتظر أن يبلغ معدل سعر النفط 115 دولار للبرميل خلال سنة 2011 مسجلا بذلك تطورا بـ 45%، في حين ينتظر أن يشهد سعر صرف الدولار بالنسبة للدينار تراجعا طفيفاخلال سنة 2011 مقارنة بـ2010.

وبالنسبة لإنتاج المحروقات، ينتظر أن تشهد سنة 2011 تراجعا في حجم الموارد الوطنية للمحروقات بـ 2.3%، حيث ينتظر أن يبلغ الإنتاج 6.8 م طن م ن مقابل 7.3 م.طن.م.ن مقدرة و7 م.طن.م.ن

منجزة سنة 2010. ويعزى هذا التراجع للإنقطاعات المتكررة على مستوى وحدات الإنتاج في عدة حقول علاوة على الإنخفاض الطبيعي لبعض الآبار. كما ينتظر أن يبلغ الطلب على المواد الطاقية 3.7 م.طن م.ن خلال سنة 2011 مقابل 4 م.طن م.ن خلال سنة 2010 مسجلا بذلك تراجعا بـ 7.5%، ولكن باعتبار أن تراجع نسق الإنتاج يفوق نسق تراجع الطلب على المواد الطاقية ينتظر أن يبلغ عجز ميزان الطاقة الأولية للبلاد 539 ألف طن م.ن خلال هذه السنة مقابل عجز بـ 516- ألف طن م.ن خلال سنة 2010.

وبالنسبة لسنة 2012 ينتظر أن يشهد مستوى الأسعار تطورا طفيفا فيما ينتظر أن يتطور إنتاج النفط ليبلغ 3.64 م.طن.م.ن، وتعزى الزيادة المتوقعة في الإنتاج أساسا إلى الإرتفاع المتوقع على مستوى إنتاج كل من حقل عشتروت وبركة معمورة وسرسينة. كما ينتظر أن يسجل إنتاج الغاز الطبيعي تطورا مردّه أساسا إرتفاع إنتاج حقل صدربعل الذي توقف فيه الإنتاج لمدّة 73 يوما في بداية سنة 2011، هذا علاوة على الإرتفاع المتوقع لإنتاج كل من حقل المعمورة والفرانيق وآدم والشرقي. وعلى هذا الأساس ينتظر أن يبلغ إنتاج المحروقات 7.4 م.طن.م.ن خلال سنة 2012. ولكن رغم التطور المتوقع لإنتاج المحروقات ينتظر أن يشهد ميزان الطاقة الأولية للبلاد خلال السنة المقبلة عجزا بـ143 ألف.طن.م.ن. أما على مستوى الميزان التجاري فسيشهد عجزا يقدر بـ 278 م د وسينعكس هذا الأخير على ميزانية الدولة التي من المنتظر أن تواجه ظغوطات لتوفير الدعم للمواد الطاقية.

وفي ظل التقلبات العالمية التي يشهدها قطاع الطاقة سيتواصل العمل خلال سنة 2012 على تطوير المجهود الوطني للاستكشاف والبحث عن المحروقات لتدعيم الاحتياطي الوطني للمحروقات، وتعزيز البنية الأساسية الطاقية ولا سيما في مجال إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز وكذلك تكرير وخزن المحروقات. وتبعا لذلك سينطلق إنجاز المشاريع الطاقية التي سجلت تأخيرا خلال السنة الحالية في القطاع الخاص والعام.

فالبنسبة لتطوير أنشطة البحث والتنقيب ينتظر أن يبلغ العدد الجملي للرخص المسندة 53 خلال سنة 2012 وعدد الآبار الجديدة 19 بئرا مقابل على التوالي 50 و12 منتظرة لسنة 2011، وذلك باعتبار استغلال المستوى التصاعدي لسعر المحروقات. كما ستشهد سنة 2012 تدعيم البنية الأساسية لقطاع نقل الغاز وذلك من خلال الإنطلاق في إنجاز مشروع تثمين الغاز الطبيعي بالجنوب التونسي الذي يهدف إلى المحافظة على نسق معين للاستكشاف بالجنوب ولاسيما في المكامن العميقة. هذا وتجدر

الإشارة الى أن 9 رخص حاليا تعتبر معنية بالأنبوب موضوع المشروع والتي قامت باستثمارات في مجال الاستكشاف إلى جانب استثمارات متوقعة في مجال التطوير.

أما بالنسبة لقطاع التكرير فقد إستأنفت الشركة التونسية لصناعات التكرير نشاطها في جوان 2011، وتبعا لذلك سيتم تأمين تزويد جزء من إحتياجات السوق الداخلية من المواد الطاقية فيما سيتم تأمين الجزء المتبقي عن طريق التوريد. علاوة على ذلك ستشهد سنة 2012 مواصلة صيانة مصفاة بنزرت وتعزيز السلامة داخلها وتطوير طاقة الخزن، وذلك قصد تحسين مردودية عملية التكرير. وبالنسبة للمصفاة المنتظر إنجازها بالصخيرة عن طريق الخواص فسيتم الانطلاق في التشاور في سبل إنجازها خلال سنة 2012 وذلك بالشراكة مع مستثمرين أجانب.

وبخصوص قطاع الكهرباء والغاز فستتميز سنة 2012 بتطور الطلب على الكهرباء والغاز الذي من المنتظر أن ينمو بـ 6.8% مقابل 0.8% سنة 2011، وذلك باعتبار إمكانية إسترجاع النشاط الإقتصادي لسالف حيويته بعد الركود الذي شهدته البلاد خلال السنة الحالية. وعلى هذا الأساس واستجابة للنمو المنتظر على طلب للكهرباء والغاز وباعتبار الفاقد الحاصل على مستوى شبكة النقل والتوزيع سيتواصل العمل خلال سنة 2012 على تدعيم طاقة إنتاج الكهرباء وتحسين شبكة النقل والتوزيع، حيث ستشهد سنة 2012 انطلاق إنجاز محطتي سوسة وسوسة "د" لإنتاج الكهرباء علاوة على مشاريع نقل الكهرباء والغاز.

وفيما يتعلق بنقل الكهرباء سيتواصل العمل خلال سنة 2012 لإنجاز مشاريع محطات التحويل الجديدة وتدعيم المحطات القديمة وإنجاز الخطوط ذات الجهد المرتفع، منها خطوط تحت أرضية وخطوط هوائية هذا علاوة على تجديد وتأهيل الخطوط والمحولات القديمة. وفيما يخص شبكة التوزيع فستستأثر البنية التحتية وتحسين الشبكات بقسط هام من المجهود الاستثماري في هذا القطاع. كما سيتواصل العمل على تدعيم الربط الكهربائي في الوسط الحضري والوسط الريفي، حيث ستتمثل أهم الإنجازات في ربط 71 ألف منخرط جديد في الوسط الحضري و22 ألف حريف جديد في الوسط الريفي، هذا إلى جانب متابعة المجهود المبذول في ميدان تطهير شبكات التوزيع قصد تحسين الخدمات.

ومن جانبه سيحظى قطاع نقل الغاز بمزيد الإهتمام حيث ستتميز سنة 2012 بمزيد تدعيم الاستثمارات على مستوى هذا القطاع لتعميم استبدال الاستهلاك المنزلي واستهلاك الصناعيين بالغاز الطبيعي عوضا عن غاز البترول المسيل. وتبعا لذلك ينتظر الإنطلاق في إنجاز مشاريع المخطط المديري

للغاز الطبيعي قصد تلبية الطلب المتزايد للغاز وتزويد محطات إنتاج الكهرباء على غرار محطتي بنزرت وقلعة الأندلس المزمع إنجازهما. علما وأن المخطط المديري للغاز الطبيعي يغطي حوالي 382 كلم، تتضمن مشاريع جاهزة للتنفيذ كأنبوب نقل الغاز تونس– بنزرت وقلعة الأندلس وأنبوب نقل الغاز تونس– باجة وأنبوب نقل الغاز قابس– المضيلة وأنبوب نقل الغاز بن سحلون –عين تركية. علاوة على ذلك فإن تدعيم شبكة نقل الغاز من شأنها أن تفرز إمكانيات جديدة على مستوى تسويق الغاز الممكن استغلاله وتحث المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار في تطوير إنتاج الغاز.

وعلى صعيد التقديرات الكمية ينتظر أن يسجل قطاع الطاقة خلال سنة 2012 نموا بنسبة 4.8% مقابل تتراجع بـ 40% خلال سنة 2011. ويتضمن هذا النمو تطورا في قطاع الكهرباء بـ 4% سنة 2012 مقابل 2.5% منتظرة سنة 2011، ويعزى هذا التطور في نسق النمو أساسا إلى تطور الطلب على الضغط المرتفع والمتوسط على التوالي بـ8.5% و7.8%. كما يتضمن تطورا في قطاع المحروقات بـ 4.5% خلال سنة 2012 مقابل تراجع بـ 3.6% منتظرة سنة 2011.

وبالتوازي سيبلغ حجم الاستثمارات حوالي 3304 م د مقابل 2374 م د منتظرة هذه السنة، سيرصد منها 2000 م د لقطاع المحروقات تبعا لإنجاز برامج تنمية الحقول (1600 م د) ولعمليات البحث والتنقيب (400 م د) ، كما سيرصد منها 1303 م د لفائدة قطاع الكهرباء والغاز حيث سيستأثر قطاع إنتاج ونقل الكهرباء على التوالي بـ 771 م د و290 م د.

المناجم

شهدت السوق العالمية للفسفاط إنتعاشة خلال السنة الحالية، وذلك تحت تأثير إنكماش سعر صرف الدولار مقارنة بالأورو وعودة التفاؤل بتعافي الإقتصاد العالمي وتحسن نسق النمو وتبعا لذلك شهدت سنة 2011 إرتفع أسعار الفسفاط لتبلغ 120 دولار للطن الواحد. في حين شهد إنتاج الفسفاط تراجعا كبيرا ببلادنا جراء الإضطرابات التي أدت إلى إخلال كبير بالسير العادي للعمل بمختلف وحدات شركة فسفاط قفصة الفنية والإدارية وتدني نسق الإنتاج إلى مستويات قياسية. وفي المقابل ينتظر خلال سنة 2012 تجاوز هذه العقبات والإعتماد على إستراتيجية تأخذ بعين الإعتبار كل متطلبات الجهة والقطاع.

وبالتوازي شهدت السنة الحالية بطأ قياسيا على مستوى الاستثمار يتجلى من خلال تأخير إنجاز المشاريع الكبرى على غرار المعدات الثقيلة للمقاطع وتوظيب المعدات وحماية المحيط بصيانة

الأحواض الطينية نتيجة تواتر الإعتصامات والإضرابات بمراكز الإنتاج. في حين من المتوقع أن تتميز السنة المقبلة بمجهود استثماري هام لتلافي التأخير الحاصل على مستوى المشاريع الكبرى، حيث ستشهد سنة 2012 مواصلة إعادة تأهيل وصيانة المغاسل وإنجاز وحدات التعويم لتطوير الإنتاج.

أما فيما يتعلق بالمواد غير الفسفاطية يمرّ القطاع بتراجع نسبي على مستوى الإنتاج والاستثمار تبعا للظرف الذي تشهده البلاد من جهة وتقلص المدخرات الوطنية لجلّ المواد المعدنية المستخرجة من جهة أخرى، ويتوقع أن تتواصل هذه الوضعية خلال السنة الحالية وذلك إلى حين أن تتبين المعالم والتوجهات الإجتماعية. وعلى هذا الأساس ينتظر أن تشهد سنة 2011 تراجعا في إنتاج الحديد والأملاح في حين ينتظر أن يسجل قطاع الجبس تطورا على مستوى الإنتاج نظرا لدخول مشاريع جديدة في طور الإنتاج. وفي المقابل يتوقع أن تشهد سنة 2012 انتعاشة باعتبار التطور المنتظر على مستوى إنتاج الأملاح والجبس نتيجة، على التوالي، لتنامي الطلب من قبل الدول الأوروبية ودخول المشاريع الجديدة حيز الإنتاج. في حين ينتظر تسجيل تراجع على مستوى إنتاج الحديد نظرا للصعوبات التي تشهدها شركة جبل الجريصة على مستوى آلة الاستخراج ونقاوة المنتوج الذي يعزى إلى نوعية المدخرات والبنية التحتية. كما ينتظر إرتفاع حجم الاستثمارات وعدد رخص البحث عن المواد غير الفسفاطية.

وعلى الصعيد الكمي ينتظر أن يبلغ إنتاج الفسفاط 8.5 مليون طن خلال سنة 2012 مقابل 4.5 مليون طن منتظرة لسنة 2011. وتبعا لذلك سينمو القطاع بـ 1% مقابل تراجع بـ40% منتظر لسنة 2011. كما ينتظر أن تبلغ الاستثمارات الجملية المنجزة لقطاع المناجم 145 م د خلال سنة 2012 مقابل 105 م د مقدرة لسنة 2011، حيث سيستأثر قطاع الفسفاط بحوالي 115 م د سنة 2012 مقابل 80 م د سنة 2011، كما ينتظر أن تبلغ استثمارات قطاع المواد غير الفسفاطية 28.5 م د سنة 2012.

الخدمات

يمثل قطاع الخدمات أحد أبرز القطاعات التي سيتم الاعتماد عليها لمجابهة التحديات المنتظرة سنة 2012 وفي مقدمتها استيعاب أكبر عدد ممكن من طلبات الشغل خاصة بالنسبة لأصحاب الشهادات العليا فضلا عن دوره المحوري لتغيير هيكلة الاقتصاد الوطني والانتقال إلى منوال تنموي مرتكز على المعرفة وعلى تثمين الكفاءات البشرية والتكنولوجيات الحديثة. وعلى هذا الأساس، ينتظر أن تشهد سنة 2012 إنجاز إصلاحات هيكلية في مختلف المجالات ذات العلاقة بتطوير التشريعات وتعصير

منظومة التمويل وتعزيز البنية التكنولوجية واللوجستية إلى جانب تأهيل المؤسسات والرفع من قدرتها التنافسية.

النقل والخدمات اللوجستية

تأثر نشاط قطاع النقل بصفة عميقة بمختلف أنماطه من نقل على الطرقات وحديدي للمسافرين ونقل حديدي للفسفاط وحركة النقل الجوي على إثر اندلاع الثورات الشعبية وتحديدا بتونس ومصر وليبيا نظرا لما اتسمت به البلاد من عدم استقرار في الأوضاع الإجتماعية والأمنية. وتبعا لذلك سجل نشاط قطاع النقل الحديدي للفسفاط تراجعا بـ62% خلال فترة الثماني أشهر الأولى من سنة 2011 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2010. كما تراجعت حركة المطارات بـ 31% وحركة الجملية للبضائع بالموانئ بـ 20% خلال نفس الفترة. كما شهد القطاع عديد التحركات الإجتماعية المطالبة بتسوية الوضعية المهنية للمال المتعاقدين والعرضيين شملت إدماج ما يقارب 7200 عون في القطاع. وقد تسببت مجمل هذه العوامل في إخلالات في نتائج وفي التوازنات المالية للشركات العمومية للسنة الحالية وستتواصل خلال الفترة المقبلة مما يستدعي إعادة النظر في السياسات التنموية وفي برامج تطويرها على ضوء هذه المتغيرات. كما انعكست الوضعية على نسق إنجاز الإستثمارات وبالخصوص المشاريع الكبرى المزمع إنجازها من طرف الخواص في مجال البنية الأساسية للموانئ على غرار ميناء بالمياه العميقة بالنفيضة والمنطقة اللوجستية برادس. وبالرغم من هذه العوامل، شهد قطاع النقل ظهور عدة بوادر إيجابية في مجال النقل الجوي بالإقبال على الإستثمار في مجالات النقل المنتظم وغير المنتظم للمسافرين ومجال التكوين.

وعلى غرار مجمل قطاعات الصناعة والتجهيز والسياحة، تم اتخاذ إجراءات ظرفية تهدف إلى تخفيف العبأ المالي للمؤسسات والمحافظة على مواطن الشغل بالقطاع من مؤسسات النقل البري للأشخاص والنقل البري للبضائع وتتمثل في تكفل الدولة بنسبة 50% ويمكن أن تصل إلى 100% من مساهمة الأعراف في النظام ني للضمان الإجتماعي بعنوان الأجور المدفوعة للعمال الذين يشملهم إجراء التخفيض في ساعات العمل أو الإحالة على البطالة الفنية وبالفارق بين نسبة الفائض عن القروض ومعدل نسبة السوق النقدية وذلك في حدود نقطتين بالنسبة للقروض المسندة من قبل مؤسسات القرض لفائدة الأطراف المعنية وتأجيل دفع الأداء على الضريبة على نتائج سنة 2010 بدون خطايا التأخير إلى جانب إحداث آلية لضمان قروض الاستثمار المسندة من قبل مؤسسات القرض لفائدة المؤسسات المتضررة.

وفي مجال النقل العمومي تميزت سنة 2011 بتواصل تجسيم خطة النهوض بالنقل العمومي الجماعي حيث ينتظر دخول حيز الإستغلال مشروع كهربة الخط الحديدي تونس–برج سدرية وانطلاق الدراسات الفنية لمترو صفاقس والشروع في إنجاز البنية الأساسية المتعلقة بمشاريع الشبكة الحديدية السريعة انطلاقا من الخط E (تونس–الزهور) وأشغال نفق السيدة المنوبية وتدعيم الأسطول العمومي للحافلات بـ271 حافلة إلى غاية 01 أكتوبر 201 منها 128 حافلة لتجديد الأسطول و143 حافلة لتطويره.

وفي إطار تدعيم البنية الأساسية للنقل بالجهات تواصل تدعيم النقل الحديدي بتركيز مشاريع الإتصال عبر الألياف البصرية بالسكة على خط قفصة–قابس وتونس–غار الدماء وأشغال حماية الشبكة الحديدية للحوض المنجمي من الفياضنات وتعصير خط تونس–القصرين وتسلم 4 قطارات ذاتية الجر مخصصة للنقل على الخطوط البعيدة و50 عربة نقل فسفاط وإنجاز الدراسة الأولية لربط منطقة النفيضة بالقيروان بالسكة.

وفي مجال تدعيم البنية الأساسية للموانئ، تميزت الإنجازات وفي مجال تدعيم البنية الأساسية للموانئ، تميزت الإنجازات خاصة في جهر المركب المينائي حلق الوادي ورادس وأحواض مينائي صفاقس وقابس وتهيئة المسطحات بميناء صفاقس وبناء الرصيف المتعدد السوائب بميناء رادس والشروع في أشغال تهيئة الطرقات الرئيسية لإنجاز المنطقة اللوجستية برادس وإعادة تهيئة الأرصفة البترولية بميناء.

وفي إطار تنفيذ خطة النهوض باللوجستية وتطوير النقل المتعدد الوسائط، يتم حاليا إعداد إطار قانوني ومؤسساتي ملائم لبعث واستغلال هذا النشاط وتعزيز جاذبيته. كما يتم العمل على تدعيم التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة في مجال اللوجستية عبر إحداث مرصد وطني للوجستية حيث يتم إعداد مشروع الأمر المتعلق به إلى جانب تدعيم تجهيز الموانئ بالمعدات حيث تم اقتناء 2 قبانات و12 رافعات ذات هيكل مرتفع ومنضد حاويات و12 مجرورات مينائية و9 كمشات آلية لمناولة الحاويات والسوائب الصلبة لنقل السوائب تهدف إلى تعصير أساليب عمليات شحن وتفريغ البضائع والرفع من مردودية العمل بالموانئ.

وفي مجال النقل الجوي انعكست الأزمة عل حركة النقل الجوي حيث سجلت الحركة بالمطارات تراجعا بـ31% خلال الثماني أشهر الأولى من سنة 2011 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2010. كما انعكس الوضع الإجتماعي، جراء الإضرابات التي شنتها عمال الشركات الفرعية للخطوط التونسية في مجال الخدمات الأرضية Assistance au sol والتموين بهدف الإلتحاق مجددا بالشركة الأم شركة

الخطوط التونسية مما أثر سلبا على نشاط الشركة وحركة المطارات. وعلى مستوى تدعيم الأسطول الوطني تم سنة 2011 إقتناء طائرة من نوع آرباص A320 لفائدة شركة الخطوط التونسية.

وخلال سنة 2012، سيتم العمل على أن يساهم قطاع النقل في دعم التنمية بالجهات وضمان أكثر عدالة من خلال التقليص في الفوارق بين الجهات الساحلية والداخلية بإعطاء الأولوية للمشاريع بالمناطق الداخلية. وسيتم تدعيم النقل الجماعي الحديدي بالجهات من خلال مواصلة تأهيل الخط الحديدي الرابط بين تونس والقصرين وفروعه وتجديد الشبكة الجنوبية بين صفاقس والمتلوي والحوض المنجمي والدراسة التفصيلية الفنية لربط مدينة القيروان بالشبكة الحديدية عبر النفيضة والشروع في أشغال البنية الأساسية على الخط تونس–غار الدماء لمد قنوات الإتصال عبر الألياف البصرية واستغلال القطارات الذاتية الجر الخاصة بنقل المسافرين على خطوط غار الدماء وبنزرت والقصرين. كما سيتواصل تدعيم النقل الحضري بإنجاز مجمل مكونات الجزء الأول من الشبكة الحديدية السريعة :الخط D (تونس –القباعة منوبة) والخط E (تونس–الزهور) وتوسعة نفق السيدة المنوبية ومشاريع التشوير والإتصالات والمستودعات والمعدات والتي تنجز على فترة ثلاث سنوات إلى جانب الشروع في مشاريع المترو والمتعلقة بتأهيل خط تونس–حلق الوادي–المرسى ومشروع الجذع المركزي.

كما سيتواصل تدعيم البنية الأساسية للموانئ البحرية من خلال الشروع في إنجاز المشاريع المتعلقة بإعادة تهيئة رصيف وخزان الحبوب وإعادة تهيئة الرصيف البترولي وإعادة تهيئة رصيف المواد الخطرة وإعادة هيكلة شبكة الكهرباء بميناء رادس وإصلاح الأرصفة بالضفة الشمالية وتدعيم الرصيف عدد 7 وتهيئة الأراضي المسطحة بالضفة الشمالية والجنوبية بميناء سوسة وإصلاح الأرصفة عدد 5 و6 و7 بميناء قابس.

وفي مجال الرفع من مساهمة الأسطول الوطني، ينتظر خلال سنة 2012 تدعيم أسطول الشركة التونسية للملاحة بدخول حيز الإستغلال لسفينة جديدة لنقل المسافرين بطاقة استيعاب بـ3200 مسافرا و1060 سيارة، كما سيدعم الخواص أسطولهم بإقتناء سفن ملاءمة في إطار تفعيل العقود الممضاة بينهم والمؤسسات العمومية الموردة والمصدرة لكميات كبيرة من البضائع.

وفي مجال تحسين المردودية بالموانئ، ينتظر خلال سنة 2012 دخول حيز الإستغلال مشروع تركيز منظومة التصرف في الحاويات والمجرورات بميناء رادس ومتابعتها والتعرف الحيني على موقعها بواسطة أنظمة (RFID و GPS) الذي سيمكن من الإستغلال الأمثل للميناء والتقليص من آجال تسريح البضائع.

كما انعكس الظرف على برامج استثمارات شركة الخطوط التونسية حيث سيتم استلام طائرة فقط من نوع A320 وتأجيل اقتناء طائرتين من نوع A330 خلال سنة 2012 إلى سنوات 2013 و2014 مما يستدعي مراجعة الشركة لبرنامج دعم قدراتها التنافسية على ضوء التغيرات التي شهدتها واستعدادا للمواعيد المنتظرة لتحرير خدمات النقل الجوي. في المقابل شهد قطاع النقل إقبالا على الإستثمار من قبل الخواص حيث ينتظر دخول حيز الإستغلال لشركتين للنقل الجوي أولى مختصة في النقل المنتظم وغير منتظم للمسافرين منتصبة بصفاقس والثانية مختصة في النقل غير المنتظم منتصبة بتونس مع برمجة اقتناء أربع طائرات مستعملة عند انطلاق النشاط (طائرتين من صنف A319 وطائرتين من صنف A320).

وعلى المستوى الكمي ينتظر تحقيق نسبة نمو بـ4.5% سنة 2012 مقابل تراجع بـ 3.5% منتظرة لسنة 2011 وذلك على أساس استرجاع النشاط الاقتصادي لسالف نشاطه. كما سيبلغ حجم الاستثمارات حوالي 1800 م د سنة 2012 مقابل 1350 م د سنة 2011 وتهم الاستثمارات الشروع في إنجاز مشاريع الجزء الأول من الشبكة الحديدية السريعة وتجديد خط المترو تونس–حلق الوادي–المرسى ومشروع الجذع المركزي ومشروع تأهيل الخط 6 الرابط بين تونس والقصرين وتدعيم أسطول الشركة التونسية للملاحة بسفينة جديدة لنقل المسافرين واقتناء طائرة من نوع A320 لفائدة شركة الخطوط التونسية وطائرة لفائدة شركة الطيران الجديد وطائرتين مستعملة من نوع A319 لفائدة شركة نقل جوي خاصة مختصة في النقل المنتظم وغير المنتظم للمسافرين وطائرتين مستعملتين من نوع A320 من طرف شركة خاصة مختصة في النقل غير منتظم للمسافرين هذا إلى جانب البرامج المعتادة لتدعيم وتجديد أسطول النقل العمومي للحافلات وأسطول نقل البضائع ومشاريع البنية الأساسية للمطارات والموانئ من أشغال جهر الموانئ ودعم وصيانة ممرات الطائرات وتوسعة التغطية الراديوتية نحو المنطقة الجنوبية بكافة المطارات.

السياحة والترفيه

تميزت سنة 2011 باندلاع عديد الثورات الإجتماعية الباحثة عن الكرامة والديمقراطية في منطقة شمال إفريقيا وعدة دول عربية أخرى وذلك انطلاقا من الثورة التونسية ثم المصرية ثم الليبية والتي أطاحت بأنظمتها، وقد انعكست هذه الأحداث سلبا على ديمومة الحركة الإقتصادية للبلاد وبالخصوص على نتائج القطاع السياحي وحركة النقل الجوي لما شهدته من عدم استقرار في الوضع الأمني والسياسي والإجتماعي. وقد سجلت الليالي السياحية تراجعا بـ 45.3% خلال فترة الثماني أشهر الأولى من سنة

2011 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2010. كما تراجعت العائدات السياحية بـ 42.7% ونسبة الإشغال من 52.8% إلى 28%. كما سجل القطاع غلق 101 نزلا خلال هذه الفترة بطاقة إيواء جملية تناهز 32 ألف سرير وخسارة حوالي 44.7 ألف موطن شغل مباشر وغير مباشر بالقطاع.

وللتقليص من حدة الإنعكاسات على المؤسسات السياحية، تم إقرار مجهود إضافي للترويج لسنة 2011 بالترفيع في الميزانية المخصصة من 42 م د (32 م د على ميزانية الدولة و10 م د على صندوق تنمية القدرة التنافسية للقطاع السياحي) إلى 60 م د (55 م د على ميزانية الدولة و5 م د على صندوق تنمية القدرة التنافسية للقطاع السياحي) وذلك بتكثيف العمليات الإشهارية والتواجد التونسي على المستوى الدولي بالأسواق السياحية الهامة على غرار ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وسويسرا والنمسا وروسيا وبالأسواق المجاورة كالسوق الجزائرية إلى جانب تدعيم مؤسسات النقل غير المنتظم للأشخاص.

كما تم اتخاذ إجراءات ظرفية تهدف إلى تخفيف العبأ المالي للمؤسسات والمحافظة على مواطن الشغل بالقطاع السياحي من مؤسسات فندقية ووكالات أسفار تتمثل في تكفل الدولة بنسبة 50% ويمكن أن تصل إلى 100% من مساهمة الأعراف في النظام ني للضمان الإجتماعي بعنوان الأجور المدفوعة للعمال الذين يشملهم إجراء التخفيض في ساعات العمل أو الإحالة على البطالة الفنية وبالفارق بين نسبة الفائض عن القروض ومعدل نسبة السوق النقدية وذلك في حدود نقطتين بالنسبة للقروض المسندة من قبل مؤسسات القرض لفائدة الأطراف المعنية وتأجيل دفع الأداء على الضريبة على نتائج سنة 2010 إلى جانب إحداث آلية لضمان قروض الاستثمار المسندة من قبل مؤسسات القرض لفائدة المؤسسات المتضررة.

ففي مجال تنويع وإثراء المنتوجات، كان تأثير الثورة طفيفا على نسق إنجاز الإستثمارات في القطاع حيث يتواصل إنجاز الميناء الترفيهي والمارينا بقمرت والميناء الترفيهي ببنزرت إلى جانب الإقبال على إنجاز أنماط الإيواء التي تتماشى مع الطلبات الجديدة على غرار النزل ذات الطابع الخلاب Hotels de charmes والتي تتماشى مع خاصيات السياحة الثقافية والبيئية بالجهات. وفي مجال تدعيم السياحة البيئية والخضراء تم الإعلان عن طلبات عروض لاختيار مستثمرين خواص لانجاز مشاريع سياحية بيئية بالملك العمومي للغابات بمقتضى لزم استغلال الملك العمومي للغابات. وتهم المشاريع موقعين بغابة نفزة بولاية باجة وبغابة سجنان من ولاية بنزرت وحاليا في مرحلة فرز العروض. كما يتواصل غي مجال السياحة الثقافية تأهيل المتحف الوطني بباردو والمتحف الأثري بسوسة ومتحف

وموقع حيدرة ومتحف دار عبدالله بتونس إلى جانب الشروع في إنجاز الخرائط الأثرية الخاصة بالمناطق الريفية بكل من مناطق الجريد وولايات الوسط وولايات تونس الكبرى.

وفي مجال تدعيم جودة الخدمات والمنتوجات، يتواصل تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الفندقية حيث تمت المصادقة إلى غاية موفى أوت 2011 على 101 مخطط تأهيل وحدة فندقية بطاقة إيواء تناهز 51 ألف سرير وكلفة استثمارات تقدر بـ 310 م د منها 178 م د تخص استثمارات برنامج التأهيل إلى جانب إعادة تصنيف النزل طبقا للمواصفات 2005، حيث تم إلى غاية 30 جوان 2011 تصنيف 273 نزلا من جملة 446 وحدة فندقية والإرتقاء بصنف لـ 16 نزل والحط من تصنيف 157 نزل. كما ارتكزت المجهودات على تكثيف عمليات المراقبة على المؤسسات السياحية التي شملت 8176 عملية مراقبة خلال الستة أشهر الأولى في مجالات حفظ الصحة والسلامة بالنزل والمطاعم ووكالات الأسفار والأنشطة السياحية.

مثلت الثورة التونسية منعرجا تاريخيا على مستوى المحيط الدولي والمحلي بفضل ما مكنته من التعريف بتونس بمختلف أقطار العالم التي وجهت اهتمامها وتعبيرها لمساندة الإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي ستشهدها البلاد لإرساء أسس نظم الحوكمة والديمقراطية والشفافية وخلق مناخ مشجع على الإستثمار. وبالنظر للإشعاع الدولي للبلاد التونسية، سيرتكز العمل بالقطاع السياحي خلال سنة 2012 على وضع صورة للسياحة التونسية ذات جودة عالية مبرزة لخصوصيات الجهات وللمخزون الوطني الثقافي والحضاري والبيئي إلى جانب دعم تنويع وإثراء المنتوجات وجودة الخدمات والتكوين وملاءمة الإطار التشريعي والمؤسساتي للقطاع بما يتماشى مع متطلبات تطوره. كما سيتم العمل على توفير الآليات الكفيلة للرقي بنوعية الحياة للمواطن التونسي وخاصة المتواجد بالمناطق الداخلية بتوفير فضاءات ترفيهية وتثقيفية ورياضية وبتمكينه من ارتياد المواقع السياحية والثقافية والبيئية.

سيتواصل خلال سنة 2012 تدعيم تنويع وإثراء المنتوجات السياحية بدخول حيز الإستغلال للميناء الترفيهي ومارينا كاب قمرت والميناء الترفيهي ببنزرت اللذان سيعززان منتوج السياحة الترفيهية والشروع في إنجاز مشروع المنتجع السياحي للديار القطرية بولاية توزر. كما سيتم تدعيم منتوجات السياحة الثقافية بالشروع في إنجاز المسلك السياحي بالمدينة العتيقة بالكاف والذي سيشمل مواقع سيدي حسين ودار الكاهية والقصبة ومعبد المياه ومعلم سيدي بومخلوف والحمامات المعدنية. وفي مجال السياحة البيئية سيتم الشروع في إنجاز مشروع سياحة بيئية بالجنوب التونسي من خلال

توظيف المخزون البيولوجي بالصحراء بكل من نفزاوة وشط الجريد والواحات وإدماج السكان المحليين في هذه الأنشطة. وسيتواصل الإعلان عن طلبات عروض لاختيار مستثمرين في مجال السياحة البيئية بالملك العمومي للغابات حيث تم تحديد 68 موقع سياحي متواجد بـ11 ولاية بكل من أريانة وبن عروس وبنزرت وجندوبة والقيروان وباجة والكاف وسليانة وزغوان ونابل مما يمكن من دفع التنمية بالمناطق الريفية وخلق مواطن الشغل إلى جانب إنجاز منتوجات ملائمة وتحافظ على المنظومة البيئية للغابات من نزل ذات طابع خلاب ومخيمات ودار للضيافة وركوب الخيل ومخيمات. كما سيتم العمل على تطوير منظومة الإستثمار بهدف ملاءمتها مع تطور الأنشطة السياحية وإضفاء النجاعة على عمل الهياكل المشرفة على القطاع السياحي بما يمكن من حسن التنسيق والإشراف والمتابعة.

وفي مجال الإرتقاء بجودة المنتوج والخدمات سيتم العمل خلال سنة 2012 على مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الفندقية مع إضفاء مزيد الفاعلية على مستوى آلياته والعمل على الإرتقاء بجودة الخدمات للمؤسسات الفندقية حتى يتسنى اعتماد تصنيفها المحلي دوليا في نفس المستوى مما يمكن من الرفع من المردود المالي للقطاع إلى جانب إرساء قواعد المهنية في القطاع. كما سيتم العمل على دعم التعاون الدولي في مجال التكوين بالإستفادة من اتفاقيات التعاون المبرمة في هذا المجال لتكوين المكونين في مهن الفندقة.

وفي مجال البنية الأساسية السياحية سيتواصل خلال سنة 2012 تهيئة المناطق السياحية بكل من المهدية وبنزرت وقرقنة والشروع في تجهيز المناطق السياحية الجديدة بفتح الطريق بالمنطقة السياحية شط الحمروني بقابس وقبلي.

وعلى المستوى الكمي، ترتكز الأهداف المرسومة لسنة 2012 على تحقيق نسبة نمو بـ7.0% لقطاع النزل والمقاهي والمطاعم مقابل نسبة نمو سلبية منتظرة بـ31% لسنة 2011 وذلك على أساس تحقيق انتعاشة للقطاع السياحي، كما ينتظر أن تشهد سنة 2012 بلوغ 21.0 مليون ليلة مقضاة بالنزل مقابل 18.0 مليون ليلة منتظرة لسنة 2011. كما ينتظر أن تبلغ العائدات السياحية 2119.0 م د مقابل 1826.8 م د منتظرة لهذه السنة وإنجاز حجم استثمار بـ 440 م د مقابل 400 م د خلال سنة 2011.

تكنولوجيات الاتصال والإعلامية

كان لآليات تكنولوجيات المعلومات والاتصال مساهمة كبرى في إنجاح الثورة وتحقيق التحولات الجذرية على المستوى السياسي والاجتماعي في البلاد، كما يتوقع أن يلعب هذا القطاع دورا أساسيا

في بناء تونس الديمقراطية من خلال تدعيم القدرة التشغيلية والنهوض بروح المبادرة وضمان المساواة بين الجهات.

ففي مجال تطوير الخدمات والمحتويات الرقمية، أصدرت الوزارة الأولى المنشور عدد 10 لسنة 2011 المتعلق بتطوير نظم المعلومات والاتصال بالهياكل العمومية بهدف الإسراع في وضع خطة عمل خاصة بتطوير نظم المعلومات والاتصال، وذلك خاصة عبر:

- وضع خطة عمل على المدى القريب والمتوسّط مع إيلاء الأولوية المطلقة لتطوير المنظومات والمحتويات الرقمية والخدمات الإلكترونية عبر الأنترنات والاتصالات الجوالة ومراكز النداء ذات القدرة التشغيلية.
- دعم الهياكل المكلّفة بنظم المعلومات والاتصال، والعمل على اللجوء إلى مكاتب الخبرة كلما دعت الحاجة لذلك، مع إرساء آليّات لقيادة ومتابعة إنجاز المشاريع وقياس مدى بلوغها للأهداف المرسومة.
- مراجعة إجراءات اقتناء التجهيزات والخدمات الإعلامية في الإدارة لتسريع تنفيذ مشاريعها وتدعيم مبدأ اللامركزية، بما يسهم في دفع نسق بعث المؤسسات وخلق مواطن الشغل بالجهات.

وفي مجال توسيع دائرة استعمالات تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتطوير النفاذ إلى الأنترنات، تم الشروع في تنفيذ برنامج لإعادة هيكلة مواقع واب الوزارات والمؤسسات العمومية لتعزيز الشفافية وضمان مشاركة أفضل للمواطن وتطوير خدمات إدارية باعتماد وسائط متعدّدة.

أما في ما يتعلق بمشروع التلفزة الرقمية الأرضية، فقد تم القبول الوقتي لهذا المشروع الذي يغطي 90 بالمائة من السكان، ومن المتوقع أن يتمّ استغلال الشبكة قبل موفى السنة الحالية.

وفي مجال الاتصالات شرعت اتصالات تونس في تسويق خدمات الجيل الثالث للهاتف الجوال ذات السرعة العالية "Très Haut Débit Mobile".وتغطي هذه الشبكة حاليا 40% من السكان (تونس الكبرى والمناطق الساحلية)، ومن المؤمل بلوغ نسبة 60% قبل موفى السنة على أن يتم استكمال تغطية المناطق الداخلية خلال السنة المقبلة. وستمكن تقنية الجيل الثالث من توفير خدمات الهاتف الجوال الأكثر تطوراً في مجال الصورة والنفاذ إلى الإرساليات على الشبكة والتحميل والإبحار السريع. كما توفر هذه التقنية مفتاحا جديدا متصل بالحاسوب يعتبر الأداة التي تمكن من تصفح الانترنات على نطاق واسع وبقدرة تحميل فائقة تصل إلى 10 جيغابيت مما يمكن مستعمليه من بعث واستلام رسائل

الكترونية وتحميل الملفات دون التقيد بزمان ولا مكان وقد شرعت في تسويق هذه الخدمة اتصالات تونس وأورنج منذ بداية السنة.

وفي مجال الأنترنات، شرعت الوكالة التونسية للأنترنات في تنفيذ خطة عمل لتوضيح علاقة الوكالة بجميع المتدخلين في قطاع الأنترنات (الهيئة الوطنية للاتصالات، مختلف مزودي ومشغلي الأنترنات، ...) وتدعيم تموقع الوكالة كنقطة تبادل لحركة الأنترنات في تونس. كما قامت الوكالة بإبرام إتفاقية شراكة مع الشركة العالمية "DalyMotion" لإيواء محتويات الفيديو مما سيمكن من تحسين جودة خدمات النفاذ إلى هذه المحتويات من قبل مستعملي الأنترنات في تونس. هذا بالإضافة إلى تحيين منظومة تسجيل أسماء النطاق حتى تكون مسايرة لميثاق العنونة الجديدة.

وفي مجال السلامة المعلوماتية، علاوة على أشغال التدقيق الفني التي تؤمنها الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية، قامت هذه الأخيرة بإعداد وتطوير ونشر عدد من الأدلة الفنية في مجال السلامة المعلوماتية، من أبرزها دليل تثبيت واستعمال وصيانة حلول لتشفير الأقراص الصلبة من البرمجيات الحرة ودليل تثبيت واستعمال وصيانة حلول للتدقيق في الشبكات من البرمجيات الحرة.

وفي إطار الإعداد لانتخابات المجلس التأسيسي المقرر يوم 23 أكتوبر 2011، قام المركز الوطني للإعلامية بالأشغال التالية :

- إعداد وتركيز قاعدة البيانات المرجعية للناخبين،
- تطوير التطبيقات الخاصة بتسجيل الناخبين المحليين وتسجيل الناخبين المقيمين بالخارج وإعداد واستخراج القوائم الانتخابية،
- ربط مختلف مواقع التسجيل المعنية بالمركز الوطني للإعلامية عبر شبكة تراسل المعطيات واستعمال تقنية GPRS/EDGE لمكاتب التسجيل المتنقلة،
- استخراج وطباعة القوائم الانتخابية.

ومن جهتها، قامت الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية بتطوير برمجيات التشفير والإمضاء الالكتروني لتأمين التبادل الإلكتروني للمعطيات المتعلقة بهذه المنظومة وكذلك تأمين موقع الواب الخاص بانتخابات المجلس التأسيسي.

وفي إطار السعي للحصول على الاعتراف الدولي قامت الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية بإصدار جواز مفاتيح المصادقة الإلكترونية مما مكن من الترفيع في حجم شهادة المصادقة من خلال المرور من طاقة BITS 2048 إلى BITS 4096.

وفي مجال تدعيم طاقة إيواء الفضاءات التكنولوجية ومراكز العمل عن بعد، تم الاستلام الوقتي للقطب التكنولوجي بمنوبة وسيشرع في استغلاله قبل موفى السنة. وقد بلغت نسبة التقدم في أشغال بناء القطب التكنولوجي بالنحلي 85%.ومن ناحية أخرى تمّ إعداد كراس الشروط الخاصة بطلب العروض لكراء بناءات جاهزة أو في طور الإنجاز على ملك الخواص لتوفير فضاءات مهيأة بمختلف الولايات الداخلية، تمسح كل منها ما لا يقل عن 2000 م^2 وذلك بهدف توفير قرابة 30000 م^2 بهذه المناطق قبل موفى سنة 2011.

أما على مستوى النشاط البريدي، فقد شهدت سنة 2011 تطورا على مستوى خدمة الادخار عبر شبكة مكاتب البريد وخدمة الشيكات البريدية

ومن المنتظر أن تشهد سنة 2012 انطلاق تنفيذ برنامج العمل المستقبلي لقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال الذي يهدف إلى مزيد تطوير الاقتصاد الرقمي لدعم إشعاع تونس كوجهة رقمية لتطوير الخدمات والمحتويات الرقمية. حيث ستبلغ الاستثمارات حوالي 900 م د مقابل 600 م د بالنسبة للسنة المنقضية. ويتمحور هذا البرنامج حول النقاط التالية :

- تركيز بنية اتصالية متطورة وتوفير خدمات ذات جودة عالية للجميع وبكل الجهات باعتماد التكنولوجيات الحديثة ذات التدفق العالي.
- تطوير أداء المؤسسات الناشطة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتعزيز تنافسيتها لدعم حضورها بالأسواق الخارجية.
- توفير النفاذ للأنترنات وتسهيل استعمالات تكنولوجيات المعلومات والاتصال لكافة شرائح المجتمع (أسر، مؤسسات،....).
- مزيد تطوير الإدارة وترسيخ مبدأ الشفافية من خلال دعم استعمالات تكنولوجيات المعلومات والاتصال مع مراعاة مواصفات الجودة لتسهيل تعامل المواطن مع مختلف المصالح الإدارية باعتماد الوسائل الإلكترونية.
- تكثيف الاستثمارات لإنجاز مشاريع كبرى لدعم البنية الأساسية وتطوير الخدمات الاتصالية ذات القيمة المضافة العالية وتنمية المحتويات الرقمية.

- مزيد ملاءمة الإطار القانوني لتفعيل التعاون والشراكة ودعم مناخ المنافسة والمبادرة الخاصة مع الحرص على تعزيز استقلالية الهيئة التعديلية لتنظيم ومراقبة السوق في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال.
- النهوض بالبحث والتجديد من خلال تفعيل آليات التعاون الدولي لإنجاز مشاريع مهيكلة للبحث والتطوير والابتكار في مجال تكنولوجيات المستقبل والخدمات ذات العلاقة بهدف التحكم فيها واستغلالها.
- مزيد ملاءمة برامج التكوين لمتطلبات العولمة ودعم برامج التكوين المقيّس للكفاءات التقنية باعتماد شهادات المصادقة في مجال تطوير البرمجيات وقواعد البيانات وإدارة الشبكات والسلامة المعلوماتية وأنظمة التشغيل مع الحرص على ملاءمة لمتطلبات السوق في مجال نقل الخدمات القائمة على الشبكات والموجهة إلى الخارج.

تطور مؤشرات تكنولوجيات الاتصال والإعلامية

	2010	جوان 2011	تقديرات 2011	تقديرات 2012
نسبة الكثافة الهاتفية الجملية	117	117.9	120	123
نسبة كثافة الهاتف القار	12.2	10.9	12	13
نسبة كثافة الهاتف الجوال	104.8	107	108	110
عدد مستعملي الانترنات (بالمليون)	3.9	4	4.2	5
نسبة الأسر المرتبطة بشبكة الأنترنات	13(*)	-	21	30
عدد المشتركين بالسعة العالية (بالألف)	574	656	750	950
سعة الربط بالشبكة الدولية للأنترنات (GB/S)	50	52.5	57.5	70
نسبة الأسر المجهزة بحاسوب	21(*)	-	28	35
عدد الحواسيب لكل 100 ساكن	13.1	13.7	15	18
عدد مواقع الواب (بالالف)	11.8	12.2	13.5	15

(*): تقديرات

التجارة

ستشهد سنة 2012 مواصلة القيام بالإصلاحات وتنفيذ البرامج الكفيلة بتطوير أداء القطاع التجاري على المستوى الداخلي والخارجي في اتجاه تجاوز الاضطرابات التي جدت على السوق من خلال تطوير أداء المتدخلين في القطاع وتحسين منظومات الجودة والتزويد والعرض ضمانا لحقوق المستهلك إضافة إلى تعزيز اندماج القطاع في الدورة الاقتصادية العالمية .

سيتواصل العمل على مزيد تطوير نمط التجارة العصرية من خلال تعزيز دور المساحات الكبرى والمتوسطة على المستوى الجهوي ورفع درجة المنافسة بينها واستغلال المزايا التي توفرها على مستوى تحسين الجودة والتقليص في كلفة التوزيع وتوفير مواطن شغل منها لأصحاب الشهادات العليا مع الحرص على تأهيل منظومة التجارة الصغرى لتحقيق التكامل والتوازن بينها وبين الأنماط التجارية المستحدثة من خلال التكوين وتحسين أنماط العرض ومزيد الحث على الاندماج في مركزيات الشراء. من جهة أخرى وفي إطار اعتماد نشاط تجاري عصري، سيتم العمل على مزيد تشجيع آلية الاستغلال تحت التسمية الأصلية بعد أن تم استكمال الإطار التشريعي والترتيبي الخاص بها والتشجيع على بروز بعض الشبكات والتجارب النموذجية في بعض القطاعات.

على مستوى تطوير التزويد والعرض، سيتم الانطلاق في إنجاز القاعدة التجارية بتونس الكبرى والشروع في إحداث قواعد تجارية أخرى بداخل البلاد إضافة إلى الشروع في إنجاز مشروع منطقة تجارية حرة ببنقردان في إطار تنظيم الحركة التجارية بهذه المنطقة وجلب الاستثمار ودفع التصدير وتشجيع الشركات العالمية الكبرى على الانتصاب بها، وسيتم الانطلاق في تشخيص الواقع الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة وإنجاز دراسة الجدوى الاقتصادية.

وفي إطار مزيد حماية المستهلك، سيتم تفعيل الخطة المرصودة للتصدي للتجارة الموازية من خلال التشخيص الدوري لواقع السوق وتكثيف عمليات المراقبة الميدانية لمختلف مسالك التوزيع لغاية رصد المنتجات المقلدة أو المشتبه في كونها مقلدة، مع استهداف أعمال المراقبة للمنتوجات ذات الصلة بصحة المستهلك وسلامته فضلا عن المنتجات الإستراتيجية كما سيتم تطوير الهياكل الناشطة في هذا المجال على غرار الوكالة الوطنية للمترولوجيا والمعهد الوطني للاستهلاك والمجلس الوطني لمكافحة التقليد.

وعلى مستوى التجارة الخارجية، سيتم الحرص على تطوير مختلف التشريعات القانونية خاصة من خلال مراجعة قانون التجارة الخارجية والتقليص من القيود غير التعريفية إضافة إلى مواصلة العمل على تبسيط إجراءات التجارة الخارجية من خلال استكمال الحذف المادي للوثائق بتعميم الجانب الإلكتروني في معالجة ملفات المراقبة الفنية عند التوريد والتوجه لاعتماد مبدأ الانتقائية حسب درجة المخاطر في ملفات المراقبة الفنية وتطوير منظومة إسناد شهادات المنشأ من قبل الغرف التجارية.

كما سيتم العمل على تطوير الصادرات من خلال مواصلة البرنامج الثاني لاقتحام الأسواق الخارجية والانطلاق في البرنامج في نسخته الثالثة بصفة متناصفة بين مؤسسات السلع والخدمات و80 هيكلا

مهنيا إضافة إلى تطوير تدخلات صندوق النهوض بالصادرات في اتجاه تكامل دوره مع صندوق اقتحام الأسواق الخارجية باستهداف 600 مؤسسة سنويا. كما ستتركز الجهود على تعزيز آليات الإحاطة بالقطاع التصديري من خلال تطوير أداء الممثليات التجارية وتكوين شبكة من نقاط الاتصال في مجال التسويق والتجارة الالكترونية من خلال برنامج مركز التجارة الدولية والارتقاء بأداء سلك مستشاري التصدير عبر التكوين وتوفير المعلومات حول الأسواق وتشريكهم في إعداد برامج عمل مركز النهوض بالصادرات.

وتهدف البرامج المرصودة إلى تنويع الصادرات وانتهاج هيكلة قطاعية وجغرافية للتصدير أكثر توازنا وفاعلية خاصة من خلال تعزيز حصة قطاع الخدمات من خلال التقدم الفعلي في برنامج تأهيل الخدمات الذي سينتفع بتدخلات صندوق لاقتحام الأسواق الخارجية وصندوق النهوض بالصادرات. وعلى المستوى الجغرافي سيتم العمل على مضاعفة الصادرات نحو البلدان الإفريقية وتعزيز المبادلات مع بلدان المغرب العربي ومواصلة المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي خاصة من خلال استكمال تحرير تجارة الخدمات وحق الانتصاب ومزيد تفعيل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والعمل على توسيع مجالها لتشمل قطاع الخدمات إضافة إلى توسيع اتفاقيات التبادل الحر لتشمل تجمعات وبلدان أخرى من مختلف القارات.

الخدمات المالية

اضطلع قطاع الخدمات المالية بدور هام في معالجة الأوضاع الاقتصادية المترتبة عن أحداث ثورة 14 جانفي إلى جانب صعوبة الظرف الاقتصادي الدولي وذلك بالمساهمة في تغطية حاجيات التمويل المتنامية لجبر الأضرار الهامة التي عرفتها مؤسسات الإنتاج في عديد القطاعات وتوفير السيولة الكافية للأعوان الاقتصاديين. كما ساهم القطاع المالي بدور فعال في تعبئة موارد التمويل وتوظيفها لاستعادة حركية النشاط الاقتصادي وتهيئة الظروف المشجعة على الاستثمار والمبادرة وتسريع نسق بعث المؤسسات وذلك وفقا للأولويات التنموية للفترة.

وفي هذا السياق، حرصت مختلف الأطراف على تمتين الثقة وطمأنة المتعاملين الاقتصاديين بخصوص صلابة القطاع البنكي وقطاع التأمين واتخاذ ما يتعين من إجراءات لتسهيل تمويل الحركة الاقتصادية مع معالجة التعهدات البنكية للمؤسسات في إطار الحرص على احترام معايير التصرف الحذر والتحكم في محفظة الديون المصنفة فضلا عن ارتفاع قيمة تعويضات التأمين المسندة بالعلاقة مع الأضرار الناجمة عن أعمال الشغب إبّان الثورة وارتفاع الحوادث خلال هذه السنة.

وتضمنت هذه الإجراءات بالخصوص تسهيل عمليات تمويل المؤسسات الاقتصادية عبر تيسير اللجوء لعمليات إعادة التمويل في السوق النقدية وتدعيم سيولة البنوك بتقليص نسبة الخصم الإجباري إلى الحدود الدنيا إضافة إلى تخفيض نسبة الفائدة المرجعية مرتين بنصف نقطة إلى جانب تعبئة عدة قروض خارجية تمت إحالتها للبنوك قصد تغطية حاجياتها لاسيما منها إقراض المؤسسات الصغرى والمتوسطة. كما تواصلت الجهود من أجل مزيد تطوير القطاع المصرفي والمالي وتحسين جودة الخدمات المالية من خلال الإسراع بجبر الأضرار المسجلة بعدد هام من الفروع البنكية والمالية إلى جانب تواصل تحديث منظومات المعلومات وإدراج قواعد الحوكمة طبقا لما هو معمول به في الساحات البنكية المتطورة. وتسنى كذلك المحافظة على حركية السوق المالية رغم تراجع مؤشراتها خلال الأشهر الأولى من السنة الحالية وكذلك السعي إلى تطويق التراجع المسجل في اكتتابات عقود التأمين بعنوان نفس الفترة.

وتبعا لتطوّرات الظرف الاقتصادي خلال هذه السنة يتوقّع أن ينحصر نموّ القيمة المضافة لقطاع الخدمات المالية في حدود نسبة 6.6% بالأسعار الجارية و3.0% بالأسعار القارة مقابل على التوالي 8.1% و5.0% في سنة 2010.

وسيرتكز العمل خلال السنة القادمة على مزيد تحسين أداء المؤسسات المالية واعتماد سياسات مالية محفزة للنشاط الاقتصادي بما يسمح بتدعيم حصة القيمة المضافة لقطاع الخدمات المالية ككل. وتفترض تقديرات منوال التنمية تحسن القيمة المضافة لقطاع الخدمات المالية خلال سنة 2012 حيث يتوقّع أن تنمو بنسبة 7.6% بالأسعار الجارية ونسبة 4.0% بالأسعار القارة.

وتراهن هذه التقديرات على تسارع النشاط التمويلي للقطاع المصرفي والمالي باعتبار الآفاق الهامة التي سيوفّرها تحسن الوضع الاقتصادي العام ولاسيما التطور الهام للاستثمار في مختلف القطاعات وتنامي حاجيات تمويل الأفراد من سنة لأخرى. وفي ذات السياق يتوقع تطوّر أنشطة الخدمات المالية ذات القيمة المضافة العالية بفضل الاعتماد المتزايد على التكنولوجيات الحديثة كخدمات النقديات والخدمات البنكية عن بعد وكذلك تنويع نواتج الادخار البنكي والبريدي وتطوير خدمات الإحاطة والاستشارة للباعثين والمؤسسات. كما سيتواصل تحسين أداء المؤسسات المصرفية من خلال تكريس إلتزامها بقواعد الحوكمة ومعايير التصرف الحذر القطاعية إلى جانب تطوير نظم التصرف بالاعتماد على منظومات معلوماتية بنكية شاملة وحمل البنوك على معالجة محفظة الديون المصنفة إضافة إلى تحسين صيرفة الاقتصاد عبر الترفيع في عدد الفروع والمكاتب البنكية خاصة بالمناطق الداخلية.

وسيتسنى في نفس السياق دعم خدمات قطاع التأمين بما يعكس التقدم الاقتصادي والاجتماعي المرتقب وذلك بالعمل على مزيد تحسين جودة خدمات التأمين وتوسيع التغطية التأمينية للمؤسسات والمنشآت والأفراد وتحسين القدرة الإحتفاظية للسوق الوطنية للتأمين. وستتركز الجهود على تحسين النتائج الفنية للأصناف الهامة خاصة منها تأمين السيارات والتأمين على المرض إلى جانب مزيد الترفيع في اكتتابات عقود التأمين في الأصناف الاختيارية والواعدة كتأمين الصادرات وتأمين القروض وتأمين المخاطر المختلفة بالنسبة للمؤسسات والتأمين على الحياة بالنسبة للأفراد وذلك وفقا لأولويات المرحلة.

وبالتوازي، ينتظر تسجيل دفعا هاما لنشاط المؤسسات المالية المختصة بالعلاقة مع الإصلاحات الجديدة في مجال التمويل الصغير بما يتماشى وتنامي حاجيات تمويل الفئات الضعيفة والتمويل المخاطر الموجه لمساندة المبادرة ومساعدة المستثمرين خاصة في المجالات الواعدة وكذلك تدعم نشاط الوساطة بالبورصة والتوظيف الجماعي في الأوراق المالية باعتبار الانتعاشة المرتقبة للسوق المالية.

الخدمات الصحية والاجتماعية والتربوية

ستشهد سنة 2012 مواصلة المجهودات المبذولة للنهوض بقطاع الخدمات بما فيها تلك المتعلقة بالمجال الاجتماعي والتربوي والصحي حيث آفاق الاستثمار والتصدير تبدو واعدة.

بالنسبة للمجال الصحي، وسعيا نحو تحقيق مستويات أرفع في مجال تصدير الخدمات الصحية ستشهد سنة 2012 مواصلة تأهيل المصحات الخاصة والمتخصصة والعمل على مزيد تحسين خدماتها بما يسمح من استقطاب أكثر عدد من المرضى الأجانب. كما ستتكثف الجهود خلال نفس هذه السنة نحو الشروع في إحداث مدن ومراكز سياحية استشفائية وصحية على غرار مشروع منطقة الفوارة بالحمامات.

ومساهمة منه في تعزيز المنظومة التصديرية للخدمات الصحية سيعمل ديوان المياه المعدنية خلال هذه السنة على مواصلة تجسيم خطط العمل التي أفرزتها الدراسة الاستراتيجية لتصدير الخدمات الصحية عبر وضع برنامج ترويجي يعتمد أحدث تكنولوجيات التسويق والإتصال ضمانا لانتشار أوسع للحملات الاشهارية وبالتالي استقطاب أكبر عدد ممكن من الحرفاء الأجانب.

وفي إطار برنامج تأهيل القطاع العمومي للصحة سيتم سنة 2012 وضع بروتوكول التقييم الذاتي للجودة وتفعيله على مستوى الهياكل الصحية العمومية والإنطلاق في وضع منظومة استشفائية للتقييم الطبي الاقتصادي في إطار اختبار إسباني وذلك على أساس المجموعات المتجانسة للمراضة، كما سيتم وضع منظومة تحفيزية للتكوين المستمرخاصة في مجال الإستقبال والإحاطة بالمرضى والوقاية من التعفنات الإستشفائية وربطها بآليات تقييم الممارسات المهنية وتطوير البروتوكولات العلاجية.

أما فيما يتعلق بالخدمات في المجال التربوي فسيتمّ العمل خلال سنة 2012 على مزيد تشريك القطاع الخاص في المجهود الوطني والإرتقاء بخدماته إلى درجات أفضل تتماشى والرّهانات التنموية بالمرحلة القادمة. وفي هذا الاطار سيتواصل العمل على حثّ المؤسسات الخاصة على انتداب مدرّسين بصفة قارّة ودعم شراكتها مع المؤسسات العمومية للتربية في مجال استغلال التجهيزات والمعدّات. كما سيرتكز العمل خلال هذه السنة على مزيد الإحاطة البيداغوجية بمدرّسي المؤسسات الخاصّة في مجالات التفقد والإرشاد والرسكلة والتكوين. واعتبارا إلى أهمية التربية قبل المدرسيّة في المسار التعليمي للتلاميذ سيتواصل تعميم الأقسام التحضيرية لفائدة كلّ الأطفال في سنّ خمس سنوات، حيث ينتظر أن تمكن الإحداثات بالقطاع العمومي إلى جانب مبادرات الجماعات المحلية والجمعيات والقطاع الخاص من الرفع من نسبة التغطية بالسنة التحضيرية بالمدارس الابتدائية العمومية والمؤسسات الخاصة والكتاتيب لتبلغ حوالي 83% في السنة الدراسية 2011-2012.

وحتى يتسنى تطوير قطاع التعليم العالي الخاص وتحديثه ودعم الجودة صلبه بما يسمح للمؤسسات الخاصة بمجابهة المنافسة داخليا وخارجيا وتفادي تشتتها عبر تركيز بنية اساسية تؤهلها للاضطلاع بدورها في معاضدة المجهود الوطني، سيتواصل خلال سنة 2012 تفعيل التشريع المتعلق بالتعليم العالي الخاص والقاضي بالترفيع في رأس مال المؤسسات الخاصة للتعليم العالي الى 2 م د سواء كان حاملو اسهم الشركة الباعثة من ذوي الجنسية التونسية او كان من بينهم مساهمون اجانب وتحجير احداث فروع للمؤسسة المرخص لها. كما سيتواصل خلال سنة 2012 تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الايواء الجامعي من خلال المصادقة على تمكين المستثمرين الخواص من منح استثمار لانجاز مبيتات جامعية خاصة.

واعتبارا لكونه يمثّل إحدى مكوّنات المنظومة الوطنية للتكوين المهني ويساهم في تقليص ضغط طلب التكوين على الجهاز العمومي، سيتمّ العمل خلال سنة 2012 على دعم مردودية القطاع الخاص للتكوين المهني بالرّفع من طاقة استيعابه من جهة ومن تأهيل مراكزه الحالية من جهة أخرى.

وستشمل الإجراءات المزمع اعتمادها في سنة 2012 بالأساس في وضع موارد الهندسة البيداغوجية المتوفّرة بالمركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين على ذمّة الهياكل الخاصة. كما سيتم إيجاد حوافز للشبان للإقبال على التكوين في القطاع الخاص عن طريق إحداث آلية صك التكوين.

أما في المجال الاجتماعي واعتبارا للمتغيرات التي تشهدها التركيبة العمرية للسكان التي اصبحت تسجل عدد متنام من كبار السن، سيتواصل العمل في سنة 2012 على تقريب الخدمات الرعائية والصحية من المسنين عبر مزيد تغطية المعتمديات ذات الكثافة السكانية بخدمات الفرق المتنقلة التي يفوق عددها حاليا 36 فريقا حيث ستشهد سنة 2012 احداث 5 فرق متنقلة جديدة.هذا وبهدف المحافظة على المسن في محيطه الطبيعي سيتواصل العمل خلال الفترة المقبلة على تفعيل برنامج الايداع العائلي للمسنين فضلا عن تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال رعاية المسنين.وحرصا على تقريب الخدمات من عميقي الاعاقة سيرتكز العمل خلال الفترة المقبلة على تشجيع الجمعيات الناشطة في المجال على احداث فرق متنقلة لرعاية المعوقين بالبيت وذلك بمعدل احداث 3 فرق سنويا تقدم خدمات صحية واجتماعية لعميقي الاعاقة بالبيت.

وفي خصوص الطفولة المبكرة ستتجه الجهود نحو الرفع من مؤشر التغطية برياض الأطفال ليبلغ 32% سنة 2012 بالتعاون مع الأطراف المتدخلة من هياكل وزارية وجمعيات. وسترتكز الخطة على حث الباعثين الشبان والجمعيات والبلديات على بعث هذا الصنف من المؤسسات لا سيما بالجهات الداخلية التي لازالت مؤشراتها دون المعدل الوطني بإصدار كراس شروط جديد لإحداث رياض أطفال مرفق بدليل الإجراءات الخاص بمؤسسات الطفولة قصد تجميع مختلف القوانين والإجراءات الخاصة بفتح ومتابعة وغلق مؤسسات الطفولة، إلى جانب تحسين نوعية الخدمات المسداة بتطوير مضمون التكوين وبرامج التأهيل لإدارة روضة أطفال وإثراء برنامج التكوين المستمر للإطارات العاملة في مؤسسات الطفولة المبكرة بتنظيم دورات تكوينية في مجالات الرعاية النفسية للأطفال، والإشكالات الخصوصية للأطفال والأنشطة الفنية، وإدارة المشروع.

الصناعات التقليدية

تم العمل خلال سنة 2011 على مزيد العناية بالاستثمار في القطاع من خلال تنظيم أيام تحسيسية وإعلامية في الجهات وندوات بالمعاهد العليا للفنون والحرف حول الاستثمار ودعم المبادرة إضافة إلى التقدم في برنامج القرى الحرفية حيث تم استكمال انجاز قريتي أم العرايس والقطار بقفصة والانطلاق

في انتقاء الحرفيين وإتمام الدراسات الفنية للقرى الحرفية بكل من قبلي وقابس وزغوان والقيروان وجربة مدنين والقصرين وتم إمضاء الاتفاقية لانجاز الدراسات الفنية للقرية الحرفية بالمهدية.

على مستوى برنامج التأهيل تم تشخيص وضعية 7 مؤسسات حرفية من قبل المراكز الفنية وانجاز دراسة لوضع تصور لبرنامج تأهيل المؤسسات الحرفية إضافة إلى تركيز وحدة تأهيل المؤسسات (task force) وبصدد القيام ببرنامج تحسيسي لفائدة المؤسسات الحرفية ومساندة 50 مؤسسة للانخراط في برنامج التأهيل وانتقاء 05 مؤسسات مهيكلة تستجيب لضوابط التأهيل الصناعي لتمكينها من الانتفاع بامتيازات FODEC.

وفي مجال التكوين وتنمية الكفاءات البشرية، من المنتظر أن يتم خلال هذه السنة انتفاع 5000 شاب ببرنامج التدريب المهني وتنظيم دورات تكوينية تتصل بالتقنيات والتصميم والتسويق لفائدة 1000 منتفع في إطار التكوين المستمر إضافة إلى تأهيل 100 شاب من خريجي التعليم العالي في مجال بعث مؤسسة.

وبخصوص التسويق، تم تنظيم الصالون الوطني للصناعات التقليدية الذي ساهم في إعطاء أكثر فرص للحرفيين لترويج منتوجاتهم لمجابهة الصعوبات المالية التي تواجههم بعد الثورة الى جانب عدد من الباعثين الشبان والمبتكرين للتعريف بمنتوجاتهم (مشاركة 400 عارضا من كافة الولايات واستقطاب حوالي 52.000 زائر) إضافة إلى جملة من المعارض الجهوية. كما سيتم خلال هذه السنة إعداد برامج لتجديد وتنمية جملة من اختصاصات الصناعات التقليدية في جملة من الجهات الداخلية.

وفي إطار تثمين المخزون التقليدي تم التقدم في إنجاز المتحف الوطني للصناعات التقليدية من خلال انجاز واتمام التفرقة الكلية بين القطع التراثية ومنتوجات الابتكار المتواجدة بالمتحف وإعداد قائمة في القطع التراثية المتضررة ومباشرة عملية الجرد الرقمي للمنتوجات التراثية.

وسيتم خلال سنة 2012 استحثاث تنفيذ البرامج المرصودة للصناعات التقليدية لتدعيم مساهمة القطاع في دعم مجهود القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني خاصة السياحة والمساهمة بأكثر فاعلية في أولويات التنمية خاصة التشغيل ومزيد استقطاب أصحاب الشهادات العليا وتفعيل دور الجهات بالارتكاز على تطوير منظومات الجودة والابتكار والترويج والنهوض بالموارد البشرية.

وفي إطار دفع المبادرة والاستثمار في القطاع، سيتم العمل على مواصلة تعميم القرى الحرفية وتنظيمها على المستوى الترتيبي خاصة من خلال إصدار النصوص القانونية الترتيبية الخاصة بها والمتعلقة بصيغ تسييرها ووضع الآليات العملية للتصرف فيها.

على مستوى تثمين الجهات، سيتم مواصلة تنفيذ الخطة التنفيذية الخاصة بإحداث فضاء لكل منتوج تقليدي تختص به جهة أو منطقة ووضع برنامج خاص لتطوير تسويق هذه المنتوجات خاصة من خلال تشخيص المنتوجات الأكثر تمثيلا للجهات واختيار الحرفيين الخواص الراغبين في الانضمام لهذا البرنامج.

وقصد الارتقاء بمردودية المؤسسات الحرفية، سيتم العمل على استحثاث نسق برنامج تأهيل المؤسسات إضافة إلى القيام بعمليات نموذجية لفائدة الاختصاصات الواعدة لتساهم في دفع النشاط على مستوى التحكم في وظائف الإنتاج والابتكار والاندراج في مسالك التصدير.

وبالنسبة لتأهيل الموارد البشرية، سيتم الترفيع في حصة حاجيات قطاع الصناعات التقليدية في التدريب المهني إضافة إلى تركيز منظومة إشهاد لتحفيز الحرفيين على مزيد إتقان المهارات.

وعلى مستوى الجودة، سيتم العمل على تركيز الوحدات الفنية ضمن المراكز الفنية الصناعية تعنى بتطوير تقنيات ووسائل الإنتاج للترفيع في جودة منتجات الصناعات التقليدية ومواصلة إرساء نظم الجودة ومواصفات جديدة داخل المؤسسات الحرفية بالإضافة إلى إعادة هيكلة منظومة مراقبة الجودة وتوسيع مراقبة المنتجات الخاضعة للرقابة .

وبهدف دعم منظومة الابتكار سيتم التشجيع على إنجاز عمليات نموذجية تتلاقح فيها تجربة الحرفيين وإبداعات المصممين والشروع في إحداث محاضن تسهم في بعث جيل جديد من الحرفيين ودعم مسابقات الابتكار واستكمال مدونات الحرف إضافة إلى ضبط برنامج متكامل لمكافحة التقليد لمنتجات الصناعات التقليدية.

وفي مجال الترويج، ستشهد سنة 2012 استغلال فضاءات جديدة للديوان الوطني للصناعات التقليدية لعرض منتجات الصناعات التقليدية وبيعها إضافة إلى تحسيس المساحات الكبرى لتخصيص فضاءات مهيأة أو تحديد فترات زمنية لترويج منتجات الصناعات التقليدية إضافة إلى المواقع الأثرية والمتاحف واستغلال الحملات الإشهارية للسياحة لإبراز مخزوننا التراثي في الصناعات التقليدية وتكثيف مشاركة الحرفيين في التظاهرات والمعارض الجهوية والوطنية والدولية كما سيتم دعم مجال التجارة الالكترونية لمنتجات الصناعات التقليدية من خلال إحداث مواقع واب في الغرض يتم إدراجها ضمن قائمة المواقع المشهرة.

الباب الثاني

البنية الأساسية

تعبر البنية الأساسية عاملا حيوياً للتحول الاقتصادي والاجتماعي بإعتبار أن وجود بنى تحتية ذات كفاءة متميزة ومردود عال يعتبر من أهم عناصر جذب الاستثماروتنافسية الاقتصاد.

وأخذا بالاعتبار لمتطلبات التنمية الشاملة ومن اجل إيجاد توازن ايجابي بين الجهات الداخلية والساحلية فان الجهود ستتركز على دعم الشبكة الأساسية للطرقات السيارة وربطها بأهم المناطق الاقتصادية والعمرانية عبر وصلات ربط تسمح بتوزيع حركة المرور بين مختلف الجهات وفي اتجاهها إلى جانب دعم الشبكة المرقمة للطرقات الوطنية والجهوية والمحلية بتهذيب وتدعيم أجزاء منها قصد أحكام توزيع حركة المرور وتقريب المسافة بين مراكز الإنتاج ومراكز الاستهلاك.

ومن المتوقع أن تشهد سنة 2012 استكمال الدراسة الخاصة بوضع خريطة وطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى والتي ستساهم في تطوير البرمجة في مجال البنية الأساسية في اتجاه إيجاد توازن ايجابي بين مختلف جهات الجمهورية دون إقصاء أو تهميش.

وبالتوازي فان التخطيط الحضري والمحلي يعتبر من اوكد الضروريات في المرحلة القادمة حيث ان التحديات المستقبلية تفرض الرفع من المستوى الإقتصادي والعمراني والاجتماعي للمدن التونسية وخاصة المدن الداخلية لتتمكن من تحقيق الانتقال الديمقراطي المنشود والاضطلاع بدورها فيما يتعلق بتحسين إطار العيش.

وسيتم العمل خلال سنة 2012 على إيلاء عناية خاصة إلى تنمية ودعم المدن المتوسطة والصغرى بالإعتماد على تنمية متناسقة ومندمجة من شأنها دفع التنمية الإقتصادية وإشعاعها على المجال الريفي. وفي هذا الإطار سيتم السعي إلى إيجاد حلول شمولية تدعم التنسيق وتجنب التدخلات القطاعية المنفصلة.

وفي إطار إعادة توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين في المجال الحضري سيتم العمل على دعم عمل الجمعيات غير الحكومية وحث الخواص على الإستثمار في ميدان الخدمات الحضرية إلى جانب دعم الجهات والبلديات لتحمل مسؤولياتها بصفة أنجع معتمدة على مشاركة المواطنين في برمجة وتمويل المشاريع الحضرية حيث أن هذه الشراكة تمكن من تحديد المسؤوليات وترشيد التصرف واستعمال أجدى للموارد المالية المحلية.

البنية الأساسية في مجال النقل

يعد توفير البنية الأساسية الملائمة في مجال النقل أمرا ضروريا لإيجاد بيئة استثمارية محفزة لإقامة مشاريع وتحسين الظروف المعيشية للمواطن.

وتفيد الدراسات الخاصة بالتشخيص الترابي بان جلّ جهات الجمهورية تتمتع بخصائص طبيعية وجغرافية وقتصادية متنوعة تفتح أمامها أفاق استثمارية واعدة إلا أنها لا تسمح لها بان تكون أقطابا اقتصادية جذابة في ظل ضعف البنية الأساسية الموجودة. وهو يما أكده التقرير السنوي دافوس 2011-2012 والذي بين بان تونس قد تأخرت بـ6 مقاعد في الترتيب العالمي للقدرة التنافسية في مجال البنية الأساسية حيث أصبحت تحتل المرتبة 52 من مجموع 142 دولة.

وأخذا بالاعتبار تطلعات البلاد بعد الثورة المباركة لتحقيق التنمية الشاملة وإيجاد توازن ايجابي بين الجهات الداخلية والساحلية تنصهر جملة المشاريع المبرمجة لسنة 2012 ضمن المحاور التالية:

- دعم الشبكة الأساسية للطرقات السيارة وربطها بأهم المناطق الاقتصادية والعمرانية عبر وصلات ربط تسمح بتوزيع حركة المرور بين مختلف الجهات وفي اتجاهها.
- تطوير الطرقات المهيكلة بالمدن الكبرى وطرقات تونس الكبرى.
- دعم الشبكة المرقمة للطرقات الوطنية والجهوية والمحلية بتهذيب وتدعيم أجزاء منها قصد أحكام توزيع حركة المرور وتقريب المسافة بين مراكز الإنتاج ومراكز الاستهلاك.
- مساندة الحركة الاقتصادية المحلية بتدعيم المسالك الريفية لضمان مزيد تفتح المناطق الداخلية والربط بين مواقع الإنتاج ومناطق الترويج والاستهلاك.
- تدعيم البنية الأساسية في ميدان النقل الحديدي قصد دعم النقل الجماعي واعتماده كخيارا استرتيجيا لمعالجة سيولة الحركة والاكتظاظ.

فبالنسبة للطرقات السيارة من المنتظر أن يبلغ حجم الاستثمارات بعنوان سنة 2012 حوالي 550 م د ستخصص لاستكمال أشغال الطريق السيارة صفاقس–قابس وانطلاق اشغال الطريق السيارة وادي الزرقاء–بوسالم (71 كلم) والطريق السيارة قابس–مدنين (90 كلم) والطريق السيارة مدنين–رأس الجدير (92 كلم) إلى جانب مواصلة الدراسات التمهيدية والاقتصادية لتمديد الطريق السيارة إلى ولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقفصة عبر النفيضة وبدء الدراسات بالنسبة للجزء الرابط بين بوسالم والحدود الجزائرية.

وعلى مستوى تهيئة وتهذيب الطرقات ستشهد سنة 2012 الانطلاق في تهيئة حوالي 358.1 كلم من الطرقات المرقمة بـ13 ولاية تشمل خاصة تهيئة الطريق المحلية 542 بولاية تونس والطريق المحلية 516 و517 بولاية أريانة والطريق الجهوية 50 والمحلية 507 و527 و539 بولاية منوبة والطريق المحلية 576 و567 بولاية بن عروس والطريق المحلية 606 بولاية نابل والطريق المحلية 636 و624 بولاية زغوان والطريق الجهوية 51 بولاية بنزرت والطريق الجهوية 92 بولاية المنستير والطريق المحلية 831 والطريق الجهوية 96 بولاية المهدية والمحلية 911 بولاية صفاقس والطريق الجهوية 83 بولاية القيروان والجهوية عدد 89 والمحلية 903 بولاية سيدي بوزيد والطريق الوطنية 16 بولاية توزر. هذا بالاضافة الى انطلاق انجاز برنامج تكميلي لسنة 2011 والمتمثل في تدعيم 134 كم من الطرقات المرقمة على الطرقات الوطنية 13 و14 بولايتي سيدي بوزيد والقصرين.

كما ستشهد سنة 2012 البدء بأشغال الجهوية للطرقات المرقمة والتي تشمل حوالي 201.3 كلم منها الطريق الجهوية 28 بولاية زغوان والرابطة بين المحلية 635 والجهوية 133، الطريق المحلية 76 بولاية باجة الرابطة بين تبرسق وباجة، الطريق الجهوية 79 بالكاف والرابطة بين الطريق الوطنية رقم 5 والطريق الوطنية رقم 18، الطريق الجهوية 49 الرابطة الرابطوة بين باجة وبخريص بولاية سليانة، هذا بالإضافة إلى الطريق الجهوية 85 والطريق الجهوية 91 بولاية القصرين والطريق الجهوية 124 بولاية قفصة، هذا إلى جانب الانطلاق في الشبكة الجهوية للطرقات المرقمة (سدّ ثغرات) يهم 141 كلم منها تهيئة الطريق المحلية 958 على طول 31 كلم طاشين، الطريق المحلية 957 إلى مدنين بولاية قابس إلى جانب تهيئة الطريق المحلية 1011 على امتداد 22 كلم والمحلية 1015 بولاية تطاوين.

ومن المنتظر أن تشهد سنة 2012 القيام بعمليات الصيانة الدورية وتغليف حوالي 1177.2 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على مختلف ولايات الجمهورية.

وفيما يخص برنامج الجسور ستشهد سنة 2012 الانطلاق في بناء 10 جسور منها جسر وادلي حطاب على مستوى الطريق المحلية 840 (القصرين) وبناء جسر على وادي لبان على مستوى الطريق الجهوية 89 (سيدي بوزيد) وبناء جسر بوادي غراغر على مستوى الطريق الوطنية 19 (تطاوين) وبناء جسر بوادي الكبير على مستوى الطريق الوطنية 15 (قفصة).

وفي إطار تطوير طرقات تونس الكبرى ستتميز سنة 2012 بمواصلة إنجاز المشاريع الهادفة إلى توفير وصلات ربط بين مختلف التجمعات العمرانية والمناطق الصناعية والأقطاب التجارية وذلك بمواصلة إنجاز أشغال بناء وصلة الربط بين الطريق الوطنية رقم 1 على مستوى برج السدرية .والطريق السيارة أ1. هذا بالإضافة إلى –استكمال هيكلة الطريق الوطنية رقم 9 بتوسعة الطريق إلى 2 x 4 مسالك وإنجاز محولات على مستوى التقاطعات وهي محول" الشحن "على مستوى تقاطع الطريق الوطنية رقم 9 مع شارع ياسر عرفات ومحول" العوينة "على مستوى تقاطع الطريق الوطنية رقم 9 مع الطريق المحلية رقم 544 ومحول "السلامة" على مستوى تقاطع الطريق الوطنية رقم 9 مع الطريق الجهوية رقم 33 أ 2 ومحول الطريق السريعة" الكرم -قمرت "على مستوى تقاطعا مع الطريق الوطنية رقم9 وباستكمال بناء هذه المحولات يتم حذف جميع التقاطعات مع الطريق الوطنية رقم 9 مما يكسبها صبغة الطريق السريعة.

كما ينتظر استكمال اشغال محول رأس الطابية X– 3 X ومحول ابن خلدون X– ط ج 130 ومحول الدندان X– ط و5 ومحول باردو X– ط ج 31.

هذا إلى جانب بناء طريق جديدة تكون امتدادا للطريق الرابطة بين البلديات الجنوبية وتصل الطريق الوطنية 1 و Z4 على طول 3 كلم بالإضافة إلى تركيز معدات الحماية على الشبكات الطرقية بالطريق الجهوية 34 بفوشانة.

كما ستشهد سنة 2012 انطلاق بناء محولات : محول ايكس 2 – ط و10 ومحول X-RVE 539 إلى جانب بناء محولات على مستوى الطريق الشعاعية 20 (RVE 532, X2, X3) ومحول على مستوى الطريق الجهوية 135 بالقصبة وربط ايكس2 – ط و10 قرب ديوان الموانى الجوية والبرية = 3 كلم ب x22 مسالك مع محولين ايكس2، ط و10. بالإضافة إلى تهيئة منطقة باب سعدون باتجاه الطريق الشعاعية X3 والطريق الجهوية 135 والطريق الوطنية 5.

وبخصوص مشاريع تهيئة السلامة المرورية فستشهد سنة 2012 البدا بأشغال السلامة المرورية على مستوى ط و1 على طول 15 كم والطريق الوطنية 3 بين فوشانة والمحمدية والطريق الوطنية 4 بالنقطة

الكيلومترية 117 على مستوى سليانة والطريق الوطنية 12 بالنقطة الكيلومترية 121 على مستوى سليانة.

وبخصوص تعصير الطرقات المهيكلة لتحسين تنقل المواطنين ونقل البضائع بين المدن ستتميز سنة 2012 بتأهيل عدّة طرقات وطنية وبرمجة عدّة منعرجات ببعض المدن الكبرى هذا إلى جانب مضاعفة منعرجات أنجزت سابقا. ومن أهم هذه المشاريع :

- تمديد الالتفافة كلم 11 في اتجاه الطريق المحلية 924 على طول 13 كلم وذلك بمد طريق بـ 2x2 ممرات بولاية صفاقس ؛
- مواصلة بناء الطريق الوطنية 5 بين الطريق السيارة والكاف ؛
- مواصلة بناء 10 منعرجات على مستوى مدن سيدي بوزيد (الطريق الجهوية 125 من الجانب الشمالي) ومساكن (الطريق الوطنية رقم 1) والقصرين (الطريق الجهوية 182 والطريق الوطنية 17 باعتبار بناء جسر) وحامة قابس (الطريق الوطنية 16 باعتبار بناء جسر) وقفصة (الطريقين الوطنيتين 3 و15 باعتبار بناء جسر) وقبلي (الطريق الوطنية 16 والطريق الجهوية 104) وباجة (الطريق الوطنية 6 والجهوية 52 والوطنية 11) وجندوبة (على مستوى الطريق الوطنية 6 و17 وبناء جسرين) ونابل (على مستوى الطريق الوطنية 1 قرمبالية) ومنعرج (على مستوى الطريق الجهوية 92 بالمنستير) ؛
- تهيئة الطريق الجهوية عدد 128 "طريق قربص" ؛
- تهيئة 57.6 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على كافة ولايات الجمهورية ؛
- مضاعفة الطريق الوطنية رقم 12 بين ن ك 20 ون ك 54 بولايتي القيروان وسوسة.

وفيما يخص العناية بالمسالك الريفية ستشهد سنة 2012 مواصلة المجهود في مدّ الشبكة لضمان ترويج المنتوج الفلاحي من مناطق الإنتاج إلى مراكز الترويج عبر تهيئة 112 مسلكا على طول 741.9 كلم من المسالك الفلاحية موزعة على 22 ولاية، هذا إلى جانب تهيئة 1000 كلم من المسالك الفلاحية إلى جانب تعبيد حوالي 760 كلم من المسالك.

وبالنسبة للنقل الحديدي من المنتظر أن تشهد سنة 2012 الشروع في تهيئة كل من الجذع المركزي لشبكة المترو الخفيف ومحطة الترابط المتعددة الأنماط بساحة برشلونة والشروع في تأهيل خط تونس – حلق الوادي– المرسى والإسراع في إنجاز مشروع الشبكة الحديدية السريعة (الخطوط D و E) خلافا

لما شهده من تأخير خلال سنة 2011 بالإضافة إلى مواصلة انجاز الدراسات الفنية لخط مترو صفاقس.

كما ستشهد سنة 2012 مواصلة تأهيل الخط الرابط بين تونس والقصرين وفروعه وتجديد السكة وتدعيم الجسور على شبكة الجنوب لنقل الفسفاط. والدراسة الفنية التفصيلية لربط مدينة القيروان بالشبكة الحديدية عبر النفيضة.

كما سيتم العمل على وضع منظومة للسلامة بالموانئ وإسناد لزمات استغلال أرصفة ومسطحات مينائية من ذلك إسناد لزمة استغلال المسطحات المتاخمة لميناء رادس إلى جانب مواصلة الدراسات الخاصة بالمخطط المديري لميناء الصخيرة. كما ستشهد سنة 2012 إرساء منطقة للأنشطة الاقتصادية اللوجستية برادس عن طريق لزمة بناء وتهيئة وتمويل واستغلال. كما ستشهد سنة 2012 إنجاز الدراسات الخاصة بإحداث قطب صناعي وتجاري بميناء جرجيس وقطب تجاري لوجستي ببن قردان.

وبخصوص النقل الجوي ستشهد سنة 2012 مواصلة تجميل وتزويق المطارات وتدعيم الأمن والسلامة ووسائل الملاحة الجوية وترميم وتصليح وتوسيع المدارج ومرابض الطائرات بمختلف المطارات من ذلك تدعيم مدرج الطائرات بمطار تونس قرطاج.

وبخصوص النقل البحري وباعتبار الضغط الذي يشهده حاليا ميناء رادس من جراء تطور خاصة حركة الحاويات والمجرورات، وقصد توفير البنية الأساسية الملائمة لاستيعاب هذه الحركة على المدى القصير والمتوسط سيتم تمديد الرصيف عدد 7 لهذا الميناء (250 م) وتهيئة المساحة المحاذية له والتي تناهز 24 هك.

تهيئة المناطق الصناعية والمناطق السياحية

تتواصل خلال سنة 2012 المجهودات الرامية إلى تطوير وتعصير البنية الصناعية حيث شهدت سنة 2011 مواصلة إنجاز وإتمام الدراسات الفنية لجلّ المناطق الصناعية المدرجة بالمخطط الثاني عشر وانطلاق أشغال التهيئة بـ15 منطقة صناعية. وتقدّر الاستثمارات المنجزة في مجال التهيئة بحوالي 40 م د منها 30 م د عن طريق الوكالة العقارية الصناعية و10 م د عن طريق الخواص وقد ساهمت الأوضاع الأمنية التي جدّت ببعض الجهات في توقيف بعض الحضائر وإرجاء انطلاق البعض

الأخر إنجر عنها تأخر في نسق تقدم إنجاز المناطق الصناعية. كما شهدت سنة 2011 مواصلة تركيز شركات المركبات الصناعية والتكنولوجية ببعض الجهات.

ومن المؤمل أن يرتفع نسق إنجاز تهيئة المناطق الصناعية خلال سنة 2012 باعتبار ما تمّ التوصل إليه من استيفاء لكل الإجراءات وإتمام كل الدراسات الفنية وتأقلم المقاولات مع المناخ الاجتماعي الجديد بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة في مجال الصفقات العمومية، وبناء عليه ستتميز سنة 2012 بإنجاز أشغال تهيئة 35 منطقة صناعية تمسح حوالي 800 هك منها 21 منطقة صناعية تمسح 354 بمناطق التنمية الجهوية، موزعة على مختلف جهات البلاد (الكريب وبوعرادة وجندوبة الارتياح وتاجروين وواد الرمل (الكاف) والسبيخة وتوزر وتاجرة والرديف وأم العرائس وسبيطلة ودخّان ومنزل شاكر وسجنان وباجة بوتفاحة وسيدي بوزيد وبن قردان وتطاوين والقصرين 2 وقبلي والزريبة 4 والمحرس والفجة والجمّ وسيدي علي الحطاب وأوتيك وقربة والنفيضة 3 والعزيب والمنستير وكندار وبوفيشة وبني خلاد وتاكلسة وروّاد). هذا بالإضافة إلى إنجاز الدراسات الفنية لـ13 منطقة مستقبلية.

وتقدّر الاستثمارات في مجال تهيئة المناطق الصناعية بحوالي 50 م د منها 30 م د عن طريق الوكالة العقارية الصناعية و20 م د عن طريق الخواص وشركات الأقطاب التنموية وشركات المركبات الصناعية والتكنولوجية.

وستمكن مختلف المجهودات من توفير رصيد من الأراضي الصناعية المهيأة بحوالي 150 هك قادر على تلبية جلّ طلبات المستثمرين في الصناعات والخدمات ذات العلاقة.

في مجال تأهيل البنية الأساسية بالمناطق الصناعية المتواجدة، سيتواصل خلال سنة 2012 تنفيذ البرنامج الوطني لإعادة تهيئة المناطق الصناعية حيث ستنطلق الأشغال بـ 9 مناطق صناعية منها 5 مناطق صناعية بمناطق التنمية الجهوية.

كما سيتواصل خلال سنة 2012 إنجاز المركبات الصناعية والتكنولوجية والأقطاب التكنولوجية هذا بالاضافة الى العمل على توفير العديد من المناطق الحرفية والفضاءات الصناعية المهيئة لتمكين الباعثين خاصة الشبان منهم من حاملي الشهائد العليا من الانتصاب.

وفي مجال تهيئة المناطق السياحية تقدّر الاستثمارات بحوالي 1.5 م د تهم مناطق البقالطة وجنان الوسط وشط النسيم وكاب قمرت. وستتركز مجهودات الوكالة العقارية السياحية خلال سنة 2012 على عمليات اقتناء الأراضي بالمناطق السياحية المستقبلية وذلك باقتناء 81 هك بكلّ من قابس وتوزر.

التنمية البلدية والحضرية

إن المدن التونسية مقدمة خلال المرحلة القادمة على رفع تحديات ورهانات متعددة على المستوى الإقتصادي والعمراني والإجتماعي لتتمكن من تحقيق الإنتقال الديمقراطي المنشود والإضطلاع بدورها فيما يتعلق بتحسين إطار العيش وتدارك النقائص وانخرام التوازنات الوظيفية وذلك بإعادة تأهيل الأنسجة العمرانية المتدهورة وإدماج أفضل لوظائف السكن والشغل وملاءمة المدينة مع حاجيات متساكنيها بما في ذلك الشباب والمعوقين والعناية بالمظهر العمراني والمعماري ونظافة المحيط وتوفير المناطق الخضراء واجتناب التلوث بأنواعه والعمل على ديمومة التنمية. هذا إلى جانب الرهانات المالية المرتبطة بضرورة تعبئة الموارد اللازمة لتمويل مشاريعها التنموية والرهانات المؤسساتية المرتبطة بتعدد المتدخلين في مجال التنمية الحضرية وضعف التنسيق بينهم.

وسعيا لرفع التحديات والرهانات السابقة الذكر ستشهد سنة 2012 إنجاز العديد من المشاريع والبرامج الوطنية المدرجة ضمن مخطط الإستثمار البلدي فضلا عن إقرار عديد الإصلاحات على مختلف الأصعدة سواءا المالية منها أو البشرية أو المؤسساتية وذلك بتوفير آليات لدعم التنمية الحضرية تتسم بالإستمرارية عبر تدخلات متواصلة وموارد متجددة تتكيف مع حاجيات السوق وتستند على الأطراف المحلية الفاعلة وبالخصوص الجماعات المحلية التي هي الأقرب إلى مشاغل المتساكنين ومستعملي الخدمات العمومية المحلية.

وسيتم العمل خلال سنة 2012 على إيلاء عناية خاصة إلى تنمية ودعم المدن المتوسطة والصغرى بالإعتماد على تنمية متناسقة ومندمجة من شأنها دفع التنمية الإقتصادية وإشعاعها على المجال الريفي. وفي هذا الإطار سيتم السعي إلى إيجاد حلول شمولية تدعم التنسيق وتجنب التدخلات القطاعية المنفصلة. كما سيتم العمل على مزيد دعم التضامن الإجتماعي في المدن عبر إدماج المرأة والشباب وذوي الدخل الضعيف وفاقدي السند في الدورة الإقتصادية.

وفي إطار إعادة توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين في المجال الحضري سيتم العمل على دعم عمل الجمعيات غير الحكومية وحث الخواص على الإستثمار في ميدان الخدمات الحضرية إلى جانب دعم الجهات والبلديات لتحمل مسؤولياتها بصفة أنجع معتمدة على مشاركة المواطنين في برمجة وتمويل المشاريع الحضرية حيث أن هذه الشراكة تمكن من تحديد المسؤوليات وترشيد التصرف واستعمال أجدى للموارد المالية المحلية.

وعلى مستوى تمويل التنمية البلدية والحضرية ونظرا للضغوطات المالية المسلطة على الدولة والجماعات المحلية في المستقبل لمواجهة الحاجيات الجديدة والمتزايدة للمدن وخاصة منها المتواجدة بالمناطق الداخلية التي طال حرمانها من بنية أساسية لائقة ومن عديد المرافق العمومية فإنّ السعي سيكون حثيثا لإيجاد موارد مالية جديدة تمكن من تمويل التنمية البلدية والحضرية.

كما سيقع العمل حسب الحالات لفض اشكال التمويل الذاتي المحمول على جل البلديات وخاصة الكائنة بالمناطق ذات الاولوية والتي تعاني من انخرام في توازناتها المالية بما يسامه في استحثاث نسق انجاز المشاريع البلدية المدرجة ببرنامج الاستثمار البلدي.

كما سيتم العمل على تعويض الخسائر في أسطول معدات النظافة والطرقات التي تم إتلافها على إثر الأحداث السياسية الهامة التي عاشتها مختلف المدن التونسية أثناء الثورة حيث سيتم إعادة تجهيز البلديات بمعدات جديدة يتم تمويلها بواسطة هبة من الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي وذلك تقريبا في حدود 10 مليون دولار أي ما يعادل 14 م د. كما سيتم الإنطلاق في إنجاز قسط من مشاريع جديدة ذات أولوية لتهذيب الأحياء الشعبية على موارد ينتظر توفيرها في إطار التعاون التونسي الألماني في حدود 30 م د. كما ستشهد سنة 2012 مواصلة الجهود لتعبئة التمويلات الخارجية الضرورية لتمويل المشاريع والبرامج الوطنية المدرجة بمخطط الإستثمار البلدي حيث سيتم تعزيز التعاون المالي مع البنك العالمي والوكالة الفرنسية للتنمية المساهمين الأساسيين في تمويل برنامج دعم التنمية المندمجة المحلية.

وفيما يخص تعزيز الموارد المالية المحلية فسيتم الترفيع بنسبة 10% في الاعتمادات المخصصة لصندوق المال المشترك للجماعات العمومية المحلية حيث سيتم الأخذ بعين الاعتبار هذا الترفيع ضمن قانون المالية لسنة 2012.

وسيتم إيلاء مزيد العناية بالموارد البشرية بالبلديات ومزيد تدعيمها بالإطارات الكفأة وخاصة من حاملي الشهادات العليا إلى جانب إعداد دراسة لتحليل الوضعية التي آلت إليها المالية بمختلف البلديات واستشراف آفاق تطورها والنظر في الحلول الكفيلة بمساعدة الجماعات المحلية لاسترجاع توازناتها المالية فضلا عن مواصلة تدعيم تدخلات صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية وتفعيل دوره كسند مالي وفني لضمان إنجاز المشاريع التنموية للبلديات والمجالس القروية بالنجاعة المرجوة فضلا عن تمكين الجماعات المحلية من وسائل العمل الضرورية لتعزيز تدخلاتها داخل دائرتها الترابية.

وينتظر أن تشهد سنة 2012 ارتفاعا في نسق إنجاز مشاريعها التنموية حيث سيتم العمل على إنجاز العديد من المشاريع ذات الأولوية المدرجة بمخطط الإستثمار البلدي فضلا عن انطلاق إنجاز مشاريع جديدة إضافية لفائدة البلديات المتواجدة خاصة بالجهات الداخلية وتمكينها من حظها في التنمية. ففي إطار تدعيم البنية الأساسية بالمناطق البلدية سيتم تخصيص اعتمادات تقدر بـ 50 م د لتعبيد حوالي 276 كلم من الطرقات وتبليط حوالي 250 ألف متر مربع من الأرصفة فضلا عن تعزيز شبكة التنوير العمومي بتركيز حوالي 11000 فانوس كهربائي إلى جانب تدعيم شبكة التطهير بمد حوالي 104 كلم من قنوات التطهير العمومي وقنوات تصريف مياه الأمطار.

وفي نطاق العناية بالبيئة الحضرية وتحسين الإطار الحياتي للمواطن سيتم السعي إلى مزيد إحكام منظومة جمع ونقل الفضلات المنزلية والعمل على ضمان استمرارية الجهود المبذولة في ميدان النظافة والعناية بالطرقات والمناطق الخضراء وتجميل المحيط بكامل البلديات وخاصة السياحية منها. هذا إلى جانب دعم وتكثيف جهود البلديات في مواجهة البناء والانتصاب الفوضوي. كما يتعين النظر في اعادة توجيه الاعتمادات المخصصة لبرنامج الوطني لنظافة المحيط وجمالية البيئة للاستفادة منها وخاصة بالبلديات الكبرى ومناطق العبور والتي شهدت تدني مفرط في وضعية الغراسات ومستوى النظافة خلال سنة 2011.

وفيما يخص مواصلة إنجاز البرامج الوطنية المدرجة بمخطط الإستثمار البلدي ستشهد سنة 2012 :

- مواصلة إنجاز مشاريع الجيل الرابع من البرنامج الوطني لتهذيب الأحياء الشعبية باستثمارات تقدّر بـ15.5 م د بهدف الحد من العوامل ذات التأثير السلبي على صحة وظروف عيش المواطنين بهذه الأحياء. وستشهد سنة 2012 مواصلة وإنهاء الأشغال بـ33 حيّا وإعداد الدراسات وانطلاق الأشغال بـ29 حيّا شعبيا مبرمجا ضمن قسط سنة 2012.
- مواصلة الأشغال ببرنامج الإحاطة بالأحياء الشعبية المتاخمة للمدن الكبرى للنهوض بالأحياء الشعبية ذات الكثافة السكانية وذلك بانهاء الأشغال بسيدي حسين مرحلة ثانية باستثمارات تقدّر بـ4.4 م د. بالإضافة إلى استكمال الأشغال بالنسبة للمشاريع المبرمجة ضمن القسط الإضافي وذلك باستثمارات تقدّر بـ 31 م د.
- الرفع من نسق إنجاز المشاريع المبرمجة بالبرنامج الوطني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري.

- التدخل بالنسيج العمراني القديم الذي يهم تهذيب البنية الأساسية وتجميل الواجهات وتهيئة الساحات باستثمارات تقدّر بـ5 م د وذلك من خلال انهاء الدراسات الفنية وانطلاق الأشغال بـ4 مدن عتيقة بكل من القيروان وسوسة وتونس وصفاقس. هذا إلى جانب العمل على وضع وتنفيذ خطة خاصة لصيانة وترميم الأحياء العتيقة بالمدن للمحافظة على التراث الوطني وإثراء المنتوج السياحي
- انطلاق الأشغال بالقسط الأخير من برنامج تهيئة الأراضي البيضاء ضمن المشروع النموذجي لتهذيب حي المطار بسوسة باستثمارات في حدود 1 م د تهم التنوير العمومي.

كما ستشهد سنة 2012 تخصيص استثمارات تقدر بـ 10 م د لتعزيز البنية الأساسية بمناطق تدخل المجالس القروية وتمكين هذه الأخيرة من وسائل العمل الضرورية وبعث المشاريع الإقتصادية بها بما يمكن من توفير مواطن شغل إضافية والإستجابة لتطلعات متساكني هذه المناطق إلى مستوى عيش أفضل ودخل أرفع.

المسائل العقارية

ستتواصل العناية بالمجال العقاري باعتبار الدور الهام الذي يقوم به في تركيز المشاريع التنموية وتسهيل وتنشيط الحركة الاقتصادية والاجتماعية ودفع الاستثمار الخاص وضمان المدخرات العقارية.

وفي هذا الإطار ستشهد سنة 2012 مواصلة العمل على حسن التصرف في الرصيد العقاري في إطار المخطط الثاني عشر من خلال تجسيم البرامج التالية :

- مواصلة الرفع في نسق التسجيل العقاري من خلال برمجة تسجيل 185 ألف هك منها 180 ألف هك تسجيل إجباري و5 آلاف هك تسجيل اختياري بالإضافة إلى تسجيل 25 ألف هك من الغابات, كما ينتظر إحداث 60 ألف رسم عقاري من طرف إدارة الملكية العقارية منها 50 ألف تنفيذا لأحكام التسجيل و10 آلاف رسم تبعا لاستخراج قطع رسوم محدثة.
- مواصلة تعصير وسائل عمل الإدارة عبر إدخال الوسائل الإعلامية للهياكل المتدخلة في التسجيل العقاري وذلك عن طريق رقمنة المعطيات الفنية في ميدان التسجيل العقاري بهدف تكوين منظومة وطنية عقارية لتيسير عمليات الإطلاع على الوثائق الفنية بكامل تراب الجمهورية. كذلك مواصلة مشروع تعصير حفظ الأرشيف والتصرف فيه ومواصلة تعميمه على الإدارات الجهوية.

- مواصلة استقصاء وتحديد ملك الدولة العقاري الخاص وذلك من خلال تسجيل ما تبقى من مدارس والمساكن الإدارية وتحديد الأراضي الشاغرة بهدف توظيفها في إطار المشاريع التنموية وإدخالها في الحركة الاقتصادية.
- مواصلة تحديد واستقصاء أملاك الدولة لصيانتها والمحافظة عليها وإحكام استغلالها وتوظيفها بناء على ما تم تسجيله من تجاوزات واعتداءات أخذت منحى خطيرا ينبغي التصدي له والعمل على ايجاد آليات جديدة لتحسين التصرف في هذه الاملاك وتدعيم الادارة بالعناصر المادية والبشرية للحفاظ عليها
- مواصلة تحديد الملك العمومي البحري وبرنامج تحديد مجاري الأودية ومحيط السياخ التابعة للملك العمومي البحري.
- مواصلة إنجاز الخطة الوطنية لإعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية بهدف إحداث مزيد من شركات إحياء وتنمية فلاحية ومقاسم للفنيين والفلاحين الشبان, إضافة إلى تصفية 6500 هك من الأراضي الاشتراكية و4000 هك من أراضي الأوقاف الخاضعة لنظام الإنزال بدون إشهار في إطار تصفية الوضعيات العقارية القديمة.
- العمل على اعادة توظيف قطع الاراضي الفلاحية المشتتة والبالغة حوالي 30.5 ألف هك وذلك لاستغلالها من طرف العاطلين عن العمل.
- تحسين الخدمات الإدارية وتقريبها من المواطن من خلال تعزيز البناءات الدارية في مختلف جهات الجمهورية حيث سيقع مواصلة بناء الإدارتين الجهويتين بكل من زغوان والكاف التابعة لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية, كذلك استكمال توسعة وإعادة تهيئة الإدارتين الجهويتين بكل من سوسة والكاف ومواصلة توسعة مقر الإدارة الجهوية بنابل وانطلاق أشغال بناء مقرات الإدارات الجهوية بولايات مدنين وباجة وسيدي بوزيد والقيروان التابعة لإدارة الملكية العقارية كذلك إعادة تهيئة مبنى الأرشيف المركزي, كما سيقع استكمال الإدارات الجهوية بكل من سوسة والقيروان وقفصة وأريانة والكاف وسليانة والانطلاق في بناء إدارة جهوية بمنوبة التابعة لديوان قيس الأراضي والمسح العقاري.

السكن

رغم ما تميزت به سنة 2011 من ارتفاع في أسعار مواد البناء واليد العاملة ومن تذبذب في تزويد السوق، ستشهد سنة 2012 مواصلة الإقبال على الاستثمار في مجال السكن خاصة بعد الإعلان عن تخفيض نسبة الفائدة حيث سيتمّ بناء حوالي 68 ألف وحدة سكنية باستثمارات تقدّر بـ4320 م د منها

1300 وحدة سكنية عن طريق مؤسسات البعث العقاري العمومي 67.2 ألف عن طريق الأسر والباعثين الخواص.

وفي مجال توفير الأراضي الصالحة للبناء ستولى الوكالة العقارية للسكنى بيع قرابة 73 هك موزعة على مختلف الجهات واقتناء حوالي 205 هك داخل دوائر التدخل العقاري والمشاريع العمرانية المهيكلة وتقدر أشغال التهيئة بالتقسيمات السكنية بحوالي 31 م د.

وعلى مستوى تمويل اقتناء المساكن الاجتماعية تقدّر تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء بحوالي 40 م د تمنح في شكل قروض لفائدة الأجراء الذين يتراوح دخلهم بين مرّة و4.5 مرّات الأجر الأدنى المضمون حسب الأصناف الثلاثة.

وفي إطار الحفاظ على الرصيد القائم وخاصة القديم منه وإعطاء الدفع اللازم، فإنّه سيتمّ التدخل في مجال تحسين المسكن وتحسين الظروف السكنية والمحيط العمراني بمساهمة صندوق تحسين السكن باستثمارات تقدّر بحوالي 16 م د.

الماء الصالح للشرب

تعكس الانجازات التي تحققت في قطاع الماء الصالح للشرب الاهتمام المتواصل الذي توليه الدولة للنهوض بهذا القطاع. وقدشهدت 2011 تحقيق نتائج هامة في هذا القطاع مما مكن من الارتقاء بنسبة التزويد بالماء الصالح للشرب في المناطق الريفية الى حدود 95.4%. كما واصلت الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه سياستها الرامية الى تحسين نوعية المياه في الجنوب التونسي وتنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالاقتصاد في الماء. وسيرتكز برنامج الاستثمار خلال سنة 2012 على المحاور التالية:

- تحقيق النجاعة المطلوبة في توزيع وتحسين نوعية المياه بالزيادة في انتاج الماء من 545 م.م^{3}سنة 2011 الى 561 م.م^3 سنة 2012 وبالتوازي سيرتفع استهلاك الماء في نفس هذه الفترة من 400 م.م^3 الى 412 م.م^3. ويمكن ان نستنتج ان مردودية الشبكة تناهز83% سنة 2012. وهذه النسبة المحترمة ترجع الى المجهود التي تقوم به الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بعملية صيانة المنشآت المائية وإقتناء تجهيزات ووسائل القيس عن بعد لمقاومة مظاهر الضياع والتسربات وكذلك إعتماد

الكشف الإجباري لبعض كبار المستهلكين والتي تتمثل أساسا في دراسة مختلف المعطيات الخاصة باستغلال النظم المائية والتثبت من حسن إستعمال التجهيزات.

- تحسين نوعية المياه بالتخفيض في درجة ملوحة المياه الموزعة بالمناطق بالجنوب التونسي ذات ملوحة تفوق 2غ/ل الى مستوى لا يتعدى 1.5غ/ل وذلك اما بجلب المياه ذات النوعية الجيدة اذا كانت متوفرة في الجهة او بتحلية المياه المحلية الجوفية المالحة حسب ما ستفرزه الدراسات (الاقل كلفة وانجعها اقتصاديا) وذلك بالشروع في إنجاز 9 محطات تحلية بسعة تتراوح بين 800 و 6000 م^3/اليوم (مطماطة، مارث، منزل حبيب، بني خداش، توزر، نفطة، قبلي، دوز وسوق الأحد). كما ستنطلق اشغال مشروع تحلية المياه الجوفية ببن قردان وذلك باستعمال الطاقة الفلطوظوئية في النطاق التعاون الدولي بين تونس واليابان واعادة طلب عروض بالنسبة لمحطة تحلية مياه البحر بجربة ومواصلة انجاز الدراسة المتعلقة بمحطة التحلية بالزرات.
- تكثيف حملات التحسيس والتوعية لكافة مستعملي مياه الشرب وذلك باستعمال مختلف الوسائل السمعية البصرية قصد الحث على الاستغلال الامثل وترشيد استهلاك الماء. كما ستقوم الشركة بالكشوفات لكبار المستهلكين التي تتمثل اساسا في دراسة مختلف المعطيات الخاصة باستغلال النضم المائية والتثبت من حسن استعمال التجهيزات.
- مواصلة الإستجابة للطلبات الجديدة لربط 80 ألف مشترك مما سيمكن من رفع عدد المشتركين الى 2434 الف منتفع في اخر سنة 2012.
- توسيع وتجديد قرابة 800 كم من القنوات لتلبية الحاجيات وتحسين الخدمات المسداة للحرفاء.
- مواصلة تنفيذ المشاريع الهامة والتي تهم بالخصوص المناطق الريفية والحضرية مع انجاز بعض التدخلات الاستثنائية لتوفير الماء ببعض الجهات المعطشة.
- مزيد تشريك المجامع المائية في تصور وتسيير المشاريع.

ولبلوغ هذه الأهداف ستبلغ الإستثمارات المتعلقة بقطاع الماء الصالح للشرب حوالي 200 م د منهاقرابة 50 م د مخصصة للمناطق الريفية. وستمكن هذه الاستثمارات من تحقيق الاهداف التالية:

- تحسين نسبة التزويد العامة بالماء الصالح للشرب لبلوغ حوالي 98.5%.
- الرفع في نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالمناطق الريفية من 95.4% سنة 2011 الى 96% سنة 2012.

نسبة تزويد السكان بالماء الصالح للشرب
في المناطق الريفية (%)

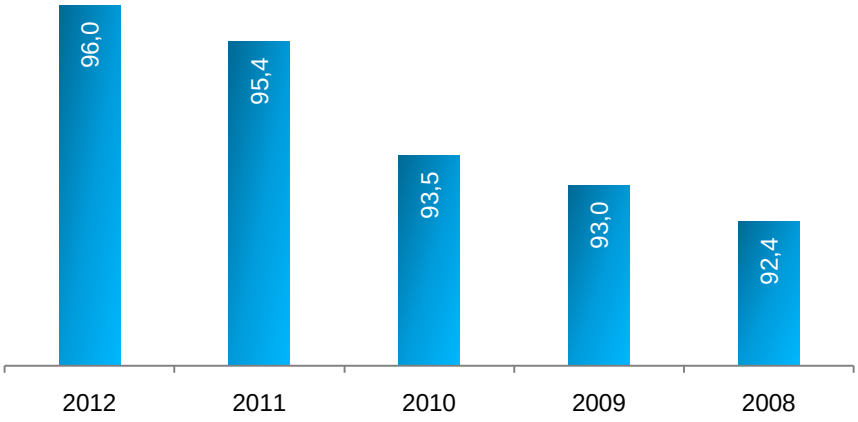

التنوير الريفي

سيتواصل خلال سنة 2012 الإهتمام بقطاع التنوير الريفي تجسيما للعناية التي توليها الدولة لهذا القطاع باعتباره عنصرا هاما في تنشيط الحركة الإقتصادية بالمناطق الريفية خاصة بتطوير الانتاج الفلاحي والنهوض بالمهن الصغرى وتحسين ضروف العمل بالمدارس والمراكز الصحية.

وستشهد سنة2012 في ميدان التنوير الريفي مواصلة ايصال النور الكهربائي الى عدة مناطق ريفية وجبلية والاهتمام بالمساكن المشتتة والمنعزلة وذلك بتركيز الطاقة الشمسية بهذه المناطق الصعبة.

ويتوقع السنة المقبلة ايصال النور الكهربائي الى حوالي 23 الف مشترك وربط قرابة 280 منزل بالطاقة الشمسية، علما وانه سيقع الرفع في الكلفة الفردية للربط بشبكة الكهرباء من 4000 الى 5000 دينار للاسرة الواحدة خلال سنة2012. مما سيمكن من بلوغ نسبة التنوير الريفي في اخر سنة 2012 حوالي 99.1%. وفي المقابل تم رصد اعتمادات تقدر بحوالي 27 م د.

نسبة ربط الأسر بشبكة الكهرباء

بالوسط الريفي (%)

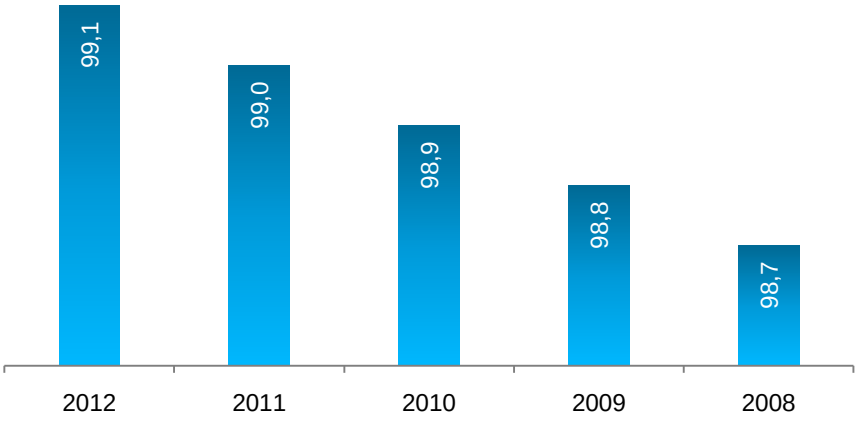

الباب الثالث

التنمية المستديمة

ستشهد سنة 2012 في مجال حماية البيئة والتنمية المستديمة العمل على تحسين جلّ المؤشرات الوطنية والجهوية في ميادين جودة الحياة بالمدن والأرياف وترشيد استعمال الطاقة والنهوض بالطاقات المتجدّدة وتحسين جودة الحياة بإنجاز البرامج والمشاريع المتعلّقة بإحداث وصيانة وتعهد المساحات الخضراء وتجهيز وتهيئة المنتزهات الحضرية والعناية بشوارع البيئة وتحسين مداخل المدن وتنظيف الطرقات والمسالك الاستراتيجية وتدعيم الشبكة الوطنية لمراقبة نوعية الهواء والشبكة الوطنية لمراقبة نوعية المياه وتكثيف عمليات المراقبة والمتابعة البيئية وحماية البيئة الصناعية من خلال تنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل البيئي للمؤسسات الصناعية والسياحيّة إلى جانب الشروع في مشروع إزالة التلوث واستصلاح موقع مصنع عجين الحلفاء والورق بالقصرين فضلا عن القيام بدراسات جديدة تخص الحدّ من المخاطر البيئية ببعض المواقع المتروكة وبعض المناجم.

وفي مجال التطهير سيتواصل العمل خلال السنة المقبلة على مواصلة الجهود لتعميم خدمات التطهير وتحسين نسبة الربط بالمدن المتبناة من طرف الديوان الوطني للتطهير وتدعيم البرامج الخاصة بتطهير الأحياء الشعبية والمناطق الريفية ذات السكن المجمّع والترفيع في نسب الربط بالشبكة العمومية للتطهير بالولايات ذات النسب المنخفضة (المهدية والقصرين وسيدي بوزيد وصفاقس ومدنين وتطاوين وقفصة وقبلي) لتقارب المستوى الوطني وتنمية إعادة استعمال المياه المعالجة في المجالات التنموية ومقاومة التلوث الصناعي السائل عبر إحداث محطات تطهير متخصصة في معالجة المياه المستعملة الصناعية فضلا عن إحكام التصرّف في الحمأة المتأتية من محطات التطهير وتثمينها.

وفي مجال التصرّف في النفايات ستشهد سنة 2012 ختم صفقات إنجاز المصبات المراقبة ومراكز التحويل بولايات زغوان والمهدية وتوزر والانتهاء من أشغال إنجاز المصب الثاني ومراكز التحويل بإقليم تونس في حين سيتواصل إنجاز 3 مراكز خزن وتحويل النفايات الصناعية بكلّ من بنزرت وصفاقس وقابس إضافة إلى مواصلة إنجاز المصبات المراقبة ومراكز التحويل التابعة لها بحوض وادي مجردة (باجة ومجاز الباب وجندوبة والكاف) ومواصلة إنجاز 3 مصبات مراقبة ومراكز التحويل

التابعة لها بولايات سيدي بوزيد وقفصة والقصرين وإنجاز 3 مراكز تحويل بولاية قبلي فضلا عن الانطلاق في أشغال توسيع الخانات المهيأة لردم النفايات بمصبي صفاقس وجربة.

وفي مجال المحافظة على الشريط الساحلي سيتواصل إنجاز أشغال حماية الشواطئ من الإنجراف البحري للمنطقة الممتدة من قمرت إلى قرطاج وأشغال حماية جنوب الميناء الترفيهي بالقنطاوي على مسافة 3 كلم فضلا عن إنجاز أشغال حماية شواطئ المهدية وبنزرت والشابة من الإنجراف البحري وأشغال حماية الحاجز الواقي لميناء القراعية (مدينة المنستير) وحماية فلاز هرقلة وجهر الميناء القديم بغار الملح.

التحكم في الطاقة والطاقات المتجددة

حظي مجال التحكم في الطاقة باهتمام كبير خلال السنوات الأخيرة نظرا للارتفاع المتواصل للأسعار العالمية للبترول ومحدودية موارد تونس الطاقية من جهة وإنعكاسه على القدرة التنافسية لقطاعات الإنتاج بصفة خاصة وعلى مستوى النمو بصفة عامة. وفي هذا الإطار تواصل العمل خلال سنة 2011 على تكثيف برامج ترشيد استهلاك الطاقة، من خلال تكثيف عقود البرامج والتقدم في برنامج الإستبدال الطاقي داخل المؤسسات الصناعية والخدماتية، ومزيد تدعيم إستعمال الطاقات المتجددة، حيث لذلك ينتظر أن تبلغ الكثافة الطاقية 295 كلغ.م.ن/1000 م د في سنة 2011.

كما تميزت سنة 2011 بتوقيع اتفاقية تعاون بين تونس وفرنسا تمتد على 3 سنوات وقابلة للتجديد تهدف الى دعم التعاون المؤسساتي والمنهجي في قطاع الطاقة. وتنص الاتفاقية المبرمة بين الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة والوكالة الفرنسية للبيئة والتحكم في الطاقة على انجاز الدراسات والمشاريع في مجال الاقتصاد في الطاقة. وستساهم هذه الإتفاقية في البحث عن فرص جديدة للتمويل الثنائي ومتعدد الاطراف والتعريف بفرص الاستثمار المتوفرة في تونس لدى الفاعلين الاقتصاديين الفرنسيين. كما ستساعد الاتفاقية الجانبين التونسي والفرنسي على تكثيف تبادل المعلومات والوثائق وتسهيل تواصل هياكل البحث مع الصناعيين بالبلدين ودعم تبادل البعثات الفنية والتكوين الى جانب تعزيز الشراكة في اطار التعاون شمال جنوب.

وفي نفس السياق ستشهد سنة 2012 مزيد الإهتمام بقطاع التحكم في الطاقة حيث سترتكز الإستراتيجية التنموية للقطاع على مواصلة تدعيم المجهودات على مستوى ترشيد استهلاك الطاقة وتكثيف إستعمالات الطاقات المتجددة. وفي هذا الإطار ينتظر أن تبلغ الكثافة الطاقية

286 كلغ.م.ن/1000 م د في سنة 2012 حيث ستتوجه المجهودات الإستثمارية خلال سنة 2012، بالتوازي، نحو إنجاز المشاريع المبرمجة التي شهدت تأخيرا على غرار مشروع النجاعة الطاقية في القطاع الصناعي والنهوض بالتوليد المؤتلف للطاقة، علاوة على العناية بمشاريع التقنين الحراري للبناءات الجديدة والتثبيت التصنيفي للتجهيزات الكهرومنزلية. وعلى مستوى الطاقات المتجددة سيتدعم العمل على مزيد العناية بالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية من خلال إنجاز المحطات الهوائية لإنتاج الكهرباء وتركيز اللاقطات الشمسية لتسخين المياه. كما سيتواصل العمل خلال سنة 2012 لمزيد تعزيز دور القطاع الخاص في إنجاز برامج التحكم في الطاقة خاصة في قطاع التوليد المؤتلف للطاقة.

ففي ميدان ترشيد استهلاك الطاقة، ستتركز المشاريع خلال سنة 2012 خاصة في مجال التصرف ومتابعة أنشطة التدقيق الطاقي الإجباري والدوري للمشاريع الموجودة والاستشارة المسبقة للمشاريع الجديدة وتوفير الإحاطة الفنية للمؤسسات لتمكينهم من القيام بمخطط عمل يتعلق بالنجاعة الطاقية بالإضافة إلى مشاريع تطوير استعمال تقنيات وأساليب ذات نجاعة طاقية عالية في مختلف القطاعات الاقتصادية على غرار التوليد المؤتلف للطاقة والفوانيس المقتصدة واستعمال العزل الحراري في البناءات، حيث سيرتكز العمل خلال السنة المقبلة على استكمال النصوص القانونية المتعلقة بالتحكم في الطاقة في البناء الموجهة لقطاع الصحة والنزل وتكوين الفنيين لدى مكاتب الهندسة إلى جانب تكوين المراقبين.

وعلى هذا الأساس ستشهد سنة 2012 إبرام 40 كشف طاقي و40 عقد برنامج في قطاع الصناعة مع بلوغ نفس المستوى في قطاع الخدمات، في حين ينتظر إبرام 10 كوشفات طاقية و10 عقود برامج في قطاع النقل. كما ستحظى المشاريع المتعلقة بالإستشارة المسبقة في قطاعي السكن والخدمات بإبرام 10 كشوفات طاقية و10 عقود برنامج.

وفي إطار تحسين النجاعة الطاقية في المؤسسات التابعة للقطاع الصناعي تم وضع خط تمويل من البنك الدولي بحوالي 55 مليون دولار سيخصص لتمويل مشاريع النجاعة الطاقية والتوليد المؤتلف للطاقة مع تقديم الإحاطة الفنية اللازمة لأصحاب المشاريع. وفي نفس السياق يندرج بروتوكول قيس ومتابعة كميات الطاقة المقتصدة في المؤسسات الصناعية وتشجيع هذه الأخيرة على إدماج منظومة التصرف في الطاقة (ايزو 50001) بما يمكنها من المتابعة الدقيقة لكميات الطاقة المستهلكة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بترشيدها في الوقت المناسب وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة.

علاوة على ذلك وقصد توجيه الاستهلاك نحو الطاقات المحلية والأقل كلفة وخاصة منها الغاز الطبيعي ستتميز سنة 2012 بمزيد التقدم في برامج الاستبدال الطاقي في قطاع الصناعة حيث ينتظر إبرام 20 عقد برنامج، أما بالنسبة لقطاع السكن ينتظر ربط حوالي 71 ألف مسكن. كما ستتميز السنة المقبلة بتدعيم النجاعة الطاقية في البناءات الجديدة والقائمة وذلك في إطار العمل على إستغلال التشجيعات المنصوص عليها في قانون التحكم في الطاقة، حيث تم توسيع مجالات تدخل الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة بإدراج البناءات القائمة في قانون التحكم في الطاقة لسنة 2009.

وستشهد سنة 2012 مزيد تدعيم دور مؤسسات الخدمات الطاقية من خلال دعم قدراتها وتمكينها من آليات تمويل جديدة. وستتميز السنة المقبلة بتطوير البحث العلمي في مجال النجاعة الطاقية، الطاقات المتجددة والتقنيات النظيفة وذلك على المستوى التقني والمادي. وفي هذا الإطار تندرج عديد المشاريع التي تم تركيزها بالتعاون مع المؤسسات الجامعية والصناعية، على غرار مشاريع البحث الايلافي الممولة من طرف وزارة التعليم الالي والتي تتصل أساسا بثلاثة مشاريع "التبريد بالطاقة الشمسية" و"التحكم في تقنيات تحلية المياه بالطاقة الشمسية" و"تطبيقات الطاقة الشمسية الحرارية للتجفيف في قطاع الصناعات الغذائية."

أما بالنسبة للتصنيف الطاقي للتجهيزات الكهرومنزلية والتأكد من مردوديّتها وتوجيه المستهلك نحو التجهيزات ذات المردوديّة العالية سيتواصل العمل خلال سنة 2011 عى نفس الوتيرة، وذلك من خلال وضع تثبيت تصنيفي للتجهيزات الكهرومنزليّة ووضع الإطار الضروري للمواصفات الخاصّة لإستهلاك الطّاقة.

وعلى مستوى الطاقات المتجددة سيتواصل العمل خلال سنة 2012 على تعزيز استعمال الطاقات التي تساهم في تحسين الميزان الطاقي كطاقة الرياح لتوليد الكهرباء والطاقة الشمسية والغاز العضوي وتثمين النفايات، وعلى هذا الأساس ستتميز سنة 2012 بإنجاز المشاريع المدرجة بالمخطط الشمسي لتدعيم إستعمال طاقة الرياح والطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء وتسخين المياه. حيث سينطلاق إنجاز المشاريع التي شهدت تأخيرا في سنة 2011 على غرار تركيز محطات هوائية لإنتاج الكهرباء بطاقة 120 ميغاواط من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز في متلين والكشابطة، وذلك مع إستكمال أشغال تركيز 70 ميغاواط إضافية من طاقة الرياح بهذين الموقعين. كما تم خلال سنة 2011 استكمال انجاز دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لانجاز محطة هوائية للتوليد الذاتي للكهرباء (للمؤسسات ذات الاستهلاك الكبير للطاقة) من طاقة الرياح بجهة تالة. هذا وقد بينت الدراسة قابلية المشروع للتنفيذ مع

ضمانة للمردودية الاقتصادية وامكانية استيعاب الموقع الذي تم اختياره لقدرة تصل إلى 120 ميغاواط. ويتواصل إعداد الإطار القانوني والتشريعي لتهيئة الأرضية أمام القطاع الخاص للاستثمار في طاقة الرياح.

أما على مستوى تدعيم إستعمال الطاقة الشمسية فستتميز سنة 2012 بإنجاز محطة توليد كهربائية بالتركيز الشمسي بطاقة 5 ميغاواط كمشروع نموذجي مع إمكانية توسيعه لاحقا إلى 25 ميغاواط من طرف منظمة تنمية الطاقات المتجددة "NEDO" في البرمة وذلك في إطار التعاون التونسي الياباني. هذا علاوة على تركيز 81 ألف م^2 من اللاقطات الشمسية في قطاع السكن والخدمات لتسخين المياه بالطاقة الشمسية. كما ستنطلق المشاريع المتعلقة بتدعيم إنتاج الكهرباء للإستهلاك الذاتي في المباني باستخدام الطاقة الشمسية الفلطاضوئية بقدرة 15 ميغاواط. وفي نفس السياق سيتواصل العمل خلال سنة 2012 على إمجاز مشروع إستعمال الطاقة الشمسية الفوطوضوئية للتنوير الريفي والتزود بالماء الصالح للشراب مع صيانة برنامج الأجهزة الفوطوضوئية.

أما بالنسبة للدراسات فسينطلق إنجاز دراسة تتعلق بمساهمة برنامج التحكم في الطاقة في إحداث مواطن شغل خلال الفترة 2012-2016، وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم مساهمة برنامج التحكم في الطاقة للفترة 2012-2016، في إحداث مواطن شغل. وستتطرق دراسة تقييم انعكاسات وقدرة برامج التحكم في الطاقة على إحداث مواطن شغل في مختلف المجالات وذلك على مدى العشرين سنة القادمة. وتهدف الدراسة إلى وضع برنامج عمل يأخذ بعين الاعتبار خصوصية الواقع التونسي ويمكن من تحويل الإمكانيات المتاحة لبعث فعلي لمواطن شغل في مختلف المجالات ذات الصلة. كما تقوم الوكالة حاليا بإعداد الضوابط المرجعية لإطلاق دراسة أخرى تمكن من الوقوف على الامكانيات الوطنية في مجال التصنيع في ميدان الطاقات المتجددة بمختلف تطبيقاتها. وفي نفس السياق قامت الوكالة بالتعاون مع وزارة التكوين المهني والتشغيل بانجاز دراسة ثالثة لتقييم الحاجيات الوطنية في مجال التكوين في ميدان التحكم في الطاقة وتحديدها على مدى السنوات الخمس القادمة وذلك بغية توفير كفاءات وطنية متعددة الاختصاصات قادرة على لعب دور فعال. وسيتم التركيز في مرحلة أولى على قطاع البناءات نظرا لما يمكن أن يوفره هذا القطاع من مواطن شغل جديدة على المدى القصير والمتوسط.

وعلى هذا الأساس ستتميز سنة 2012 باستكمال نتائج الدراسات المتعلقة بالتحكم في استهلاك الطاقة في تونس في افق 2030 والاستفادة من امكانيات البلاد من الطاقة الشمسية وذلك بتحويلها الى كهرباء

في اطار مشروع "ديزرتاك" الذي يهدف الى تعزيز امكانيات الطاقات الانتاجية في هذا المجال. مع العمل على تسريع نسق انجاز المشاريع التي تعد بالنسبة لتونس ذات اولوية خاصة في مجال تمويل المشاريع ذات النجاعة الطاقية ومشاريع الطاقات المتجددة او دعم المشاريع المدرجة في اطار التعاون الثنائي ومتعدد الاطراف.

التهيئة الترابية

من المتوقع أن يتم مع موفى سنة 2011 الانتهاء من إعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة بعض المجموعات العمرانية لنابل وباجة والمثال التوجيهي للمناطق الجبلية للجنوب الشرقي علاوة على الانتهاء من تحيين أطالس ولايات القيروان والقصرين وقابس وقفصة وتونس وأريانة وبن عروس ومنوبة بالإضافة إلى إتمام إنجاز دراسة تهيئة وتنمية المناطق الحدودية ودراسة تقييم سياسة التهيئة الترابية في تونس التي يتم إنجازها بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية.

كما ينتظر أن يتم إنجاز المجموعة الأولى من الخرائط (حوالي 100 خريطة) المبرمجة ضمن مشروع قاعدة المعطيات الطوبوغرافية الوطنية (BDTN) بسلم 25000/1.

وسيتواصل خلال سنة 2012 إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المجموعة العمرانية لصفاقس الكبرى والمجموعة العمرانية لمدينة قفصة بالإضافة إلى مواصلة إعداد دراسة وضع خريطة وطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى ودراسة وضع شبكة للرصد الترابي على المستوى الوطني وإعداد الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات سيدي بوزيد والقصرين وجندوبة والكاف. كما ينتظر الانتهاء من إنجاز الأمثلة التوجيهية للتجمعات العمرانية لكل من بنزرت الكبرى وطبرقة ودراسة وضع خطة لتنمية وتطوير المدن الصغرى والمتوسطة ودراسة التهيئة الترابية والنسيج الصناعي ودراسة المثال التنسيقي لولايات شمال تونس الكبرى (أريانة، منوبة) فضلا على مواصلة إعداد قاعدة المعطيات الطوبوغرافية الوطنية (BDTN).

وبالنسبة لمشروع الأطالس الرقمية، فينتظر خلال سنة 2012 الانتهاء من تحيين أطالس ولايات توزر ومدنين وجندوبة والكاف وسليانة.

أما بالنسبة للمشاريع الجديدة فإن سنة 2012 ستشهد انطلاق إعداد دراستي المثالين التوجيهيين لتهيئة وتنمية ولاية قابس وولاية المهدية إضافة إلى انطلاق تحيين أطالس ولايات باجة ونابل وصفاقس.

وتقدر اعتمادات التعهد المخصصة لمشاريع التهيئة الترابية خلال سنة 2012 بـ 320 ألف دينار في حين تقدر اعتمادات الدفع بـ 800 ألف دينار.

حماية البيئة

على صعيد حماية البيئة، ينتظر خلال سنة 2012 إنجاز العديد من المشاريع في إطار تجسيم التوّجهات المرسومة للفترة 2012-2016.

ففي مجال **التطهير** سيتواصل العمل ضمن الأهداف المنبثقة عن الثورة التي أنجزتها بلادنا خاصّة من خلال توفير مقومات التنمية بالجهات الأقل نموّ ودفع الاقتصاد الوطني. وترمي هذه المقومات إلى الترفيع في نسب الربط بالشبكة العمومية للتطهير بالولايات ذات النسب المنخفضة وتعميم خدمات التطهير وتحسين نسبة الربط بالمدن المتبناة من طرف الديوان الوطني للتطهير من خلال إنجاز محطات التطهير بالإضافة إلى تدعيم البرامج الخاصّة بتطهير الأحياء الشعبية والمناطق الريفية ذات السكن المجمّع فضلا عن تحسين نوعية المياه المعالجة عبر توسيع وتأهيل منشآت التطهير التي هي في طور الاستغلال وذلك باستعمال أحدث التكنولوجيات وخاصّة منها المقتصدة في الطاقة مع تنمية إعادة استعمال هذه المياه المطهّرة في المجالات التنموية.

كما سيتدعم مقاومة التلوّث الصناعي السائل عبر إحداث محطات تطهير متخصصة في معالجة المياه المستعملة الصناعية.

وعلى هذا الأساس تمّ ضبط ميزانية الاستثمار للديوان الوطني للتطهير لسنة 2012 في حدود 150 م د. ويشتمل برنامج الاستثمار بالأساس على إنجاز أشغال 42 محطة تطهير وتوسيع وتهذيب شبكات التطهير وصيانة الأودية والمجاري العابرة للمدن وصيانة شبكات مياه الأمطار بالوسط الحضري.

فيما يخص برنامج أشغال محطات التطهير يشتمل برنامج سنة 2012 على :

- انهاء أشغال إنجاز 3 محطات تطهير جديدة ودخولها حيز الاستغلال وهي مكثر (سليانة) والجريصة (الكاف) والمكناسي (سيدي بوزيد).
- مواصلة أشغال إنجاز 4 محطات وهي منزل تميم (نابل) والمرناقية (منوبة) وبئر المشارقة (زغوان) ومزونة (سيدي بوزيد).

- الانطلاق في أشغال إنجاز 4 محطات تطهير جديدة بالوسط الحضري وهي سوسة–حمدون بولاية سوسة وتازركة/الصمعة/المعمورة بولاية نابل وبئر الحفي سيدي علي بن عون بولاية سيدي بوزيد وسبيبة بولاية القصرين و4 محطات تطهير بالوسط الريفي وهي تيبار ووادي الزرقاء وسيدي اسماعيل بولاية باجة وسيدي الجديدي بولاية نابل.
- انطلاق أشغال تهذيب وتوسيع 9 محطات تطهير وهي نابل « SE4 » وقرمبالية ومنزل بوزلفة والساحلين وقفصة والمحرس وسيدي بوزيد والحمامات الشمالية وسوسة الجنوبية.
- الإعداد لانطلاق أشغال إنجاز 7 محطات تطهير جديدة وهي بن قردان (مدنين) وتالة وفريانة (القصرين) وتاجروين والدهماني–القصور (الكاف) والقطار والرديف–أم العرائس (قفصة) كما سيتمّ الإعداد لأشغال توسعة وتهذيب 9 محطات تطهير وهي صيادة والمكنين 1 و2 والجمّ وسيدي بوعلي والقصرين ونفطة والمهدية/قصور الساف والوردانين وجنوب مليان (رادس).

وفيما يتعلّق بأشغال توسيع وتهذيب شبكات التطهير يشتمل برنامج سنة 2012 على :

- الانتهاء من أشغال إنجاز منظومة تحويل المياه المستعملة بمدن رأس الجبل ورفراف والعالية إلى محطة التطهير بعوسجة.
- تدعيم شبكة التطهير بمدينتي مكثر والجريصة.
- تنظيم الشبكة الأولية بتونس الكبرى وتطهير منطقة سيدي حسين السيجومي.
- الانتهاء من تطهير 35 حيّا شعبيا في إطار المشروع الرابع لتطهير ا|الأحياء الشعبية إلى جانب 3 مناطق ريفية بكلّ من بني عطا (بنزرت) وزاوية مقايز (نابل) وخنيقة مقرة (زغوان).
- تواصل أشغال تهذيب المصرف البحري لمحطة التطهير سوسة الشمالية فضلا عن تهذيب وتوسيع شبكات التطهير بالمدن المتبناة بولايات تونس وأريانة ومنوبة وبن عروس ونابل والمنستير والمهدية والقيروان وقابس ومدنين وتطاوين وقفصة وتوزر وتدعيم شبكة التطهير بمدينة المرناقية.
- تواصل تطهير منطقة أولاد قاسم وأولاد يانق بقرقنة في إطار المشروع « ONAS IV ».
- تواصل دعم منظومة تحويل المياه المطهّرة بمحطة التطهير بالمكناسي إلى الوسط المتلقي ودعم منظومة تحويل المياه المستعملة بمنزل تميم.
- الشروع أو الإعداد لانطلاق أشغال تحويل المياه المعالجة بتونس الشمالية إلى جانب أشغال منظومة تحويل المياه المستعملة بمدن تازركة والصمعة والمعمورة في إطار مشروع التطهير « ONAS IV » بالإضافة إلى منظومة تحويل المياه المستعملة من سوسة الغربية إلى محطة التطهير سوسة حمدون ومنظومة تحويل المياه المطهرة نحو المصرف البحري

- الشروع أو الإعداد لأشغال تطهير 20 حيّا شعبيا في إطار المشروع الرابع لتطهير الأحياء الشعبية وتطهير 9 مناطق ريفية بالإضافة إلى الشروع في أشغال تطهير مدينتي تالة وفريانة.

وفيما يخصّ العناية بالأودية وبشبكة تصريف مياه الأمطار يشتمل برنامج الاستثمار لسنة 2012 على جهر وتنظيف 57 وادي ومجرى بطول 132 كلم موزعة على 9 ولايات (ولايات تونس الكبرى وبنزرت ونابل وسوسة والقيروان وصفاقس.

وفي مجال **حماية المدن من الفيضانات** ستمكن الاستثمارات المخصصة للغرض والبالغة 23.5 م د من إنجاز 33 مشروعا لحماية 37 مدينة سيتواصل إنجاز أشغال 25 مشروعا إلى جانب الشروع في إنجاز 8 مشاريع جديدة لحماية 8 مدن بكلفة تبلغ 22 م د وتهم مدن دوار هيشر والفجة وبومهل وقلعة السنان وعين دراهم والمطوية والرديف وتطاوين فضلا عن إنجاز الدراسات واقتناء المعدات والأراضي اللازمة والصيانة الدورية لمنشآت حماية المدن من الفيضانات بكلفة جملية تبلغ 4.2م د.

وفيما يخصّ العناية **بالبيئة الحضرية** وتدعيم جودة الحياة سيتواصل خلال سنة 2012 تنفيذ المشاريع المتعلّقة بتجميل مداخل المدن وتهيئة وتأهيل الطرقات الرئيسية بالبلاد وتحسين إطارها الجمالي والبيئي لاسيما بعض المفترقات الدائرية وحواشي الطرق الحزامية والمحوّلات إلى جانب مواصلة تركيز الشبكة الوطنية لمراقبة نوعية الهواء باقتناء محطة ثابتة لمراقبة نوعية الهواء بكلّ من باجة والمنستير وقفصة والقصرين وتركيز محطتين لمراقبة ملوّث الأوزون بكلّ من زغوان ونابل فضلا عن تجهيز وتهيئة بعض المنتزهات الحضرية على غرار منتزه المروج ومنتزه فرحات حشاد برادس ومنتزه النحلي وحديقة النباتات بتونس إلى جانب صيانة وتعهّد المنتزهات الحضرية من خلال مواصلة أشغال تهيئة منتزه رقادة بالقيروان ومنتزه وادي الدرب بالقصرين والشروع في تهيئة منتزه عين النشوع بحامّة الجريد (توزر) فضلا عن دعم المجهود البلدي في مجال بعث المساحات الخضراء وتهيئة المناطق الخضراء ببعض الأحياء الشعبية إلى جانب مقاومة الحشرات.

كما سيتواصل إنجاز برامج التحسيس لحماية البيئة لاسيما عبر القيام بالتظاهرات والحملات التوعوية وإنتاج الوثائق والمدعمات البيداغوجية والإنتاج السمعي البصري (إنتاج سلسلة "دقيقة بيئة") واقتناء المعدات اللازمة.

وفي **مجال التصرّف في النفايات الصلبة**، ينتظر خلال سنة 2012 ختم صفقات إنجاز المصبّات المراقبة ومراكز التحويل بولايات زغوان والمهدية وتوزر والانتهاء من أشغال إنجاز المصّب الثاني ومراكز التحويل بإقليم تونس.

كما ستتواصل خلال سنة المقبلة أشغال إنجاز 3 مراكز خزن وتحويل النفايات الصناعية بكلّ من بنزرت وصفاقس وقابس إضافة إلى مواصلة إنجاز المصبّات المراقبة ومراكز التحويل التابعة لها بحوض وادي مجردة بولايات باجة ومجاز الباب وسليانة وجندوبة والكاف إلى جانب مواصلة إنجاز 3 مصبّات مراقبة ومراكز التحويل التابعة لها بكلّ من ولايات سيدي بوزيد والقصرين وقفصة حيث ينتظر الشروع في إعداد الدراسات المتعلقة بمراكز التحويل ونشر طلب العروض ثم الانطلاق في أشغال المصبّات المراقبة في موفى 2012. كما ينتظر الانطلاق في إنجاز 3 مراكز التحويل بولاية قبلي وإنجاز مصطبات تحويل للمجالس القروية.

وفيما يخصّ برنامج غلق وإعادة تهيئة بعض المصبّات العشوائية للنفايات المنزلية وتهيئة واستصلاح المصبّات العشوائية للمرجين ينتظر خلال السنة المقبلة مواصلة البرنامج خاصة بالمناطق التي لم يقع برمجة مصبّات مراقبة بها. كما سيتمّ خلال سنة 2012 مواصلة المشروع المندمج للتصرّف في النفايات الصلبة وذلك بهدف تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة.

وينتظر خلال السنة المقبلة مواصلة إنجاز برنامج إزالة زيوت التجهيزات الكهربائية والزيوت المحتوية على مادّة « PCB » وبرنامج إحكام التصرّف في نفايات الأنشطة الصحية.

كما سيتواصل تنفيذ الدراسة الاستراتيجية حول مشاركة القطاع الخاص في مجال الاستثمار والاستغلال في ميدان النفايات وذلك باعتماد نظام اللزمة حيث ينتظر إعادة نشر طلب العروض لاختيار مكتب الدراسات المكلف بإعداد كراسات شروط اللزمة.

وينتظر خلال سنة 2012 الانطلاق في أشغال توسيع الخانات المهيئة لردم النفايات بمصبي صفاقس وجربة بالإضافة إلى الانطلاق في مشروع التصرّف ورسكلة نفايات الأجهزة الكهربائية والالكترونية.

وفي إطار تدخل **صندوق مقاومة التلوّث** الذي يهدف إلى تشجيع الأعمال الرامية إلى حماية البيئة من مختلف أشكال التلوّث الصادر عن القطاعات الاقتصادية فقد تمّ ترسيم اعتمادات بعنوان تدخلات الصندوق بالنسبة لسنة 2012 بـ3 م د لفائدة حوالي 25 مؤسسة منتفعة.

وفي **مجال حماية الشريط الساحلي**، ستتكثف الجهود خلال سنة 2012 بالأساس على البرامج والمشاريع المتعلقة بتركيز مرصد الشريط الساحلي وتهيئة الشواطئ وإنجاز الفسح الشاطئية وحماية التنوع البيولوجي بالمناطق الرطبة الساحلية إلى جانب إنجاز دراسات وأشغال حماية واستصلاح السباخ الساحلية وإحداث المحميات البحرية والساحلية وحماية الشواطئ من الانجراف البحري.

وعلى هذا الأساس تمّ ضبط ميزانية الاستثمار لوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي بحوالي 8.7 م د ويشتمل برنامج الاستثمار على مواصلة تركيز مرصد الشريط الساحلي وإنجاز الفسح الشاطئية بأهم المدن الساحلية ومتابعتها والتي تهم شواطئ قرقنة ومرسى القصيبة وحومة السوق (قسط 2) وأجيم ومنزل بورقيبة وغار الملح وحمام الشط والشابة والكرم. هذا إلى جانب الشروع في دراسة وإنجاز مخططات إشغال الشواطئ بهدف المحافظة على المنظومة البيئية وترشيد إشغال الشواطئ والتي تهم شواطئ قمرت وحلق الوادي والكرم ورفراف ومغاور بنزرت وبركوكش وأجيم وبن قردان وبوغرارة إضافة إلى تحيين دراسات أخرى لشواطئ طبرقة والرمال وسيدي علي المكي وغار الملح والحمامات وسوسة وبقالطة الديماسي والمحمدية وقابس وجربة.

كما ينتظر استكمال الدراسات وإنجاز مشاريع نموذجية لحماية الشواطئ تهم شاطئ دار شعبان باستعمال تقنية لينة واستصلاح شواطئ سيدي بوسعيد والحمامات وسوسة–القنطاوي.

وينتظر خلال السنة المقبلة مواصلة مشروع حماية التنوع البيولوجي بالمناطق الرطبة الساحلية وذلك من خلال تطهير وتأهيل البحيرات المتواجدة على الساحل الشرقي للوطن القبلي وحماية غابة دار شيشو وواد عبيد والهوارية وزمبرة وزمبرتة.

وفي إطار البرنامج الوطني لحماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري يتوقع الانتهاء من الدراسات الخاصّة بشاطئ قرقنة والانطلاق في دراسات شواطئ كرنيش بنزرت والمنطقة الجنوبية الشرقية بجزيرة جربة ونابل والحمامات. كما سيتواصل تنفيذ مكونات مثال التصرف لإحداث محمية جالطة وزمبرة والانطلاق في الأشغال المتعلقة بجزيرة المناني والأنفاق بطبرقة وذلك ضمن مشروع إحداث المحميات البحرية.

وفيما يخص برنامج استصلاح وتهيئة السباخ ينتظر خلال 2012 استكمال الدراسات الخاصّة باستصلاح سبخة الساحلين والديماس بالمهدية.

وبالنسبة لحماية الشواطئ من الإنجراف البحري سيتواصل إنجاز أشغال حماية الشواطئ من الانجراف البحري للمنطقة الممتدة من قمرت إلى قرطاج والمموّل بقرض من البنك السعودي للتنمية بالإضافة إلى أشغال حماية جنوب الميناء الترفيهي بالقنطاوي والممتدّة على طول 3 كلم.

كما سيتمّ إنجاز أشغال حماية شواطئ المهدية وبنزرت والشابة من الإنجراف البحري وأشغال حماية الحاجز الواقي لميناء القراعية (مينة المنستير) وحماية فلاز هرقلة من الإنجراف البحري وجهر الميناء القديم بغار الملح.

وفي إطار المحافظة على الموارد الطبيعية سيواصل **البنك الوطني للجينات** تنفيذ برامجه الخاصة بالمحافظة على الأصناف النادرة والمهدّدة بالإنقراض إلى جانب دعم وتثمين التنوّع البيولوجي المحلّي داخل مآلفه الطبيعية والتشجيع على استغلاله في التنمية الجهوية والفلاحة البيولوجية.

ويشمل برنامج الاستثمار لسنة 2012 للبنك والمقدّر بـ1.3 م د بالخصوص دعم مخابره بالتجهيزات العلمية المختصة وتركيز فضاءات البذور به للتمكّن من حسن الاضطلاع بالمهام المنوطة بعهدته ولاسيما المتعلّقة بجرد الموارد الجينية في كامل تراب الجمهورية لضمان المحافظة عليها من الإندثار والتوصيف الجيني وإحداث وتعهّد حدائق النباتات والمجمّعات لأنواع الأشجار المثمرة المحلية النادرة في كامل جهات البلاد.

وللنهوض بالايكولوجيا والأوساط الطبيعية ينتظر خلال سنة 2012 الانتهاء من إنجاز مركّب الاستقبال بالحديقة الوطنية بجبل السرج (ولاية سليانة) كما سيتواصل برنامج تثمين وتهيئة المناطق الطبيعية (حدائق وطنية ومحميات طبيعية) بكلّ من محمية جبل خروفة (ولاية باجة) ومحمية جبل صدّين (ولاية الكاف) أين سيتمّ خلال السنة المقبلة بناء مركز استقبال بالمحمية في إطار تدعيم السياحة البيئية بالمنطقة.

المحافظة على الموارد الطبيعية ومقاومة التصحر

ستشهد سنة 2012 دعم الجهود لمواصلة تعبئة الموارد المائية وصيانة المنشآت المنجزة والتحكم في استعمال المياه السطحية وخاصة ربط المنظومات المائية والتوسع في المناطق السقوية وتحسين استغلالها وإستحثاث نسق التشجير الغابي والرعوي والرفع من نسق أشغال المحافظة على المياه والتربة.

في مجال الموارد المائية ينتظر سنة 2012 الانتهاء من أشغال سدود الحركة والقمقوم (بنزرت) والكبير والمولى (جندوبة) ومواصلة أشغال سدود التين والمالح والدويميس ببنزرت وسراط بالكاف والكبير بقفصة واستكمال الدراسات التفصيلية والتنفيذية لسدود ملاق العلوي وتاسة بالكاف وخنقة الزرايرية بالقصرين والمالح العلوي وخلاد بباجة وشافرو بمنوبة والدير بجندوبة والسعيدة بمنوبة والقلعة الكبرى بسوسة على أن تنطلق الأشغال خلال السنوات المقبلة.

وفي إطار ربط السدود والتحكم في مياهها ينتظر الانتهاء من أشغال منشآت تحويل سد الزياتين والحركة ومركب الزرقة–الكبير–المولى ومواصلة أشغال تثليث قناة سجنان–جومين–مجردة وتحويل

مياه سدود القمقوم والتين والدويميس والمالح إلى حوض سجنان والانطلاق في ربط سدي سيدي سعد والهوارب وينتظر في إطار البرنامج السنوي 2012 تهيئة خزاني مياه بكل من السعيدة بمنوبة والقلعة الكبرى بسوسة.

وفي مجال البحث عن طبقات المياه الجوفية واستغلالها ينتظر خلال سنة 2012 إنجاز 30 حفرية استكشافية و38 بئر مراقبة و23 آبار عميقة للاستغلال و21 بئر تعويضية ومواصلة برنامج تحديد الملك العمومي للمياه الذي يهم خاصة الأودية والسباخ وبرنامج التغذية الاصطناعية للمائدة المائية.

وفي إطار الاستغلال المحكم والتصرف الرشيد في الموارد المائية سيقع مواصلة دراسة ربط مياه الشمال بمنظومة الوسط وتحويل فوائضها والانطلاق في الدراسة الاستشرافية للمياه في أفق 2050 لتطوير قطاع المياه والانطلاق في تركيز المنظومة المعلوماتية للمياه والتي تهدف إلى إنجاز قاعدة معلوماتية لكل الموارد المائية (السطحية والجوفية) تكون أداة لمراقبة ومتابعة مختلف الموارد المائية ونوعيتها بهدف تحسين التصرّف فيها وترشيد استغلالها بالإضافة إلى إنجاز دراسات أخرى متعلقة بالتغذية الاصطناعية بالمياه المعالجة للمائدات المائية.

وفي مجال التوسع في إحداث المناطق السقوية ينتظر استكمال برنامج التوسع في المساحات المروية للحبوب على مساحة 6000 هك وإنجاز 766 هك من المناطق السقوية الجديدة حول الآبار العميقة منها والانتهاء من احداث 366 هك من المناطق السقوية بالمياه المعالجة و20 هك عن طريق المياه الجيوحرارية. كما ينتظر الانطلاق في إحداث المنطقة السقوية حول سدّ سراط على مساحة 3000 هك ومواصلة الدراسات الفنية والاقتصادية لإحداث قطب جديد من الواحات والمناطق السقوية على مساحة حوالي 1000 هك بمناطق برج بورقيبة والأرزت وبئر زار من ولاية تطاوين بهدف دعم مساهمة الجهة في مجال الفلاحة المروية والواحية.

وفي إطار تحسين استغلال ودعم مردودية المناطق السقوية ستتواصل أشغال تعصير المنطقة السقوية للحوض السفلي لمجردة على مساحة 4300 هك ومواصلة المرحلة الثانية من مشروع تحسين الاقتصاد في مياه الري بواحات الجنوب (7427 هك) وبرنامج المسالك الفلاحية داخل المناطق السقوية (331 كلم) بالإضافة إلى تعصير وتهيئة حوالي 34213 هك من المناطق السقوية الموجودة وإنجاز أشغال الصرف والتطهير على مساحة 3250 هك ومواصلة برامج تجهيز الآبار العميقة ومحطات الضخ وصيانة المناطق السقوية القديمة وتجهيزها بالعدادات.

وفي إطار تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب ستشهد سنة 2012 إنجاز 64 نظاما مائيا جديدا لتزويد 65 ألف ساكن وإعادة تهيئة 63 نظاما مائيا قديم (114 ألف ساكن) عن طريق الهندسة الريفية ومواصلة مشروع تزويد مناطق ريفية بولاية جندوبة ودراسة تزويد مناطق ريفية بكل من ولاية باجة وبنزرت في إطار المشروع الخصوصي لتحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بهذه الجهات.

وفي مجال التنمية الغابية ومكافحة التصحّر ستتواصل الجهود الرامية للرفع من نسق التشجير الغابي والرعوي وينتظر إنجاز قرابة 10 آلاف هك من الغراسات الغابية و6920 هك من الغراسات الرعوية وتحسين 9.2 آلاف هك من المراعي وإحداث وتعلية 1606 كلم من الطوابي في إطار البرنامج السنوي للغابات ومواصلة المشروع الثاني للتصرف المندمج للغابات والذي يهم 5 ولايات وهي زغوان وسليانة وباجة وجندوبة والكاف. وستساهم هذه الإنجازات في بلوغ نسبة تعادل 13.5% من الغطاء الغابي والرعوي سنة 2012 ومواصلة المرحلة الرابعة من مشروع تنمية المناطق الجبلية والغابية بالشمال الغربي.

وفي مجال المحافظة على المياه والتربة وحمايتها من الانجراف ستتواصل الجهود لتهيئة قرابة 42 ألف هك من مصبات المياه وتعهد وصيانة لـ36.5 ألف هك وإحداث 148 منشأة لنشر المياه وتغذية المائدة و9 بحيرات جبلية ومواصلة أشغال مشروع حماية سد وادي سراط ومشروع التمويل الإطاري للتصرف في مصبات المياه الذي يهم 10 ولايات والذي سيشمل ايضا تهيئة قرابة 10 ألاف هك من أشغال المحافظة على المياه والتربة و10 بحيرات جبلية و135 وحدة لتغذية المائدة وفرش المياه.

وفي مجال دعم قطاع الصيد البحري وحماية الثروة البحرية ينتظر سنة 2012 الانتهاء من حماية مينائي قابس وغار الملح والانطلاق في توسعة مينائي الصيد البحري بكل من قليبية والكتف ببن قردان.

وفي مجال النهوض بالمناطق الداخلية وذات الإشكاليات الخصوصية بهدف تحسين ظروف عيش المتساكنين والرفع من دخلهم وتثمين المنتوجات الفلاحية والمحافظة على الموارد الطبيعية والنهوض بالمرأة الريفية ينتظر الانتهاء من إنجاز مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بهضاب القيروان والتنمية الفلاحية بغزالة–جومين من ولاية بنزرت وبسليانة (المرحلة 2) وبالحوض المنجمي بقفصة (المرحلة 2) ومواصلة مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بسيدي بوزيد والمرحلة الثانية من مشروع التصرف في

الموارد الطبيعية الذي يهم ولايات جندوبة والقصرين ومدنين وتدعيم مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بولايات قفصة والقصرين وقابس والانطلاق في مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بالكاف والقصرين بتمويل من البنك الاسلامي للتنمية ومشروعي تنمية المناطق الرعوية بالظاهر والواعرة من ولاية مدنين والمرحلة الثانية من مشروع التنمية الرعوية والفلاحية بتطاوين وقبلي.

الباب الرابع

الموارد البشرية

على الرغم ممّا شهدته البلاد خلال سنة 2011 من أحداث رافقت ثورة 14 جانفي وأدّت إلى تعطيل سير الدراسة في العديد من المؤسسات التعليمية، فقد سخّرت الدولة كل مجهوداتها وإمكانياتها خلال السنة الدراسية 2010-2011 بالتعاون مع كل المتدخّلين لتأمين مواصلة السنة الدراسية والجامعية والتكوينية في أحسن الظروف وخاصة الامتحانات الوطنية والتقييم المستمر للتلاميذ والطلبة. كما تمّ العمل على تذليل الصّعوبات المادية واللوجستية جرّاء ما لحق المؤسسات التربوية والتكوينية من أعمال نهب وحرق وإتلاف للتجهيزات التربوية والبيداغوجية.

وسوف تتميز سنة 2012 بالأساس بمواصلة السعي نحو تحسين أداء منظومة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي في مختلف جوانبها.

ففي قطاع التربية سيتم التركيز على تحسين المردود الداخلي الكمي والنوعي وذلك بتحسين جودة مكتسبات التلاميذ وتطوير المناهج البيداغوجية والوسائل التعليمية ودعم تكوين المدرسين وتحسين ظروف الدراسة والعمل بالمؤسسات التربوية.

أمّا في مجال التكوين المهني اعتبارا لدوره في تنمية الموارد البشرية بالجهات الأقل نموا وتوفير اليد العاملة الماهرة والكفاءات الوسيطة سيتم العمل بالأساس على مواصلة انجاز برنامج تحديث مراكز التكوين المهني والرفع من طاقة استيعابها ودعم مراكز التكوين المهني لجهات وسط وغرب وجنوب البلاد إلى جانب دعم طاقة الإيواء والخدمات المسداة للمتكونين ودعم الشراكة بين منظومتي التكوين والإنتاج.

أما بخصوص قطاع التعليم العالي، فستتواصل الجهود خلال السنة الجامعية 2011-2012 من أجل مزيد الرفع من نجاعته ومردوديته وتحسين تشغيلية المتخرجين وتعزيز إشعاعه على الجهات والإسهام في تنميتها.

أمّا على المستوى الكمّي فستشهد سنة 2012 تواصل إرتفاع عدد الطلبة وعدد المسجلين في التكوين المهني مع تراجع أعداد التلاميذ في مستوى المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي. كما ينتظر أن يكون عدد المتحصلين على شهادات عليا من القطاع العمومي في حدود 69 ألف مقابل 65 ألف في السنة التي سبقتها وأن يبلغ عدد المتخرجين من الجهاز الوطني للتكوين المهني المقيس 45 ألف مقابل 42 ألف خلال سنة 2011.

التربية

استأثر قطاع التربية سنة 2011 بعناية خاصة تمثلت في مواصلة تنفيذ الإجراءات المتخذة السنة الماضية شملت بالأساس مجالات الجودة والتكامل بين مختلف مكونات منظومة التربية والتكوين وتحسين ظروف الدراسة والعمل بالمؤسسات التربوية. وتجلّى هذا الاهتمام من خلال تخصيص ما لا يقل عن 15.5% من الميزانية العامة للدولة و4.5% من الناتج الداخلي الخام لهذا القطاع في سنة 2011 مما ساهم في توسيع وتطوير شبكة المؤسسات التعليمية في مختلف المناطق وتحسين ظروف العمل بها.

إلا أن ما عرفته السنة الدراسية 2010-2011 من حدوث العديد من الاضطرابات ببعض الجهات الداخلية نتيجة الاحتجاجات الاجتماعية سرعان ما انتشرت في أغلب مدن البلاد مما أثر على السير العادي للعملية التربوية فتعطلت الدروس وشهدت المشاريع التربوية المبرمجة كالتكوين وتطوير البرامج والمحتويات والبناءات والتعهد والصيانة اضطرابا في تنفيذها.

وعملا على تذليل كل الصعوبات المادية واللوجستية جراء ما لحق المؤسسات التربوية من أعمال نهب وحرق وإتلاف للتجهيزات التربوية والبيداغوجية على اثر ثورة 14 جانفي وعلى إنقاذ السنة الدراسية عبر تأمين الامتحانات الوطنية والتقييم المستمر للتلاميذ في كل المستويات التعليمية، سخرت الدولة كل مجهوداتها بالتعاون مع كل المتدخلين لمواصلة السنة الدراسية في أحسن الظروف وإجراء الامتحانات المقررة في مواعيدها. وقد تركز العمل في هذا الإطار على :

- تقديم دعم لتلاميذ المدارس الابتدائية التي تعطلت بها الدروس أمنها المعلمون مجانا لتدارك ما فاتهم من برامج وذلك في كل مستويات المرحلة مع التركيز أساسا على السنة السادسة ابتدائي لتمكين التلاميذ من اجتياز مناظرة الدخول إلى المدارس الإعدادية النموذجية في أحسن الأحوال

- اختزال السنة الدراسية في سداسيين بالنسبة للإعدادي والثانوي عوضا عن ثلاث ثلاثيات وذلك لتمكين الأساتذة من استكمال البرامج المدرسية وبالتالي تمكين التلاميذ من المؤهلات المستوجبة لمواصلة مسارهم الدراسي
- تقديم دعم لتلاميذ المدارس الإعدادية التي تعطلت بها الدروس بالنسبة للسنة التاسعة استعدادا لمناظرة الدخول للمرحلة الثانوية النموذجية في أحسن الأحوال وذلك في المواد الأساسية كالرياضيات والعربية والفرنسية والانكليزية أمنها الأساتذة مجانا خارج موازناتهم
- مراجعة البرنامج الدراسي بالنسبة لتلاميذ الباكالوريا بالتخفيف في محتواه دون التأثير السلبي على جودة مكتسباتهم واحتمال تعرضهم لبعض الصعوبات الممكنة عند اجتيازهم امتحان الباكالوريا ومواصلة الدراسة بالتعليم العالي. وقد شمل ذلك كل الشعب دون استثناء.
- تقديم دعم لتلاميذ الباكالوريا استعدادا للامتحان في أحسن الأحوال وذلك في جل المواد وخاصة الأساسية منها كما أمن الأساتذة مجانا دروس تدارك خارج موازناتهم لتمكين التلاميذ من وقت كاف للمراجعة
- تأمين المؤسسات التربوية ضمانا لسلامتها وخاصة التلاميذ والمدرسين قصد توفير أقصى درجات الاطمئنان الأمني والنفسي وذلك بمشاركة غير مسبوقة من قبل الأولياء والنسيج الجمعياتي إلى جانب قوات الأمن والجيش الوطني باعتبار أن نجاح الامتحانات الوطنية هو نجاح ثورة 14 جانفي 2011
- تعويض التجهيزات التربوية والبيداغوجية وخاصة الإعلامية التي سرقت قبل وبعد الثورة مع التركيز بالأساس على المؤسسات التي تعد هذه التجهيزات ضرورة لسير الامتحانات بها
- مراجعة برنامج صيانة المؤسسات لسنة 2011 بإعطاء الأولوية للمؤسسات التي تعرضت لعملية حرق والإسراع في انجاز العمليات لتمكين التلاميذ من الرجوع إلى الدراسة في أقرب الآجال الممكنة
- إيجاد حلول لبعض المؤسسات التي استحالت الدراسة بها بسبب النعرات الجهوية أو العروشية من خلال العمل على نقلة التلاميذ أو توفير الإقامة بالمبيتات أو توفير فضاءات بمؤسسات أخرى كالمدارس الابتدائية أو دور الشباب والثقافة

ونتيجة لكل هذه المجهودات التي شارك فيها المجتمع التونسي جرت كل الامتحانات الوطنية والتقييم المستمر للتلاميذ في ظروف مقبولة وسجلت نسب النجاح في الباكالوريا تحسنا ملحوظا في كل جهات الجمهورية.

واستعدادا للعودة المدرسية 2011-2012 تمت مواصلة الجهود لتذليل الصعوبات المتعلقة أساسا بالتأخير المسجل في انجاز مشاريع التعهد والصيانة والتوسيعات والبناءات الجديدة جراء فقدان المواد الأولية وعزوف العمال على العمل في أغلب الجهات إضافة إلى الانفلات الأمني والاقتصادي الذي لم يمكن المقاولين من الإيفاء بالتزاماتهم مع الوزارة بخصوص تسليم الأشغال. كما تم العمل على تنظيم كل المناظرات الوطنية لانتداب الأساتذة والمعلمين وإطار الإشراف التربوي والبيداغوجي والعملة والإداريين رغم الصعوبات اللوجستية خاصة بين المستوى الجهوي والمستوى المركزي. إضافة إلى ذلك تم إعادة إدماج الذين شملهم العفو التشريعي العام أو رفع المظالم في المنظومة التربوية وذلك إما برسكلتهم من قبل المتفقدين أو متابعة حصص تدريس مع أساتذة ومعلمين خلال السنة الدراسية الفارطة.

فعلى مستوى التربية قبل المدرسية التي تهم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و6 سنوات) وما لها من دور هام في المسار التعليمي للطفل إذ تساعده على الانطلاق في المرحلة التعليمية على أسس ثابتة وتمكنه من الاندماج مع المحيط الدراسي والمحيط الخارجي، تم العمل على تخصيص الفضاءات اللازمة لهذه المرحلة بالمدارس الابتدائية من خلال إحداث أقسام تحضيرية في 2154 مدرسة خلال سنة الدراسية 2010-2011 أي بنسبة تغطية تقدر بـ47.7% من مجموع عدد المدارس الابتدائية علما وأن المدارس الموجودة في الوسط الغير بلدي قد حضيت بالنصيب الأوفر في هذا المجال بنسبة 59.3% من مجموع المدارس الابتدائية المحتضنة للأقسام التحضيرية وذلك تجسيما لمبدأ تكافؤ الفرص خاصة في المناطق الريفية التي يعسر تدخل القطاع الخاص ويكاد ينعدم فيها العمل الجمعياتي. وقد مكّنت هذه الاحداثات إلى جانب مبادرات الجماعات المحلية والجمعيات والقطاع الخاص من الرفع من نسبة التغطية بالسنة التحضيرية بالمدارس الابتدائية العمومية والمؤسسات الخاصة والكتاتيب لتبلغ 80% سنة 2010-2011 مقابل 77.5% في السنة الدراسية 2009-2010. وينتظر أن تبلغ هذه النسبة حوالي 83% في السنة الدراسية 2011-2012 إذا ما واصل القطاع الخاص والجمعيات والمنظمات بذل المزيد من المجهودات لمعاضدة جهود القطاع العمومي من أجل ضمان تربية قبل مدرسية لكافة الأطفال.

أما بخصوص المرحلة الأولى من التعليم الأساسي، فقد رافق تنفيذ خطة للتأهيل الشامل والارتقاء بمعايير الجودة في المرحلة الابتدائية التي بدأ العمل بها خلال سنة 2011 صعوبات جمة مما دفع الوزارة على تركيز عملها بالأساس على توفير سبل النجاح على المستوى البيداغوجي من خلال تطوير نظام تقييم مكتسبات التلاميذ في السنتين الأولى والثانية ابتدائي إضافة إلى تحسين مؤشرات الرفاه البيداغوجي. وفي هذا الإطار، شهدت السنة الدراسية 2010-2011 انجاز ما يلي:

- دخول النظام الجديد للتقييم حيز العمل في مستوى السنتين الأولى والثانية ابتدائي حرصا على تحسين جودة مكتسبات التلاميذ بالمرحلة الابتدائية وتطوير منظومة تقييم عمل التلميذ بهذه المرحلة حيث شهد هذان المستويان تقييم التلاميذ في كل المواد والأنشطة التعليمية استنادا إلى ما هو مبرمج بالبرامج الرسمية ليشمل المواد التالية: التواصل الشفوي والمحفوظات، القراءة، الخط والإملاء، الإنتاج الكتابي، الرياضيات، الإيقاظ العلمي، المواد الاجتماعية والفنية والتربية البدنية. كما شمل التقييم الحساب الذهني ضمن الاختبار المخصص لمادة الرياضيات.
- تحسين المناهج والكتب والوسائل التعليمية بتوظيف تكنولوجيات المعلومات والاتصال على الوجه الأمثل لها.
- التأهيل على مستوى البنية التحتية حيث تم العمل على إيلاء عناية خاصة بالفضاء المدرسي بدعمه بالتوسيعات اللازمة من قاعات عادية ومكاتب مديرين وقاعات المعلمين وقاعات للمراجعة والمطالعة...) قصد تحسين مؤشرات التأطير وظروف الدراسة والعمل لتحقيق أقصى درجات الرفاه البيداغوجي مع إيلاء عناية خاصة بالمدارس ذات الأولوية التربوية،
- مواصلة تعهد وتهيئة المدارس الإبتدائية.

وستشهد السنة الدراسية 2011-2012 باعتبارها الأولى بعد الثورة وتعد رهانا يجب رفعه من قبل الجميع للمساهمة في إنجاح مسار هذه الثورة وتحقيق أهدافها مواصلة تنفيذ بعض الإجراءات التي بدأ العمل بها بصفة تدريجية ولا يمكن إرجاؤها كتطبيق النظام الجديد للتقييم في حين سيتم إرجاء بعض الإجراءات الأخرى كتدعيم تدريس اللغات الأجنبية في المرحلة الابتدائية لمزيد التشاور والتنسيق بين جميع الأطراف المتدخلة في هذا الشأن. وفي ما يلي أهم هذه الإجراءات :

- مواصلة تطبيق النظام الجديد للتقييم الذي بدأ العمل به السنة الفارطة على مستوى السنتين الأولى والثانية ابتدائي لتشمل هذه السنة الثالثة ابتدائي حيث سيتم تقييم التلاميذ في كل المواد والأنشطة التعليمية استنادا إلى ما هو مبرمج بالبرامج الرسمية ليشمل المواد التالية:

- **باللغة العربية:** التواصل الشفوي والمحفوظات، القراءة، الخط والإملاء، استعمال قواعد اللغة، الإنتاج الكتابي، الرياضيات، الإيقاظ العلمي، المواد الاجتماعية والفنية والتربية البدنية. كما شمل التقييم الحساب الذهني ضمن الاختبار المخصص لمادة الرياضيات.
- **باللغة الفرنسية:** التواصل الشفوي والمحفوظات، القراءة، الإنتاج الكتابي والخط في

الثلاثي الأول تضاف إليهما الإملاء في الثلاثيين الثاني والثالث،

- تنقيح الكتب الخاصة بالمواد الاجتماعية لتلاميذ السنوات الخامسة،
- تنقيح كتب التاريخ والجغرافيا لتلاميذ السنوات السادسة.

أما على الصعيد الكمي فقد تطورت نسبة التمدرس للفئة العمرية 6-11 سنة الخاصة بهذه المرحلة التعليمية لتصل إلى 98% سنة 2010-2011 مقابل 96,7% سنة 1997-1998. وقد شهد عدد التلاميذ المسجلين خلال السنة الدراسية 2010-2011 بالمرحلة الأولى من التعليم الأساسي انخفاضا حيث بلغ 1003 ألف تلميذ مقابل 1008 ألف تلميذا خلال السنة الدراسية 2009-2010 وينتظر أن يبلغ مليون تلميذ في السنة الدراسية 2011-2012. ويرجع هذا النقص الحاصل في عدد التلاميذ المسجلين في السنوات الأخيرة إلى العوامل الديمغرافية العامة للبلاد وتحسن نسب تدرج التلاميذ في جميع مستويات هذه المرحلة.

وقد مكّن هذا الإنخفاض في عدد التلاميذ واستقرار عدد المدارس إلى تحسين معدل كثافة الفصل 21.8 تلميذا مقابل 22.1 تلميذا خلال نفس المدة. وبخصوص الحدّ من ظاهرة الاكتظاظ حيث انخفض عدد الفصول التي يتراوح فيها عدد التلاميذ من 30 إلى 35 تلميذا لتبلغ حاليا 7.5% وينتظر أن تبلغ 7.5% خلال السنة الدراسية 2011-2012. أما بالنسبة للفصول التي يتجاوز عدد التلاميذ فيها 35 تلميذا فينتظر أن تتطور من 1.6% إلى 1.4% خلال نفس المدة. كما ينتظر أن يتقلص عدد الفصول ذات الفرق لاسيما بعد أن تم إقرار عدم تجميع أكثر من مستويين بالفصل الواحد وإحداث فصول موحدة المستوى كلما تجاوز عدد التلاميذ 25 للمستويين معا.

ورغم الانخفاض الذي شهده عدد التلاميذ فقد تطور عدد المدرسين المباشرين في مفتتح السنة الدراسية 2010-2011 ليبلغ 57.3 ألف مدرسا مع العلم وأنه جرى تعيين المنتدبين الجدد أساسا في المناطق الريفية قصد تقليص عدد الفصول ذات الفرق وفك الاكتظاظ ومن المنتظر أن يبلغ هذا العدد 58 ألف خلال السنة الدراسية 2011-2012. وتبعا لذلك فمن المنتظر أن يشهد معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد تحسنا ليبلغ 17.3 خلال السنة الدراسية 2011-2012 مقابل 17.5 خلال السنة الدراسية السابقة. وبالتوازي ينتظر أن تشهد نسبة التأطير البيداغوجي للمدرسين تحسنا لتبلغ إلى 100 مدرس للمتفقد الواحد سنة 2011-2012.

كما شهدت السنة الدراسية 2010-2011 تحسنا ملحوظا في المردود الداخلي بالمرحلة الابتدائية حيث بلغت النسب الجملية للارتقاء والرسوب والانقطاع تباعا 92.6% و6.1% و1.2% مقابل 92.2% و6.5% و1.3% خلال السنة الدراسية 2008-2009. وتعزى هذه النتائج الايجابية بالأساس إلى الإجراءات التي تم اتخاذها للحد من ظاهرة الانقطاع المدرسي في المدرسة الابتدائية باعتبارها النواة الأساسية التي تتحدّد فيها ظروف النجاح للتلميذ ومواصلة تعليمه من خلال :

- توفير حصص دعم للمهددين بالفشل أو الرسوب وإدخالها في الموازنات الرسمية لعمل المدرسين (ساعتان لتلاميذ السنتين الأولى والثانية من المرحلة الابتدائية وساعتان لكل فصل للمدارس ذات الأولوية التربوية وساعتان للأقسام الدامجة تخصصان للتعليم الإفرادي إلى جانب تخصيص 4 ساعات دعم لفائدة التلاميذ الراسبين بالسنة الرابعة من التعليم الأساسي في الأسبوع تتوزع بمعدل ساعة لكل من العربية والفرنسية والرياضيات والإيقاظ العلمي).
- تقليص عدد التلاميذ بالفصل والنزول به إلى حدود 22 تلميذا.
- تكثيف خلايا العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي قصد الوقاية من الانقطاع المبكر عن الدراسة وذلك بمتابعة الحالات الاجتماعية ومعالجة الأسباب التي تحول دون نجاح التلميذ. مع الإشارة إلى أنه قد تم تعميم هذا البرنامج على جميع المدارس ذات الأولوية التربوية المتأكدة
- تدعيم شبكة المطاعم المدرسية، من خلال لتقديم الأكلة لتلاميذ المدارس الابتدائية وخاصة منها ذات الأولوية التربوية حيث بلغ عدد المطاعم بكامل التراب التونسي 2249 في السنة الدراسية 2010-2011 موزعة على 2249 مدرسة انتفع بها 226168 تلميذا.وقد تم رصد اعتمادات تقدر بـ10.5 م د بعنوان المطاعم المدرسية في ميزانية 2011.
- رصد إعانات مدرسية لفائدة ضعاف الحال تتعلق بالمنح المدرسية (7.4 م د) وإعانات مدرسية (0.9 م د).

أما بخصوص المرحلة الثانية من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي فقد ارتكزت الجهود خلال السنة الدراسية 2011-2012 على:

- مواصلة تعميم المدارس الإعدادية والمعاهد النموذجية لترسيخ ثقافة النجاح والتميز.
- مواصلة تقديم دعم دراسي للتلاميذ المهددين بالإخفاق المدرسي في إطار الموازنة العادية للمدرّسين،
- تطوير العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي،

- دعم النقل المدرسي ببعض الجهات،
- توسيع شبكة مكاتب الإصغاء (من 237 مكتبا خلال السنة الدراسية 2005-2006 إلى 379 مكتبا سنة خلال السنة الدراسية 2009-2010) والحرص على تفعيل أكثر لدورها وذلك لمزيد الإحاطة التربوية والاجتماعية والنفسية للتلاميذ بالإنصات بهدف تحسين الجانب العلائقي بين المتعلمين والمدرسين من جهة والتلاميذ من جهة ثانية داخل المؤسسات التربوية من خلال إرساء عقلية التواصل بين التلميذ ومحيطه الدراسي والاجتماعي والأسري،
- العناية بالفضاء المدرسي وذلك عن طريق اتخاذ التدابير الإدارية اللازمة لتحسين مؤشرات التأطير وظروف الدراسة وتوسيع وتجهيز المؤسسات بالمرافق التي من شأنها أن تساهم في تحسين المردودية بها (فضاءات متعددة الاختصاصات، تحسين ظروف الإقامة بالمبيتات، واقتناء التجهيزات اللازمة لمواصلة إدماج الأطفال ذوي الاحتياجات الخصوصية في المدارس الإعدادية...)،
- دعم التوجيه إلى الشعب العلمية والتكنولوجية عبر تطوير منظومة التوجيه والإعلام المدرسي والجامعي وتوفير الموارد البشرية وطاقة الاستيعاب اللازمة لمجابهة التزايد المنتظر في عدد تلاميذ هذه الشعب. وتجدر الإشارة إلى أنه تم القيام بعدّة حملات تحسيسيّة مكّنت من تقليص نسب التوجيه إلى الشعب ذات التشغيلية الضعيفة كالآداب مقابلَ ارتفاع نسب التوجيه إلى الشعب العلمية التي تستقطب ثُلُثيْ التلاميذ في نهاية السنة الثانية ثانوي ضمانا لتوجيهٍ يتناسب مع إمكانياتهم في التعليم العالي بما يوفّر فرصًا أكبرَ أمامهم للحصول على شهائد ذات تشغيلية عالية أو الاندماج في مراكز تكوين مهني في اختصاصات تتناسب مع مؤهّلاتهم،
- دعم التوجيه إلى مسلك الإعدادي التقني حيث ولئن شهد عدد التلاميذ استقرار في السنة الدراسية 2010-2011 في حدود حوالي 17 ألف تلميذا فان جلّ المؤشرات في هذه المرحلة قد شهدت تحسنا حيث بلغ متوسط كثافة الفصل خلال السنة الدراسية 2010-2011 حوالي 24.1 مقابل 25.2 في السنة الدراسية 2009-2010 كما تطور معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد ليبلغ 5.9 مقابل 6.0 خلال نفس المدّة،
- تعميم الربط بالتدفق العالي على جميع المدارس الإعدادية والمعاهد،
- مواصلة تجهيز المؤسسات بالحواسيب وتجديد القديمة منها بصفة دورية وتجهيز قاعات تدريس العلوم والفيزياء والتكنولوجيات بالسبورات التفاعلية والموارد الرقمية الخاصة بهذه المواد بجميع المدارس الإعدادية والمعاهد.

وقد شهدت السنة الدراسية 2009-2010 تحسنا ملحوظا في نسب الارتقاء والرسوب والانقطاع بالمرحلة الإعدادية العامة والثانوي حيث بلغت النسب الجملية للارتقاء والرسوب والانقطاع تباعا 74.4% و15.1% و10.5% خلال السنة الدراسية 2009-2010 مقابل 72,9% و16.3% و10.8% خلال السنة الدراسية 2008-2009. كما شهدت نتائج الامتحانات الوطنية تحسنا ملحوظا في نهاية السنة الدراسية 2009-2010، حيث بلغت نسبة النجاح في البكالوريا بالمعاهد العمومية 72% وهو ما يعادل 73042 ناجحا مقابل 62,2% في جوان 2009 أي ما يعادل 70.969 ناجحا من هذه المعاهد.

وستشهد السنة الدراسية 2011-2012 على مستوى المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي عدّة مستجدات تتمثل بالأساس في :

- مواصلة العمل بالتقييم القبلي لمكتسبات تلاميذ السنوات السابعة إعدادي في مواد العربية والفرنسية والرياضيات بهدف ضبط حصيلة دقيقة لمكتسبات التلاميذ في هذه المواد ورصد الثغرات الملاحظة في تكوينهم إضافة إلى تمكين المدرسين من التعرف إلى ملامح التلاميذ واتخاذ الإجراءات البيداغوجية الكفيلة بمعالجة أهم النقائص،
- تنقيح الكتب الخاصة بالمواد الاجتماعية لتلاميذ السنوات الثامنة والتاسعة إعدادي عام وتقني،
- تنقيح الكتب الخاصة بالتربية المدنية والتاريخ لتلاميذ السنوات الأولى ثانوي،
- تنقيح الكتب الخاصة بالتاريخ والجغرافيا لتلاميذ السنوات الرابعة في شعبتي الآداب والاقتصاد والتصرف،
- مراجعة مقاييس انتداب مديري المدارس الإعدادية والمعاهد ضمانا لمبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع والقطع مع الممارسات القديمة في التعيين،
- تنقيح الأمر المتعلق بالحياة المدرسية في اتجاه تفعيل مجالس المؤسسات بهدف تشريك كل المتدخلين في المؤسسة التربوية في النهوض بواقعها التربوي والاستفادة مما يتيحه محيط المؤسسة من إمكانيات في كل الميادين.

ولمزيد تشريك **القطاع الخاص التربوي** في المجهود الوطني والإرتقاء بخدماته إلى درجات أفضل تتماشى والرّهانات التنموية بالمرحلة القادمة تمّ العمل خلال سنة 2011 على حثّ المؤسسات الخاصة العلى انتداب مدرّسين بصفة قارّة والانتفاع بالحوافز المتعلّقة بانتداب حاملي الشهادات العليا ودعم شراكتها مع المؤسسات العمومية للتربية في مجال استغلال التجهيزات والمعدّات. كما ارتكز العمل

خلال هذه السنة على مزيد الإحاطة البيداغوجية بمدرّسي المؤسسات الخاصّة في مجالات التفقد والإرشاد والرسكلة والتكوين.

وعلى المستوى الكمي، شهدت السنوات الأخيرة تطوّرا ملحوظا في عدد التلاميذ بالمرحلة الابتدائية بالقطاع الخاص حيث بلغ 24.953 في السنة الدراسية 2010-2011 مقابل 21.509 تلميذا في السنة الدراسية 2009- 2010 وعلى مستوى المرحلة الثانية من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي بالقطاع الخاص فقد بلغ عدد التلاميذ 54.914 تلميذا خلال السنة الدراسية 2010-2011 مقابل 56.285 خلال نفس الفترة. كما شهدت المؤشرات المتعلقة بمتوسط كثافة الفصل ومعدل التلاميذ للمدرس الواحد تحسنا ملموسا حيث بلغت على التوالي 21.5 و13.2 في السنة الدراسية 2010-2011 مقابل على التوالي 21.6 و13.3 خلال السنة الدراسية 2009-2010. وبخصوص المردود الداخلي بالتعليم الثانوي الخاص فقد شهدت نسبة النجاح في شهادة الباكالوريا ارتفاعا ملحوظا حيث بلغت 30.9% خلال السنة الدراسية 2010-2011 مقابل 28.4% في السنة الدراسية 2009-2010.

أما على مستوى الاحداثات الجديدة في القطاع العمومي التي ستكون جاهزة في السنة الدراسية 2011-2012 فينتظر ان يتم فتح مدرستين ابتدائيتين و3 مدارس اعدادية منها 2 نموذجية و7 معاهد منها معهدا نموذجيا.

تطور العدد الجملي للتلاميذ في مختلف المراحل التعليمية

المرحلة	2010/2009	2011/2010	تقديرات 2012/2011	الفارق
التحضيري	40576	42060	43428	1368
الابتدائي	1008600	1003017	1000863	-2154
الإعدادي العام	485860	469459	449466	-19993
الإعدادي التقني	17548	16811	17474	663
الثانوي	481848	466939	452383	-14556
الجملة	2034432	1998286	1963614	-34672

التكوين المهني

يمثل قطاع التكوين المهني عنصرا محوريا في التوجهات التنموية الرامية إلى بناء مجتمع المعرفة والتحكم في الأنماط الجديدة للاقتصاد ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات الإنتاجية وذلك اعتبارا لدور

هذا القطاع في تنمية قدرات الموارد البشرية وإكسابها المهارات اللازمة لمسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي وضمان أوفر الحظوظ للاندماج في سوق الشغل.

وفي هذا الإطار شهدت سنة 2011 مواصلة برنامج تحديث مراكز التكوين المهني والشروع في انجاز مركزين قطاعيين جديدين بكل من تونس (ابن سيناء) ومدنين تمول في إطار التعاون التونسي الفرنسي ضمن برنامج التنمية المتضامنة إلى جانب إحداث 5 مبيتات بكل من مراكز التكوين بالقلعة الكبرى وطبرقة وسيدي بوزيد وصفاقس وقابس وذلك بالتوازي مع السعي نحو تأمين جودة البرامج وتعميم المقاربة بالكفايات وتركيزها بمراكز التكوين المهني والتركيز التدريجي لفضاءات المهن في مؤسسات التكوين وتفعيل مجالس المؤسسة برئاسة المهنيين بكل مراكز التكوين المهني الراجعة بالنظر للوكالة التونسية للتكوين المهني.

ولمتابعة تطور كفاءات المكونين واعتمادها في ترشيد التصرف في الموارد البشرية للتكوين المهني تمّ صلب المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين الشروع في تركيز قاعدة بيانات حول المعطيات المتعلقة بتكوين المكونين لاستثمارها في متابعة تطور كفاءات المكونين واعتمادها في ترشيد التصرف في الموارد البشرية للتكوين المهني.

أما بخصوص دفع التكوين المستمر فقد تمّ إنجاز برنامج للتكوين عن بعد إستهدف 12 شهادة لفائدة العاملين بما يمكنهم من الحصول على شهادات منظرة تُفضي إلى ترقية مهنية وذلك بمساندة مراكز التكوين المهني وباستغلال البنية الأساسية المتوفرة.

وسترتكز توجهات قطاع التكوين المهني في سنة 2012 على تجسيم أهداف ثورة 14 جانفي من أجل الكرامة لكل التونسيين وإرساء عدالة إجتماعية حقيقية بين الأفراد والجهات من خلال المساهمة في تنمية الموارد البشرية بالجهات الأقل نموا وتوفير اليد العاملة الماهرة والكفاءات الوسيطة.

وفي هذا الإطار ستشهد سنة 2012 مواصلة العمل على تركيز نظام الجودة في مستوى التصرف والتسيير عبر إعتماد مناهج التصرف في الميزانية حسب الأهداف وتطوير نظم القيادة والمتابعة والمعلومات بمراكز التكوين وهياكل الإشراف وتطوير آليات البرمجة والمتابعة على المستوى الجهوي في إطار مخططات جهوية والتعميم التدريجي للإشهاد بالمطابقة لمواصفات ISO9001 بمراكز التكوين المهني.

ولتطوير التكوين في القطاعات الجديدة والإستجابة لحاجيات قطاع الإنتاج ستشهد سنة 2012 مواصلة إحداث مراكز تكوين جديدة تتمثل أساسا في المركز القطاعي للتكوين في المهن الصناعية بخنيس والمركز القطاعي للتكوين في البناء وتوابعه بتونس والمركز القطاعي للتكوين في اللحام والبناء المعدني بمدنين كما سيتم الشروع في إحداث جهاز للتكوين في صناعة مكونات الطائرات بكل من مركزي التكوين بالمغيرة وببرج السدرية ومركز للتكوين والتدريب المهني بدوز وإحداث شعب الصناعات الغذائية بمركز التكوين بقمرت ومراكز لتكوين الفتاة الريفية بكل من بوحجلة وبني خداش. وفي نفس الإطار سيتواصل برنامج إعادة هيكلة مراكز التكوين المهني بسيدي بوزيد وبقفصة العقيلة والوردانين وتيبار وقفصة القصر والجم وسيدي عياد ومراكز الفتاة الريفية بكل من عين كتانة والمكناسي والسرس ومراكز الحرف التقليدية بكل من قابس والبطان ومركزين قطاعيين بكل من أريانة وقابس.

وفي إطار إنجاز برنامج تحديث مراكز التكوين المهني والرفع من طاقة استيعابها، ستشهد سنة 2012 مواصلة تحديث 15 مركز تكوين مهني وهي المركز القطاعي للتكوين في الأشغال العمومية بالمرناقية والمركز القطاعي للتكوين في البناء ببن عروس والمركز القطاعي للتكوين في البناء بسليمان والمركز القطاعي للتكوين في البناء المعدني بمنزل بورقيبة والمركز القطاعي للتكوين في الطاقة بكل من القيروان وجربة وطبرقة والمركز القطاعي للتكوين في الصيانة بنابل والمركز القطاعي للتكوين في الميكاترونيك ببرج السدرية والمركز القطاعي للتكوين في الكهرباء تونس1 والمركز القطاعي للتكوين في الإتصالات بحي الخضراء والمركز القطاعي للتكوين في النقل ببرج السدرية والمركز القطاعي للتكوين في مهن الخشب والتأثيث بالمنستير ومركزي التكوين والتدريب المهني بكل من تطاوين وصفاقس. كما سيتم الشروع في تطوير مركز التكوين في ميكانيك السيارات بأريانة ومركز التكوين والتدريب المهني بالمرسى.

وفي إطار مشروع دعم مراكز التكوين المهني لجهات وسط وغرب وجنوب البلاد سيتمّ بعنوان سنة 2012 ترسيم 16 مركز تكوين تتوزع على 10 ولايات داخلية وهي مركز التكوين والنهوض بالعمل المستقل ببوسالم ومركز التكوين والتدريب المهني بطبرقة من ولاية جندوبة والمركز القطاعي للتكوين في الآلية الفلاحية بالكاف ومركز التكوين بالسرس ومركز التكوين والتدريب المهني بسليانة ومركز التكوين بالقيروان ومركزي التكوين بكل من المكناسي وسيدي بوزيد ومراكز التكوين والنهوض بالعمل المستقل بكل من تالة والقصرين ومركز التكوين بالقصرين ومركز التكوين والنهوض بالعمل المستقل

بالحامة ومركز التكوين والتدريب المهني بكل من قبلي ومدنين ومركزي النهوض بالعمل المستقل بكل من بن قردان وتوزر.

وبخصوص دعم طاقة الإيواء والخدمات المسداة للمتكونين ستشهد سنة 2012 إستكمال إحداث مبيت بالمكناسي والشروع في إحداث مبيتات بكل سليانة والقصرين والجم والمكنين.

وبخصوص تطوير مسلك التدريب المهني سيتواصل العمل على تفعيل دور مراكز التكوين المهني وجعلها مراكز للتكوين والتدريب ودعم التدريب داخل المؤسسة وتكوين المؤطرين المهنيين وتعميم شهائد التكوين حسب مستوياتها على مسالك التدريب وفي هذا الإطار سيتم الشروع في إحداث 19 وحدة للتدريب المهني بمراكز التكوين.

وفي مجال تكوين المكونين وهندسة التكوين ستشهد سنة 2012 دراسة إعادة هيكلة المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين لدعم قدرته على التكوين التقني والبيداغوجي والوظيفي للمكونين وإعداد البرامج إلى جانب إحداث وظيفة المساندة به لتركيز برامج التكوين الموضوعة داخل المراكز والاستئناس بالتجارب العالمية وربط توأمة وشراكة مع مراكز تكوين أجنبية في نطاق التعاون الدولي لرسكلة وتكوين المكونين. كما سيتم العمل على إنجاز مواصفات التكوين وعلى تركيز البرامج وتكوين إطارات الإحاطة والدعم والمكونين وإعداد برامج تطوير التكوين في قطاع صناعة مكوّنات الطائرات إلى جانب تركيز 5 فضاءات مهن بمراكز التكوين.

وفي إطار دفع التكوين المستمر ومزيد تصويب تدخلاته تبعا للحاجيات الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية ستتميز سنة 2012 بمزيد تدعيم العمل بالنظام الجديد لتمويل التكوين المستمر والواردة أحكامه بالقانون عدد 69 الصادر في 27 ديسمبر 2007 المتعلق بتحفيز المبادرة الإقتصادية والذي ينص في بابه السادس على إحداث آليتي التسبقة على الآداء وحقوق السحب. كما سيتم العمل على تدعيم أنشطة خدمات الدعم والمساندة والتقييم من خلال مواصلة إدراج نظام الجودة في عمليات التكوين المستمر إلى جانب الدعم التقني للوحدات الجهوية ومراقبة الإنجازات وتقييم العمليات التكوينية. وينتظر أن تشهد سنة 2012 تزايدا في عدد المؤسسات والأعوان المنتفعين بآليات التكوين المستمر حيث سيتم الرّفع في عدد المؤسسات المنتفعة بعمليات التكوين المستمر إلى 8200 مؤسسة مقابل 7 آلاف مؤسسة سنة 2011 وفي عدد المشاركات في عمليات التكوين المستمر إلى 260 ألف مشاركة مقابل 230 ألف مشاركة سنة 2011. ويرتقب أن تبلغ التمويلات 42 م د سنة 2012 مقابل 37 م د سنة 2011.

وفي مجال التكوين المستمر الموجه للأفراد سيتواصل العمل بالإتفاقيات المبرمة مع معاهد التعليم العالي والمراكز القطاعية للتكوين المهني مع البحث على فرص أخرى للتكوين المؤهل والتكوين المفتوح عن بعد هذا إلى جانب توسيع وتطوير نظام التكوين عبر منظومة الدروس المسائية ومنظومة التكوين عن بعد وتحيين وإثراء المحتويات البيداغوجية. وفي هذا الإطار ينتظر أن عدد المنتفعين 3300 سنة 2012، منهم 1600 متكون عن بعد فيما سيرتفع عدد المؤسسات المتعاقد معها ليبلغ 22 مؤسسة منها 10 مراكز تكوين مهني و12 مؤسسة تعليم عالي.

ولدعم الشراكة بين منظومتي التكوين والإنتاج سيتواصل العمل خلال سنة 2012 على تفعيل مجالس المؤسسة برئاسة المهنيين بكل مراكز التكوين المهني الراجعة بالنظر للوكالة التونسية للتكوين المهني بما يساهم في تشريك المهنيين ومزيد تفتح المراكز على محيطها، إلى جانب تنظيم تسيير المراكز بعقود برامج تحدد بالشراكة مع المهنيين والوزارات والمراكز الفنية المعنية.

وبإعتبار أن قطاع التكوين المهني الخاص يعتبر جزء لا يتجزأ من المنظومة الوطنية للنهوض بالموارد البشرية ستشهد سنة 2012 مواصلة تفعيل آليات دعم تمويل التكوين مدى الحياة لتشمل كل أنماط التكوين والتدريب وذلك من خلال تطوير صك التكوين بالاعتماد على خارطة تكوينية حسب الاختصاصات تأخذ بعين الاعتبار عروض التكوين بالمراكز العمومية بالجهات ووضع برنامج خصوصي لتأهيل مراكز التكوين الخاصة حتى تكون مساندا فعليا لمنظومة التكوين المهني العمومي.

وحتى يتسنّى تطوير الطلب على التكوين المهني سيتم خلال سنة 2012 تكثيف الحملات الإعلامية والتحسيسية لفائدة الشبان لتثمين الاختصاصات التي يوفرها الجهاز الوطني للتكوين المهني وإبراز آفاق التشغيل التي توفرها وذلك عبر إعداد ومضات تلفزية وإذاعية للتعريف بالجهاز الوطني للتكوين وإصدار دليل مفصل لعروض التكوين لدى مختلف المتدخلين إلى جانب إصدار دليل خاص بمستوى المؤهل التقني السامي موجه بالخصوص للناجحين في البكالوريا والمشاركة في الصالون الخاص بالتوجيه الجامعي ومواصلة تطوير وحدات دعم الإعلام والتوجيه المهني صلب مراكز التكوين.

وحتى يكون التكوين والتدريب في خدمة التنمية الجهوية سيتواصل العمل خلال سنة 2012 على تقريب خدمات برمجة التكوين ومتابعته من الجهات عبر تشخيص حاجيات الجهات من التكوين المهني وترجمتها إلى مخططات جهوية للتكوين المهني بعد المصادقة عليها من قبل جميع المتدخلين وإمضاء عقود برامج مع الجهات لتنفيذ هذه المخططات.

أما على المستوى الكمي فمن المنتظر أن تبلغ طاقة التكوين بالجهاز الوطني للتكوين المهني المقيس في سنة 2012 قرابة 70 ألف موطن تكوين منها قرابة 62 ألف موطن تكوين بالجهاز العمومي للتكوين المهني. كما ينتظر أن يبلغ عدد المتكونين حوالي 110 ألف متكونا منهم حوالي 105 آلاف متكونا بالجهاز العمومي و5 آلاف بالقطاع الخاص. ويتوقع أن يبلغ عدد المتكونين بالجهاز الوطني للتكوين المهني غير المقيس حوالي 45 ألف متكون منهم 25 ألف متدرب بالمؤسسات الاقتصادية و20 ألف متكون بالقطاع الخاص.

كما ينتظر أن يَبلغ عدد المتخرجين من الجهاز الوطني المقيس للتكوين المهني 50 ألف متخرج منهم 47.5 ألف متخرج من الجهاز العمومي.

التعليم العالي

شهدت السنة الجامعية 2010-2011 مواصلة عمليات الإصلاح والمراجعة التي شملت تطوير المناهج وإثراء المضامين وتنويع الشعب والاختصاصات في هذه المرحلة من التعليم.

كما شملت الإصلاحات كيفية تعيين رؤساء الجامعات ونوابهم وعمداء الكليات ومديري المدارس والمعاهد العليا، حيث تم تنقيح القانون عدد 19 لسنة 2008 بالمرسوم عدد 31 لسنة 2011 المؤرخ في 26 أفريل 2011 الذي ينصّ على انتخاب هؤلاء المسيرين ومشاركة كافة الجامعيين في العملية الانتخابية، على أن يظلّ التعيين مجرد إجراء استثنائي يتم اللجوء إليه في حال تعذر الانتخاب وهو ما يمثل خطوة هامة نحو دعم استقلالية الجامعات.

وستشهد السنة الجامعية 2011-2012 جهدا خاصا للضغط على عدد الإجازات باعتماد تمش يقوم على توجيه الطلبة الجدد نحو الجذوع المشتركة التي تفضي في نهاية المسار الجامعي إلى تخصصات ومسالك متنوعة. وتجدر الإشارة إلى أنه، بالرغم من تأهيل عروض تكوين جديدة، فإن العدد الجملي للإجازات النوعية (أي دون إعادة) لم يتغير مقارنة بالسنة الماضية حيث بقي في حدود 199 إجازة (51 إجازة أساسية و148 إجازة تطبيقية أي ما يمثّل 75% من مجموع الإجازات). وبلغ العدد الجملي للإجازات المفتوحة من قبل المؤسسات (باحتساب الإعادة) 619 إجازة (200 إجازة أساسية و419 إجازة تطبيقية أي ما يمثّل 68% من مجموع الإجازات). علما بأن الإجازات المفتوحة في مجال العلوم والتكنولوجيا تمثل 45% من مجموع الإجازات.

ويجسّد هذا التوجه الخيارات الرامية إلى دعم تشغيلية الخريجين لا سيّما وأنّ 41 شهادة من ضمن الـ148 إجازة تطبيقية سالفة الذكر، تم إقرارها في إطار البناء المشترك مع المهنيين سعيا إلى تحقيق التطابق بين ملامح التكوين والمهارات المطلوبة لدى أهل المهنة.

وفي ذات السياق، تواصل خلال السنة الجامعية 2010-2011 بعث المزيد من شهادات الماجستير في نطاق إتمام المرحلة الثانية من نظام "إمد"، حيث بلغ العدد الجملي 157 شهادة ماجستير في حين تم فتح 101 شهادة خلال السنة الجامعية 2009-2010 في أول دفعة، وسيتواصل ارتفاع عدد شهادات الماجستير خلال السنة الجامعية 2011-2012، ليبلغ 184 شهادة. كما تقدر طاقة استيعاب السنة الأولى من الماجستير بعنوان سنة 2011-2012 بحوالي 25.000 طالب. أمّا على مستوى طلبة الدكتوراه، فقد بلغ عدد الطلبة المسجلين حوالي 8.000 طالبا. وفي هذا المجال، تم إعداد مذكرة إطارية لاعتماد نظام جديد لدراسات الدكتوراه في إطار نظام "أمد" ينطلق العمل به خلال السنة الجامعية 2011-2012.

أمّا على صعيد الجودة وتشغيلية الخريجين فقد تميزت السنة الجامعية 2010-2011 بمواصلة البرامج الخاصة بالإشهاد في مجال التعليم العالي حتى تتلاءم برامج التكوين مع المواصفات المطلوبة في سوق الشغل الوطنية والدولية وذلك بمواصلة إرساء هذا الإجراء ليشمل إضافة إلى التكوين الهندسي والدراسات التكنولوجية عددا أكبر من مؤسسات التعليم العالي. ومن ناحية أخرى فقد تواصل العمل على دعم التكوين في اللغات خاصة اللّغة الإنقليزية، وفي هذا الاطار تم في بداية السنة الجامعية الفارطة افتتاح المعهد العالي « Tunis Business School » الذي يقدم تكوينا باللّغة الإنقليزية في مجالات الاقتصاد والتصرف في الأعمال على الطريقة الأنقلوسكسونية ليؤمّن استجابة أفضل لحاجيات سوق الشغل من الكفاءات المختصة في هذا المجال حيث ينتظر أن تبلغ طاقة الاستيعاب القصوى لهذا المعهد 7500 طالب.

أما في مجال تحسين نسبة التأطير ودعم تكوين المكونين فسيتم خلال السنة الجامعية 2011-2012 تدعيم الإطار التدريسي بـ2617 مدرّسا وذلك من خلال انتداب 1092 أستاذا مساعدا للتعليم العالي (أي بزيادة تقدر بـ30% مقارنة مع الخطط المفتوحة خلال السنة الماضية) و1525 مساعدا للتعليم العالي (أي بزيادة تقدر بـ131% مقارنة مع الخطط المفتوحة السنة الماضية).

أما فيما يخص الجانب الكمي لتطور القطاع فينتظر أن يبلغ العدد الجملي لطلبة القطاع العام في السنة الجامعية 2011-2012 حوالي 355 ألف طالب منهم 11 ألف مرسمون استثنائيا وذلك مقابل

351 ألف طالب في السنة الجامعية 2010-2011 منهم 10.9 ألف مرسمون استثنائيا. ويلاحظ في هذا الصدد تواصل ارتفاع نسبة الإناث من مجموع طلبة القطاع العام حيث بلغت 61.2% خلال السنة الجامعية المنقضية وينتظر أن تبلغ 62% خلال السنة الجامعية 2011-2012.

تطوّر عدد الطّلبة في القطاع العام

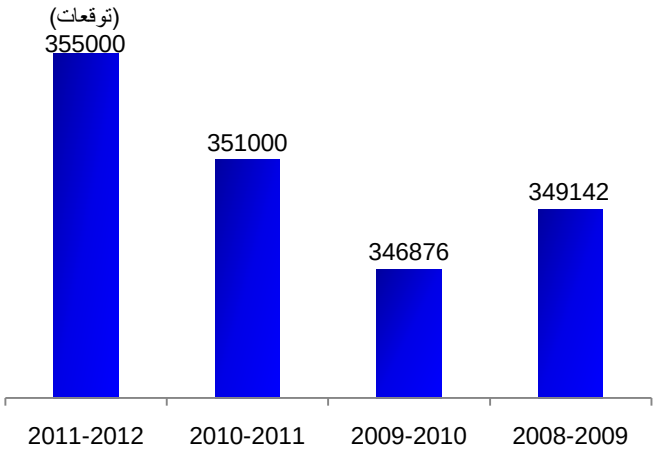

تطوّرعدد الطّلبة المسجلين استثنائيا

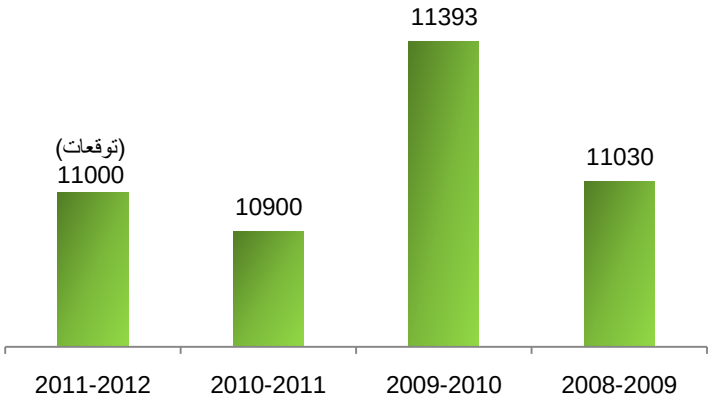

أما المتحصلون على شهادات عليا (الإجازة الأساسية، الإجازة التطبيقية، الأستاذية، الهندسة، شهادات الطب والصيدلة، شهادات الاختصاص)، فقد بلغ عددهم في نهاية السنة الجامعية 2010-2011، دون اعتبار طلبة المرحلة الثالثة، 65 ألف خريجا مسجلا بذلك تراجعا واضحا مقارنة بالسنة الجامعية 2009-2010 التي شهدت تخرج ما يناهز 78 ألف طالب ويبرر هذا التراجع بين السنتين بتداخل النظام القديم للتعليم العالي بنظام أمد على أساس أن سنة 2009-2010 شهدت تخرج أول دفعة من الطلبة

المنضوين تحت لواء نظام أمد الذين يضاف إليهم خريجو النظام القديم ليسترجع تطور عدد الخريجين نسقه العادي بعد ذلك حيث يتوقع أن يتخرّج 69 ألف طالب بعنوان السنة الجامعية القادمة.

تطوّرعدد الخرّيجين (دون اعتبار خريجي المرحلة الثالثة)

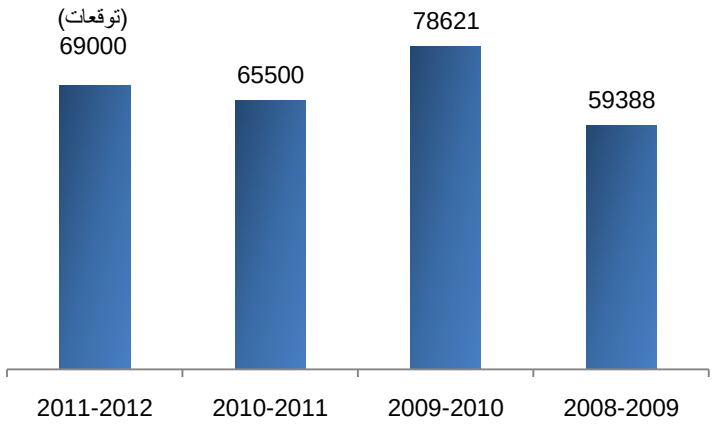

وفي الإطار ذاته، فقد تواصل مع نهاية السنة الجامعية 2010-2011 ارتفاع عدد خريجي التعليم العالي من المتحصلين على الإجازات بصنفيها الأساسية والتطبيقية ليتجاوز 51 ألف خرّيجا أي ما يقارب نسبة 78% من مجموع الخرّيجين، مقابل 34.7 ألف خريجا في السنة الجامعية الفارطة وذلك نتيجة لاستكمال إدماج كل المؤسسات المعنية في منظومة "إمد" وخاصة المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية.

من ناحية أخرى فيتوقع أن يستوعب القطاع الخاص ما يقارب 15 ألف طالب خلال السنة الجامعية 2012-2011 محافظا بذلك على نسق السنة الجامعية التي سبقتها.

عدد الطّلبة في القطاع الخاص

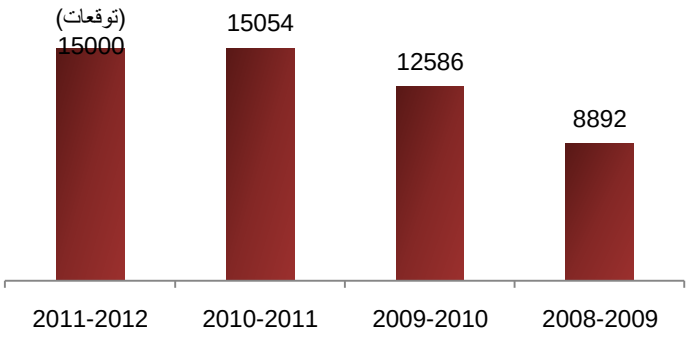

وفيما يتعلق بالخدمات الجامعية، سيتم العمل خلال السنة الجامعية 2011-2012 على التوسيع في قاعدة المنتفعين بالمنحة في مرحلة الإجازة باحتساب الدخل السنوي الصافي الأمر الذي يمثل زيادة في عدد المنتفعين بنسبة 3%. حيث سيتمتع حوالي 100.000 طالب في مختلف المستويات بالمنحة الجامعية، كما سيقع العمل على دراسة إمكانية الترفيع في قيمة المنح الجامعية والقواعد المنظمة لها وإجراءات إسنادها.

ومن ناحية أخرى فمن المنتظر أن تصل نسبة الاستجابة لطلبات السكن الجامعي بالنسبة للطلبة الجدد وتجديد السكن بالنسبة للطالبات إلى 100%. أما الاستجابة لطلبات الإسعاف بالسكن فسيتم النظر فيها حسب الجهات.

تطوّر أهم مؤشرات القطاع

2012-2011	2011-2010	2010-2009	2009-2008	
355000	351000	346876	349142	عدد الطلبة في القطاع العام
11000	10900	11393	11030	عدد الطلبة المسجلين استثنائيا
15000	15054	12586	8892	عدد الطلبة في القطاع الخاص
%62.0	%61.2	%60.1	%59.5	نسبة الفتيات من مجموع الطلبة
69000	65500	78621	59388	عدد المتخرّجين (دون اعتبار المرحلة الثالثة)

البحث العلمي والتكنولوجيا

قصد تحسين مردوديّة منظومة البحث العلمي والرفع نجاعتها ودعم التكامل والتنسيق بين مختلف مكوناتها، شهدت سنة 2011 العديد من الإنجازات الرامية إلى إعادة هيكلة مختلف مؤسسات البحث والرفع من جودة أداءها وتعزيزها بالإمكانيات الضرورية وتوجيه برامجها نحو أولويات التنمية وحاجيات النسيج الإقتصادي إلى جانب النهوض بالتجديد التكنولوجي.

فقصد تطوير هياكل البحث، تواصل سنة 2011 العمل على إنجاز برنامج تأهيل مراكز البحوث وإرساء نظام للجودة والاعتماد داخل المراكز حسب المواصفات العالمية وتعميم صيغة التعاقد على مراكز ومعاهد البحوث بمختلف الوزارات بصفة تدريجية حيث تم إمضاء عقود برامج 8 مراكز ومعاهد بحوث تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي سيتم تحويلها تدريجيا إلى مؤسسات عمومية للبحث العلمي ذات صبغة علمية وتكنولوجية (EPST). وسيتم خلال سنة 2012 إستكمال بقية مراكز البحث الأخرى التي لم تشملها الخطة الجديدة وخاصة التي تنشط في مجالات ذات أولوية.

كما تم خلال سنة 2011 مواصلة تجميع وحدات البحث وتحويلها إلى مخابر بحث وتشبيكها بتكوين مجمّعات بحث (Consortiums) في مجالات واعدة حسب برامج بحث مجددة ومطابقة للاستراتيجيات الوطنية مما سيمكن من إحداث اقطاب إمتياز في الإختصاصات ذات الميزة التفاضلية وفي الميادين الواعدة وسيتم الإنطلاق سنة 2012 بإحداث 3 مجمّعات بحث في مجالات السرطان وتكنولوجيات المعلومات والاتصال والطاقات المتجددة.

وسيتم تعزيز هذه الهياكل بالإمكانيات المالية والبشرية وتوفير الفضاءات الملائمة لها لتعاطي أنشطة البحث ومواصلة اقتناء التجهيزات العلمية وحسن توظيفها وإحكام استغلالها داخل فضاءات البحث وهياكل التجديد التكنولوجي.ولهذا الغرض تم بميزانية 2012 رصد حوالي 12 م.د لتجهيز وبناء مختلف هياكل البحث خاصة الإنطلاق في بناء مركز البحث في علوم وتكنولوجيا النسيج ومركز البحث في الصناعات الغذائية وتجهيز مخابر البحث التابعة لمختلف مراكز البحث بالقطب التكنولوجي ببرج السدرية ومركز البحث في الإعلامية والملتيميديا ومركز البحث في الإلكترونيك والإلكتروميكانيك. كما تم تخصيص حوالي 4.6 م د لإقتناء وصيانة التجهيزات العلمية الكبرى.

كما سيتواصل خلال سنة 2012 تطوير البحوث العلمية وربطها بإستراتيجية التنمية من خلال مواصلة إنجاز عدد من مشاريع وبرامج البحث في ميادين الطاقات المتجددة والصحة والبيوتكنولوجيا وجرد الغابات والمراعي بواسطة استشعار عن بعد وتكنولوجيات المعلومات والاتصال وإنطلاق مشروعين للبحث الإيلافي يتعلقان بإستراتيجية المؤسسة والتجديد التكنولوجي.وعلى هذا الأساس تضمنت ميزانية 2012 حوالي 32 م د لفائدة مختلف المشاريع والبرامج العلمية.

ولمزيد دعم الشراكة بين قطاع البحث العلمي والنسيج الإقتصادي وتحفيز المؤسسة على التجديد والتطوير التكنولوجي تميزت سنة 2011 بالإنطلاق الفعلي لنشاط الصندوق المشترك للتوظيف في رأس مال التنمية. كما تم العمل على تطوير آلية منحة الاستثمار في البحوث التنموية (PIRD) حيث ينتظر أن يتطور عدد المشاريع المتمتعة بهذه المنحة من 40 مشروع سنة 2011 إلى 50 مشروعا سنة 2012 مقابل 23 سنة 2010.

كما شهدت سنة 2011 إنطلاقة جديدة للبرنامج الوطني للبحث والتجديد (PNRI) حيث بلغ عدد المشاريع الممولة في إطار هذه الآلية 20 مشروعا سنة 2011 وينتظر تمويل نفس العدد سنة 2012. وفي نفس هذا الإطارشهدت سنة 2011 إنطلاق الدراسة الخاصة بتقييم وتطوير آليات تمويل وتحفيز التجديد وبعث المؤسسات في إطار التعاون مع الإتحاد الأوروبي والتي ستمكن من تقييم مختلف

الآليات المتواجدة وتحديد المتدخلين في القطاع ومقارنتها بالآليات المستعملة في البلدان المماثلة إلى جانب دراسة إمكانية وضع آلية جديدة لتمويل ومساعدة المشاريع المجددة في فترة ما قبل الإنطلاق. وبالتوازي ستتم مراجعة شروط وإجراءات الانتفاع بآلية تنقل وتفرغ الباحثين في اتجاه تحفيزهم على التنقل لدى المؤسسات الاقتصادية للمساهمة في إنجاز مشاريع بحث صلبها أو تفرغهم لإحداث مؤسسة مجددة منبثقة عن تثمين نتائج بحوثهم.

وستتميز سنة 2012 بإنطلاق تنفيذ برنامج مساندة منظومة البحث والتجديد بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي بإشراف الوكالة الوطنية للبحث والتثمين التي ستعنى بالأساس بتثمين نتائج البحوث العلمية القابلة للإستغلال والتطبيق الصناعي والتعريف بها لدى مختلف المؤسسات الإقتصادية.

ولتقييم مردودية مختلف هذه البرامج تم الشروع في إعداد لوحة قيادة التجديد والتطوير التكنولوجي تضم عشرات المؤشرات تهدف إلى متابعة نسق تطور هذه المؤشرات وتحليلها ومقارنتها مع المؤشرات المماثلة على الصعيد الدولي إلى جانب المساعدة على أخذ القرار وتصويب البرامج لبلوغ الأهداف المنشودة. وقد شهدت سنة 2011 بلورة تصور لهذه اللوحة وإعداد المؤشرات وينتظر أن يتم خلال سنة 2012 تكوين لجنة قيادة دائمة لتأكيد صحة هذه المؤشرات ونشرها ومراجعتها.

وفي إطار تنفيذ الخطة الوطنية للأقطاب التكنولوجية ومحاضن المؤسسات والمركبات التكنولوجية وذلك في إطار شراكة فاعلة بين القطاع الدولة والقطاع الخاص وذلك بهدف النهوض بالتنمية الجهوية وإحداث مواطن الشغل والرفع من القدرة التنافسية للإقتصد الوطني من خلال توفير بنية تحتية تكنولوجية متطورة وخلق ديناميكية بين قطاعي البحث والإنتاج بما يسمح بخلق مؤسسات مجددة وذات قيمة مضافة عالية ستشهد سنة 2012 مواصلة تنفيذ هذه المشاريع بمختلف الجهات وذلك بإستكمال إنجاز مختلف مكوناتها وتعميمها على الجهات الأخرى وفق الحاجيات والخصوصيات. وقد تم لهذا الغرض رصد حوالي 7.2 م د بميزانية 2012 ستخصص بالأساس لتهيئة مختلف الأقطاب وتجهيز محاضن المؤسسات صلب الأقطاب وبناء الفضاءات المشتركة.

استثمارت البحث العلمي والتكنولجيا

2012	2011	
		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
32250	20650	هياكل البحث
	3915	مراكز عمومية للبحث العلمي صلب الأقطاب
150	1000	تنمية الكفاءات
5347	4951	البنية الأساسية
6775	13720	التجهيزات العلمية
	350	دراسات عامة
6560	5022	الإعلامية والإعلام العلمي
1500	1500	دعم التعاون العلمي
50	100	مكاتب تحويل التكنولوجيا
500	700	تسجيل براءات الإختراع
53132	**51908**	**المجموع الفرعي 1**
2350	**3000**	**الأقطاب التنموية**
1700	2800	سوسة
100	100	بنزرت
550	100	منستير
8470	**5080**	**الأقطاب التكنولوجية**
6720	1530	برج السدرية
300	700	سيدي ثابت
1450	2850	صفاقس
5000	3440	**تهيئة الأقطاب التكنولوجية والتنموية**
350	100	**الدراسات الخاصة بالأقطاب**
16170	**11620**	**مجموع الأقطاب التنموية والتكنولوجية**
69302	**63528**	**الجملة**

الباب الخامس

السياسات الاجتماعية

الصحة

اتسمت سنة 2011 بقيام الثورة التونسية التي كشفت عن حقيقة وواقع الأوضاع في كلّ القطاعات والمجالات وخاصة منها تلك ذات الطابع الاجتماعي ومن ضمنها قطاع الصحة.

ففي هذا المجال، ساهمت الأحداث التي واكبت الثورة في إبراز عديد النقائص والصعوبات التي يواجهها قطاع الصحة لعلّ من أبرزها الفوارق بين الجهات خاصة فيما يتعلّق بالمؤشرات الصحية ومستويات توافر الموارد البشرية والتجهيزات والبنية الأساسية الملائمة وكذلك النقائص الحاصلة على مستوى جودة الخدمات وخاصة في مجال وظيفتي الاستقبال والإحاطة بالمرضى من جهة وتوفير الأدوية بصفة منتظمة في الهياكل الصحية العمومية من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار، تميّزت سنة 2011 بإعادة ترتيب الأولويّات وتوظيف الموارد للاستجابة قدر الإمكان للحاجيات الملحّة للقطاع وما يجابهه من صعوبات بهدف تحسين أدائه والرفع من مستوى خدماته ومكوناته.

ففي المجال الوقائي وإلى جانب تنفيذ البرامج والأنشطة العادية التي تستهدف صحّة الأم والوليد وصحة المسنين والوقاية من بعض الأمراض المزمنة كالأمراض السرطانية وتفشّي بعض الأمراض الناتجة عن تلوّث المحيط، تميزت سنة 2011 بإرساء برامج خصوصيّة تستهدف مناطق الجنوب الشرقي للبلاد التي شهدت تدفّق عدد كبير للاّجئين والجرحى وتركيز بعض المخيّمات إثر الثورة التي اندلعت منذ شهر فيفري بليبيا الشقيقة.

وتمّ في هذا الإطار، اتخاذ الإجراءات الضرورية قصد تفادي وظهور الأوبئة والأمراض المعدية الناجمة عن التجمعات والمخيمات السكانية التي تم تركيزها بالولايات والمناطق الحدودية حيث تكثفت

حملات التلقيح المجانية خاصة لدى الأطفال دون سن 24 شهرا إلى جانب تعزيز مجال التوعية والتحسيس في ما يتعلق بالأمراض السارية وخاصة منها تلك المنقولة جنسيا.

كما حظي اللاجئون بهذه المناطق بعناية خاصّة من الناحية العلاجيّة حيث تضافرت الجهود لتدعيم الهياكل الصحيّة خاصّة منها الاستشفائيّة بالولايات الحدوديّة للجنوب الشرقي بالتجهيزات الطبّية ووسائل النقل والإطارات الطبية وشبه الطبية لمجابهة الضغط الذي شهدته هذه الهياكل نتيجة للأوضاع في تونس وليبيا ممّا مكّن من السيطرة على الأوضاع وذلك بالتنسيق وبدعم من وزارة الدفاع الوطني والمجتمع المدني والعديد من المنظّمات الدولية على غرار منظمة الصحة العالمية. وقد تم في هذا الإطار تركيز مصحات ومستشفيات متنقلة برأس جدير من ولاية مدنين والذهيبة من ولاية تطاوين.

وتواصلت، خلال سنة 2011، المجهودات الرامية إلى تقصي ومجابهة الأمراض الجديدة والمستجدة وذلك بالمتابعة المستمرة للحالة الوبائية على الصعيدين العالمي والوطني. وتركزت هذه المراقبة على أمراض الأنفلونزا وحمى غرب النيل وقد اتسمت سنة 2011/2010 بتراجع أنفلونزا الخنازير حيث لم تسجل حالات وبائية.

وتدعمت من ناحيتها مكونات منظومة السلامة الصحّية والبيئية للمنتجات عبر تقييم المخاطر الصحية والبيئية المرتبطة بالمنتجات الخاضعة لإشراف الوكالة الوطنية للرقابة الصحية والبيئية للمنتجات من خلال تدعيم الإطار القانوني والمواصفاتي وتحسين نظام اليقظة الخاص بالمستلزمات الطبية وتعميم الرقابة والمراقبة الفنية عند التوريد ليشمل كل المستلزمات الطبية الموردة والمصنوعة محليا على حد السواء إلى جانب وضع استراتيجية للحذر من المضادات الحيوية وترشيد استهلاك الأدوية ذات الاستعمال البشري ومراجعة استهلاك وتوزيع الأدوية ذات الاستعمال البيطري

وفي مجال نقل الدم، تم جمع حوالي 93640 وحدة من الدم خلال السداسية الأولى من سنة 2011 مما مكن من توفير كامل الحاجيات وذلك حتى في الفترة العصيبة للثورة.

وتواصلت جهود تدعيم خدمات الطب المدرسي والجامعي من خلال انطلاق العمل بمركز الطب المدرسي والجامعي بسوسة وإستكمال بناء مركزي الطب المدرسي والجامعي بجندوبة والقيروان

على صعيد آخر تعززت الإنتدابات في القطاع الصحي خلال سنة 2011 حيث شملت 711 إطار طبي وموازي للطبي (مقابل 475 سنة 2010) و364 إطار إداري وفني (مقابل 112 سنة 2010)

و2577 إطار شبه الطبي (مقابل 461 سنة 2010) و145 عامل (مقابل 47 سنة 2010) مما يمثل في المجموع انتداب 3797 إطار سنة 2011 مقابل 1095 إطار فقط خلال سنة 2010 أي بزيادة 247% وقد استهدفت هذه الانتدابات خاصة الجهات الصحية ذات الأولوية.

أمّا في مجال البنية التحتية فقد تميزت سنة 2011 بإعطاء الأولوية للهياكل المتضررة جرّاء الأحداث التي جدّت أيام الثورة والتي ألحقت أضرارا كبيرة بعديد المنشآت الصحية. وقد تمّ رصد اعتمادات إضافية تقدّر بـ7 مليون دينار بعنوان صيانة وتهذيب الهياكل الصحية بالجهات الداخلية بميزانية سنة 2011 لتصبح في حدود 11.6 م د.

بالتوازي شهدت سنة 2011 استكمال انجاز جملة من المشاريع المتواصلة والمتمثلة بالأساس في :

- بناء مقرّ المدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بسوسة ؛
- بناء قسم الإنعاش بمستشفى شارل نيكول ؛
- بناء قطب استعجالي بمستشفى المنجي سليم ؛
- بناء المستشفى الجهوي بطبرقة ؛
- إحداث وحدات إقليمية لمعالجة الأمراض السرطانية بكل من قفصة وجندوبة وقابس ؛
- بناء مستشفى محلّي بدقاش.

إلى جانب مواصلة انجاز جملة من المشاريع المرسمة لفائدة هذا القطاع لعلّ من أبرزها :

- بناء مركز للأمراض السرطانية بأريانة ؛
- بناء قسم الجراحة "ب" والتخدير والإنعاش بمستشفى الحبيب ثامر ؛
- توسعة المستشفيات الجهوية بكل من أريانة وبن عروس ؛
- إحداث قسم للإنعاش بالمستشفى الجهوي الطاهر المعموري بنابل
- تهيئة وتوسعة المستشفى المحلي بجمّال.

وفي نفس الإطار تدعمت البنية الأساسية الصحية بالقطاع الخاص سنة 2011 من خلال دخول 3 مصحات إستشفائيّة طور النشاط ليصل بذلك عدد المصحات 75 وحدة مصحة بطاقة استيعاب تقدر بـ 3302 سريرا استشفائيا كما سجلت سنة 2011 فتح 23 عيادة شبه طبية ليصل بذلك عدد الأعوان الشبه طبيين المنتصبين للحساب الخاص 1400 عيادة.

وسعيا نحو مزيد تفادي النقص المسجل في التجهيزات والمعدات الطبية في بعض المؤسسات الإستشفائية تمّ خلال سنة 2011 في إطار الشراءات المجمعة إقتناء تجهيزات طبية بقيمة 70 م د. منها على سبيل الذّكر:

- 10 آلات مفراس ؛
- 3 آلات لتصوير الأوعية والشرايين ؛
- 7 آلات للقثطرة القلبية ؛
- 116 آلة للكشف بالصدى ؛
- 28 آلة للتغقيم؛
- 10 آلات للكشف عن أمراض الثدي ؛
- مجموعة من ألأجهزة تخصّ الطبق الفني لأقسام الأشعة والمخابر؛
- تدعيم أسطول سيارات إسعاف بكلفة 9.3 م د.

وذلك بالإضافة للميزانية التكميلية المخصصة لدعم الجهات ذات الأولوية بالتجهيزات الضرورية بقيمة 9.5 م د.

ومن جهة أخرى وبهدف مجابهة النقص الحاصل على مستوى توفير الأدوية بالهياكل العمومية للصحة، تمّ منذ شهر فيفري 2011 تعبئة اعتمادات إضافية لميزانيّة التصرّف لوزارة الصحّة العموميّة بقيمة 5 م د وتوزيعها على الهياكل الصحية العمومية للخطوط الأمامية.

وفي نفس الإطار تم خلال سنة 2011 الشروع في تنفيذ برنامج تأهيل القطاع العمومي للصحة بالتوازي مع ترسيم أوّل ميزانية سنوية خاصة له. وتركزت الجهود في هذا الشأن على المشاريع المتعلقة بتحسين الاستقبال والانتظار والإقامة وتحسين ظروف عمل مهنيي الصحّة داخل الهياكل الصحية الاستشفائية واعتماد مخابر التحليل الطبي وإرساء الطب البعادي في شراكة بين المستشفيات الجامعية والجهوية والتكوين في مجال الاستقبال والتقييم الذاتي للجودة وسلامة المريض والوقاية من التعفّنات المرتبطة بالعلاج.

كما تمت مراجعة الخارطة الصحية بطريقة تبرز التفاوت بين الجهات في مجالات عرض الخدمات الصحية على مستوى الموارد البشرية والبنية التحتية والتجهيزات الاستشفائية وتأثير ذلك على مستويات استعمال الخدمات الصحية من طرف السكان.

وقصد مزيد دعم مجال تصدير الخدمات الصحية، انطلق ديوان المياه المعدنية خلال نفس السنة في تجسيم خطط العمل المتعلقة بتطوير السياحة الصحية بما يسمح من تعزيز القدرة التنافسية لتونس كوجهة عالمية للسياحة الإستشفائية بالمياه.

وبفضل ما يوظّف من إمكانيّات سواء كان على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي وما تقوم به المجموعة الوطنيّة سواء كان عن طريق تدخّل الدولة أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني تم تحقيق العديد من المكاسب في المجال الصحّي من أبرزها توفير طبيب لكل 811 ساكن في أواخر سنة 2010 مقابل طبيب لكلّ 968 ساكن سنة 2007 وبلوغ مؤمل الحياة عند الولادة في حدود 74.5 عاما سنة مقابل 74.2 سنة خلال نفس الفترة.

وحرصا على ضمان ديمومة هذه المكاسب ودعمها من ناحية والتقليصّ من التفاوت الجهوي من ناحية أخرى سيتمّ التركيز خلال سنة 2012 على مواصلة العناية بمختلف مكونات المجال الوقائي ودعم البنية الأساسية الصحية والتجهيزات الطبية والتقنية وطب الاختصاص خاصة بالجهات الداخلية وذلك في إطار توزيع متوازن للإمكانيات بين مختلف جهات البلاد يأخذ بعين لاعتبار الحاجيات الخصوصيّة للجهات الداخلية والنقص المسجّل بالنسبة للولايات الأكثر حظّا والهدف المرسوم والمتعلّق بمواصلة العمل على الرفع من مستوى الخدمات الصحية بجميع مستويات المنظومة الصحية.

ففي المجال الوقائي ستتواصل العناية خلال سنة 2012 بالصحة الإنجابية وذلك من خلال دعم برنامج ما حول الولادة والبرنامج الوطني للتلقيح ومواصلة تنفيذ برنامج يعنى بالنهوض بطب الولدان والذي سيرتكز على دعم الأقسام والوحدات المختصة وتعزيز الأقطاب الإقليمية لصحة الأم والطفل بما يسمح من تحسين نتائج خطط التدارك الموجهة إلى الولايات المستهدفة والتي مازالت دون المستوى المأمول في مجال مؤشرات صحة الأم والطفل.

وسعيا نحو مزيد المحافظة على الأمن الصحي بالبلاد ستتواصل البرامج والأنشطة الموجهة نحو التصدي للأمراض الجديدة والمستجدة والتي أفرزها الوضع الوبائي العالمي من خلال دعم آليات اليقظة الصحية وتأمين استمرارية أنشطة الترصد على الصعيد المحلي والجهوي والمركزي إلى جانب الشروع في تطوير الشبكة الوطنية للترصد الوبائي وتشجيع أطباء الاختصاص للانخراط بها.

وفي هذا المجال ستشهد سنتي 2013/2012 تواصل إجراءات الترصد والتقصي بالاعتماد على الآليات الحالية وخاصة تدعيم قدرات المرصد الوطني للأمراض الجديدة والمستجدة وذلك بتركيز نظامي ترصد جديدين يعتمدان على أطباء القطاع الخاص وأقسام الطب الاستعجالي.

كما ستشهد سنة 2012 الشروع في برامج تكوين مستمر حول الوبائيات الميدانية للإطارات الجهوية وجملة من التربصات للإطارات الوطنية العاملة في مجال ترصد ومجابهة الأمراض الجديدة والمستجدة كما سيشرع في إجراء جملة من البحوث تتعلق أساسا بالتهاب السحايا والتهاب الكبد الفيروسي.

وفي مجال الرقابة الصحية والبيئية للمنتجات ستشهد سنة 2012 استكمال الدراسات والبحوث حول المخاطر الصحية الناجمة عن استعمال المياه المستعملة في الميدان الفلاحي ونسب تواجد المواد المعدنية الثقيلة في مياه الشراب وبقايا المبيدات في السلسلة الغذائية. كما ستتواصل الجهود لدعم الإطار القانوني والمواصفاتي في مجالات الكائنات المحورة جينيا والملوثات الغذائية والحقول الكهرومغناطيسية ومساندة الرقابة الصحية والبيئية للمنتجات بمنظومة معلوماتية حول السلامة الصحية البيئية.

أما في ما يتعلق بمكافحة الأمراض الغير سارية والمزمنة سيتواصل العمل خلال سنة 2012 على دعم آليات الوقاية خاصة لدى الفئات المحفوفة بالمخاطر من خلال مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة التدخين والخطة الوطنية للوقاية من السمنة والنهوض بالنشاط البدني بصفة منتظمة. كما ستتدعم خلال الفترة القادمة أنشطة التكفل بالمصابين بالأمراض السرطانية والتقصّي المبكّر لها ومكافحتها من خلال دخول حيّز النشاط للهياكل والأقسام المختصة في هذا المجال على غرار مركز الأمراض السرطانية بأريانة والأقسام الإقليمية بكل من قفصة وقابس إلى جانب تعزيز الأقسام والهياكل الصحية المختصة الأخرى بنية وتجهيزا.

على صعيد آخر، وسعيا نحو تعزيز القطاع الاستشفائي والاستعجالي ستتدعم البنية الصحية والاستشفائية خلال سنة 2012 عبر استكمال إنجاز عديد المشاريع المتواصلة والشروع في إنجاز دفعة من المشاريع الجديدة الداعمة للجهات الداخلية للبلاد والمتمثلة بالأساس في :

- بناء قسم استعجالي وقسم لجراحة العظام بالمستشفى الجهوي بقابس ؛
- إحداث قسم استعجالي بالمستشفى الجهوي بتطاوين ؛

- إنجاز مستشفيي حهوي جديد بمجاز الباب ؛
- تأهيل المستشفيات الجهوية بمكلّ من منزل بورقيبة وباجة والمتلوي ؛
- تهيئة المستشفيات المحلية بكلّ من عين دراهم واتلسواسي ؛
- إحداث وحدات مخبر وأشعة وطب أسنان بالمستشفى المحلي بمنزل بوزيان ؛
- إحداث مراكز وسيطة بكل من الحرارية والمنستير ؛
- إحداث قسم استعجالي بالمستشفى المحلي بالصمار ؛
- تدعيم البنية الأساسيّة بولاية القصرين من خلال مواصلة تدعيم وتطوير المستشفى الجهوي وبعض المستشفيات المحلية بالجهة على غرار مستشفى سبيطلة مع إحداث مركزين للصحة الأساسية صنف 3 بكل من الحردوب والعرق من ولاية القصرين ؛
- القيام بالدراسات اللازمة لدعم البنية الأساسيّة، بولاية سليانة.

وضمانا لحسن استغلال هذه التهيئات والإحداثات، سيتم تدعيم مختلف هذه الهياكل بالتجهيزات الطبية والتقنية الحديثة والمتطورة الضرورية مع إيلاء الأولوية للوحدات التي تشكو نقصا في هذا المجال وقد تم اقتراح اعتمادات تناهز 85 م د. منها 25 م د. لتعزيز وتجديد أسطول سيارات الإسعاف من خلال اقتناء ما لا يقل عن 50 سيارة إسعاف أغلبها مجهزة بأحدث التجهيزات مما سيمكن من تحسين أداء مجال الطب الإستعجالي في مرحلة ما قبل المستشفى إلى جانب دعم التواصل بين مختلف الهياكل الصحية الإستشفائية والإستعجالية.

وسعيا نحو مزيد توفير الإطارات الطبية المختصة بالجهات الداخلية للبلاد سيتم خلال سنة 2012 مواصلة مجهود الانتدابات الذي حصل سنة 2011.

من ناحية أخرى، وفي إطار تدعيم المنظومة التكوينية قصد ملائمتها مع الحاجيات الوطنية والمقاييس الدولية سيتواصل خلال سنة 2012 تأهيل المنظومة التكوينية الأساسية للأطباء خاصة فيما يتعلق بمراجعة وتوحيد برامج التكوين بكليات الطب والتركيز على تجديد البرامج النظرية ومدة التكوين والتربصات في كل اختصاص مع دعم المتكونين في الاختصاصات الطبية التي تشهد نقصا حادا في الوقت الحالي (التخدير والإسعاف، التصوير الطبي، أمراض النساء والتوليد، السرطان ...) وإرساء منظومة تكوين طبيب العائلة.

كما سيتم مراجعة ميادين التكوين في المجالات شبه الطبية وذلك على ضوء ما ستفرزه نتائج الدراسة التي سيقوم بها المرصد الوطني للتشغيل والمهارات بالنسبة لجميع الاختصاصات شبه الطبية ضمانا

لإيجاد التوازن بين المتخرجين من مؤسسات التكوين وقدرات التشغيل المتوفرة بسوق الشغل الداخلية والخارجية.

أما فيما يتعلق بمجال الأدوية والتلاقيح والأمصال ستشهد سنة 2012 مواصلة دعم الإجراءات العملية الكفيلة بتأهيل الهياكل المتدخلة في مجال الأدوية والتلاقيح والأمصال وإعادة تنظيمها في اتجاه إحداث هيكل موحّد يهدف إلى مسايرة تطور القطاع وضمان سلامة المنتوجات عند التصنيع والتوزيع والاستعمال.

كما ستشهد سنة 2012 مزيد التشجيع على تصنيع واستهلاك الأدوية الجنيسة والتي لا تتعدّى نسبتها حاليا 30% من مجموع الأدوية المتداولة بالبلاد وهو ما من شأنه أن يخفّف العبء المادي على مختلف المتدخلين في المنظومة الدوائية. وسيتدعّم من ناحيته دور المرصد الوطني للأدوية بهدف متابعة استهلاك الأدوية بالهياكل العمومية للصحة والحرص على ضمان توزيعها على مستحقيها إلى جانب تطوير المنظومة المعلوماتية الخاصة بالتصرف بالمواد الصيدلانية وتعميمها على كل الهياكل الصحية بما في ذلك الهياكل المتواجدة داخل البلاد بما يضمن استمرارية خزنها وتفادي التبذير فيها.

وفي إطار برنامج تأهيل القطاع العمومي للصحة سيقع التركيز خلال سنة 2012 على وضع بروتوكول التقييم الذاتي للجودة وتفعيله على مستوى الهياكل الصحية العمومية وانطلاق وضع منظومة استشفائية للتقييم الطبي الاقتصادي في إطار اختبار إسباني وذلك على أساس المجموعات المتجانسة للمراضة، كما سيتم وضع منظومة تحفيزية للتكوين المستمر وربطها بآليات تقييم الممارسات المهنية وتطوير البروتوكولات العلاجية.

وسعيا نحو تحقيق مستويات أرفع في مجال تصدير الخدمات الصحية ستشهد سنة 2012 مواصلة تأهيل المصحات الخاصة والمتخصصة والعمل على مزيد تحسين خدماتها بما يسمح من استقطاب أكثر عدد من المرضى الأجانب.

كما ستتكثف الجهود خلال نفس هذه السنة نحو الشروع في إحداث مدن ومراكز سياحية استشفائية وصحية على غرار مشروع منطقة الفوارة بالحمامات.

ومساهمة منه في تعزيز المنظومة التصديرية للخدمات الصحية سيعمل ديوان المياه المعدنية خلال هذه السنة على مواصلة تجسيم خطط العمل التي أفرزتها الدراسة الاستراتيجية لتصدير الخدمات

الصحية عبر وضع برنامج ترويجي يعتمد أحدث تكنولوجيات التسويق والإتصال ضمانا للانتشار أوسع للحملات الاشهارية وبالتالي استقطاب أكبر عدد ممكن من الحرفاء الأجانب.

الضمان الاجتماعي

ساهم قطاع الضمان الاجتماعي بصفة فعالة في مجابهة تداعيات الظرف السياسي الصعب التي تمر به البلاد وخاصة الظرف الاقتصادي الذي أثر على نسبة النمو الإجمالية للاقتصاد الوطني وعلى تراجع العائدات المالية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية والأجنبية المنتصبة في تونس وخاصة التي توجه نشاطها نحو التصدير إضافة إلى الصعوبات التي اعترضتها في مجال الإنتاجية والإيفاء بتعهداتها. ففي مجال المحافظة على تنافسية المؤسسات الاقتصادية وضمان صيرورتها وصيرورة المسار التنموي بأكمله تم اتخاذ جملة من الإجراءات الظرفية على مستوى الضمان الاجتماعي. فقد تم في هذا السياق التخفيف من الأعباء الاجتماعية التي تتحملها المؤسسة بعنوان التغطية الاجتماعية لفائدة عمالها بمقتضى المرسوم عدد 9 لسنة 2011 المؤرخ في 28 فيفري 2011 الذي أقرّ تكفل الدولة بنسبة 50% من مساهمة الأعراف في النظام القانوني الوطني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجور المدفوعة للعمال الذين يشملهم أجراء التخفيض في ساعات العمل بثماني ساعات على الأقل في الأسبوع بسبب تقلص نشاط هذه المؤسسات. كما تمّ إقرار تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجور المدفوعة للعمال الذين تتم إحالتهم على البطالة الفنية من قبل هذه المؤسسات. وقد شملت هذه الإجراءات المؤسسات المتضررة والعاملة في قطاع الصناعة وبعض أنشطة الخدمات وذلك بمقتضى المرسوم عدد9 لسنة 2011 المؤرخ في 28 فيفري 2011، المؤسسات التجارية والخدماتية ذات الصلة والحرفية المتضررة كما تم ضبطها بالفصل الأول من المرسوم عدد29 لسنة 2011 المؤرخ في 18 أفريل 2011، المؤسسات الاقتصادية في قطاع النقل والتجهيز المتضررة كما تم ضبطها بالفصل الأول من المرسوم عدد34 لسنة 2011 المؤرخ في 3 ماي 2011، الأشخاص الممارسين لنشاط في قطاع الفلاحة والصيد البحري وفي الخدمات المرتبطة به على معنى مجلة تشجيع الإستثمارات وكما تم ضبطها بالفصل الأول من المرسوم عدد37 لسنة 2011 المؤرخ في 14 ماي 2011 والمؤسسات السياحية الناشطة في ميادين الإيواء السياحي والتنشيط السياحي ووكالات الأسفار كما تم ضبطها بالفصل الأول من المرسوم عدد53 لسنة 2011 المؤرخ في 8 جوان 2011.

كما شهدت سنة 2011 تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجور المدفوعة للأعوان التونسيين بالنسبة للاستثمارات المصرح بها إبتداءا من غرة جانفي 2011 والمنجزة في قطاعات الصناعة والسياحة والصناعات التقليدية وبعض أنشطة الخدمات المنصوص عليها بالفصل 23 من مجلة تشجيع الإستثمارات والمنجزة بمناطق تشجيع التنمية الجهوية. وقد ضبط الفصل 25 مكرر من المرسوم عدد28 لسنة 2011 المؤرخ في 18 أفريل 2011 مدة التكفل ونسبها حسب مناطق تشجيع التنمية الجهوية وقطاعات النشاط.

كما تم التخفيف من أعباء المدينين وتمكينهم من سداد ديونهم بما يتلاءم وإمكانياتهم المالية وذلك بمقتضى المرسوم 67 لسنة 2011 المؤرخ في 14 جويلية 2011 الذي أقر الطرح الكلي لخطايا التأخير بعنوان اشتراكات أنظمة الضمان الاجتماعي التي لم يتم خلاصها كليا أو جزئيا والموظفة على اشتراكات أنظمة الضمان الاجتماعي واشتراكات نظام التعويض عن الإضرار الحاصلة بسبب حوادث الشغل والأمراض المهنية. ويهم هذا الإجراء جميع الديون المتعلقة بالاشتراكات الخاصة بالثلاثية الأولى لسنة 2011 وما قبلها. وينتفع بهذا المرسوم المدينون بمبالغ اشتراكات أو خطايا أو مصاريف من بين المنخرطين بأنظمة الضمان الاجتماعي من شركات أو أشخاص ماديين أو معنويين أو عملة غير أجراء شرط خلاص أصل الدين والمصاريف دفعة واحدة أو من خلال جدول يحدد عدد أقساطها ومبالغها حسب أهمية الدين وقدرة المدين على الوفاء.

ولتحسين الخدمات المقدمة من قبل الصناديق الإجتماعية تمّ إتخاذ اجراءات جديدة تخصّ الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية وتهدف إلى تطوير أساليب التصرف والإرتقاء بنوعية الخدمة المسداة للمنظور الاجتماعي. وقد تناولت الإجراءات الجديدة والتي أقرها المنشور عدد6 بتاريخ 15 مارس 2011 جانبين من الخدمات المقدمة من قبل الصندوق وهما الإنخراط ومتابعة الحياة المهنية.

ففيما يتعلق بالإنخراط مكنت الإجراءات الجديدة من تقليص آجال إسناد المعرف الوحيد على مستوى مصالح الصندوق من 15 يوما من تاريخ وصول ملف الإنخراط إلى يومين بالنسبة إلى الملفات الورقية وإلى يوم واحد بالنسبة إل الملفات المقدمة على حامل ألكتروني أو عبر شبكة الأنترنت. كما سيعتمد الصندوق ولأول مرة على وسائل الإتصال الالكترونية لتبليغ المنتدبين الجدد بأرقام انخراطهم عن طريق بريدهم الالكتروني وعبر الإرساليات القصيرة.

أما فيما يتعلق بمتابعة الحياة المهنية، فقد تم وضع منظومة جديدة وهي "منظومة الحسابات الفردية" وهي قاعدة بيانات تتضمن جملة من البيانات الألكترونية الخاصة بكل منخرط وتمكّن من التحيين

المتواصل لوضعيات الإنخراط فضلا عن تسجيل المساهمات التي يتم دفعها دوريا من جانب المؤسسة المشغلة. وستضمن هذه المنظومة للمنخرطين الحد من المعاناة التي يلاقيها المنخرط عند إحالته على التقاعد إلى جانب تمكينه من التثبت في المعطيات والمعلومات المتعلقة بالمساهمات بصفة آلية.

ودائما في مجال أداء وسير الصناديق الاجتماعية والمحافظة على توازناتها المالية فقد تم الترفيع في نسبة المساهمات المحمولة على المشغل بعنوان نظام الجرايات في القطاع العمومي بنسبة 1 بالمائة (1%) وذلك بداية من أول جويلية 2011 بهدف المحافظة على توازنات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية بصفة وقتية في انتظار النظر في إصلاحات هيكلية لأنظمة التقاعد في المستقبل.

	2007	2008	2009	جويلية 2011
النظام العام : مساهمة المشغل	10.30	10.90	11.50	12.50
النظام العام : نسبة الاشتراك الجملية	17.70	18.70	19.70	20.70
أعضاء الحكومة والنواب والمستشارين والولاة : مساهمة المشغل	18.3	18.9	19.5	20.5
أعضاء الحكومة والنواب والمستشارين والولاة : نسبة الاشتراك الجملية :	30.70	31.70	32.70	33.70

أما على صعيد التغطية الاجتماعية فستتواصل خلال الفترة القادمة الحملات التحسيسية لحث الفئات المهنية غير المنخرطة على الانخراط بأنظمة الضمان الاجتماعي الراجعة لها بالنظر ومزيد تفعيل دور الهياكل الإدارية المعنية والمنظمات المهنية في هذا المجال.

التنمية الاجتماعية

إن الوضع الاستثنائي الذي تعيشه تونس منذ ثورة 14 جانفي 2011، والتي كانت نتاجا لتدني الأوضاع المادية وسوء الظروف المعيشية للعديد من الشرائح الاجتماعية خاصة منها تلك الموجودة بالمناطق الداخلية والتي كانت تعيش حالة من الإقصاء والتهميش والبطالة، يستدعي إقرار سياسات وإتخاذ جملة من الإجراءات تهدف إلى التقليص من رقعة الفقر وتنويع مصادر الرزق والإحاطة بالفئات والجهات ذات الحاجيات الخصوصية. فبالتوازي مع الإجراءات والبرامج الدافعة للتشغيل والمشاريع الجهوية الرامية إلى فكّ العزلة عن المناطق ذات الإشكاليات التنموية والمفتقرة إلى البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية اللازمة لدفع التنمية تواصلت الإحاطة بالفئات الخصوصية ولا سيما منها ذات

الإمكانيات المحدودة عبر التدخلات والبرامج الخصوصية التي سيتم العمل خلال السنة المقبلة على تحسين نجاعتها عبر مزيد تصويبها نحو مستحقيها من مختلف الشرائح الإجتماعية لتفادي إزدواجية التدخل.

العائلات المعوزة ومحدودة الدخل

في إطار الحرص على دعم المجهودات المبذولة في مجال مقاومة الفقر وحفاظا لكرامة الفرد وتمكينه من العيش الكريم تمّ سنة 2011 الترفيع في عدد المنتفعين بالبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة ليبلغ 185 ألف عائلة مقابل 135 ألف سنة 2010، الذين تسند لهم منح شهرية في حدود 70 د مع إضافة 10 د بعنوان كل ابن يزاول تعلمه وذلك في حدود 3 أبناء. وتجدر الإشارة أنه تم الترفيع في مقدار هذه المنحة التي كانت في حدود 190 د تسند كل ثلاثية. ويأتي هذا الترفيع في عدد المنتفعين بالبرنامج الوطني المذكور تماشيا مع الأوضاع الصعبة لبعض العائلات والتي أبرزتها ثورة جانفي.

وبهدف تأمين التغطية الصحية لفائدة الفئات المعوزة والهشة ومحدودة الإمكانيات تميزت سنة 2011 بالترفيع في عدد المنتفعين ببطاقة العلاج المجاني ليبلغ 195 ألف منتفعا مقابل 172 ألف سنة 2010 وفي عدد المنتفعين بالتعريفة المنخفضة ليبلغ 575.900 منتفعا مقابل 557.900 منتفعا سنة 2010.

وتجسيما للإحاطة بالعائلات الفقيرة وضعاف الحال في المناسبات الدينية تمّ سنة 2011 تمكين 185 ألف عائلة معوزة مسجلة بسجل الفقر من مساعدات نقدية بمعدل 75 د للعائلة الواحدة بمناسبة شهر رمضان وعيد الفطر وذلك باعتمادات جملية بلغت 13.9 م د دون اعتبار مجهودات المجتمع المدني الذي بادر بتقديم المساعدات النقدية والعينية لضعاف الحال.

وبمناسبة العودة المدرسية والجامعية أقرّت الدولة مساعدات لفائدة أبناء العائلات المعوزة ومحدودة الدخل باعتماد جملي قدره 14 م د حيث ستصرف منحة تقدر بـ30 د لفائدة 350 ألف تلميذ وتلميذة أما بالنسبة للطلبة والطالبات فسيتم صرف منحة تقدر بـ100 د لفائدة 35 ألف طالب وطالبة.

هذا وسيتواصل العمل خلال سنة 2012 لدعم الجهود في مجال مقاومة الفقر والإحاطة بالفئات الضعيفة والهشة وترسيخ قيم التعويل على الذات والحدّ من الفوارق الاجتماعية وكل مظاهر الإقصاء والتهميش وذلك في إطار مقاربة شاملة قوامها تكريس حقوق الإنسان وحفظ كرامته وتحقيق العدالة الاجتماعية.

فترسيخا لقيمة التعويل على الذات ونبذ عقلية التواكل وبهدف مقاومة الفقر والخصاصة تمّ وضع برنامج يتمثل في حثّ أبناء العائلات المعوزة ومحدودة الدخل القادرين على العمل والذين تتوفر فيهم الرغبة والدافعية لبعث مشروع عن طريق القرض الصغير وذلك بشروط ميسرة وبضمانات تؤسس على قاعدة جدوى المشروع ونجاعته وديمومته. وقد تمّ في هذا السياق إبرام اتفاقية بين وزارة الشؤون الاجتماعية والبنك التونسي للتضامن يتم بمقتضاها إسناد قروض تفوق قيمتها 5 آلاف دينار لكل مشروع حظي بموافقة البنك بعد الدراسة والمعاينة، وفي هذه الحالة فيما تتكفل الدولة عن طريق الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي عند التعذر بجزء أو المبلغ الكلي للتمويل الذاتي وبضمانات أخرى كلما اقتضى الوضع ذلك.

وبالنسبة للقروض الصغرى التي يكون مبلغها أقل من 5 آلاف دينارا قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بتحويل اعتماد للاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي الذي يتولى بدوره صرف القروض لمستحقيها من الذين يستجيبون للشروط الدنيا أهمها الرغبة والدافعية والتمسك بالتعويل على الذات والتحلي بروح المبادرة. هذا وستشهد سنة 2012 مواصلة العمل على دعم مثل هذه البرامج التي من شأنها أن توفر موارد رزق لضعاف الحال وترسخ عقلية التعويل على الذات.

وفي إطار منظومة إدماجية شاملة ومندمجة شهدت سنة 2011 في مستوى وزارة الشؤون الاجتماعية، إعداد برنامج للتنمية المندمجة متعدد المكونات يستهدف بعض المناطق النائية التي مازالت تفتقر للبنية الأساسية ومرافق العيش. ومن مكونات هذا البرنامج التدخل في مجال التنوير والماء الصالح للشرب وتعزيز البنية الأساسية والمرافق العمومية وتحسين السكن وتجهيز بعض مساكن العائلات المعوزة ومساعدتها على بعث مشاريع صغرى للتعويل على الذات. ويتم تنفيذ هذا البرنامج بالتنسيق مع المصالح والهياكل المختصة وبشراكة مع بعض الجمعيات والمنظمات الناشطة في مجال التنمية المحلية المندمجة.

ومن جهته سيواصل صندوق التضامن الوطني تدخلاته خلال سنة 2012 والمتمثلة بالخصوص في تحسين المساكن ببعض الولايات وتمويل مشاريع بعث موارد رزق وكذلك إنجاز مشاريع بنية أساسية وتحسين ظروف العيش وبرامج تنمية محلية مندمجة باعتمادات جملية تقدّر بـ40 م د.

الأجور والمقدرة الشرائية

للحفاظ على المقدرة الشرائية وتحسين ظروف العمل من جهة وإرساء الأمن والاستقرار داخل المؤسسة من جهة أخرى تم خلال هذه السنة الترفيع في مختلف أصناف الأجور بالرغم من الظروف الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد الوطني. فقد تمّ في انتظار إعداد برنامج اجتماعي واقتصادي متكامل لتونس ما بعد الثورة الترفيع في الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن وكذلك الأجر الأدنى الفلاحي المضمون.

كما تم إمضاء اتفاق الزيادة في الأجور في القطاع العام بفرعيه الوظيفة العمومية والمؤسسات والمنشآت العمومية. وشمل اتفاق الزيادة حوالي 483 ألف موظف وأكثر من 150 ألف عون بالمؤسسات والمنشآت العمومية. ويبدأ مفعول الزيادة في الأجور بالنسبة إلى القطاع العام بداية من سنة 2011، في نفس الشهر الذي انطلقت منه الزيادات العامة للفترة 2008-2010.

كما تم الإمضاء على اتفاق الزيادة في الأجور في القطاع الخاص شملت حوالي مليون ونصف عامل يخضعون لـ51 اتفاقية. ويبدأ مفعول الزيادة في هذه الأجور بداية من نفس تاريخ مفعول الزيادة المسندة في كل قطاع بعنوان سنة 2010.

السنة	2008	2009	2010	2011
الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (48 ساعة)	251,888	260,624	272,480	286,000
الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن(40 ساعة)	217,880	225,160	235,040	246,306
الأجر الأدنى الفلاحي المضمون	7,749	8,019	8,380	9,000

على صعيد آخر شهدت منحة النقل المسندة للعمال الخالصين بالأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن بالقطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل ترفيعا بـ5 دنانير لتصبح 10 دنانير في الشهر. ولقد انتفع بهذه الزيادة في الأجور الدنيا وفي منحة النقل حوالي 280 ألف عامل ودخلت هذه الزيادات حيّز التنفيذ بداية من غرة ماي 2011.

وتبعا للزيادة في الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن سيتم الزيادة في جرايات التقاعد بالنسبة للمنظوين تحت النظام العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة تساوي نسبة تطوّر الأجر الأدنى. ويشمل هذا الإجراء حوالي 530 ألف متقاعد منتفع بجراية وذلك بداية من أوّل ماي 2011.

كما تم بمقتضى إتفاق ممضي بين الحكومة والإتحاد التونسي للشغل بتاريخ 22 أفريل 2011 إنهاء العمل بالمناولة في القطاع العام. ويهدف هذا الإتفاق إلى إدماج حوالي 31 ألف عمّال المباشرين قبل 18 فيفري 2011 بالإدارات العمومية والمنشآت والمؤسسات العمومية.

أما بخصوص تغطية اليد العاملة بخدمات طبّ الشغل فقد بلغ عدد المؤسسات المغطاة بخدمات طبّ الشغل 14737 مؤسسة أي بزيادة 845 مؤسسة مقارنة بنهاية سنة 2010. كما بلغ مجموع العمال المنتفعين بخدمات طبّ الشغل 783886 عامل نهاية شهر أوت 2011 بحيث بلغت نسبة التغطية 52.9% من جملة العمال الخاضعين لأحكام مجلة الشغل.

وبخصوص سنة 2012 فإنه من المنتظر :

- الترفيع في الأجور الدنيا (الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن والأجر الفلاحي المضمون)؛
- فتح جولة جديدة من المفاوضات الاجتماعية لمراجعة 51 اتفاقية مشتركة قطاعية في جانبيها المالي والترتيبي؛
- بخصوص المناولة في القطاع الخاص، الدخول في مفاوضات اجتماعية لإبرام اتفاقية مشتركة خاصة بعملة التنظيف بما من شأنه تنظيم العلاقات الشغلية في هذا القطاع وتحسين وضعية العاملين به وتوسيع تغطية العمال بالاتفاقيات المشتركة.

النهوض بالمعوقين

في إطار الحرص المتواصل على دعم الجهود والبرامج والآليات الموجهة للنهوض بفئة المعوقين تميزت سنة 2011 بالترفيع في الاعتماد المخصص للآلات التعويضية ليبلغ 1.2 م د سنويا مقابل 700 أ د سنة 2010 لتلبية الحاجيات وتيسير سبل العيش لأكثر عدد ممكن من المعوقين. وتدعيما للرعاية الموجهة لهذه الفئة وفي إطار استكمال توسيع شبكة المراكز النموذجية للتربية المختصة، شهدت سنة 2011 استكمال بناء مركز للتأهيل المهني للقاصرين عن الحركة العضوية والمصابين بحوادث الحياة بصفاقس كما تم رصد اعتماد لبناء مركزين نموذجين بكل من نابل والقيروان هذا إلى جانب انجاز برنامج رابع لمواصلة تأهيل مراكز التربية المختصة حيث تم خلال سنة 2011 رصد اعتماد يقدر بـ1.25 م د لهذا البرنامج. هذا وستشهد سنة 2012 مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل المراكز المختصة لجعلها مواكبة لمتطلبات وتطلعات هذه الشريحة وبناء مركزين نموذجيين جديدين بولايتي المنستير والكاف.

وفي إطار الحرص على دعم مجهودات المجتمع المدني وتكريس العمل الجمعياتي لمساندة مجهودات الدولة في مجال النهوض بالمعوقين تم خلال سنة 2011 الترفيع في المنح المسندة لجمعيات رعاية المعوقين بعنوان المساهمة في أجور حاملي شهادات التربية المختصة 4200 د سنويا عن كل مربّ هذا بالإضافة إلى الإرتفاع التدريجي في الاعتمادات المخصصة إلى لجمعيات رعاية المعوقين بـ700 أ د سنويا من 2011 إلى سنة 2014. كما تمّ سنة 2011 انتداب 366 مرب متعدد الإختصاص ووضعهم على ذمة الجمعيات.

وحرصا على توفير الخدمات الرعائية والصحية لفائدة عميقي الإعاقة سيتم العمل على تشجيع الجمعيات الناشطة في المجال على إحداث فرق متنقلة لرعاية المعوقين بالبيت وذلك بمعدّل إحداث 3 فرق سنويا.

ولضمان حق الشغل للأشخاص المعوقين وإدماجهم في الحياة الاقتصادية تميزت سنة 2011 بالترفيع في الاعتمادات المخصصة لبرنامج بعث موارد رزق للمعوقين القادرين على العمل ليبلغ 1.9 م د سنويا لفائدة 700 معوق وهو نفس الاعتماد الذي سيتم تخصيصه سنة 2012.

أما في مجال رعاية الفئات الاجتماعية المهمشة فقد تمّ الإنتهاء من أشغال إنجاز مركزين للدفاع والإدماج الاجتماعي بالكاف وبمدنين وسيدخلان حيّز النشاط خلال الثلاثي الرابع لسنة 2011 وستدعم شبكة المراكز خلال سنة 2012 ببناء مركز بباجة وبالمنستير وبقبلي ليصبح العدد الجملي 23 مركزا للدفاع والإدماج الاجتماعي. هذا بالإضافة إلى انطلاق الدراسات الفنية لإنجاز مركز ثان لرعاية الأطفال المهددين بولاية سيدي بوزيد ووحدتي عيش للطفولة الفاقدة للسند العائلي بصفاقس وبنزرت. كما سيتواصل بناء وتجهيز 7 وحدات عيش جديدة للطفولة الفاقدة للسند العائلي خلال سنتي 2011 و2012 ومركز ثالث للإحاطة والتوجيه الاجتماعي بصفاقس.

الجالية التونسية بالخارج

كانت الجالية التونسية بالخارج دوما جزء لا يتجزّأ من المجموعة الوطنية ومحلّ عناية متواصلة ورافدا أساسيا من روافد التنمية واعتبارا للدور الفعال الذي يلعبه التونسيون بالخارج والذي يتجلى بصفة خاصة من خلال التحويلات المالية التي تمثل ما يقارب 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي أو من خلال تحويل البحث العلمي والتكنولوجي الذي تؤمنه كفاءاتنا التونسية بالخارج.

وتدخلت العناية بالجالية التونسية بالخارج في الفترة الأخيرة بصرف منح اجتماعية لفائدة جاليتنا التي كانت مقيمة بليبيا، وتقدر هذه المنح بـ600 د لفائدة العائلة و400 د لفائدة العامل الغير متزوج. وتسند هذه المنح الاجتماعية مرة واحدة لفائدة العائلات والعمال الذين تجاوزت مدة إقامتهم بليبيا 6 أشهر. وقد بلغ عدد التونسيين العائدين من ليبيا والمنتفعين بالمساعدة الاجتماعية 24440 مواطنا ومواطنة باعتمادات مالية بلغت 12.344 م د.

وفي إطار الإدماج الإقتصادي ونظرا لبعض الصعوبات التي يعيشها أبناء تونس العائدين من ليبيا أعدت وزارة الشؤون الاجتماعية اتفاقية مع منظمة "إندا" تتولى هذه الأخيرة بمقتضاها إسناد قروض تساعدهم على بعث المشاريع والانتصاب للحساب الخاص. ويضاف هذا البرنامج إلى سلسلة التدخلات التي قامت بها الدولة بصفة مباشرة أو بشراكة مع أطراف وهيئات دولية لفائدة التونسيين العائدين من ليبيا.

وعلى صعيد آخر تواصلت الجهود لمزيد ترسيخ مبدأ الإدماج الفاعل للجالية التونسية في المسيرة التنموية وتعزيز دورها للإسهام في تحديد السياسات وتنفيذ الاختيارات الوطنية الكبرى ووضع الأسس لبناء الدولة الديمقراطية، وذلك عبر تمكينها من المشاركة في إنتخابات المجلس التأسيسي. هذا وتبقى العناية بالكفاءات التونسية بالخارج وتطوير قنوات التواصل معها للإستفادة من خبراتها وتشجيعها على المساهمة في المسيرة التنموية، بقطع النظر عن تواجدها الجغرافي، من أبرز الأولويات، ويتجلى هذا من خلال الدور الهام والمتنام الذي تضطلع به نخبنا كفاءاتنا بالخارج، حوالي 8000 كفاءة متعددة الاختصاصات، في دفع المسار التنموي عبر حفز الإستثمار وتحويل التكنولوجيا الحديثة وتأطير النسيج الجمعياتي الذي يستوجب تقييما فعليا لمكوناته ومضمونه ليتمكن من تحقيق الإضافة ومعاضدة مجهودات الدولة بصفة فعلية خلال المرحلة القادمة.

الثقافة

طوى قطاع الثقافة بولوج ثورة جانفي المجيدة مرحلة شابتها رغم ما سجلته من إصلاحات نقائص عدة متمثّلة أساسا في المواكبة البطيئة لبعض التشريعات لمتطلبات المرحلة الراهنة وفي غياب الأطر المؤسساتية الضرورية لتطوير بعض القطاعات ومنها بالخصوص قطاع السينما وفي تدني الدور الاقتصادي لقطاع الصناعات الثقافية والتوظيف المتواضع للتراث في السياحة الثقافية وفي التفاوت بين الجهات في ما يتعلق بالبنية الثقافية والاستفادة من المادة الثقافية وفي تواصل الاستغلال

اللامشروع للأعمال الإبداعية لينطلق في مسار إصلاحي جديد يؤسس لثقافة جديدة تواكب الحركية والتطورات التي تشهدها بلادنا.

وقد أثمر هذا المسار الجديد خلال 2011 إصلاحات متعددة شملت بالأساس تطوير التشريعات في إتجاه تدعيم حماية التراث من خلال مراجعة باب العقوبات المتصلة بجرائم الإعتداء على التراث ضمن مجلة حماية التراث الأثري والتاريخي والفنون التقليدية وفي اتجاه ادخال أكثر مرونة على اجراءات تعاطي الأنشطة الثقافية ومزيد ملائمة الإطار التشريعي المنظم لبعض المؤسسات المرجعية كمركز الموسيقى العربية والمتوسطيّة لخصوصية هذه المؤسسات وأهدافها.

كما شملت هذه الإصلاحات الجانب المؤسساتي من خلال وضع الإطار التشريعي الخاص بإحداث مركز وطني للسينما والصورة يهتم خاصة بدارسة واقتراح برامج ومشاريع الإصلاح والتطوير الخاصة بالقطاع.

وسجلت سنة 2011 من جهة أخرى في سياق الإعداد للدراسة الإستراتيجية حول الصناعات الثقافية المزمع انجازها بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية إحداث لجنة قيادة هذه الدراسة والخلية الإدارية المكلفة بمتابعة انجازها كما سجلت في جانب أخر الإنتهاء من تحيين دليل المستثمرين والباعثين الخواص في القطاع الثقافي.

كما شهدت هذه السنة تنفيذ برنامج سنة 2011 سنة وطنية للكتاب مع الشروع في استثمار نتائج الإستشارة الوطنية حول الكتاب التي تمّ تنظيمها في 2009 لبلورة خطّة عملية للنهوض بالكتاب والنشر والمطالعة.

وتدعمت من ناحيتها البنية الأساسية ليصل العدد الجملي للمكتبات العمومية 382 وحدة. كما تمّ إحداث نوادي اختصاص بالمرناقية (منوبة) وإنجاز القسط الأول بكل من دار الثقافة برج العامري (منوبة) ودار الثقافة جربة أجيم (مدنين) ليبلغ العدد الجملي لهذه المؤسسات 214 مؤسسة منها 42 مؤسسة بمناطق ريفية وليصل عدد المعتمديات المغطاة بهذه المؤسسات 182 معتمدية من مجموع 264 معتمدية بما يرفع نسبة التغطية للمعتمديات إلى 68.9%.

وستتواصل خلال 2012 الجهود الرامية لبناء الأرضية الملائمة للتقدم بالعمل الثقافي بالتركيز أساسا على مزيد دعم مختلف مجالات الإبداع وتوسيع شبكة الفضاءات الثقافية في الجهات وتحسين أدائها وتدعيم العناية بالتراث واستثمار ميزاته في السياحة الثقافية ودفع الاستثمار في القطاع الثقافي

والإرتقاء بالصناعات الثقافية إلى درجات أعلى بما يتيح انصهار الثقافة في النسيج الاقتصادي والدورة الاقتصادية.

وحتى يكون بناء هذه الأرضية على أسس علمية وصحيحة ستعتمد الوزارة الدراسات مرجعا لاستجلاء أفضل السبل لتحسين أداء ومردودية بعض مجالات القطاع من خلال برمجة دراسة استراتيجية حول المنشآت الثقافية لتقييم الموجود وتحديد المقاييس والآليات الكفيلة بحسن توظيف هذه المنشآت وانجاز دراسة ميدانية ثانية حول قطاع الكتاب والنشر ومواصلة انجاز الدراسة الخاصة بتقييم واقع وآفاق الصناعات الثقافية.

كما سيعتمد هذا البناء على تدعيم انخراط القطاع الثقافي في مجتمع المعرفة بتوسيع استفادة المجالات الثقافية والعاملين صلبها من التكنولوجيات الحديثة. وستوجه الجهود في هذا المجال بالخصوص نحو مواصلة تنفيذ البرنامجين المتعلقين بتركيز شبكة إعلامية متعددة الوسائط بالمكتبات العمومية وبحوسبة هذه المكتبات والبرنامج المتعلق بتجهيز دور الثقافة بالإعلامية متعددة الوسائط.

وسيرتكز بناء هذه الأرضية في جانب آخر على مزيد ملاءمة الإطار التشريعي والقانوني للمرحلة الراهنة وذلك بالعمل خلال هذه السنة على تطوير النصوص القانونية المنظمة للمؤسسات العمومية الثقافية على غرار المراكز الثقافية والفنية والمركبات الثقافية ودور الثقافة والمكتبات والمتاحف العمومية ومؤسسات التعليم الموسيقي والعمل على تكريس اللامركزية واللامحورية من خلال تنقيح الأمر المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي للمندوبيات الجهوية للثقافة ومراجعة الأمر المتعلق بضبط تنظيم ومشمولات اللجان الثقافية ومزيد تنظيم الأنشطة الفنية والإبداعية عبر مراجعة القانون المتعلق بإحداث بطاقة مهنية للإحتراف الفني ومراجعة كراس الشروط الخاصة بمتعهدي الحفلات.

ولأن مستقبل هذا القطاع مرتهن في جانب منه بمدى تفاعله مع الدورة الاقتصادية ستشهد سنة 2012 حرصا متزايدا على الإرتقاء بالصناعات الثقافية ودفع الإستثمار في القطاعات الثقافية من خلال تدعيم المصاحبة للمستثمرين ومزيد التعريف بالامتيازات التي تخوّلها مجلة تشجيع الاستثمارات لفائدة الباعثين في أنشطة الإنتاج والصناعات الثقافية ومن خلال تنشيط دور القطاع البنكي في تمويل المشاريع الثقافية ودور الصناديق الداعمة للصادرات في دفع تصدير المنتوج الثقافي.

ونظرا لما يكتسيه قطاع التراث من أهمية في إثراء المنتوج السياحي الوطني ستتواصل خلال السنة المقبلة تنفيذ التدخلات الخاصة بصيانة وترميم المواقع والمعالم التاريخية قصد توظيفها ضمن مسالك

السياحة الثقافية. وستشمل هذه التدخلات مواقع موزّعة على كامل ولايات الجمهورية ومنها بالخصوص مواقع مدينة أوتيك وكركوان وتلابت وسبيطلة وجبل الوسط وسيدي مدين وباطن زمور وبلاريجيا بالإضافة إلى معالم رباط المسنتير والمعالم الفاطمية لمدينة المهدية ومعالم المواقع الأثرية بمكثر وحيدرة وتيبو روماجوس. كما ستشمل هذه التدخلات تنفيذ برامج لصيانة وإحياء عديد القرى الجبلية بالجنوب التونسي على غرار قرى شنّني وتطاوين والدويرات وتوجان.

وبالموازاة مع الصيانة ستتدعم خلال السنة الجديدة التدخلات الخاصة بحماية هذا التراث من خلال مواصلة تنفيذ المشاريع الخاصة بفهرسة وإحصاء وترميم المجموعات المتحفية والجرد المعلوماتي لهذه المجموعات وجرد الأدوات والحرف التقليدية الخاصة بجهات الوسط الغربي وجرد وتوثيق المهن التقليدية في ولايات المهدية والمنستير وسيدي بوزيد.

وفي مجال تدعيم المسالك السياحة وبالإضافة إلى مواصلة ترميم المواقع الأثرية بمدينة أوتيك وطينة ستشهد هذه السنة مواصلة إحداث المنتزهات الأثرية من خلال مواصلة تهيئة موقع دقة الأثري وضواحيه حتى يصبح محطة رئيسية من محطات المسلك السياحي بالشمال. وتتمثّل أهم التدخلات على الموقع في ترميم المعالم بالإضافة إلى تهيئة فضاءات جديدة لإحتضان الأنشطة الثقافية والترفيهية وتهيئة مسالك للزيارة وتركيز المرافق الضرورية لتأمين ظروف لائقة للزيارة.

وسيتزامن تنفيذ هذه المشاريع مع إنجاز مشروع المسح العام والجرد للقطع الأثرية المودعة بالمخازن وبالمواقع الأثرية والقطع الموجودة بالإدارات والبنايات العمومية مع تنفيذ مشروع تحديد ورسم المواقع الأثرية بغاية إضفاء الحماية القانونية على المواقع الأثرية.

وحفاظا على الموروث الحضاري الوطني سيتواصل خلال هذه السنة تنفيذ مشروع نموذجي لتأمين سلامة وحراسة المعالم التاريخية والمواقع الأثرية.

وستشهد هذه السنة من جهة أخرى مواصلة تنفيذ خطة تأهيل المتاحف التي ستشمل هذه السنة متاحف الكاف وجرجيس والمنستير ولمطة والجمّ وقرطاج (المتحف المسيحي المبكر) ومتحف قرطاج الأثري ودار بن عبد الله وقابس وصفاقس إلى جانب تدعيم الشبكة الحالية للمتاحف بإحداث متاحف مواقع والشروع في انجاز متاحف جديدة.

وفي إطار مواصلة تنفيذ مشروع الخارطة الوطنية للمواقع الأثرية والمعالم التاريخية الذي يعتبر آلية أساسية لإعداد تهيئة ترابية تحترم التراث من المنتظر أن تمتدّ خلال هذه السنة عمليات المسح والجرد إلى ولايات الكاف وقبلي وتطاوين والمهدية.

وعلى غرار العناية التي سيحظى بها قطاع التراث سيولي القطاع مختلف مجالات القطاع الأخرى عناية متزايدة لتدعيم المكاسب المسجّلة لفائدتها ولتجاوز الهنات التي لا زالت تميّزها.

فعلى مستوى الكتاب ستتكثّف خلال هذه السنة الجهود الرامية إلى مزيد دعم حركة النشر في البلاد من خلال مواصلة تشجيع الخواص على الإستثمار في مجال الكتاب وحفز الناشرين الجدد على الإنتصاب بالمناطق الداخلية وستوجّه الجهود من ناحية أخرى في هذا المجال نحو مزيد تحسين القدرة التنافسية لدور النشر بتأهيل القطاع وتعهد العاملين صلبه بالتكوين والرسكلة ونحو تنظيم قطاع التوزيع والكتيبات ومزيد دعم ثقافة حقوق التأليف لدى الكتاب والناشرين مع السهر على تقييم مردود الدعم الذي تقدّمه الدولة لفائدة هذا القطاع والمتمثّل في تنفيذ برنامج لاقتناء الكتاب التونسي وبرنامج لدعم الورق المستعمل في الكتاب التونسي والبرنامج الخاص بتحمل نفقات شحن الكتاب المشارك بمعارض بالخارج.

وستشهد هذه السنة بالتوازي حرصا على تدعيم حضور الكتاب التونسي بالخارج عبر المشاركة في معارض جديدة غير التي تعوّد الكتاب التونسي المشاركة فيها كمعارض القارّة الإفريقية ومعارض دول الخليج.

وفي مجال المطالعة العمومية وبالإضافة إلى مواصلة تنفيذ برامج الخطة الوطنية للترغيب في المطالعة وموازاة مع مواصلة دعم المجموعات الوثائقية المطبوعة وغير المطبوعة بالمكتبات، ستشهد سنة 2012 مواصلة الإستفادة من تكنولوجيا المعلومات في تحسين الخدمات المكتبية بتركيز شبكات تراسل معطيات محلية وعن بعد بـ16 مكتبة جهوية بخطوط رقمية مع الحرص على تكوين وتأهيل الإطار العامل بالمكتبات لتنفيذ خطة حوسبة المكتبات على الوجه الأكمل. كما ستشهد حرصا متزايدا على مواصلة العمل على ترسيخ عادة المطالعة كممارسة ثقافية لدى المواطن التونسي من خلال تنفيذ برامج الخطة الوطنية للترغيب في المطالعة وتوسيع الخدمات المكتبية إلى الجهات والفئات المحرومة منها بتدعيم أسطول المكتبات المتنقلة وبمواصلة تنفيذ برنامج إحداث فضاءات خاصة بالمكفوفين وضعيفي البصر ببعض المكتبات الجهوية.

وبخصوص المجال الموسيقي وإضافة إلى تنظيم السنة الوطنية للموسيقى ستواصل الوزارة دعم الإصدارات الموسيقية والأعمال الكوريغرافية والعروض الموسيقية المتميّزة. كما ستواصل جرد وجمع ونشر التراث الشعبي التونسي مع العناية بالفرق الجهوية للفنون الشعبية وبالجمعيات الموسيقية ومراجعة المنح التي تحصل عليها ومزيد تنظيم امتحانات ديبلوم الموسيقى العربية وديبلوم العزف.

وسيتواصل على مستوى قطاع الفنون التشكيلية إثراء الرصيد الوطني بإقتناء عيّنات من الإبداع التشكيلي التونسي مع التركيز على تراث روّاد الرسم التونسي. كما ستتواصل جهود المحافظة على الأعمال الفنية من خلال تعهد الرصيد الوطني بالترميم والتوثيق وإنجاز الجرد الرقمي للأعمال الفنية المخزونة.

وفي ما يخصه سيعرف قطاع الفنون الركحية حرصا متزايدا على توسيع شبكة مراكز الفنون الدرامية والركحية على الولايات من خلال استكمال انجاز ثلاث مراكز بولايات الكاف (قسط ثان) ومدنين (قسط ثان) وسوسة وحرصا مماثلا لمزيد تدعيم الهياكل المسرحية المحترفة والهاوية إنتاجا وترويجا.

وإضافة إلى مواصلة الإستفادة من البرنامج الخاص بدعم إنتاج الأفلام الطويلة والبرنامج الخاص بتأهيل قاعات العرض السينمائي من المنتظر أن يستفيد قطاع السينما كذلك خلال هذه السنة من التفويت في أراضي على ملك الدولة لاستغلالها في إطار نظام اللزمات لإقامة مركبات سينمائية متعددة الاختصاصات.

وفي مجال التنشيط الثقافي وإلى جانب مواصلة العناية بالجانب الكمّي من خلال مواصلة توسيع شبكة الفضاءات الثقافية لتشمل تدريجيا كافة معتمديات البلاد سيتم العمل خلال هذه السنة على مزيد تدعيم الجانب النوعي عبر مواصلة تطوير مضامين العمل الثقافي من خلال النهوض بمستوى التأطير داخل هذه المؤسسات ومواصلة الترفيع في اعتمادات التنشيط المخصّصة لها ومن خلال دعم نوادي الاختصاص في مختلف المجالات الفنية والإبداعية وتحفيزها على الإنخراط في منظومة الإنتاج الثقافي وعبر مزيد ربط الصلة بين هذه المؤسسات والمؤسسات التربوية ومؤسسات التعليم العالي ودواوين الخدمات الجامعية.

وتعزيزا للمؤسسات الثقافية ينتظر أن تسجل سنة 2012 الانتهاء من الإعداد لبعث مركز وطني للسينما والصورة يهتم بالخصوص بدراسة واقتراح برامج ومشاريع الإصلاح والتطوير الخاصة بهذا القطاع وبتدعيم مشاركة المبدعين ومهنيي السينما والصورة المتحركة في تصوّر برامج تطوير القطاع وتقييمها

وتنفيذها ويعمل على إيجاد أشكال جديدة لتمويل هذه القطاعات ويسهر على رصد تطوّر المهن والأنشطة الخاصة بالسينما والفنون والصناعات الخاصة بالصورة المتحركة وبجمع التراث السينمائي وحفظه وبالمساهمة في تطوير برامج التكوين والتعاون الثنائي مع البلدان الشقيقة والصديقة وتطوير التظاهرات السينمائية في المجال.

ومع تواصل العمل بآليات الدعم على الإبداع المعمول بها على مستوى إنتاج وترويج الأعمال الإبداعية سيتم السهر خلال السنة الجديدة على ترشيد آليات التمويل والتشجيع هذه وتحسين نجاعتها سيما فيما يتعلق بإنجاز الأفلام المدعومة بما يضمن الإضافة المرجوّة منها.

وإيمانا بدور المبدع ستتأكد العناية بهذا الفاعل الأساسي في العملية الثقافية من خلال مواصلة العمل بنظام رخصة مبدع والتصدّي للسطو على إنتاجات المبدعين عبر تفعيل القانون الخاص بحماية الملكية الأدبية والفكرية والفنية وتنشيط دور الهياكل المتدخلة في المجال ومواصلة الإحاطة بمن تعوزه الحاجة من المثقفين والفنّانين.

وحفاظا على الذاكرة الوطنية ينتظر أن يتم خلال سنة 2012 الإنتهاء من تنفيذ المشروع المتعلق برقمنة المخزون السمعي البصري التونسي في جزءه الخاص بوزارة الثقافة وذلك بإتمام صيانة وترميم المخزون الموجود بخزينة الأفلام من الأشرطة التونسية وإتمام رقمنة الأفلام التي تمت صيانتها وترميهما ومواصلة تكوين رصيد الأفلام بواسطة الشراء.

وتكريسا لمبدإ الثقافة للجميع وسعيا إلى تعميم البنية الثقافية وتوسيعها إلى الجهات التي لا زالت تشكو نقصا في هذا المجال ينتظر أن تشهد سنة 2012 برمجة انجاز 2 مكتبات بكل من بومهل البساتين (بن عروس) وحيّ النصر (أريانة) بالإضافة إلى إنجاز القسط الثاني من المكتبة العمومية بتبلبو (قابس) وقلعة الأندلس (أريانة) وتوسعة المكتبة الجهوية بجندوبة. أما بالنسبة لدور الثقافة فقد تمّ برمجة انجاز 3 دور ثقافة بكل من مطماطة الجديدة (مدنين)، روّاد (أريانة) والشرّاردة (القيروان) إضافة إلى برمجة انجاز القسط الثاني من دار ثقافة برج العامري (منوبة)، ساقية الزيت (صفاقس) وجربة أجيم (مدنين) وإحداث قاعة عروض بماجل بلعباس (القصرين)....

وموازاة مع مواصلة تعزيز شبكة الفضاءات الثقافية، ستوجّه الجهود خلال سنة 2012 نحو إعادة تأهيل المؤسسات الثقافية المتضرّرة من أعمال النهب والحرق والتهشيم والسرقة التي أعقبت الثورة من خلال تعهدها بالصيانة والتهيئة والتجهيز.

كما ستوجه العناية كذلك نحو فضّ الإشكاليات العقارية والتمويلية التي لا زالت تعوق انجاز 16 مشروعا متواصلا من المخططات السابقة.

وتوفيرا لظروف العمل الملائمة صلب الفضاءات الثقافية وخاصة منها المتواجدة بالمناطق ذات المناخ الصعب ينتظر أن تسجّل سنة 2012 انطلاق تنفيذ المشروع الخاص بتكييف المنشآت الثقافية الذي سيشمل خلال هذه السنة 2 دور ثقافة موزّعة على ولاياتي القصرين وقفصة.

الرياضة والتربية البدنية

كان لثورة الشباب والكرامة لسنة 2011 وقعا إيجابيا على قطاع الرياضة من خلال كشف النقائص التي اعترت هذا القطاع رغم بعض الصعوبات التي رافقت هذه الفترة والمتعلقة بالأضرار الحاصلة للمنشآت الرياضية وتعطيل إجراء المقابلات الرياضية إلى جانب المشاكل والخلافات التي عرفتها بعض النوادي والجامعات الرياضية. لقد بينت هذه التحولات ضرورة مراجعة العديد من التوجهات التي تمس السياسة الرياضية في مجالات البرمجة والتسيير الرياضي ولا سيما في مستوى تعزيز شبكة المنشآت الرياضية وتعصيرها والتوجه أكثر فأكثر نحو الجهات المحرومة وتوفير الحد الأدنى من الفضاءات الرياضية بهذه المناطق والموجهة نحو مختلف الفئات السكانية قصد نشر الممارسة الرياضية على أوسع نطاق وذلك بالتوازي مع النهوض بالرياضة المدنية والرياضة المدرسية والجامعية.

ففيما يتعلّق بنشر الممارسة الرياضية على نطاق واسع وفي كل الأوساط فقد شهدت ممارسة التربية البدنية في الوسط المدرسي تطورا هاما حيث ارتفعت نسبة التغطية بتدريس مادة التربية البدنية بالإبتدائي إلى 64% خلال السنة الدراسية 2010-2011 مقابل 62% سنة 2009-2010 بفضل تأهيل الفضاءات الرياضية بالمدارس الابتدائية وإحداث ملاعب قريبة من هذه المؤسسات وبالخصوص المجهود الإستثنائي في مستوى الموارد البشرية بانتداب أكثر من ألف مدرس للتربية البدنية.

أما بالنسبة للرياضة المدنية، فرغم الظروف الأمنية الصعبة فقد تواصلت المسابقات الرياضية لاسيما في أصناف الأكابر بدون حضور الجمهور، وتواصلت الأنشطة الرياضية المدنية وكنتاج لتطور الممارسة الرياضية المنظمة ارتفى عدد الجمعيات الرياضية ليبلغ 736 جمعية سنة 2011 مقابل 725 سنة 2010 وهو ما أدى إلى ارتفاع في عدد المجازين بلغ حوالي 130 ألف مجاز سنة 2011.

كما واصلت الفرق التونسية والمنتخبات الوطنية المشاركة في التظاهرات الإقليمية والدولية، وكان حافزها الأوحد شعورها الوطني بتمثيل تونس الجديدة واعتزازها بضرورة تقديم صورة حقيقية عن الرياضة في بلادنا. وقد كانت النتائج مشرفة من خلال إحراز تونس على كاس إفريقيا للاعبين المحليين في كرة وكأس إفريقيا لكرة السلة وترشح الفريق الوطني لكرة القدم لكأس إفريقيا 2012 والحصول على المرتبة الرابعة في الألعاب الإفريقية وعديد النتائج الدولية المتميزة في الرياضيات الفردية كالسباحة وألعاب القوى والكاراتي.

وعلى المستوى التشريعي وانسجاما مع أهداف الثورة المنادية بمراجعة النصوصو التشريعية وإلغاء الأساليب الإقصائية وضرورة إضفاء الديمقراطية والتمثيلية على الهياكل الرياضية صدر المرسوم عدد 66 لسنة 2011 المؤرخ في 14 جويلية 2011 والمتعلق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1995 المؤرخ في 6 فيفري 1995 والمتعلق بالهياكل الرياضية حيث أقر مبدأ الإنتخاب لكافة الجمعيات والجامعات الرياضية وحثها على عقد جلسات عامة انتخابية خلال سنة 2011. كما تم إعداد نظام أساسي لمختلف هذه الهياكل وتتمثل أهم نقاطه في تحديد المدة النيابية وشروط الترشح وتمثيل العنصر النسائي وطريقة االإقتراع.

أما على مستوى البنية الأساسية الرياضية فقد تمت إعادة تهيئة المنشآت الرياضية المتضررة وتعديل البرامج التنموية في نطاق قانون المالية التكميلي لسنة 2011 وذلك بالتركيز على الجهات الأقل حظا حيث تمت برمجة إحداث فضاءات رياضية بهذه الولايات والرفع من عدد الملاعب المعشبة لتبلغ 197 ملعبا سنة 2011 مقابل 187 ملعبا سنة 2010 ومن عدد القاعات الرياضية ليصل إلى 164 قاعة مقابل 159 سنة 2010.

وفي سياق العمل التدريجي على تحقيق مبدأ الإنصاف وإقرار عدالة حقيقة بين الجهات والفئات ستتجه الجهود سنة 2012 نحو مراجعة التوجهات والخيارات الأساسية للقطاع لا سيما في مجال البنية الأساسية من خلال مزيد العناية بشبكة المنشآت الرياضية بتأهيلها وصيانتها في كل أنحاء البلاد مع إيلاء عناية خاصة للجهات التي أبرزت الوقائع والتقييمات أنها مازالت تشكو من نقص حاد في التجهيزات الجماعية والأنشطة الرياضية قصد تطوير المؤشرات الرياضية بمختلف الجهات والتقليص من الفوارق الموجودة بينها.

وفي مجال التربية البدنية وبهدف تطوير تدريس هذه المادة خصوصا بالتعليم الابتدائي اعتبارا لدورها الأساسي في تكوين ناشئة سليمة ومتوازنة نفسيا وبدنيا ستتواصل الجهود لتهيئة المزيد من الفضاءات

الرياضية بالمدارس الابتدائية وتوفير التجهيزات الرياضية اللازمة بالتوازي مع تعزيز الإطار الرياضي المدرس وهو ما من شأنه الرفع من نسبة التغطية بتدريس مادة التربية البدنية. وسيكون لذلك الأثر الإيجابي على تطوير الرياضة المدرسية من خلال بعث الجمعيات الرياضية المدرسية ومراكز النهوض بالرياضة لتكون المخزون الحقيقي القادر على تمويل الرياضة المدنية وتوفير الأرضية الملائمة لإحداث جمعيات مدنية جديدة لاسيما بالجهات الداخلية.

أما فيما يتعلق بالرياضة المدنية فستشهد هذه السنة مواصلة دعم الجامعات والجمعيات الرياضية وضمان إستقلاليتها مع الإحاطة بها فنيا وماديا لتوسيع قاعدة الممارسة الرياضية في مختلف الإختصاصات والرفع في عدد المجازين ليبلغ حوالي 132 ألف مجاز سنة 2012 والتوجه أكثر نحو التكوين القاعدي وبعث الأصناف الشابة. كما سيتم إعطاء دفع أكبر للرياضة النسائية عبر دعم حضور العنصر النسائي صلب الهياكل الرياضية الوطنية والدولية وحث المجتمع الرياضي على بعث الجمعيات والفروع النسائية على المستويين المدني والمدرسي والجامعي لإبراز طاقاتها وجدارتها وإثبات دورها الإجتماعي على غرار المجالات الأخرى.

كما ينتظر أن تعطي عملية إعادة تشكيل الهياكل الرياضية ودخول وجوه رياضية جديدة صلب الجمعيات والجامعات الرياضية بعدا إيجابيا لعمل هذه الهياكل وتطوير أساليب التصرف الإداري والمالي بها قصد الإرتقاء بمستوى المسابقات الرياضية من جميع الجوانب لاسيما من الجانب الفني مع التأكيد على دورها الرياضي والتربوي واعتبار الرياضة عاملا أساسيا للتقارب والتحابب بين الأفراد. كما سيتم دعم الجامعات الرياضية بانتداب إطارات جديدة مختصة في التصرف الرياضي لتعطي نفسا جديدا لأداء هذه الهياكل.

أما فيما يتعلق برياضة النخبة فستتواصل الإحاطة بالنخبة الرياضية من خلال توفير الظروف الملائمة للإعداد الجيد وفق أساليب التدريب العصري وبإشراف مدربين أكفاء من المستوى العالي في جل الرياضات وبالخصوص في الإختصاصات الفردية، مع استهداف الرياضيين ذوي المستوى المتميز استعداد للمواعيد الرياضية الهامة، وخاصة الألعاب الأولمبية لندن 2012 والألعاب الأولمبية للشبان بالصين 2014 إضافة إلى إنتقاء المواهب الرياضية الشابة بكل الجهات وإستقطابها صلب الهياكل الرياضية الجهوية وتطعيم المنتخبات الوطنية الأولى فضلا عن تحويل المراكز الجهوية المختصة إلى مراكز متعددة الإختصاصات الرياضية إلى جانب العمل بصفة مرحلية على بعث مراكز جديدة ودعمها بالوسائل المادية والفنية المطلوبة وذلك بالتنسيق مع الجامعات الرياضية.

وفي إطار التوجهات الجديدة ستتضاعف الجهود نحو تجسيم حق المواطن في ممارسة النشاط البدني والرياضي لانعكاساته الصحية والإجتماعية المتعددة وسيتركز العمل نحو تفعيل خطة الرياضة للجميع والرياضة المدرسية والجامعية ورياضية وشغل وتوفير البنية الأساسية الملائمة بإحداث ملاعب الأحياء والقاعات الرياضية العمومية والخاصة.

وعلى هذا الأساس سيتم إعادة صياغة المنظومة الرياضية بمختلف أبعادها واعتماد خارطة رياضية جديدة في مجال البنية الأساسية تقطع مع التوجهات القديمة وتتجه نحو إحداث فضاءات رياضية بكل المناطق لاسيما بالمناطق التي تفتقر للمنشآت الرياضية مع التركيز على دورها في النهوض بالرياضة المدنية والرياضة المدرسية والجامعية المخزون الأساسي للجمعيات المدنية والنخب الوطنية.

وفي مجال تفعيل دور المؤسسات الرياضية سيشهد المرصد الوطني للرياضة مراجعة شاملة لطرق العمل والتصرف قصد إعطاء دفع متميز لهذا الجهاز للمساهمة في تطوير الرياضة في إطار منظومة وطنية متكاملة بالتنسيق مع المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية والمركز الوطني للطب وعلوم الرياضة ومختلف الهياكل الرياضية.

وقد تضمّنت ميزانية التنمية لقطاع الرياضة لسنة 2012 بالأساس إحداث 10 قاعات رياضية وتعشيب 30 ملعبا وإحداث 3 مضامير اصطناعية لألعاب القوى وثلاثة مسابح بالقصرين وسيدي بوزيد والزهراء وتنوير 3 ملاعب رياضية بكل من القيروان وباجة وقفصة وإحداث وتأهيل الملاعب الرياضية والشروع في الدراسات لإحداث مركز وطني رياضي للتربصات بالقصرين.

الشباب

لعب الشباب دورا طلائعيا في ثورة "الشباب والكرامة "لسنة 2011 وطالب بحقوقه الأساسية لاسيما حقه في الشغل والعيش الكريم وقدم لذلك تضحيات جسيمة، وقد أفرزت هذه الثورة ضرورة المراجعة الشاملة لأوضاع الشباب لاسيما الشباب العاطل عن العمل بإعادة النظر في ملف التشغيل المشغل الأساسي لهذه الفئات ومراجعة المنظومة التربوية والتعليمية بكافة أبعادها ودعم مشاركة الشباب الفعلية في الشأن العام وإعادة تأهيل وهيكلة مختلف المؤسسات والبرامج والأنشطة الموجهة إلى هذه الشريحة في نطاق سياسة وطنية شبابية متعددة المحاور ومؤسسة على الحوار والتوافق.

لقد تمكنت الحكومة رغم الظروف الصعبة التي حفت بالبلاد بعد الثورة لاسيما ارتفاع عدد العاطلين عن العمل وتراجع نسق النمو الاقتصادي والوضع المتردي على الحدود الليبية من بذل مجهود استثنائي للانتداب في القطاع العمومي، حيث استوعب قطاع الشباب والرياضة ما يناهز 1600 عاطل عن العمل في الإختصاصات الشبابية والرياضية. وبالتوازي ساهم المناخ الجديد المتسم بالحرية في تطوير مشاركة الشباب في الشأن العام وفسح له مجالا رحبا للتعبير عن آرائه في الميادين الاقتصادية والسياسية والإجتماعية تجسم من خلال انخراطه صلب الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية والأهلية واحتلال مواقع متقدمة أهلته للترشح لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي وما سيلي ذلك من استحقاقات وطنية مصيرية تخص صياغة دستور جديد للبلاد وكسب تحديات التنمية الجهوية.

وفي إطار إرساء تقاليد جديدة للتحاور مع الشباب والإنصات لمشاغله تم إحداث موقع الكتروني خاص بالتواصل مع الشباب بغية تمكينه من قنوات مباشرة للتعبير عن آرائه حول شتى المواضيع والإهتداء بها في رسم البرامج المستقبلية.

واتجهت الجهود بعد استقرار الوضع الأمني نحو إعادة تهيئة وإصلاح المنشآت الشبابية المتضررة وبرمجة تأهيل المؤسسات الشبابية المتواجدة بالمناطق الداخلية التي يتعطش شبابها للأنشطة التثقيفية والترفيهية والرياضية، بالتوازي تدعم برنامج إحداث دور الشباب بالمعتمديات ليبلغ عددها 313 دار شباب مقابل 310 سنة 2010.

كما واصلت تونس دعم إشعاعها الدولي بعد الثورة وشاركت في المؤتمر العالمي للشباب الذي انعقد يومي 25 و26 جويلية 2011 بمقر الأمم المتحدة بنيويورك والذي تمحور حول موضوع "الشباب : الحوار والتفاهم المتبادل" كما تضمن المؤتمر سلسلة من اللقاءات والحوارات المتصلة بمواثيق التعاون الدولي المتعلقة بالشباب وسبل تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل بينه، بالإضافة إلى التحديات التي يواجهها شباب العالم اليوم في خضم الثورات الشبابية التي تشهدها مختلف البلدان العربية.

وستمثل سنة 2012 تحولا نوعيا في مجال الإحاطة بالشباب كإفراز طبيعي لثورة الشباب التي كشفت سلبيات التوجهات السابقة التي لم تتمكن من التقليص من الفوارق بين الجهات وعجزت عن استقطاب الشباب بكل فئاته واختلافاته.

ففي مجال التشغيل ينتظر أن يرتفع نسق تشغيل الشباب قصد استيعاب عدد أكبر من العاطلين عن العمل في القطاعين العمومي والخاص نتيجة استرجاع النمو الإقتصادي لنسقه العادي، أما في المجال التربوي فستتجه جهود الدولة نحو دعم شبكة المؤسسات التربوية لاسيما بالجهات الداخلية مع العمل على تطوير أدائها وتحسين مختلف المؤشرات التربوية المتعلقة بالمردود الداخلي للمنظومة التربوية والتكوينية. أما على المستوى البيداغوجي فسيتم إجراء تحوير في البرامج يهم التخلص من المحتويات الرديئة وإدراج محاور جديدة تهتم بدعم الروح الوطنية لدى الناشئة.

وستشهد سنة 2012 مراجعة جذرية للسياسية الشبابية في إطار نظرة شمولية تعمل على تحقيق مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص بين الجهات والفئات لاسيما في مجال تحسين وتطوير البنية الأساسية الشبابية بالجهات الداخلية المفتقرة لمختلف الفضاءات الشبابية التنشيطية والترفيهية. ففي هذا السياق ستتجه الخطة في الفترة القادمة نحو إحداث 16 دار شباب جديدة بالمعتمديات التي تفتقر لهذا الصنف من المؤسسات إلى جانب مواصلة إنجاز وتهيئة وصيانة 55 دار شباب بمختلف ولايات الجمهورية. كما سيتم تنفيذ خطة لتطوير وتعصير دور الشباب بإحداث فضاءات ترفيهية وتنشيطية ورياضية صلبها وتحسين واجهاتها وتجهيزها بحواسيب متطورة وربطها بالأنترنات ذات سعة تدفق عالية وكذلك توفير نقاط ربط بالأنترنات وتركيز شاشات عملاقة واقتناء اشتراكات لالتقاط القنوات التلفزية وغيرها من التجهيزات الشبابية التنشيطية كي تكون قادرة على استيعاب مختلف الفئات الشبابية وتعود لهذه المؤسسات حيويتها المفقودة بعد أن زالت أسباب عزوف الشباب عن ارتيادها بفضل تجاوز عقلية الإقصاء وفسح المجال أمام الشباب بمختلف مشاربهم وتوجهاتهم السياسية والثقافية للإنخراط بها. وبالتوازي سيتم إجراء تعديل جوهري على أساليب العمل والتصرف بهذه المؤسسات بتشريك المجتمع المدني قصد إضفاء مزيد من النجاعة على أدائها والخروج بها من بوتقة العمل الإداري وأساليب التنشيط الجامدة والموجهة وإعداد خطة متكاملة لتكوين الإطارات العاملة بهذه المؤسسات قصد ملائمة إقتداراتهم لتطلعات الشباب المتجددة.

وسيتجه العمل نحو إعطاء دفع جديد لمؤسسات سياحة الشباب عبر مواصلة تطويرها ودعمها بالتجهيزات الضرورية والموارد البشرية الملائمة بهدف الرفع من مردوديتها وصيغ إستغلالها وذلك بإقرار وتنفيذ خطة وطنية لتأهيل مراكز السياحة الشبابية.

كما سيشهد المرصد الوطني للشباب مراجعة شاملة لأساليب عمله وأهدافه قصد تفعيل دوره وتمكينه من الوسائل الضرورية لإنجاز الدراسات للنهوض بالشباب وإقامة قنوات حوار حقيقة دون وصاية أو

تسلط وذلك بإنجاز دراسات حول الظواهر الإجتماعية الشبابية التي يمنع تناولها كظاهرة تعاطي المخدرات لدى الشباب والعنف اللفظي وغيرها.

وعلى هذا الأساس خصصت ميزانية التنمية لقطاع الشباب لسنة 2012 اعتمادات هامة قصد إحداث 16 دار شباب بالمناطق التي لا تتواجد بها فضاءات شبابية وتنفيذ خطة لتطوير دور الشباب تستهدف 14 ولاية داخلية كي تكون منارة شبابية حقيقة للترفيه والإبداع بالجهات.

الطفولـة

يتنزل الاهتمام بقطاع الطفولة ضمن الخيارات الوطنية ;التي جعلت من هذه الفئات ركيزة أساسية من ركائز مجتمع الغد. وفي هذا السياق تواصل تنفيذ أهداف الخطة العشرية الثانية لفائدة الطفولة للفترة 2002-2011 من خلال مختلف البرامج والآليات المتصلة بالقطاعات التربوية والصحية والترفيهية في إطار منظومة اجتماعية متكاملة للوقاية والرعاية تأخذ في الإعتبار الفئات ذات الحاجيات الخصوصية. وينتظر أن تنعكس نتائج الثورة بشكل إيجابي على قطاع الطفولة خلال الفترة القادمة بوضع خطة عشرية ثالثة تأخذ في الإعتبار تقييم الخطة العشرية السابقة وتنهج نحو سياسة قوامها والإنصاف وموجهة نحو فئات الأطفال التي مازالت تعاني من الفقر والتهميش الإجتماعي رغم مختلف الإنجازات المسجلة في هذا القطاع في المجالات الصحية والتربوية.

لقد تمكنت الطفولة التونسية خلال سنة 2011 من الإستفادة من البرامج الصحية والوقائية والعلاجية حيث تحسنت المؤشرات المتعلقة بصحة الأم والطفل بالترفيع في نسبة التغطية بالتلاقيح وبلوغها نسبة 97% بفضل تنفيذ البرنامج الوطني للتلقيح والبرنامج الوطني للطب المدرسي والجامعي. كما عرفت وفيات الأطفال تقلصا في نسبتها إلى حدود 18.4 بالألف سنة 2009. ورغم هذه التطورات فلا زالت بعض المؤشرات دون المعدل المرسوم بأهداف الألفية نتيجة لضعف التغطية الصحية بالمناطق الداخلية.

أما في مجال الطفولة المبكرة فقد تواصل إحداث رياض الأطفال بمختلف مناطق البلاد قصد الترفيع في نسبة التغطية بهذه المؤسسات مع منح الأولوية للمناطق الداخلية وقد بلغ عددها 3800 روضة أطفال سنة 2011 مقابل 3660 سنة 2010 وارتقت بذلك نسبة التغطية إلى 30% مقابل 28.9% سنة 2010. وكان نسق بعث هذه المؤسسات دون المأمول نظرا لتراجع دور الجمعيات في هذا الميدان نتيجة أحداث 14 جانفي. ولازالت بعض الجهات محرومة من وجود العدد الكافي من رياض الأطفال

وهو ما يدعو إلى معالجة هذه الإشكالية بصفة معمقة واتخاذ التدابير اللازمة لتجاوزها بحفز الباعثين الشبان على بعث رياض الأطفال بالمناطق النائية ودعم جهود الجمعيات المختصة في مجال الطفولة.

كما تحسنت البنية الأساسية لمؤسسات الطفولة ببعث نوادي ومركبات جديدة للطفولة ليبلغ عددها 289 مؤسسة أطفال سنة 2011 وذلك بإحداث مركبي طفولة ببوشراي من ولاية نابل وبني خداش بمدنين. كما تواصلت الجهود نحو تنفيذ البرنامج المخصص لتهيئة نوادي ومركبات الطفولة باستهداف 26 مؤسسة وتأهيل 15 مؤسسة أخرى بإحداث فضاءات متنوعة صلبها كما تم تنفيذ برنامج استثنائي يخص تهيئة المؤسسات المتضررة. وتدعمت شبكة نوادي الأطفال المتنقلة بإقتناء 3 نوادي أطفال جديدة لولايات زغوان ومنوبة وتوزر تقوم بتنشيط الأطفال والترويح عنهم بالمناطق النائية. ورغم ذلك فقد تراجع عدد المنخرطين بمؤسسات الطفولة من 37 ألف إلى 34 ألف منخرط نتيجة الأحداث التي عرفتها البلاد إضافة إلى غلق 6 مؤسسات تضررت من أحداث 14 جانفي.

وفي إطار مواكبة وضع اللاجئين بالمناطق الحدودية وتجسيما للمد التضامني مع أشقائنا الليبيين، قامت الدولة بمتابعة الوضع الصحي والتربوي والترفيهي لأبناء اللاجئين من خلال معالجة الأطفال وتنظيم دروس للتلاميذ والقيام بحصص تنشيطية وتوفير التجهيزات الترفيهية للأطفال.

أما فيما يتعلق بالطفولة الفاقدة للسند فقد تدعمت رعاية هذه الفئة ذات الحاجيات الخصوصية من خلال تحسين البنية الأساسية للمراكز المندمجة للشباب والطفولة ومركبات الطفولة وتهيئتها، حيث بلغت طاقة استيعابها 2956 طفلا 711 إقامة كاملة و2245 نصف إقامة من ضمنهم 265 طالبة وطالبا.

وتواصلا مع هذه المكاسب ولتفادي النقائص التي حفت بقطاع الطفولة سيتجه العمل خلال سنة 2012 بالأساس نحو الإستفادة من المراجعة الشاملة لبرامج الإحاطة بالطفولة بتقييم الخطة العشرية الفارطة للطفولة والشروع في إرساء خطة عشرية جديدة ترتكز على مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص بين مختلف فئات الطفولة بالتركيز على الجهات التي بينت الخارطة الوطنية للطفولة أنها مازالت تعاني من ضعف مختلف مؤشراتها الصحية والتربوية والإجتماعية مع العمل على مواصلة تنفيذ برامج تنشيط الأطفال وبعث مؤسسات الطفولة بالمناطق الداخلية ومزيد العناية بالفئات ذات الحاجيات الخصوصية وما تتطلبه من رعاية وحماية.

ففي المجال التربوي ستتضاعف الجهود نحو رفع نسق بعث المحاضن ورياض الأطفال كمؤسسات تربوية أولى لاحتضان الطفل في سنواته الأولى وتنشئته على أسس علمية وبيداغوجية واستهداف المناطق التي لا زالت تشكو نقصا في هذا الصنف من المؤسسات وذلك بتشجيع القطاع الخاص والنسيج الجمعياتي على بعث رياض الأطفال بالمناطق الداخلية والعمل على دراسة إمكانية تدخل القطاع العمومي للارتقاء بمؤشر التغطية بهذه المؤسسات التي لازالت مؤشراتها بعيدة عن المعدل الوطني وينتظر أن يتم إصدار كراس جديد لإحداث رياض الأطفال يجمع النصوص التشريعية المتصلة ذات الصلة ويهدف إلى تنظيم هذا القطاع قصد الإرتقاء بهذه المؤسسات ونوعية خدماتها كي تتلاءم مع الظروف الجديدة التي تعيشها البلاد.

كما ستتجه العناية بتوسيع شبكة مؤسسات الطفولة ببرمجة إحداث 4 نوادي للأطفال بالمناطق الداخلية المفتقرة لهذا الصنف من المؤسسات وتحديدا سوق الجديد بسيدي بوزيد والكاف الغربية والقيروان المدينة والغريبة بصفاقس و4 مركبات طفولة بكل من تلابت بالقصرين وبرقو بجهة سليانة ووادي مليز بجندوبة وبسيدي بوزيد. كما ستتركز الجهود نحو تنفيذ برنامج تأهيل مؤسسات الطفولة وصيانتها لتوفير أفضل الظروف لتنشيط وترفيه الأطفال باستهداف 20 مؤسسة وتهيئة وصيانة مختلف المؤسسات التي تستوجب تدخلات عاجلة وتدعيمها بالتجهيزات الضرورية. وبالتوازي سيتجه العمل نحو تعصير أساليب التنشيط بمؤسسات الطفولة واستنباط أساليب حديثة تقطع مع الطرق التقليدية كي تقوم هذه المؤسسات باستقطاب أكبر عدد من الأطفال وذلك بالرفع في منحة تسيير هذه المؤسسات ودعمها بالإطارات التربوية والمختصة والتجهيزات اللازمة لذلك.

وفي مجال العناية بصحة الطفل ستتجه الجهود نحو دعم البرامج الوقائية لتأمين نمو سليم للأطفال من خلال تنفيذ برامج التغطية بالتلاقيح بالمؤسسات الصحية ومتابعة صحة الأم والطفل قبل وبعد الوضع لاسيما بالمناطق النائية قصد التقليص من نسبة وفيات الرضع. ويتواصل بصفة موازية تنفيذ برنامج الطب المدرسي المرتكز على إجراء الفحوص الدورية وتنفيذ مختلف البرامج الوطنية الخصوصية والتي ستتدعم بالتجهيزات والإطار البشري أكثر فأكثر لتتمكن من تغطية شاملة لمختلف المؤسسات التربوية.

أما في مجال الرعاية الإجتماعية فقد اتسع الإهتمام بالطفولة بالوسط المدرسي من خلال خلايا العمل الإجتماعي المركزة بالمؤسسات التربوية والمكلفة بمعالجة الحالات التي تتطلب عناية خاصة لتفادي تطورها وانزلاقها في متاهات اجتماعية خطرة. أما بالنسبة للطفولة الفاقدة للسند فتتجه الجهود نحو

إيلائها مزيدا من العناية من خلال احتضانها بمؤسسات الرعاية والعمل بصفة موازية على تطوير صيغ التكفل العائلي مما يؤمن التوزان النفسي للطفل لتيسير اندماجها الإجتماعي في مرحلة لاحقة. كما ستتدعم المراكز المندمجة للشباب والطفولة بمواصلة تأهيلها وصيانتها وتوفير المستلزمات الضرورية والإطارات التنشيطية القادرة على تربية هذه الفئات وتهيئتها للحياة الإجتماعية.

أما فيما يتعلق بمنظومة حماية الطفولة فسيتجه العمل نحو دعم المؤسسات المختصة في المجال على غرار مندوب حماية الطفولة قصد إضفاء مزيد من النجاعة على طرق تدخله بالتنسيق مع الهياكل المختصة في اتجاه إيجاد الحلول الكفيلة باحتضان الطفل ووقايته من مخاطر التفكك الأسري والاجتماعي وذلك بالتوازي مع مساعدة الأطفال الجانحين لإعادتهم إندماجهم في الحياة الإجتماعية عبر تطوير مختلف الآليات الموضوعة في الغرض لتفادي حالات العود لاسيما بعد تطوير المنظومة الأمنية والقضائية. وسيتم في هذا الصدد إعداد دراسة تقييمية حول إشكاليات الرعاية بمؤسسات الطفولة التابعة للوزارة المشرفة في اتجاه دعم الرعاية الأسرية، كما ستتدعم مؤسسات الرعاية بالإطارات المختصة في المجال الإجتماعي والتربوي.

المرأة والأسرة والمسنون

لعبت المرأة التونسية في ثورة 14 جانفي 2011، دورا محوريا، ويناط بعهدتها اليوم أيضا دور ريادي، من أجل تحقيق الانتقال الديمقراطي الذي تطمح إليه تونس، وضمان حقها في المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والحد من العنف المسلط ضدها، وتثبيت مكانتها وحقوقها ومكاسبها... وهي من الشعارات التي رفعت في شأن المرأة إبّان الثورة الشعبية في تونس.

ولقد انطلقت وزارة شؤون المرأة، ما بعد الثورة، في تجسيم فلسفة جديدة، في قطيعة تامة مع ممارسات الماضي التي لم تكن في خدمة المرأة التونسية بقدر ما كانت أداة لتلميع صورة رموز النظام السابق رجالا ونساء.

وجاءت سنة 2011، زاخرة بالإجراءات الهادفة إلى الارتقاء بوضع المرأة بصفة فعلية وتجسيم المبادئ التي جاءت بها الثورة، والرامية إلى مزيد الإحاطة بالمرأة ودعم مكانتها في الأسرة والمجتمع.

وتمثلت هذه الإجراءات في إحداث لجان تفكير قانوني على مستوى الوزارة بالشراكة مع كفاءات من الحقوقيين وهي لجنة "المرأة ومجلة الأحوال الشخصية" ولجنة "المرأة وقانون الوظيفة العمومية "ولجنة

"المرأة والاتفاقيات الدولية" إضافة إلى لجنة مكلفة بالطفولة. ولقد توجت أعمال لجنة "المرأة والاتفاقيات الدولية" بتقديم مشروع مرسوم قصد سحب التحفظات المتعلقة باتفاقية "السيداو" الذي تمت المصادقة عليه على إثر مداولات مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 16 أوت 2011. وتتمثل إحترازات الجمهورية التونسية المرخص في المصادقة على سحبها في ما يلي:

- المادة 9 فقرة 2: حول حق المرأة فيما يتعلق بإسناد الجنسية لأطفالها،
- المادة 16 فقرات ج، د، و، ح، ز: المتعلقة بالمساواة في الزواج وفي إطار العلاقات الأسرية والسلطة الأبوية ونقل الملكية وبتدعيم الشراكة بين الزوجين،
- المادة 29 فقرة 1: المتعلق بقبول اللجوء إلى التحكيم في حالة نشوب نزاع بين الدول المصادقة على الاتفاقية.

هذا إلى جانب إقرار التناصف في تونس لأوّل مرّة ضمن المرسوم المتعلق بانتخاب أعضاء المجلس التأسيسي والذي يشترط أن تتضمن كل قائمة مترشحة لعضوية المجلس الوطني التأسيسي عددا من المترشحات يساوي عدد المترشحين. كما أقر المرسوم أن يتم دعم التناصف بآلية التناوب عند تقديم القائمات الإنتخابية.

وتأكيدا على أهمية إدراج مقاربة النوع الاجتماعي التي تهدف إلى تعميم إنتاج الإحصائيات حسب الجنس في جميع القطاعات، على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، وتحليلها حسب النوع الاجتماعي، وذلك بقيس الفجوات النوعية وتحليل أسبابها واقتراح الإجراءات والمشاريع لتقليصها، بما يدعم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الفتيان والفتيات والرجال والنساء فيما بينهن في الوسطين الحضري والريفي، تسعى وزارة شؤون المرأة لإحداث وحدة "النوع الاجتماعي" التي ستوكل لها مهمة الإشراف على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في جميع السياسات والمخططات والبرامج والمنظومات الإحصائية، في إطار مقاربة تشاركية مع جميع الهياكل المعنية بالبرنامج.

كما تم وضع برنامج "المرأة، ثقافة المواطنة والديمقراطية" يهدف إلى الدفاع عن منزلة المرأة ومسيرتها النضالية ونشر ثقافة المواطنة فضلا عن إعادة الاعتبار للنساء ضحايا العنف وتطوير التشريعات الخاصة بالمرأة. وإن اختيار هذا الموضوع شعارا لهذا البرنامج، يكرس الحرص على تحصين المرأة ضد كل مظاهر الاستغلال السياسي مثلما حصل في الماضي وحتى لا يبقى الشأن السياسي حكرا على بعض الفئات الاجتماعية أو بعض الجهات الميسورة دون غيرها.

ولقد شمل هذا البرنامج مختلف الأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، حيث يرمي أساسا إلى :

- تعميق ثقافة المواطنة والديمقراطية لدى كل شرائح المجتمع التونسي والعمل على نشرها في مختلف الجهات بالتعاون والتنسيق مع جميع الأطراف المعنية،
- تكريس ثقافة المواطنة والديمقراطية لدى المرأة في الوسط الريفي والمناطق ذات الكثافة السكانية وتفعيل مشاركتها في المسار الديمقراطي،
- مزيد الارتقاء بنوعية حياة المرأة والتصدي لظاهرة الانقطاع المبكر للفتيات عن الدارسة،
- مساعدة المعطلات من حاملات الشهادات العليا للاندماج في سوق الشغل،
- مقاومة العنف بكل أشكاله ضد المرأة.

كما تم تركيز مجموعة من الآليات والبرامج أهمها المشاريع المحلية المندمجة حيث تم بعث مشاريع مندمجة بكل من معتمدية سجنان إحداث حدائق عائلية لفائدة 20 حرفية وربط 800 عائلة بعدّادات شبكة الماء الصالح للشراب وتهيئة فضاء "دار زامة حنبعل" بمعتمدية جامة من ولاية سليانة ليصبح مركزا للتكوين وترويج المنتوج وبعث مشاريع لفائدة 20 إمرأة بالجهة وتنظيم دورات تدريبية قصد دعم المعارف والقدرات والكفاءات فيما يتعلق بموضوع الاستثمار والاقتصاد التضامني. هذا بالإضافة إلى تكثيف الشراكة مع مختلف المدخلين لوضع آليات للتكوين في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة سيما في المحيط الريفي على غرار الاتفاقيات الممضاة مع وزارة التكنولوجيا والصناعة للإحاطة بباعثات المشاريع الصغرى بالجهات والديوان الوطني للصناعات التقليدية حول تنمية وإحياء صناعة الدمى التقليدية بولاية توزر والوكالة التونسية للتكوين المهني حول برنامج التكوين في الحرف التقليدية.

ولتنفيذ هذه الأنشطة فقد تعززت الإدارة العامة للمرأة والأسرة بعد 14 جانفي بإحداث مجموعة من الوحدات (رئيسية وفرعية) تهدف إلى الدفاع عن حقوق المرأة ودعم حضورها في مختلف مجالات الحياة العامة وتتمثل في "المرأة والسياسة" و"المرأة والاقتصاد التضامني" و"المرأة والصحة" و"المرأة والعمل" "والمرأة والإبداع" و"المرأة والبيئة ". وتتلخص مهام هذه الوحدات في تعزيز حضور المرأة في مختلف القطاعات التنموية وحماية حقوقها لا سيما في هذه الفترة، فترة ما بعد الثورة التي تعيشها البلاد.

وسيتواصل خلال سنة 2012 تجسيم المبادئ التي جاءت بها الثورة وعلى رأسها العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجهات والفئات وإعطاء الأولوية لمطالب المجتمع المدني وتحقيق التناصف ودعم

حضور المرأة في المجال السياسي والاقتصادي والحدّ من العنف المسلط عليها ومزيد توعية وتحسيس المرأة بأهمية دورها وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة ودعم دورها من أجل تحقيق الإنتقال الديمقراطي التي تطمح إليه تونس.

وفي إطار دعم مجهود الدولة المتعلق بتحقيق تنمية جهوية عادلة وخالقة لمواطن الشغل سيتم خلال المرحلة القادمة انجاز مشاريع محلية مندمجة بولايات القصرين والقيروان وجندوبة وسيدي بوزيد وقفصة يكون للمرأة نصيب فيها.

كما سيتم انجاز مجموعة من الدراسات تتمحور أساسا حول مجالات الإستهلاك الأسري (المياه والطاقة) وبالبطالة لدى المرأة (والتي بلغت 32% وفاقت 50% في بعض الجهات) بالإضافة إلى دراسة حول المرأة التونسية والمشاركة السياسية. كما سينجز الكريديف جملة من الدراسات حول دراسة "المرأة التونسية والتنمية في ضوء التحولات الاقتصادية" و"المسارات التعليمية والمهنية : مقاربة النوع الاجتماعي" و"المرأة الريفية ودورها في تنمية الموارد البشرية" بالإضافة إلى دراسة حول "الأجور الانتاجية للمرأة في الوسط الريفي ودورها في التنشئة الاجتماعية والمحافظة على الموارد الطبيعية وتنميتها.

وسيتواصل خلال سنة 2012 تنفيذ االمشاريع والبرامج الرامية إلى مزيد الإحاطة بالمرأة ودعم مكانتها في الأسرة والمجتمع من خلال دعم مشاركتها الاقتصادية واقتحامها للعديد من القطاعات الواعدة ومزيد تمكينها من مختلف برامج التكوين والنفاذ إلى مختلف مصادر التمويل والاستثمار.

وسعيا لمزيد تقليص الفجوات بين المرأة في الوسط الريفي والمرأة في الوسط الحضري سيتم العمل على الحدّ من التسرّب المدرسي لدى الفتيات في الريف من خلال انجاز دراسة حول الإنقطاع المدرسي بما في ذلك التسرب المدرسي في الوسط الريفي باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي ودعم الجمعيات الناشطة في الوسط الريفي. كما سيتم العمل على تقليص نسبة الأمية لدى المرأة الريفية من خلال مزيد ملاءمة مناهج تعليم الكبار حسب الفئات العمرية والحاجيات الخصوصية للمتعلمات وتعزيز الإطارات التربوية. كما يتواصل الاهتمام بصحة الأم والطفل في الوسط الريفي من خلال الدعم والإحاطة بالجمعيات الناشطة في الوسط الريفي للعمل على توعية المرأة الريفية في المناطق ذات الأولوية وحثها على الإقبال على خدمات صحة الأم والطفل.

ولمزيد تدعيم الاندماج الاقتصادي للمرأة سيتواصل خلال المرحلة القادمة دعم المشاريع النسائية الصغرى من خلال الآلية المحدثة للغرض (وحدة الاقتصاد التضامني) ومن خلال إيلاء عناية خاصة لجوانب الإحاطة بالباعثات ومصاحبتهن في مختلف مراحل إنجاز المشروع. كما سيتم برمجة دورات تدريبية تجمع بين البعدين الاقتصادي والمواطني للتمكين الاقتصادي وكيفية بعث مشاريع صغرى ومتوسطة.

كما سيتم توسيع مجال بعث المشاريع المندمجة لفائدة المرأة والأسرة لتشمل عدد من ولايات القصرين والقيروان وجندوبة وسيدي بوزيد وقفصة في إطار شراكة مع وزارات التنمية الجهوية والشؤون الاجتماعية والتشغيل والصحة والشباب والرياضة إلى جانب الديوان الوطني للصناعات التقليدية والجمعيات المحدثة في هذه الجهات من قبل الأهالي لدعم المجهود التنموي وخلق علاقة شراكة بين الوزارة والمجتمع المدني.

كما ستشهد سنة 2012 مواصلة برنامج "المرأة وثقافة المواطنة والديمقراطية الذي يرمي إلى الدفاع عن منزلة المرأة ومسيرتها النضالية ونشر ثقافة المواطنة فضلا عن إعادة الاعتبار للنساء ضحايا العنف وتطوير التشريعات الخاصة بالمرأة ودور المرأة في تحقيق الأمن والسلم الاجتماعي والمواصلة في إعداد خطة لتجسيم قرار مجلس الأمن حول المرأة والسلم والأمن..

أما فيما يتعلق بدعم وظائف الوقاية والتوعية والإحاطة بالمرأة ذات الحاجيات الخصوصية سيتواصل العمل بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للوقاية من السلوكيات العنيفة داخل الأسرة والمجتمع ومواصلة تنفيذ إستراتيجية الإتصال والإعلام والتثقيف لترسيخ السلوكيات غير العنيفة بالإضافة إلى وضع قاعدة بيانات إحصائية خاصة بالعنف العام والخاص الموجه ضد المرأة وذلك بالتوازي مع مزيد الإحاطة بالأم السجينة والأمهات العازبات.

وستشهد سنة 2012 مواصلة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لنشر ثقافة حقوق المرأة بالتركيز على الوسط الريفي من أبرز أهدافها دعم وتطوير قدرات المتدخلين الميدانيين في مجال نشر ثقافة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين وإشاعة ثقافة حقوق المرأة والأسرة بما يدعم التوازن داخل الأسرة ويكرس قيم الاحترام المتبادل بين أفرادها وترسيخ السلوكيات الداعمة لمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص لدى الشباب من الجنسين

الأسرة

تتواصل العناية بالأسرة باعتبارها خلية أساسية تؤدّي أدوارا متعددة من أجل تطوير المجتمع ونمائه في اتجاه تحقيق التنمية الشاملة وفقا لمبادئ الثورة وتوجهاتها الرئيسية. وقد تم رسم جملة من البرامج لفائدة الأسرة لمزيد تعزيز قدراتها وتمكينها من الاضطلاع بوظائفها في ضوء التحوّلات التي يشهدها المجتمع والتي من أبرزها تغيّر التركيبة العمرية للأسرة حيث سترتفع نسبة السكان من الفئة العمرية 60 سنة فما فوق من 9.8% سنة 2009 إلى 19.8% سنة 2034.

وتم خلال سنة 2011 تنظيم ندوات تحسيسية حول "الزمن الأسري" و"الأسر ذات التركيبات الجديدة" و"دور العلوم الاجتماعية في فهم الأسرة" بالإضافة إلى تنظيم أنشطة ترفيهية لفائدة العائلات بالمراكز المندمجة.

وسيتم خلال سنة 2012 :

- تشخيص واقع الأسرة التونسية والتعرف على الإشكاليات التي تعترض الأسر ذات التركيبات الجديدة ووضع خطط وبرامج لمجابهة التغيرات والظواهر الأسرية الجديدة خاصة وان التغيرات التي شهدتها الأسرة التونسية أثّرت مباشرة في تأخر سن الزواج لدى الشابات والشبان وارتفاع نسب الطلاق إضافة إلى ارتفاع سن الزاج لدى الجنسين حيث ارتفع من 34.7% سنة 1994 إلى 38% سنة 2004 لدى الفتيات و44.9% إلى 47.1% سنة 2004 لدى الشبان، وهو ما ادى إلى بروز أنماط علائقية جديدة داخل الأسرة وبالتالي تركيبات أسرية جديدة،
- مراجعة القوانين والتشريعات الخاصة بالأسرة ووضعية المرأة في الحياة الأسرية،
- وضع برامج تربوية اجتماعية وتثقيفية تتماشى والمستجدّات التي ستعترض الأسر التونسية،
- وضع برنامج تثقيفي ترفيهي لفائدة الطالبات والطلبة بالكليات والجامعات.

المسنّون

في مجال العناية بالمسنين، تواصلت المجهودات بهدف دعم مكانة كبار السنّ داخل الأسرة والمجتمع وتثمين خبراتهم وكفاءاتهم من ناحية وتعزيز الخدمات المقدمة لهم داخل أسرهم وبمؤسسات الرعاية والرفع من مستوى العاملين في هذا القطاع من ناحية أخرى.

وتدعيما للتوجه الرامي إلى رعاية المسنين والمحافظة عليهم في وسطهم الطبيعي شهدت سنة 2011 الترفيع في عدد المسنين المنتفعين بالمنحة الشهرية القارة (70 د) التي تسند للمسنين المعوزين ليبلغ 4910 منتفعا مقابل 3225 مسنا ومسنة سنة 2010. ونظرا للعدد المرتفع للمسنين المعوزين المسجلين بقائمة الإنتظار، سيتم العمل خلال سنة 2012 على الترفيع في عدد المنتفعين بالمنحة القارة ليبلغ 10000 مسنا.

وحرصا على تقريب الخدمات من المسنين والإحاطة بهم في وسطهم الطبيعي بلغ عدد الفرق المتنقلة متعددة الإختصاصات والتي تقدم خدمات صحية واجتماعية للمسنين في بيوتهم 36 فريقا تضاف إليها 5 فرق جديدة بصدد الإحداث بكل من معتمديات بنزرت المدينة ومجاز الباب والسواسي والحامة وتالة. ولمزيد تغطية المعتمديات ذات الكثافة السكانية بخدمات الفرق المتنقلة ستشهد سنة 2012 إحداث 5 فرق متنقلة محلية جديدة بكل من غمراسن والمتلوي وقعفور ونصر الله وبوزيان. هذا وسيتم العمل خلال السنة المقبلة على إنجاز دراسة تقييمية لخدمات الفرق المتنقلة وذلك في إطار إعداد خطة وطنية للارتقاء بخدمات هذه الفرق.

وبهدف المحافظة على المسن داخل محيطه الطبيعي لما لذلك من أثر إيجابي على توازنه النفسي والعاطفي يبلغ عدد المسنين المتكفل بهم حاليا 100 مسنا ومسنة وذلك في إطار برنامج الإيداع العائلي للمسنين الذي يتمثل في التكفل بمسنين فاقدين للسند العائلي من قبل أسر بديلة تمكنها الدولة من منحة شهرية تقدر بـ150 د لتلبية الحاجيات الأساسية للمسن. وسيتم العمل خلال سنة 2012 على تفعيل هذا البرنامج للترفيع في عدد المسنين المكفولين ليبلغ 130 مسنا ومسنة.

وفي نطاق معاضدة مجهود الأسر في التكفل بمسنيها والإستجابة لتطلعات كبار السن وتوفير فضاءات التلاقي تم إحداث نواد نهارية لكبار السنّ يبلغ عددها حاليا 47 ناديا تقدم أنشطة تثقيفية وترفيهية وخدمات اجتماعية وصحية للمسنين. ومن المنتظر أن يرتفع عدد هذه النوادي ليبلغ 52 ناديا وذلك بإحداث 5 نواد جديدة سنة 2012.

وفي إطار انجاز الخطة الوطنية للإعداد للتقاعد ولشيخوخة نشيطة تمّ الإنطلاق في تنفيذ برامج الخطة وذلك بإعداد مشروعي أدلة حول المؤسسات والجمعيات والمنظمات العاملة في مجال المسنين وحول الصحة النفسية لدى كبار السن على أن يتم خلال سنة 2012 إعداد أدلة حول :

- الوقاية من الأمراض الأكثر انتشارا،

- التغطية السليمة لكبار السن،
- الأنشطة الرياضية في مرحلة الشيخوخة.

وتكريسا للتوجه الرامي إلى تدعيم مكانة المسن داخل الأسرة والمجتمع والإستفادة من خبرات وكفاءات كبار السن تم خلال سنة 2011 تنظيم ملتقيات وندوات وموائد مستديرة تجمع بين مختلف الأجيال وتهدف إلى دعم التواصل وتبادل الخبرات فيما بينهم وتحسيسهم بقيمة كبار السن داخل الأسرة والمجتمع وذلك بالتوازي مع تشريك كفاءات من كبار السن المنخرطين بالسجل في برنامج تعليم الكبار للقيام بعمليات الإرشاد والتعليم وصلب اللجان المختصة في مجالات المرأة والأسرة والطفولة والمسنين التابعة للوزارة المعنية.

الملحق الإحصائي

قائمة الجداول

جدول عدد I : الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (م د) i

جدول عدد II : الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (%) ii

جدول عدد III : الموارد والاستعمالات بالأسعار القارة (%) iii

جدول عدد IV : الادخار والتمويل الخارجي بالأسعار الجارية iv

جدول عدد V : الدخل والاستهلاك الفردي بالأسعار الجارية v

جدول عدد VI : القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة (%) vi

جدول عدد VII : القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (م د) vii

جدول عدد VIII : تكوين رأس المال الإجمالي الثابت حسب القطاعات (م د) viii

جدول عدد IX : تكوين رأس المال الإجمالي الثابت حسب القطاعات (%) ix

جدول عدد X : حساب العمليات مع الخارج (م د) x

جدول عدد XI : المالية العمومية : موارد ونفقات ميزانية الدولة (م د) xi

جدول عدد XII : موارد واستعمالات الجهاز المالي (م د) xii

جدول عدد XIII : مؤشرات ديمغرافية xiii

جدول عدد XIV : مؤشرات في مجالات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني xiii

جدول عدد XV : بعض المؤشرات في مجالي الصحة والتغطية الاجتماعية xiv

جدول عدد XVI : مؤشرات في مجالات الرياضة والشباب والطفولة والثقافة xiv

جدول عدد XVII : مؤشرات في مجال التحويلات الإجتماعية والدخل والفقر xiv

جدول عدد XVIII : التشغيل xv

الملحق الإحصائي

جدول عدد I : الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (م د)

2012	2011	2010	2009	2008	
72740,3	66883,3	63380,2	58775,5	55218,8	الناتج المحلي بأسعار السوق
38938,2	35261,2	34240,7	28181,5	32440,3	واردات الخيرات والخدمات
111678,5	102144,5	97620,9	86957,0	87659,1	مجموع الموارد والاستعمالات
12423,9	11440,1	10315,7	9542,7	8891,4	الاستهلاك العمومي
46465,3	42904,3	39726,2	36379,3	33747,0	الاستهلاك الخاص
58889,3	54344,4	50041,9	45922,0	42638,4	جملة الاستهلاك
17439,6	14725,9	15581,0	14206,0	13000,6	تكوين رأس المال الثابت
564,8	1731,2	1123,6	354,5	1259,1	تغير المخزون
76893,7	70801,4	66746,5	60482,5	56898,1	الطلب الداخلي
34784,8	31343,1	30874,4	26474,5	30761,1	صادرات الخيرات والخدمات

جدول عدد II : الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (%)

2012	2011	2010	2009	2008	
8,8%	5,5%	7,8%	6,4%	10,8%	الناتج المحلي بأسعار السوق
10,4%	3,0%	21,5%	-13,1%	22,8%	واردات الخيرات والخدمات
9,3%	4,6%	12,3%	-0,8%	14,9%	مجموع الموارد والاستعمالات
8,6%	10,9%	8,1%	7,3%	8,0%	الاستهلاك العمومي
8,3%	8,0%	9,2%	7,8%	9,9%	الاستهلاك الخاص
8,4%	8,6%	9,0%	7,7%	9,5%	جملة الاستهلاك
18,4%	-5,5%	9,7%	9,3%	13,1%	تكوين رأس المال الثابت
8,6%	6,1%	10,4%	6,3%	12,0%	الطلب الداخلي
11,0%	1,5%	16,6%	-13,9%	20,8%	صادرات الخيرات والخدمات

جدول عدد III : الموارد والاستعمالات بالأسعار القارة (%)

2012	2011	2010	2009	2008	
4,5%	0,2%	3,0%	3,1%	4,5%	الناتج المحلي بأسعار السوق
6,7%	-2,8%	17,5%	-7,2%	5,3%	واردات الخيرات والخدمات
5,3%	-0,9%	7,7%	-0,7%	4,8%	مجموع الموارد والاستعمالات
5,2%	5,8%	4,4%	4,2%	6,1%	الاستهلاك العمومي
4,5%	4,2%	4,5%	4,0%	4,5%	الاستهلاك الخاص
4,6%	4,5%	4,5%	4,0%	4,8%	جملة الاستهلاك
14,3%	-8,7%	5,5%	4,6%	5,3%	تكوين رأس المال الثابت
4,5%	-0,1%	5,5%	3,0%	5,7%	الطلب الداخلي
7,0%	-2,4%	12,6%	-7,6%	2,8%	صادرات الخيرات والخدمات

الملحق الإحصائي

جدول عدد IV : الادخار والتمويل الخارجي بالأسعار الجارية

	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج المحلي بأسعار السوق	55218,8	58775,5	63380,2	66883,3	72740,3
صافى المداخيل من الخارج	-3071,8	-3021,2	-3072,6	-2989,4	-3146,6
الناتج القومي الإجمالي	52147,0	55754,3	60307,6	63893,9	69593,7
صافى التحويلات الجارية	2641,9	3116,5	3395,8	3222,6	3362,0
الدخل الوطني المتاح الإجمالي	54788,8	58870,8	63703,4	67116,5	72955,7
جملة الاستهلاك	42638,4	45922,0	50041,9	54344,4	58889,3
الادخار القومي	12150,4	12948,8	13661,5	12772,1	14066,4
النسبة من الدخل المتاح (%)	22,2%	22,0%	21,4%	19,0%	19,3%
تكوين رأس المال الثابت	13000,6	14206,0	15581,0	14725,9	17439,6
النسبة من الناتج المحلى الإجمالي (%)	23,5%	24,2%	24,6%	22,0%	24,0%
تغيير المخزون	1259,1	354,5	1123,6	1731,2	564,8
العجز الجاري	-2109,2	-1611,7	-3043,1	-3685,0	-3938,0
النسبة من الناتج المحلى الإجمالي (%)	3,8%	2,7%	4,8%	5,5%	5,4%
حصيلة تحويلات رؤوس الأموال	97,2	150,0	165,0	175,0	150,0
حاجيات التمويل القومية	-2012,0	-1461,7	-2878,1	-3510,0	-3788,0
نسبة الحاجيات من الدخل المتاح (%)	3,7%	2,5%	4,5%	5,2%	5,2%
نسبة الحاجيات من تكوين رأس المال (%)	15,5%	10,3%	18,5%	23,8%	21,7%
الدين الخارجي	21301,0	22415,8	23476,2	25666,7	28322,9
نسبة التداين الخارجي من الدخل المتاح (%)	38,9%	38,1%	36,9%	38,2%	38,8%

جدول عدد V : الدخل والاستهلاك الفردي بالأسعار الجارية

2012	2011	2010	2009	2008	
72740,3	66883,3	63380,2	58775,5	55218,8	الناتج المحلي الإجمالي (م د)
-3146,6	-2989,4	-3072,6	-3021,2	-3071,8	مداخيل العوامل الصافية (م د)
69593,7	63893,9	60307,6	55754,3	52147,0	الدخل الوطني (م د)
3362,0	3222,6	3395,8	3116,5	2641,9	حصيلة التحويلات الجارية (م د)
72955,7	67116,5	63703,4	58870,8	54788,8	الدخل الوطني الإجمالي المتاح
10787,3	10669,0	10550,8	10434,8	10328,9	السكان (بالألف)
6451,4	5988,7	5715,9	5343,1	5048,6	الناتج الوطني حسب الفرد (د)
6763,1	6290,8	6037,8	5641,8	5304,4	الدخل المتاح حسب الفرد (د)
5459,1	5093,7	4742,9	4400,9	4128,1	جملة الاستهلاك حسب الفرد (د)
4307,4	4021,4	3765,2	3486,3	3267,2	الاستهلاك الخاص الفردي (د)

جدول عدد VI : القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة (%)

2012	2011	2010	2009	2008	
4,4%	9,5%	-8,7%	8,8%	-0,9%	الفلاحة والصيد البحري
4,3%	3,2%	1,1%	-1,7%	5,7%	الصناعات المعملية
5,0%	1,0%	2,2%	1,9%	9,1%	الصناعات الفلاحية والغذائية
4,5%	1,5%	3,0%	3,0%	5,0%	مواد البناء والخزف والبلور
6,0%	5,0%	25,0%	-4,0%	12,9%	الصناعات الميكانيكية والكهربائية
4,0%	150,0%	-84,5%	3,0%	6,8%	تكرير النفط
4,0%	-8,0%	6,8%	2,5%	-7,4%	الصناعات الكيميائية
0,5%	-0,5%	6,0%	-9,6%	1,6%	صناعات النسيج والملابس والجلد
3,0%	1,5%	-1,0%	4,5%	-1,4%	صناعة التبغ
5,0%	3,5%	5,1%	1,8%	4,5%	صناعات مختلفة
4,1%	3,7%	0,9%	-2,4%	5,0%	(الصناعات المعملية غير الصناعات الفلاحية والغذائية
4,1%	-5,7%	4,7%	3,5%	-0,7%	الصناعات غير المعملية
1,0%	-40,0%	13,0%	3,0%	-2,4%	المناجم
4,5%	-6,6%	3,5%	3,4%	-5,3%	المحروقات
4,0%	2,5%	5,1%	3,3%	4,5%	الكهرباء
4,0%	4,0%	2,1%	4,5%	5,0%	الماء
4,0%	0,5%	4,3%	3,9%	4,3%	البناء والأشغال العامة
5,3%	-1,6%	5,2%	3,1%	6,2%	الخدمات
3,0%	2,0%	3,4%	3,0%	4,5%	التجارة
4,5%	-3,5%	2,8%	0,5%	6,1%	النقل
12,0%	12,5%	13,5%	15,9%	16,0%	المواصلات
7,0%	-31,0%	4,3%	-0,5%	3,9%	النزل والمقاهي والمطاعم
4,0%	3,0%	5,0%	2,0%	7,1%	مؤسسات مالية
6,5%	5,5%	5,1%	4,0%	6,0%	إصلاح وصيانة
4,5%	3,0%	5,3%	2,5%	4,9%	خدمات أخرى للتسويق
2,0%	5,4%	5,1%	3,3%	3,6%	إنتاج خدمات الوساطة المالية غير المحتسبة
4,8%	-0,3%	2,7%	2,6%	4,3%	جملة أنشطة التسويق
5,0%	5,3%	3,9%	5,1%	4,8%	جملة الأنشطة غير المسوقة
5,0%	5,3%	3,9%	5,2%	4,8%	الإدارة العمومية
5,0%	5,3%	4,2%	5,0%	3,4%	الجمعيات
5,0%	5,3%	4,2%	5,0%	5,2%	أعمال منزلية
4,9%	0,6%	2,9%	3,0%	4,4%	الناتج المحلي بتكاليف العوامل
0,5%	-4,0%	3,7%	4,5%	5,4%	الأداءات غير المباشرة بعد طرح المنح
4,5%	0,2%	3,0%	3,1%	4,5%	الناتج المحلي بأسعار السوق

جدول عدد VII : القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (م د)

2012	2011	2010	2009	2008	
5679,1	5255,8	4637,5	4885,5	4335,6	الفلاحة والصيد البحري
12209,2	11276,4	10409,5	9937,5	9956,3	الصناعات المعملية
1973,0	1813,7	1735,0	1622,7	1544,9	الصناعات الفلاحية والغذائية
999,2	924,7	881,1	815,3	780,2	صناعات مواد البناء والخزف والبلور
3765,3	3432,1	3158,1	2434,7	2510,0	الصناعات الميكانيكية والكهربائية
644,1	560,0	152,5	947,6	836,7	تكرير النفط
1404,5	1304,8	1370,3	1204,5	1221,7	الصناعات الكيميائية
2128,2	2046,0	1992,6	1857,8	2064,2	صناعات النسيج والملابس والجلد
77,3	72,5	69,0	67,3	65,9	صناعة التبغ
1217,6	1122,6	1051,0	987,6	932,6	صناعات مختلفة
10236,2	9462,6	8674,5	8314,8	8411,4	(الصناعات المعملية غيرالصناعات الفلاحية والغذائية)
10578,5	9647,4	8290,2	6965,5	7370,6	الصناعات غير المعملية
494,2	475,0	618,6	592,5	642,7	المناجم
5918,0	5342,6	4020,8	3062,0	3746,7	المحروقات
740,0	687,4	648,0	584,4	550,0	الكهرباء
206,2	193,5	181,5	173,1	163,4	الماء
3220,1	2948,8	2821,3	2553,5	2267,8	البناء والأشغال العامة
28682,0	26242,4	25838,3	23918,9	22143,4	الخدمات
5542,2	5100,3	4831,2	4482,0	4001,8	التجارة
5299,0	4899,4	4929,2	4736,2	4600,4	النقل
3741,9	3265,9	2846,1	2547,7	2200,0	المواصلات
2526,0	2270,0	3194,0	2924,7	2785,1	النزل والمقاهي والمطاعم
2667,1	2477,8	2324,3	2149,2	2267,4	مؤسسات مالية
281,5	255,4	233,9	215,8	198,7	إصلاح وصيانة
8624,1	7973,7	7479,6	6863,3	6090,0	خدمات أخرى للتسويق
1045,8	1007,0	937,5	869,1	925,1	إنتاج خدمات االوساطة المالية غير المحتسبة (-)
56103,0	51415,0	48238,0	44838,4	42880,8	جملة أنشطة التسويق
11536,4	10564,5	9693,5	9002,3	8273,7	جملة الأنشطة غير المسوقة
11220,0	10274,7	9427,6	8755,5	8044,8	الإدارة العمومية
83,4	76,4	70,1	65,1	60,3	الجمعيات
233,0	213,4	195,8	181,7	168,5	أعمال منزلية
67639,5	61979,5	57931,5	53840,6	51154,5	الناتج المحلي بتكاليف العوامل
5100,8	4903,8	5448,7	4934,9	4064,3	الأداءات غير المباشرة بعد طرح المنح
72740,3	66883,3	63380,2	58775,5	55218,8	الناتج المحلي بأسعار السوق
8,8%	5,5%	7,8%	6,4%	10,8%	الزيادة (%)

جدول عدد VIII : تكوين رأس المال الإجمالي الثابت حسب القطاعات (م د)

2012	2011	2010	2009	2008	
1170,0	1070,0	1034,8	977,0	923,0	الفلاحة والصيد البحري
2095,0	1930,0	1838,5	1419,8	1486,6	الصناعات المعملية
374,0	340,0	307,0	288,0	270,0	الصناعات الفلاحية والغذائية
16,0	10,0	10,0	12,0	10,0	صناعة التبغ
367,0	340,0	300,0	250,0	298,6	صناعات مواد البناء والخزف والبلور
420,0	380,0	321,5	310,0	318,0	الصناعات الميكانيكية والكهربائية
80,0	70,0	130,0	39,8	40,0	تكرير النفط
400,0	400,0	400,0	150,0	135,0	الصناعات الكيميائية
258,0	220,0	220,0	225,0	275,0	صناعات النسيج والملابس والجلد
180,0	170,0	150,0	145,0	140,0	صناعات مختلفة
4030,0	2938,6	3580,8	3554,2	3288,2	الصناعات غير المعملية
145,0	130,0	145,2	139,0	99,2	المناجم
2000,0	1650,0	2000,0	2260,2	2509,0	المحروقات
1300,0	751,0	1051,0	804,0	360,5	الكهرباء
250,0	137,6	123,0	111,0	94,5	الماء
335,0	270,0	261,6	240,0	225,0	البناء والأشغال العامة
8844,6	7687,3	8082,6	6905,0	6087,1	الخدمات
48,6	42,3	31,0	32,7	31,3	إصلاح وصيانة
2300,0	2000,0	2121,4	2050,0	1800,0	النقل
900,0	600,0	900,2	800,0	740,0	المواصلات
440,0	400,0	470,0	380,0	352,5	النزل والمقاهي والمطاعم
5156,0	4645,0	4560,0	3642,3	3163,3	التجارة وخدمات أخرى
232,0	211,0	198,0	178,7	171,2	مؤسسات مالية
392,7	350,0	301,0	250,5	240,0	التجارة
4531,3	4084,0	4061,0	3213,1	2752,1	خدمات أخرى
2583,0	2395,0	2242,0	1968,0	1742,1	منها السكن
1300,0	1100,0	1044,3	1350,0	1215,7	التجهيزات الجماعية
17439,6	14725,9	15581,0	14206,0	13000,6	جملة تكوين رأس المال الثابت

جدول عدد IX : تكوين رأس المال الإجمالي الثابت حسب القطاعات (%)

2012	2011	2010	2009	2008	
9,3%	3,4%	5,9%	5,9%	0,2%	الفلاحة والصيد البحري
8,5%	5,0%	29,5%	-4,5%	19,0%	الصناعات المعملية
10,0%	10,7%	6,6%	6,7%	3,4%	الصناعات الفلاحية والغذائية
60,0%	0,0%	-16,7%	20,0%	13,6%	صناعة التبغ
7,9%	13,3%	20,0%	-16,3%	93,4%	صناعات مواد البناء والخزف والبلور
10,5%	18,2%	3,7%	-2,5%	11,6%	الصناعات الميكانيكية والكهربائية
14,3%	-46,2%	226,4%	-0,4%	21,2%	تكرير النفط
0,0%	0,0%	166,7%	11,1%	46,7%	الصناعات الكيميائية
17,3%	0,0%	-2,2%	-18,2%	-0,3%	صناعات النسيج والملابس والجلد
5,9%	13,3%	3,4%	3,6%	0,8%	صناعات مختلفة
37,1%	-17,9%	0,7%	8,1%	26,5%	الصناعات غير المعملية
11,5%	-10,5%	4,5%	40,1%	0,5%	المناجم
21,2%	-17,5%	-11,5%	-9,9%	37,0%	المحروقات
73,1%	-28,5%	30,7%	123,0%	-5,7%	الكهرباء
81,7%	11,9%	10,8%	17,5%	21,9%	الماء
24,1%	3,2%	9,0%	6,7%	7,1%	البناء والأشغال العامة
15,1%	-4,9%	17,1%	13,4%	5,5%	الخدمات
14,9%	36,5%	-5,1%	4,4%	7,6%	إصلاح وصيانة
15,0%	-5,7%	3,5%	13,9%	12,8%	النقل
50,0%	-33,3%	12,5%	8,1%	5,7%	المواصلات
10,0%	-14,9%	23,7%	7,8%	0,5%	النزل والمقاهي والمطاعم
11,0%	1,9%	25,2%	15,1%	2,2%	التجارة وخدمات أخرى
10,0%	6,6%	10,8%	4,4%	1,5%	مؤسسات مالية
12,2%	16,3%	20,1%	4,4%	13,0%	التجارة
11,0%	0,6%	26,4%	16,7%	1,4%	خدمات أخرى
7,8%	6,8%	13,9%	13,0%	3,3%	منها السكن
18,2%	5,3%	-22,6%	11,0%	28,0%	التجهيزات الجماعية
18,4%	-5,5%	9,7%	9,3%	13,1%	جملة تكوين رأس المال الثابت

جدول عدد X : حساب العمليات مع الخارج (م د)

	2008	2009	2010	2011	2012
واردات الخيرات والخدمات	32440,3	28181,5	34240,7	35261,2	38938,2
صادرات الخيرات والخدمات	30761,1	26474,5	30874,4	31343,1	34784,8
حصيلة الخيرات والخدمات	-1679,3	-1706,9	-3366,3	-3918,1	-4153,3
الموارد	3645,3	3383,9	3567,5	3471,9	3690,1
الاستعمالات	573,5	362,6	494,8	482,5	543,5
تحويلات المداخيل	-3071,8	-3021,2	-3072,6	-2989,4	-3146,6
الموارد	36413,2	31911,9	38163,7	39090,8	43011,3
الاستعمالات	34304,0	30300,2	35120,5	35405,9	39073,3
العجز الجاري	-2109,2	-1611,7	-3043,1	-3685,0	-3938,0
تحويل رأس المال	97,2	150,0	165,0	175,0	150,0
الموارد	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
الاستعمالات	97,2	150,0	165,0	175,0	150,0
الحاجيات والقدرة علي التمويل	-2012,0	-1461,7	-2878,1	-3510,0	-3788,0
العمليات مع الخارج					
الموارد	1233,1	1906,4	2540,7	3686,2	2776,5
تسديد أصل الدين	1749,4	2267,4	2150,0	2660,0	2350,0
مساهمات	445,9	425,9	350,0	1020,0	350,0
قروض قصيرة الأمد وتعديلات	-962,2	-786,9	40,7	6,2	76,5
الاستعمالات	5297,8	5572,4	5050,0	6146,2	7264,5
مساهمات	3597,2	2365,7	2400,0	2000,0	2900,0
قروض عمومية	1277,1	2583,2	1600,0	3200,0	3000,0
قروض خاصة	423,5	623,5	1050,0	946,2	1364,5
حصيلة العمليات المالية	4064,7	3666,0	2509,3	2460,0	4488,0
الحصيلة العامة	2052,7	2204,3	-368,8	-1050,0	700,0

جدول عدد XI : المالية العمومية: موارد ونفقات ميزانية الدولة (م د)

	2008	2009	2010	2011 ق م ت	2011 محيّنة	2012 تقديرات
المداخيل الجبائية	11331.0	11685.1	12738.8	12813.0	12722.0	13814.0
النسبة من الناتج	20.5	19.9	20.1	19.4	19.2	19.3
المداخيل غير الجبائية	2383.0	2076.8	2116.1	3602.0	3751.0	2330.0
منها: التخصيص والهبات	338.0	177.6	54.1	299.0	495.8	272.0
جملة الموارد الذاتية والهبات	13714.0	13761.9	14854.9	16415.0	16473.0	16144.0
موارد الاقتراض والخزينة	2354.2	3653.8	3256.3	5264.0	4634.0	6791.0
مجموع موارد الميزانية	16068.5	17415.7	18111.2	21679.0	21107.0	22935.0
نفقات التصرف	9264.0	9365.0	10001.2	12684.0	12647.0	13540.0
منها: التأجير العمومي	5761.0	6298.7	6785.2	7642.8	7643.0	8564.7
الدعم	2036.0	1430.0	1500.0	2869.0	2869.0	2837.5
نفقات التنمية	3528.0	4013.7	4326.1	5232.0	5171.9	5200.0
خدمة الدين	3277.0	3241.2	3616.1	3414.0	3579.0	4070.0
الفائدة	1143.0	1180.1	1152.0	1210.0	1225.0	1330.0
الأصل	2134.0	2061.1	2464.1	2204.0	2354.0	2740.0
مجموع نفقات الميزانية	16068.5	17415.7	18111.2	21697.0	21107.0	22935.0
حجم عجز الميزانية	559.0	1770.3	846.3	3589.0	2775.8	4323.0
النسبة من الناتج	1.0	3.0	1.3	5.1	4.2	6.0
حجم الدين العمومي	23926.5	25190.0	25640.0	29528.8	28702.0	33021.0
النسبة من الناتج	47.5	42.9	40.5	44.4	43.3	46.2

جدول عدد XII : موارد واستعمالات الجهاز المالي (م د)

2012	2011	2010	2009	2008	
53323	48038	43484	38761	34404	مجموع النقد بمفهومه الأوسع (ن4)
53070	**47811**	**43268**	**38591**	**34148**	**مجموع النقد بمفهومه الواسع (ن3)**
50209	45439	40854	36497	32294	مجموع النقد بمفهومه الضيق (ن2)
19904	17867	15862	14266	12393	النقد
30305	27572	24992	22231	19901	شبه النقد
2861	2372	2414	2094	1854	اقتراضات رقاعية وادخار موظف (ن3–ن2)
253	227	216	170	256	المكونة (ن4–ن3)
18147	16203	15303	13665	12243	موارد أخرى
71470	**64241**	**58787**	**52426**	**46647**	**مجموع الموارد = مجموع الاستعمالات**
8728	8028	9078	9631	8176	المستحقات الصافية على الخارج
7904	7031	6567	6735	5782	المستحقات الصافية على الدولة
54838	**49182**	**43142**	**36060**	**32689**	**المساعدات للاقتصاد**

جدول عدد XIII : مؤشرات ديمغرافية

2011	2010	2009	2008	2007	
10669	10551	10434	10329	10225	عدد السكان (بالألف)
1.20	1.20	1.20	1.19	1.18	نسبة النمو الطبيعي
17.9	17.8	17.7	17.7	17.4	نسبة الولادات
5.9	5.8	5.7	5.8	5.5	نسبة الوفيات
74.7	74.6	74.5	74.3	74.2	مؤمل الحياة عند الولادة (بالسنة)
2.04	2.05	2.05	2.06	2.04	مؤشر الخصوبة

جدول عدد XIV : مؤشرات في مجالات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني

2012	2011	2010	
83.0	80.0	77.5	نسبة الالتحاق بالسنة التحضيرية (%)
			عدد التلاميذ في القطاع العمومي (بالألف)
1000.9	1003.0	1008.6	– ابتدائي
466.9	486.3	503.4	– إعدادي
452.4	466.9	481.8	– ثانوي
110.0	108.0	106.0	عدد المتكونين في الجهاز الوطني للتكوين المهني المقيس (بالألف)
355.0	351.0	346.6	عدد الطلبة النظاميين في القطاع العمومي
15.0	15.0	12.6	عدد الطلبة النظاميين في القطاع الخاص
69.0	65.5	78.6	عدد المتحصلين على شهادات عليا (بدون اعتبار خريجي المرحلة الثالثة)
17.2	18.0	19.0	نسبة الأمية (%)

جدول عدد XV: مؤشرات صحية

2011	2010	2009	2008	2007	
74.7	74.6	74.5	74.3	74.2	مؤمل الحياة عند الولادة (بالسنة)
822	836	850	865	968	عدد السكان للطبيب الواحد
16.5	17.0	17.8	18.4	18.7	نسبة وفيات الأطفال (لكل 1000 ولادة حية)
96.8	96.4	96	95.4	94.7	نسبة الولادات المؤمنة صحيا (%)
19210	19030	18850	18771	18027	عدد الأسرّة في القطاع العمومي
2094	2090	2085	2083	2079	عدد مراكز الصحة الأساسية

جدول عدد XVI : مؤشرات في مجالات الرياضة والشباب والطفولة والثقافة

2012	2011	2010	2009	2008	2007	
207	197	187	180	174	168	عدد الملاعب المعشبة
169	164	159	155	138	130	عدد القاعات الرياضية
132.0	130.0	128.0	124.2	121.4	114.8	عدد المجازين في الرياضة المدنية (بالألف)
318	313	310	307	304	295	عدد دور الشباب
219	214	209	209	205	204	عدد دور الثقافة
393	389	381	381	378	371	عدد المكتبات العمومية
1.38	1.35	1.30	1.25	1.23	1.19	نسبة ميزانية قطاع الثقافة من ميزانية الدولة (%)

جدول عدد XVII : مؤشرات في مجال الدخل والنهوض الاجتماعي

2011	2010	2009	2008	2007	
			5312	4855	معدل دخل الفرد السنوي (بالدينار)
12850	11550	10566	9846	8597	التحويلات الاجتماعية (م د)
18.5	18.2	18.8	17.8	17.2	نسبة التحويلات والنفقات الاجتماعية من الناتج (%)
185000	135000	125290	124124	121748	عدد المنتفعين ببرنامج العائلات المعوزة
195000	170000	165000	164775	164660	عدد المنتفعين ببطاقات العلاج المجاني
575900	557900	557600	550500	547900	عدد المنتفعين بالتعريفات المنخفضة
114	101	94	87	73	عدد الجمعيات الناشطة في مجال النهوض بالمعوقين
237	233	231	228	224	عدد الفروع التابعة للجمعيات
299	290	279	269	250	عدد مراكز التربية المختصة للمعوقين

جدول عدد XVIII : التشغيل

	2007	2008	2009	2010
السكان النشيطون (بالألف) (15 سنة فما فوق)	3522	3604	3689	3769
نسبة النشاط (%)	45.8	46.2	46.5	46.9
– إناث	24.5	24.7	24.8	24.8
– ذكور	67.7	68.0	68.7	69.5
توزيع السكان المشتغلين حسب القطاع (%)				
فلاحة وصيد بحري	18.5	17.8	18.2	17.7
صناعات معملية، مناجم، طاقة، بناء وأشغال عامّة	32.5	33.2	32.0	33.0
تجارة وخدمات	49.0	49.0	49.8	49.3
توزيع السكان المشتغلين حسب المستوى التعليمي				
ابتدائي وما دون	49.6	48.5	47.1	46.6
إعدادي وثانوي	36.2	36.7	37.3	37.2
عالي	14.2	14.8	15.6	15.2
نسبة البطالة (15 سنة فما فوق) (%)	12.4	12.4	13.3	13.0

تم طبع هذه الوثيقة بوزارة التنمية الجهوية والتخطيط
ساحة على الزواوي – 1069 تونس
الهـاتف : 381 351 71 (216+)
الفـاكس : 666 351 71 (216+)
البريد الإلكتروني : boc@mdci.gov.tn